



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

القراءات القرآنية ومستويات الدّرس اللّغوي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم. تخصص لغة.

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد جلايلي

إعداد الطالب:

عمر بوبقار

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ عبد الجليل مرتاض.....جامعة تلمسان.....رئيسا

أ.د/ أحمد جلايليالمركز الجامعي النعامة.....مشرفا

أ.د/ عبد الجليل مصطفىاوي.....جامعة تلمسان.....عضوا

أ.د/ مهدي بوروبة.....جامعة تلمسان.....عضوا

أ.د/ حسن بلبشير.....جامعة سيدي بلعباس.....عضوا

أ.د/ أحمد عزوز.....جامعة وهران.....عضوا

مقدمه

والصلاة والسلام، على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإنّ الأمم تتفاضل فيما تتفاضل في اللغة، وتحوز الاحترام، الأمة التي تُعلي من شأن لغتها، فيبدل ذلك على نقاء أرومتها، وعلى رقيّها في سلّم التحضّر، ثمّ إنّ أمة، لا تحترم لغتها ولا تشعر بالفخر بها، لحرية بأن لا تحترم، وبأن تكون في الأمم محل الذيل، وينالها من التاريخ اللعن والويل!؟.

قد لا نشعر بكنه اللغة ونحن نمارسها، ولكن لا نرضى أن تسام الخسف، لأنها حياتنا ونحن نتنفسها، وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يكون الأمر، إذا كانت تلك اللغة هي العربية؟ التي تحوز من التكريم ما لا يقل عن تكريم الإنسان ذاته، فهي حاملة كتاب الله، الذي هو كلامه، ما دام شرط صحة السند متحقّقاً فيها، وهي حبل الصلة بين السماء والأرض، مجسدة في القرآن الكريم.

وعلى الرغم من أنه لا يحيط بلغة إلاّ نبيّ، فإنّ هذا ليس مدعاة للتقاعس عن دراستها والبحث فيها، بغية معرفة كنهها وبنيتها ونظامها، وإذا كان ذلك مندوباً إليه مع أية لغة، فإنّه أوجب مع لغة من مثل العربية، ومهما حاولنا قتلها بحثاً، فإنّ جهودنا لن توصف بالكمال، وسيكون ما نقوم به، هو ظل الظل بالنسبة إلى جهود القدماء، ومع ذلك فإننا نغالب جهلنا، وقلة زادنا، لنقبس قبساتٍ من جهودهم، ونجمع فتاتاً من على مائدتهم، ولنضع على استحياء، لبنة في صرح بنيانهم الذي ابتنوه.

ثم إنّ الالتفات إلى تراثنا، واستيعابه، ثمّ تقديمه في ثوب قشيب، دونما إقصاء للحقائق التي وصلت إليها الدراسات والمناهج الحديثة، ليعدّ بدا مما ليس منه بدءاً، إذا ما أردنا إيلاء لغتنا حقها ومستحقها، من البحث والدراسة.

إنّ معرفة خصائص اللغة، والنظام والقوانين التي تحكمها، قد يتحقق، إذا ما نحن التفتنا إلى القرآن الكريم بقراءاته؛ فإنّه و هي، انعكاسان صادقان لواقع اللغة العربية في زمنها المتجرّد في القدم، السابق لنزول الوحي الكريم.

ففي القرآن بقراءاته، التفسير المقنع لكثير من الظواهر اللغوية ذات الصلة بالعربية ومستوياتها ومن من ثمّ كان نبعا صافيا، ومنبتا غضا طريا ترعى فيه اللغة ببنيتها المركبة، ونظامها المعقد.

وكما يسهم القرآن وقراءاته، في وعي واقع اللغة العربية، تسهم هذه الأخيرة بلهجاتها في تفسير وفهم الكثير من الحقائق المتصلة بالقرآن وأوجه أدائه، حيث كانت معينا لا ينضب في تفسير آيات الذكر، وفهم دلالات الألفاظ، واستنباط الأحكام، بالتوكؤ على مخزونها المفرداتي، وأساليبها وسننها وأشعارها، وأمثالها وحكمها.

إنّ نزول القرآن وفق طرائق أداء متنوعة في إطار ما يعرف بالقراءات القرآنية؛ متواترها وآحادها و شاذّها، قد أوجد حركة لغوية نشيطة، جعلت ديدنها تخريج وتوجيه تلك القراءات والاحتجاج لها، تتوكأ على المستوى الصوتي تارة، وعلى المستوى الصرفي أخرى، وعلى المستوى النحوي ثالثة، أو المستوى الدلالي، في المرة الرابعة، فلا شك أنّ هذا التعدّد في الأداء قد أوجد تعدّدا في التوجيه، والتّخريج.

إنّ أهمية القراءات لا تقتصر على الجانب الديني فحسب بل تتعداه إلى جوانب اللغة ومستوياتها، ومن ثمّ تبوّأت مبوأ هاماً في حقل الدراسات اللغوية، وغدت منبعاً لا ينضب يمدّ تلك الدراسات بمادة علمية قيّمة؛ ذلك أنّ تعدد واختلاف القراءات قد صاحبه غنى بالظواهر اللغوية؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والتي هي من صميم الدرس اللغوي، والتي تشكّل — مجتمعةً — فروعاً، وأمام هذا الغنى الذي تزخر به القراءات، أردت أن ينصبّ جهدي على القراءات الشاذة، فأنتبّع كيف تؤدي مخالفتها للقراءة المشهورة، أو التي عليها العامة، إلى بروز ظواهر لسانية لها وثيق الصلة، بأحد مستويات الدرس اللغوي، محاولاً تفسيرها وفق معطيات الدرس اللغوي الحديث وقواعده وأسسها العلمية.

إنّ استيعاب التراث اللغوي — وبخاصّة القراءات الشاذة — ودراسته، ثمّ تقديمه في ضوء منهاج حديث، لا يغمط الدراسات القديمة حقّها، ولا ييني أو يتوانى عن الإفادة من معطيات الدرس اللغوي الحديث، لئعدّ حتمية لا مهرب منها، إذا ما أردنا لدراساتنا اللغوية، أن تخطو خطوات هامّة نحو النماء والتطور.

قد تكون المعرفة الإنسانية وليدة ذلك الكم التراكمي لتساؤلات البشر في أزمنتهم المتعاقبة، وكذلك هي الحال، مع البحث العلمي قد يبدأ بتساؤل أو تساؤلات، لينتهي بعمل قد يجيب عنها، أو يعمّقها، ومن ثمّ جاء هذا البحث، محاطاً بأسئلة غاية في الخطورة؛ من مثل: ما سبب تعدد أوجه الأداء في ألفاظ الوحي الكريم؟ ما سرّ هذا الزخم الكبير، والعدد غير القليل من القراءات الشاذة؟ وما طبيعة التخالف والتغاير فيما بينها؟ ثمّ كيف يؤدي اختلاف القراءة

وتتنوع أداءات القراء، إلى بروز ظواهر لغوية ذات صلة بمستويات الدرس اللغوي؟ وكيف وُلد ذلك حركةً

لغوية، تُوجّه وتُخرِّج القراءات الشاذة، وتحتج وتنتصر لها؟ وهل كان ذلك يضرب بوشائجه إلى أحد مستويات اللغة الأربعة؟ وهل المزاجية بين دراسات القدماء، وحقائق الدراسات اللسانية الحديثة، من شأنها أن تحقق ثراء الدراسة ودقة العلم؟.

وما تفسير تعاقب الظواهر اللسانية مع التنوع الأدائي لألفاظ أي الذكر الحكيم؟ ثم هل لهذا التعدد وطيد الصلة بتعدد اللهجات واختلاف البيئات والعادات النطقية؟؟..

ثم إن غنى القراءات الشاذة، بالظواهر اللغوية الوطيدة الصلة بمستويات اللغة الأربعة، قد كان حافزا قويا إلى خوض غمار البحث في هذا الحقل، وبخاصة وأنا أقرأ قول الدكتور "عبد الصبور شاهين": «إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مآثرات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة».

ومما سلف يتبين لنا أن قيمة القراءات وأهميتها لا تقتصر على الجانب الديني فحسب، بل هي إلى جانب ذلك لها قيمة لغوية بالغة الأهمية، ويكفي دليلا على ذلك أنها تسجل كثيرا من الظواهر اللهجية والصوتية التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل نزول القرآن.

ومن ثم جاء العزم على خوض غمار البحث، في حقل القراءات الشاذة، فكان العنوان:

"القراءات القرآنية ومستويات الدرس اللغوي"

وقد رأيت أن أفصّر الدراسة - قدر الإمكان - على قراءات قرآن الشواذ الأربعة المشهورين، وبخاصة فيما انفردوا به، وهم: الحسن البصري، والأعمش، وابن محيصن، و اليزيدي؛ ذلك أن القراءات الشاذة من الكثرة بمكان، فقد تجل عن الحصر والعدّ، فما بالك بالدراسة والبحث والتحليل؟.

هذا و رأيت أنه لا مناص، من تطعيم البحث، ببعض القراءات الشاذة لقراء آخرين، غير الأربعة المذكورين، وبقرارات أخرى، اشترك فيها بعض القراء، مع واحد أو أكثر من الأربعة.

وقد يمت، في دراسة الموضوع، شطر المنهج الوصفي، متخذا من التحليل، أداة إجرائية أو إجراء منهجيا، أتوكأ عليه هذه الدراسة؛ إذ لا غنى للباحث عنه، إذا ما أراد لبحثه، أن تتحقق فيه سمات البحث اللغوي اللساني الحديث؛ من دقة وعلمية وموضوعية..

ويقوم منهج البحث على تتبع واستقراء انفرادات القراء أربعتهم الشاذة، في كتب القراءات، وكتب الاحتجاج للقراءات، وفي التفاسير وغيرها، ثم جمعها و ضبطها، لتكون عيّناتٍ للمدوّنة، ثم يتمّ حصر ما له صلة بأحد مستويات الدرس اللغوي، وبعد جمع تلك القراءات، والتي تشكل مادة البحث – لتأتي مرحلة تفحصها، وإجالة النظر فيها بتأمل، ثم تصنيفها وترتيبها، وأخيرا توزيعها على فصول الرسالة، بحسب تلك المستويات، متناولا إياها بالتخريج والتحليل، بعد مقابلتها بالقراءة المشهورة، وتوجيه كل منهما، محاولا الإفادة من جهود و أقوال وآراء القدماء، ومن نتائج الدرس اللساني الحديث، ممّثّلا في جهود اللسانيين المحدثين، وما توصلوا إليه. هذا وقد حاولت ربط تلك القراءات بلغات ولهجات العرب ما استطعت إلى ذلك سبيلا، ولم أغفل ربط تعدد القراءة بتغير دلالة الكلمة أو الجملة أو بقاء تلك الدلالة على حالها.

وقد اقتضى منهج البحث، أن تكون الرسالة، مقسمةً، إلى **مقدمة، ومدخل، وثلاثة فصول**، تتلوها **خاتمة**.

– أمّا **"المدخل"** فكان مخصصا للحديث عن القرآن والقراءات، والشذوذ في اللغة والاصطلاح، و عن أركان أو مقاييس القراءة الصحيحة، وأقسام القراءات، وقد ختمته بترجمة موجزة الأشهر القراء.

– في حين جاء **"الفصل الأول"** ليتناول **"المستوى الصوتي"** وفيه: المماثلة التامة بين الصّوامت، والإبدال بين الصّوامت، والهمزة بين التّحقيق والتّخفيف، والانتقال المكاني بين الصّوامت (القلب المكاني)، والمماثلة بين الصّوائت، والإبدال بين الصّوائت وحذف الصائت القصير، ثم حذف صائت الإعراب (حذف حركة الإعراب)، وتحريك الساكن، و ياء المتكلم بين التحريك والتسكين، والتغاير المتعدّد، وأخيرا، كسر صوامت المضارعة.

– وقد تمّ عقد **"الفصل الثاني"** لـ **"المستوى الصرفي"**، وفيه: أبنية الأفعال، والتبادل بين صيغ الأفعال الثلاثة، ثمّ الفعل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، والتعاقب بين الاسم والفعل، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والقصر والمدّ.

– أمّا **"الفصل الثالث"**، فقد كان مخصصا لـ **"المستوى النحوي"**، حيث اشتمل على: الأسماء، والأفعال، والحروف و الأدوات؛ ففي "الأسماء" نجد: المغايرة بين الوظائف النحوية، وفيه: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، ونجد الضّمائر، والتقديم والتأخير، والنكرة والمعرفة، والتثوين، والتبادل بين الأسماء،، وأما "الأفعال" فينصوي تحتها، الأفعال المرفوعة، والأفعال المنصوبة، والأفعال المجزومة، وأخيرا الأفعال اللازمة والمتعدية، وفي "الحروف

والأدوات "نجد: حركة "لام" الأمر، وحركة "لام" التعليل، والتبادل بين "أَنْ" و"إِنْ" وبعده التبادل بين "أَنْ" و"إِنْ"، ثم التبادل بين "التاء" و"الباء" والتبادل بين "اللّام" و"مِنْ"، وأخيراً التبادل بين "الواو" و"الفاء".

— وكانت "الخاتمة" لذكر أهمّ ما توصل إليه البحث، من نتائج.

وتجمل الإشارة إلى أنّ البحث قد أفاد من مصادر و مراجع عديدة؛ منها ماله علاقة بعلوم القرآن، كالبرهان في علوم القرآن، للزرّكشي، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ومنها ما له صلة بعلم القراءات، كالنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، للقباقبي، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدميّاطي، ومنها معاجم القراءات، من مثل: معجم القراءات، للخطيب، ومنها ما يتصل بالاحتجاج للقراءات، كالمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وإعراب القراءات الشواذ، وإملاء ما مَنْ به الرحمن من وجوه القراءات والإعراب في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه.

ومنها ما له علاقة بمعاني القرآن، من مثل: معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ومنها ما له صلة بإعراب القرآن، كإعراب القرآن للنحاس، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ومنها ما له صلة بتفسير القرآن، كالكشف للزمخشري، و المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، والبحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان الأندلسي، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، وتفسير الفخر الرّازي، الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، وروح المعاني، للألوسي، هذا إلى جانب بعض كتب النحو، كالكتاب، لسيبويه، وشرح المفصل، لابن يعيش، وبعض كتب المعاجم والمصطلحات وكتب التراجم، ككتاب العين للخليل بن أحمد، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ولسان العرب، لابن منظور، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، ومعرفة القراء الكبار، لشمس الدين الذهبي والمعارف لابن قتيبة، والأعلام للزركلي، وكذا كتب الأصوات واللهجات، كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، والأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، ل: عبده الراجحي، واللهجات العربية نشأة وتطوراً، ل: عبد الغفار حامد هلال، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ل: عبد الصبور شاهين، هذا إلى جانب بعض البحوث التي تناولت القراءات الشاذة، نورد منها: القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، لحمدي سلطان أحمد العدوي، وقراءة حمزة

بن حبيب الزيات، دراسة نحوية وصرفية، لحمودي زين الدين المشهداني، وقرارة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية، لخليل إبراهيم حمودي السامرائي، وغيرها مما سيتم ذكره مفصلاً في ثبت المصادر والمراجع.

إنّ هذا البحث، ليس بدعا في البحوث؛ فقد اعترضت طريقه بعض الصعوبات، وكان للباحث بدل الكبوة كبوات؟، وليس ذلك بغريب، ما دام البحث في مثل هذا الحقل، المتصل بالقراءات، من الصعوبة بمكان، ومغامرة ليست مأمونة العواقب، فدون الشهد وخز الإبر؟. الأمر الذي يتطلب ركوب جواد الصبر، لعل بعده التوفيق، إذ الفرج يأتي بعد الضيق؟.

من تلك الصعوبات، كثرة عينات المدونة من القراءات الشاذة، حد التخمة، الأمر الذي يقوم عائقا أمام توجيهها و تخريجها ثم تحليلها ودراستها، ومن الصعوبات أن مصادر القراءات والاحتجاج لها كذا التفاسير، تذكر الكثير من شواذ القراءات دون توجيهها أو تخريجها، فيبقى الباحث في حيرة من أمره؛ هل يُقبل – على قلة زاده المعرفي وعدم التحكم في أدوات البحث – يدرسها ويحللها؟ أو يُدبر، تاركا وراءه مادة أو عيّنة، تدخّل في صميم بحثه؟ ومن الصعوبات أيضا، أن تجد قراءات يشترك في قراءاتها إلى جانب، قراء الشواذ، واحد أو أكثر من أصحاب القراءات المتواترة، ومن ثم هل هي من الشاذ أم من الصحيح المتواتر؟.. إلا أن تلك الصعوبات وغيرها قد ذلّت، وانبلج ليلها، لتشرق شمس البحث، وما ذلك إلا بفضل الله، الذي بنعمته، تتم الصالحات، ثم بفضل أستاذي المشرف، فأطال في عمره، وجزاه عني خير الجزاء..

قد يكون لي في هذا العمل فضل الجمع لمادّته، و إن كان فيه من حسنات، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وأما ما يظهر فيه، من هنات وسقطات، فإنّه العجز والتقصير، فهذا غاية الجهد ومنتهاه، وعسى أن يشفع لي إخلاصي في هذا البحث، فيكرمني ربي، في قابل الأيام، لاستدراك ما كان من عجز وتقصير، في ماضيها، وما ذلك على الله بعزيز.

ورقلة في: 2012/11/11 م.

مخلف

القرآن والقراءات:

- القرآن في اللغة:

القرآن، في اللغة: مصدر بمعنى: القراءة والتلاوة، أو هو اسم لما يُقرأ كالقربان، أو هو مشتق من القرء بمعنى: الضمّ والجمع؛ فهو يجمع السور و يضمّها، أو لأنّ فيه اجتماع الحروف والكلمات، أو اجتماع الأحكام والحكم و القصص والمعاني، أو هو مشتق من: القرى بمعنى الضيافة، وفي الضيافة معنى الاجتماع؛ فالقرآن "مأدبة المؤمنين"، ومنه حديث عبد الله بن مسعود: «إنّ هذا القرآن مأدبة الله فتعلموا من مأدبته»⁽¹⁾، وقيل: هو مشتق من: القرن بمعنى: القرين؛ لكونه لفظاً فصيحاً قريناً بالمعنى البديع، أو هو بمعنى: اللفظ والإلقاء...⁽²⁾.

- القرآن في الاصطلاح:

القرآن في الاصطلاح: هو كلام الله - عز وجل - المعجز، أوحاه إلى رسوله وأفضل خلقه، والمنقول بالتواتر، والمُجمع على صحته، المتعبّد بتلاوته، لا تعرف الشبهة ولا الباطل طريقاً إلى ساحته. ومن تعاريفه، نذكر: هو عند "الزركشي": «الوحي المنزّل على النبيّ محمد صلّى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز»⁽³⁾.

و يعرفه "الشريف الجرجاني"، بقوله: «القرآن هو المنزّل على الرسول، المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة»⁽⁴⁾.

(1) - معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس، تح: وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان، ط: 1411، 01، هـ. 1991م، مادة: (أدب).

(2) - يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.ط. ت.مادة: (قرأ)، ومصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، حمدي صلاح الهدهد، دار البصائر، القاهرة، ط: 01، 1429هـ - 2008م، 1/23 وما بعدها، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. محمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط: 01، 1996م، 2/1306، والنحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط: 03؛ 1990م، 1/19 وما بعدها.

(3) - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: 03؛ 1980م، 1/318.

(4) - التعريفات. الشريف الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط: 01، 1419هـ / 1998م، 123.

أما "ابن خلدون" فيعرّفه بقوله: «القرآن هو كلام الله المنزّل على نبيّه، المكتوب بين دفتي المصحف، وهو متواتر بين الأمة...»⁽¹⁾.

والقرآن عند "التهانوي" هو: «كلام الله تعالى غير مخلوق وهو مكتوب في مصاحفنا محفوظ في قلوبنا مقروء بالسنننا مسموع بأذاننا»⁽²⁾.

- القراءات في اللغة:

القراءات، جمعٌ، مفردة: قراءة، وهي مصدر من الفعل: قرأ يقرأ قراءة؛ وينصرف «معناها بحسب ما تضاف إليه أو توصف به»⁽³⁾؛ كقولنا قراءة ابن مسعود؛ أي القراءة المنسوبة إليه، وقراءة متواترة أو شاذة، وهي الموصوفة بالتواتر أو الشذوذ⁽⁴⁾.

- القراءات في الاصطلاح:

قال الزركشي: «القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي... في كتابة الحروف أو كفيّتها من تخفيف وتثقيل وغيرها»⁽⁵⁾.

وهي عند ابن الجزري: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل»⁽⁶⁾، ولا يخفى يخفى ما في هذا التعريف من خلط بين القراءات - بوصفها أوجه أداء لكلمات الوحي، اتفاقاً واختلافاً... وبين علم القراءات، بعده علماً «يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله و محاولة الاحتجاج لهذه الوجوه»⁽⁷⁾.

(1) - المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د. ط، 1981م، ج1، 783/2

(2) - كشف اصطلاحات الفنون، 2/1306.

(3) - مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، حمدي صلاح الهدهد، 1/31، 32.

(4) - نفسه، 1/31، 32.

(5) - البرهان في علوم القرآن، 1/318.

(6) - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، تح: جمال السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث،

مصر، ط: 1، 2008م، ص: 08.

(7) - مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، حمدي صلاح الهدهد، 1/40.

يعرّف "مَناع القَطان" القراءات في الاصطلاح، بأنّها: «مذهب من مذاهب النُّطق في القرآن، يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهباً يخالف غيره، وهي ثابتة بأسانيدھا إلى رسول الله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽¹⁾، و نجد التعريف بحَرْفِيَّتِه ، عند محمد علي الصابوني⁽²⁾. فعلى الرغم من تعدّد تعاريف القراءات، فإنّها تتفق على كونها يهتم بالجوانب اللغوية، و النطقية أو الصوتية الأدائية، لكلمات القرآن، واختلاف أحوال تلك الكلمات من تخفيف وتشديد وغيرهما، هذا مع ضرورة عدم إغفال نسبة كلّ وجه من وجوه القراءة، أو كلّ مذهب من مذاهب النُّطق بألفاظ الوحي إلى ناقله، وصولاً إلى النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و من ثمّ فإنّ عِلْمَ القراءات مستمدّ «من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات الموصولة السند إلى الرسول، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽³⁾. ويؤكد "ابن جزى الكلبي" على ضرورة ضبط القراءات بقوله: «فالقراءات بمنزلة الرواية في الحديث، فلا بدّ من ضبطها كما يُضبط الحديث بروايته»⁽⁴⁾.

القراءات الشاذة:

الشدوذ في اللغة:

الشدوذ مصدر الفعل: شَدَّدَ، و يفيد الانفراد والندرة والقلّة و التفرّق ،وعدم الانتساب إلى القم والخروج عن الجماعة ؛يقول الحيل: « شَدَّ الرجل عن أصحابه أي: انفرد عنهم، و كل شيء منفرد فهو شاذ...و كلمة شاذة ،و شَدَّاذ الناس، متفرقوهم»⁽⁵⁾،و جاء في اللسان: « شَدَّ عنه يَشُدُّ وَيَشُدُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ...و سمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً...وجاءوا شَدَّاذاً أي: قِلالاً»⁽⁶⁾ و في القاموس

(1) – مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:13، 1425هـ-2004م، ص:162.

(2) – الثبيان في علوم القرآن، محمّد علي الصابوني، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، ط:03، 1986م، ص:223.

(3) – الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية محمّد محمّد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د- ط ت، ص: 05.

(4) – التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزى الكلبي محمد بن أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:4؛ 1983، 1983م، 07/1.

(5) – كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي و د:إبراهيم السامرائي، دار و مكتبة الهلال، د- ط ت. ، مادة:(شذذ).

(6) – لسان العرب،ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.ط. ت.مادة: (شذذ).

المحيط: «...الشذاذ: القلال»⁽¹⁾ و شذآن الناس، هم منفرقوهم أيضا، وشذآذهم: من لا يكونون في منازلهم، ولا حيّهم⁽²⁾، أو «يكونون في القوم، ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم»⁽³⁾.
و في المحصلة فإنّ الشاذ هو: كل منفرد نادر متفرّق، وكل قليل في مقابل الكثير، و كذلك كل غريب في القوم، و عن القوم أو القبيلة، فهو شاذٌّ، و مثله المفارق للجماعة، والخارج عنها.

الشذوذ في الاصطلاح:

الشذوذ في اصطلاح القراء، قريب من دلالاته اللغوية؛ إذ استعارته القراءات، ليكون وصفا لقسم أو نوع من الأداء القرآني؛ انفرد فيه أصحابه عن المتواتر المجمع عليه، بأن روي آحادا، و في ذلك قلة في مقابل الكثرة، التي للمتواتر، أو بأن خالف خط أو رسم المصاحف العثمانية، وفي ذلك، أيضا مخالفة وخروج، على ما أجمعت عليه الأمة، و إن كان صحيح السند، وموافقا للعربية نحو ونظاما... فسمي ذلك القسم: بـ "القراءات الشاذة"، و في العموم فإنّ كل قراءة، خالفت ركنا أو أكثر من أركان صحّة القراءة الثلاثة: صحة السند و موافقة العربية وموافقة الرسم العثماني، و التي نوجز شرحها بعد حين، هي القراءة الشاذة.. و يذهب بعضهم إلى أنّ كل ما وراء القراءات العشر أو ما خرج عنها: شاذٌّ⁽⁴⁾.

أركان أو مقاييس القراءة الصحيحة:

لا شك أنّ القراءات من الكثرة بمكان، فما اشتهر وانتشر منها، على مرّ الأيام، والذي لم يقف عند حدّ السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر، ما هو إلا قلّ من كثر، ونزر من بحر، بالنسبة لما كان مشهورا في عهد الرّسول والصاحبة، والخلفاء الرّاشدين وأمام ذلك العدد الوفير من الأوجه وطرائق الأداء، وأمام ذلك الزّخم من القراء - الذين كانوا أمما لا تحصى،

(1) - القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، عالم الكتب، بيروت، د. ط. ت. مادة: (شذذ).

(2) - لسان العرب، مادة: (شذذ).

(3) - نفسه، مادة: (شذذ).

(4) - يُنظر: منجد المقرئين، لابن الجزري، ص: 33، والقراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، حمدي سلطان أحمد

العدوي، تقديم: محمد حسن جبل، و سامي عبد الفتاح، دار الصحابة، مصر، ط: 01، 1427هـ / 2006م، 29/1 و ما بعدها، وعلم القراءات، مفهومه، نشأته، مصدره، أقسامه ومدارسه، منصور كافي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، الجزائر، د. ط، 2008م، ص: 53، 52.

والذين أخذوا عنهم أكثر وهلمّ جزاً⁽¹⁾، كان لزاماً على علماء الأمة، التّجرد للقراءات، فوضعوا لها شروطاً وضوابط ومقاييس، يجب توافرها في القراءة، حتّى تُتلقَى بالقبُول، وتُنعت بالصّحة، في محاولة منهم لصيانة النّص القرآني من كلّ تحريف أو زيغ، وبخاصّة عندما قرأ « أهل البدع والأهواء بما لا يحلّ لأحد من المسلمين تلاوته فوضعه من عند أنفسهم، وفاقاً لبدعتهم، كمن قال من المعتزلة «كَلَّمَ اللهُ مُوسَى» بنصب الهاء [النساء:164]، ومن الرافضة « وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا » [الكهف:51] بفتح اللام يعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما... »⁽²⁾.

أما الأركان والمقاييس التي وضعها العلماء⁽³⁾ - بوصفها شروطاً لصحة القراءة - فهي:

أ- مقياس موافقة العربيّة ولو بوجه:

المراد بموافقة العربية: النّحو؛ أي موافقة وجه من وجوه النّحو، وليس معنى هذا أن تخضع القراءة لأقوال النّحويين وأقيستهم، وإنما المراد، أن تكون القراءة وفق أساليب العرب الرفيعة المتعارف عليها، مما لا يمجّه الذّوق أو ينبو عن الفصاحة.

وقد يخطر ببال أحدهم - ذا ما مرّ على هذا المقياس مرور الكرام - أنّ النّحو، بعدّه علماً قائماً بذاته، سابق على القرآن بقراءته، بل نقول: إنّهُ متأخّر عنه، هذا مع العلم أنّ العرب كانت تتكلّم على السّليقة، تولّد الجُمْل، وتلقّي الخطب، وتقرض الشّعْر... دونما خروج عن مضمار البيان، وقوالب اللّغة وقواعدها المترسّخة في الأذهان على مرّ العصور والأزمان. يقول "عفيف دمشقية": «فإنّنا من المؤمنين بأن نحو اللّغة - أيّة لغة - يُبنى على تراث الأمة اللّغوي، لا العكس، والقرآن الكريم على رأس التّراث اللّغوي العربي، والنّحو لآحقّ له في الزّمن لا سابق عليه»⁽⁴⁾.

(1) - منجد المقرئين، ص:43.

(2) - منجد المقرئين، ص:41.

(3) - يُنظر: النشر في القراءات العشر. شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح ومراجعة: محمد علي

الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1980م. 9، 13/1، ومنجد المقرئين، ص:32 وما بعدها.

(4) - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، ليبيا - لبنان، ط:1،

1978 م، ص:34.

ب - مقياس موافقة الرّسم المصحفي:

المراد بهذا المقياس: موافقة رسم أحد المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفّان - رضي الله عنه - إلى الأمصار؛ ذلك أنّ المصاحف العثمانية كانت محلّ إجماع الأمة، وهي تمثّل صورة صادقة للوحي المنزّل على النّبي الأكرم، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . يقول العلامة الشيخ "محمد بخيت المطيعي": «...وأنّ مصاحف عثمان موافقة لمصحف أبي بكر وأنّ أبا بكر جمع ما تواتر وأجمع عليه الأصحاب، وعثمان نسخ مصاحفه من مصحف أبي بكر بدون أن يزيد شيئاً أو ينقص شيئاً...»⁽¹⁾.

ج - مقياس صحّة السّند:

و ذلك بأن تكون القراءة ثابتة عن الرّسول صلى الله عليه وسلم؛ حيث ينقلها العدل الضابط عن مثله، وصولاً إلى الرّسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فالقراءة سنّة متّبعة يأخذها الآخر عن الأوّل، اللاحق عن السابق.

ونشير إلى أنّ هذا المقياس أو الضابط، هو الرّكن الأقوم والأساس الأعظم، الذي يجب أن تبنى عليه القراءات؛ فهو أهمّ أركان القراءة الصّحيحة، ومركز النّقل فيها، إذ ما الفائدة من موافقة العربيّة أو الرّسم العثماني، إذا لم تكن القراءة صحيحة السّند، أو قل: إذا كانت موضوعةً مكذوبةً؟؟

يقول "ابن الجزري": «وأئمة اللّغة لا تُعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشي في اللّغة والأقيس في العربيّة بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النّقل والرواية، إذا ثبت عنهم، لم يردّها قياس عربيّة، ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها»⁽²⁾.

ومن المحدّثين من يذهب إلى الرّأي نفسه فيقول: «يبدو...أن القراءة - سواء وصفت بالقوّة أو الضّعف، وبالاطراد أو الشّدوذ وبالتواتر أو الأحاد، لا تخرج بكلّ ذلك عن دائرة (الصّحة) وأنّ هذا الوصف الأخير المعتمد به، يرتبط أصلاً بفكرة أخرى اعتدّ بها علماء القراءات واللّغويون بصفة أساسية وهي: (صحّة السّند) أو بعبارة أخرى (صحّة النّقل)، فإذا تحقّق ذلك

(1) - الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن، محمد بخيت المطيعي، دار الرائد العربي، لبنان، د. ط ، 1982م، ص: 120.

(2) - النّشر، 10/1، 11.

بالنسبة للنصّ القرآني، فليس شيء يخل به بعد ذلك، سواء أكان ذلك في المتن نفسه الذي يعبر عنه (بموافقة العربية ولو بوجه) أو كان في (الخطّ العثماني) وهو ما تؤدي مخالفته إلى (الشذوذ)»⁽¹⁾.

و على ذكر القوة والضعف، والاطراد والشذوذ، التواتر والآحاد، تجدر الإشارة إلى أنّ القراءة: - إذا وافقت العربية نعتت بالقوة، وإذا خالفتها وصفت بالضعف، ولكنها لا تخرج عن إطار الصّحة، إذا كانت متوقّرة على الشرطين الآخرين.

- وأمّا إذا وافقت المصاحف العثمانيّة، فإنه ينسب إليها الاطراد، أما إذا خالفت رسمها، فتُنتعت بالشذوذ، ولكنها لا تخرج أيضا، عن دائرة الصّحة، ما دام الشرطان الآخران متوفرين. - وأمّا من حيث صحّة السند، فإنّ القراءة توصف بالتواتر، إذا نقلها جمع عن مثله وصولا إلى النبي وتُنتعت القراءة بأنّها آحاد، إذا صحّ سندها، إلّا أنّها لم تبلغ درجة المتواترة، ولم تشتهر اشتهارها، وأمّا نسبة البطلان إليها، فيكون مع عدم صحّة سندها، وعليه فقد تدخل في إطار القراءات الموضوعية المكذوبة⁽²⁾.

أقسام القراءات:

بناء على أركان ومقاييس القراءة الصّحيحة، نجد علماء القراءات يجعلون لهذه الأخيرة أقساما ودرجات، كما خصّوها بمصطلحات و تعاريف؛ فالقراءات عندهم منقسمة إلى:

- متواترة: وهي التي نقلها جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، عن مثله، وصولا إلى الرّسول صلى الله عليه وسلم ويدخل ضمن هذا القسم قراءات القراء السّبعة وهم: عبد الله بن عامر (ت 118 هـ)، وعبد الله بن كثير (ت 120 هـ)، وعاصم بن أبي النجود الأسدي (ت 127 هـ)، وأبو عمر وابن العلاء (ت 154 هـ) وحمزة بن حبيب الزيات (ت 156 هـ)، ونافع بن أبي عبد الرحمن الرحمان (ت 169 هـ) والكسائي (ت 189 هـ).

- وآحاد: وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة المتواتر، ويدخل ضمن هذا النوع القراءات الثّلاث المتممة، وأصحابها هم: أبو جعفر المدني (ت 127 أو 133 هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت 250 هـ)

(1) - أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة الشّرق، حلب، سوريا، د. ط، 1979م، ص: 120.

(2) - نفسه، ص: 120.

وخلف بن هاشم بن ثعلب البغدادي (ت209هـ). ومن العلماء مَنْ يجعل القراءات العشر متواترة جميعاً⁽¹⁾.

— **وشادة**: وهي ما صحّ سندها وخالفت رسم المصحف المجمع عليه، وأكثر قراء الشّوادّ، شهرة أربعة، هم: الحسن البصري (ت110هـ)، ومحمّد بن عبد الرّحمن بن محيصن (ت123هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت148هـ)، ويحيى بن مبارك اليزيدي (ت202هـ).

ويذهب "السّيوطي" إلى أنّ القراءات أنواع، يوصلها إلى ستة هي:

« - الأول: المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وغالب القراءات كذلك.

- الثاني: المشهور، وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة المتواتر، ووافق العربيّة والرّسم، واشتهر عند القراء ولم يعدّوه من الغلط ولا من الشّدوذ.

- الثالث: وهو ما صحّ سنده، وخالف الرّسم أو العربيّة، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يُقرأ به.

- الرّابع: الشّاذ، وهو ما لم يصحّ سنده.

- الخامس: الموضوع: كقراءات الخزاعي⁽²⁾.

- السادس: يشبه نوعاً من أنواع الحديث المدرج، وهو ما يزيد في القراءة على وجه التّفسير كقراءة سعيد بن أبي وقاص ﴿ وَلَهَا أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّمٌ ﴾ [النساء:12] وقراءة ابن

عبّاس: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ ﴾ [البقرة:198] «⁽³⁾.

(1) — ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص:33، و 161 وما بعدها.

(2) — (ت 408 هـ) ألف كتاب (المنتهى) جمع فيه القراءات الموضوعية.

(3) — الإتيقان، 99/1.

إلا أنّ ما ذهب إليه "السيوطي" من أنّ الشاذ: ما لم يصحّ سنده، فيه نظر؛ ذلك أنّ الشاذّ، كما أسلفنا، هو: ما صحّ سنده، وخالف المصحف العثماني رسمًا، وهذا هو قول ابن الجزري⁽¹⁾، وعليه فالقراءة الفاقدة لركن صحّة السند هي قراءة مردودة.

- ترجمة موجز الأشهر القراء:

القراء السبعة:

1- عبد الله بن عامر: ولد سنة إحدى وعشرين للهجرة (21هـ)، وهو إمام الشّاميين في القراءة، وقد أوكل إليه قضاء دمشق، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان ابن عفان، عن رسول الله، صلى الله عليه و سلم، توفي سنة ثمانى عشرة ومائة للهجرة (118هـ)⁽²⁾.

2 - عبد الله بن كثير: ولد سنة خمس وأربعين للهجرة (45هـ) فارسي الأصل وهو إمام المكيين في القراءة، وقد كان عطارًا، قرأ على: عبد الله بن السائب المخزومي ومجاهد، ودرياس مولى ابن عباس، وقرأ عليه، أبو عمرو بن العلاء، وشبل بن عبّاد ومعروف بن مشكان، وغيرهم، وقد لقي بعض الصحابة منهم: عبد الله بن الزبير، وأبو أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وقد توفي ابن كثير سنة عشرين ومائة للهجرة (120هـ)⁽³⁾.

3 - عاصم بن أبي التّجود الأسدي: قرأ القرآن على أبي عبد الرحمان السّلمي وزرّ بن حبيش الأسدي، وقد كان رجلا صالحا ثقة، فصيحًا حسن الصوت، وقد آلت إليه الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد لرحمن السّلمي، توفي سنة سبع وعشرين ومائة للهجرة (128هـ) وقيل ثمان وعشرين⁽⁴⁾.

(1) - منجد المقرئين، ص: 34.

(2) - معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار، الإمام شمس الدّين أبو عبد الله محمّد ابن أحمد عثمان الذهبي، تحقيق: بار عوّاد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1404 هـ. 1984م، 86/1، 82.

(3) - نفسه، 88/1، 86، أحكام تجويد القرآن في ضوء علم الأصوات الحديث، عبد الله عبد الحميد سويد، مطابع الوحدة العربية، ليبيا، ط: 2، د. ت، ص: 14، و البيان في علوم القرآن، محمّد الصالح الصديق، ص: 176.

(4) - معرفة القراء الكبار، 88/1 - 94، والمعارف، لابن قتيبة، تحقيق وتقديم: ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ط: 2، 1969م، ص: 530.

4 - أبو عمرو بن العلاء: وُلد سنة ثمان وستين للهجرة (68هـ) وقيل سنة سبعين، وهو من أعلم الناس بالقرآن، والنحوّ وأيام العرب، وكان وارعا، ومن كلامه: (كنت رأسا والحسن بن الحسن حي)⁽¹⁾، كما كان يقول: (إنّما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل طوال)⁽²⁾، توفي سنة أربعة وخمسين ومائة للهجرة (154هـ)، وقد كانت وفاته في طريق الشام، وذلك أنّه خرج إليها، ليجتدي عبد الوهّاب بن إبراهيم⁽³⁾.

5 - حمزة بن حبيب الزيات الكوفي: وُلد سنة ثمانين للهجرة (80هـ) كان إماما حجة حافظا للحديث، بصيرا بالفرائض والعربية، من أهل التقوى و الورع، وكان لا يبصر، أحكم القراءة وله خمس عشرة سنة، وقد كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ويجلب من حلوان الجبن والجوز إلى الكوفة، توفي سنة ست وخمسين ومائة للهجرة (156هـ)⁽⁴⁾.

6 - نافع بن أبي عبد الرحمن: وُلد سنة سبعين للهجرة (70هـ) من أصل أصبهاني قرأ على سبعين من التابعين، وقد أقرأ النَّاسَ أكثر من سبعين سنة، اشتهر بالمدينة، وانتهت إليه فيها رئاسة القراءة، توفي سنة تسع وستين ومائة للهجرة (169هـ)⁽⁵⁾.

7 - أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي: ولد بالكوفة سنة عشرين ومائة للهجرة (120هـ) وهو أحد أئمة مدرستها النحوية، أخذ العربية عن الخليل بن أحمد، له تصانيف عدّة منها كتاب القراءات، وكتاب الحروف، وكتاب الهاءات... وقد لُقّب بالكسائي لأنّه كان في الإحرام يلبس كساءً، توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة (189هـ)⁽⁶⁾.

ويُضاف إلى هؤلاء السبعة ثلاثة آخرون يشكّلون ما يعرف بـ: القراء العشرة، وهم:

8 - أبو جعفر المدني: وهو يزيد بن القعقاع المدني، قرأ على أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهما - وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جمار، وعيسى بن وردان

(1) - البلغة في تاريخ أئمة اللّغة، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: محمّد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، د. ط، 1392 هـ. 1972م، ص: 81.

(2) - نفسه، ص: 81.

(3) - معرفة القراء الكبار، 105.100/1، والمعارف لابن قتيبة، ص: 540.

(4) - معرفة القراء الكبار، 118.111/1، والمعارف لابن قتيبة، ص: 529.

(5) - الأعلام "قاموس تراجم"، خير ألين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 5، 1980م، 05/8.

(6) - معرفة القراء الكبار، 111.107/1، والبيان في علوم القرآن، لمحمّد الصّالح الصّديق، ص: 176.

الحداء... حدث عنه الإمام مالك وعبد العزيز الدواردي، واختلف في سنة وفاته وهي ما بين سبع وعشرين ومائة (127هـ) وثلاث وثلاثين ومائة للهجرة (133هـ)⁽¹⁾.

9 - يعقوب الحضرمي: هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري، بالبصرة سنة سبعة عشرة ومائة للهجرة (117هـ) وهو من بيت علم بالعربية والأدب، أصبح إمام البصرة ومقرئها، له كتب منها: "الجامع"، و"وجوه القراءات"، و"وقف التمام"، توفي سنة خمس ومائتين للهجرة (205هـ) بالبصرة⁽²⁾.

يقول "الزبيدي": «كان أقرأ القراء، قال أبو حاتم: وكان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف، والاختلاف في القرآن وتعليقه ومذاهبه، ومذاهب النحو في القرآن، و أروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء»⁽³⁾.

10 - خلف البغدادي: هو خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي، وُلد سنة خمسين ومائة للهجرة (150هـ) قرأ على سليم عن حمزة وسمع مالكا وأبا عوانة وحمادا بن زيد... قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن إبراهيم وراقه، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير. توفي سنة تسع ومائتين للهجرة (209هـ)⁽⁴⁾.

وقد عُرفَ إلى جانب القراء العشرة، قراء آخرون، نُسب الشذوذ إلى قراءاتهم، وأكثرهم شهرةً أربعة وهم:

11 - الحسن البصري: هو الحسن ابن أبي الحسن البصري، قرأ على حطان الرقاشي وأبي موسى، وروى القراءة عنه يونس بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء، توفي سنة عشر ومائة للهجرة (110هـ)⁽⁵⁾.

12 - ابن محيصن: هو محمد بن عبد الرحمان بن محيصن السهمي، قارئ أهل مكة، قرأ على سعيد ابن جبير، ومجاهد، ودرياس مولى ابن عباس. وقرأ عليه: شبيل بن عبّاد وأبو عمرو

(1) - معرفة القراء الكبار، 96.72/1.

(2) - الأعلام، الزركلي، 8/195.

(3) - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسين الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، د - ط، 1973م، ص: 54.

(4) - معرفة القراء الكبار، 210.208/1.

(5) - السابق، 65/1.

ابن العلاء وعيسى بن عمر القارئ، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة للهجرة (123هـ) بمكة⁽¹⁾.

13 – سليمان بن مهران الأعمش: ولد سنة إحدى وستين للهجرة (61هـ) قرأ على يحيى بن وثاب... وعرض على أبي العالية الرّياضي، ومجاهد، وعاصم بن بهدلة، وكان أقرأ الناس لكتاب الله حافظاً للحديث والفرائض، وكان يُسمّى المصحف من صدقه، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة للهجرة (148هـ)⁽²⁾.

14 – يحيى بن المبارك اليزيدي: عرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصور، خال المهدي يؤدّب ولده، قرأ عليه الدّوري والسّوسي، وأحمد بن جبير الأنطاكي، وأبو الخيّاط سليمان بن الحكم، كان فصيحاً، وقد أخذ عن الخليل، له مؤلّفات منها: كتاب النّوادر، والمقصور، وكتاب الشّكل... توفي سنة اثنتين ومائتين للهجرة (202هـ)⁽³⁾.

(1) – نفسه، 99، 98/1.

(2) – معرفة القرّاء الكبار، 96.94/1، والمعارف، لابن قتيبة، ص: 529.

(3) – نفسه، 152، 151/1، وطبقات النّحويين واللّغويين، ص: 61.

الفصل الأول

المستوى الصوتي

المماثلة التامة بين الصوامت (الإدغام):

للصوت اللغوي بيئته اللغوية، التي تجعله صوتا متحققا، ضمن السلسلة الكلامية، مجاورا غيره من الأصوات، فيؤثر فيها أو يتأثر بها، سواء أكانت سابقة له أم لاحقة بعده، و طبيعى أن تتبادل التأثير و التأثير، مادامت عناصر تنتمي إلى عائلة واحدة، هي عائلة الأصوات اللغوية.

و لا ينفك هذا التأثير بين الأصوات المتجاورة، أن يكون ضربا من جنوح الأصوات إلى التقارب، أو التماثل و التشابه، و مدار الأمر على مخرج الصوت، وصفته.
و لا شك أنّ هذا التقريب يُراد منه تحقيق نوع من الانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، والاقتصاد في الجهد و توفيره أثناء ممارسة النشاط اللغوي.

يقول "أحمد مختار عمر": «المماثلة كما عرّفها بعضهم: التعديلات التكييفية للصوت بسبب مجاورته - ولا نقول ملاصقته - لأصوات أخرى، وهي كما عرفها بعض آخر: "تحول الفونيمات⁽¹⁾ المتخالفة إلى متماثلة، إمّا تماثلا جزئيا أو كليا»⁽²⁾.

و في تعريف آخر للمماثلة يقول: "ضاحي عبد الباقي": «التماثل هو تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، تأثيرا يؤدي إلى تماثلها أو تقاربها صفة و مخرجا، و هو ظاهرة شائعة في كل اللغات»⁽³⁾.

أمّا إبراهيم أنيس فيقول: «و الأصوات في تأثيرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها

(1) . اللسانيون في تعريفهم للفونيم مختلفون تبعا لاختلاف مدارسهم ومشاربهم اللغوية ؛ فهو عند بعضهم :أصغر وحدة

صوتية غير قابلة للتجزئ يمكن التفريق بوساطتها بين المعاني، و هو عند "دانيال جونز" «عائلة من الأصوات في لغة معينة متشابهة الملامح تستعمل بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يستبدل مكانه بآخر في نفس السياق» (معجم اللسانيات الحديثة، سامي عياد حنا وآخرا، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط: 01، 1997م، ص: 102).
ويقول ماريويباي: «و موضوع علم الفونيمات هو الأصوات أو المجموعات الصوتية المتقاربة التي يدرك علاقتها شعور الجماعة التي تتكلم لغة معينة . والاختيار الموضوعي للفونيمات هو «المغايرة»، أو الاختلاف في المعنى الذي يظهر أو لا يظهر عندما يحل صوت محل آخر ، مع بقاء سائر حروف الكلمة كما هي.» (أسس علم اللغة،

ماريويباي، ترجمة و تعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: 08، 1419هـ . 1988م، ص: 50).

(2) . دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة ، د . ط ، 1425 هـ . 2004 م ، ص: 378.

(3) . لغة تميم ، دراسة تاريخية وصفية ، مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ، د . ط ، 1428هـ . 2006م، ص: 146.

الفصل الأول — المستوى الصوتي

أما إبراهيم أنيس فيقول: « والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينهما ، ليزداد مع مجاورتها قريبا في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، وهذه الظاهرة شائعة في كل اللغات، بصفة عامة، غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه»⁽¹⁾.

وجاء في معجم اللسانيات الحديثة: « المماثلة، هي تغير الصوت ليصبح أكثر تماثلا مع صوت آخر يجاوره، ويهدف المتكلم منها إلى تسهيل النطق بالكلمات، ويعرف البعض هذه الظاهرة الصوتية بأنها تأثير صوتين متجاورين الواحد في الآخر مما يؤدي إلى تماثلهما»⁽²⁾.

ومما يدخل ضمن ظاهرة المماثلة ما اصطلح القدماء على تسميته بالإدغام، الذي هو ليس سوى تقريب صوت من صوت، كما يقول ابن جني: « قد ثبت أنّ الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت»⁽³⁾، وهو أيضا: « نزعة صوتين إلى التماثل، أي الاتصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج أحدهما في الآخر»⁽⁴⁾.

يقول "برجشتراسر": « إنّ حروف الكلمة ، مع توالي الأزمان، كثيرا ما تتقارب بعضها مع بعض في النطق و تتشابه، و هذا التشابه، نظير لما سماه قدماء العرب إدغاما»⁽⁵⁾.

و يقول "إبراهيم أنيس" مبينا صلة الإدغام بالمماثلة: « و نعني به [الإدغام] ما يشير إليه المحدثون من تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور، ويسمى المحدثون هذه الظاهرة ASSIMILATION»⁽⁶⁾ و قد أشار إلى أنّ المماثلة ، أو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض لا يتحقق إلاّ إذا كانت الأصوات متشابهة في المخرج أو الصفة⁽⁷⁾.

(1) . الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط:03 ، د . ت ، ص:145.

(2) . سامي عياد حنا وآخران، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط:01 ، 1997م، ص:09.

(3) . الخصائص، تح : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ط:04 ، 1999م، 141/2.

(4) . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب بكوش، تقديم صالح القرماضي، المطبعة العربية ، تونس، ط:2 ، 1987، ص:67.

(5) . التطور النحوي للغة العربية ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط:04 ، 1423 هـ، 2003 م ، ص:29.

(6) . في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د . ط، 2003 م ، ص:62.

(7) . نفسه، ص:62.

الإدغام لغة:

الإدغام في اللغة، مشتقٌّ من الفعل د.غ.م. الذي يفيد غشيان الشيء، و الدخول فيه؛ ومنه دغم الغيثُ الأرضَ بمعنى: غشيها⁽¹⁾، و «أدغمت الفرسَ اللجامَ، أدخلته في فيه»⁽²⁾ أي: في فمه، و «أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها»⁽³⁾.

الإدغام اصطلاحاً:

أمّا الإدغام في الاصطلاح فهو: النطق بالصوتين، صوتاً واحداً مشدداً، إذ «التشديد علامة الإدغام»⁽⁴⁾، أو هو: «إلحاق الحرف في مخرجه مقدار إلباث حرفين في مخرجهما»⁽⁵⁾، وهو عند ابن جنى كما سلف، تقريب صوت من صوت، و فيه يرتفع اللسان عن الصوتين المثليين أي اللذين لهما المخرج نفسه و الصفة نفسها، ارتفاعاً واحدة، فيصيران كالصوت الواحد.

يقول ابن جنى: «و ذلك أنّ الإدغام أنبى اللسان عن المثليين نبوةً واحدة، فصارا لذلك كالحرف الواحد»⁽⁶⁾، و ابن جنى لا يبتعد في هذا عن قول "سيبويه" حين قال: «هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه»⁽⁷⁾. يقول ابن يعيش «الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران . لشدة اتصالهما. كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل والإدغام»⁽⁸⁾.

(1) . لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د . ط . ت ، مادة: (دغم).

(2) . كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي و د: إبراهيم السامرائي، دار و مكتبة الهلال، د . ط . ت ، مادة: (دغم).

(3) . التعريفات، للشريف الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط: 01، 1419 هـ . 1998 م، ص: 16.

(4) . العين، 1/49.

(5) . التعريفات، ص: 16.

(6) . الخصائص، 2/498.

(7) . الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، و دار

الرفاعي، الرياض ، ط: 02 ، 1402 هـ . 1982 م ، 4/437.

(8) . شرح المفصل، تصحيح وتعليق، جماعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ، د . ط . ت ، 10/121.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

يقول مكي بن أبي طالب معرفاً للإدغام: «هو أن يلتقي حرفان متقاربان، أو مثلان فيدغم الأول في الثاني و يردهما بلفظ واحد مشدّد، و لا يقع الإدغام البتة حتى يصيرا مثلين و يُسكّن الأول..»⁽¹⁾.

يقول ابن سوار البغدادي: «..الإدغام: أن ترفع لسانك عن حرفين مثلين أو متقاربين، إذا كان الأول منهما ساكناً والثاني متحركاً، رفعة واحدة. لا فصل بينهما بحركة؛ وذلك طلباً للتخفيف، إذا كان اللفظ بالحرفين معاً مستقلاً ، فإذا ارتفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة صار اللفظ بحرف واحد مشدّد أسهل»⁽²⁾.

و يعرفه "ابن الجزري" بقوله: «هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً»⁽³⁾، ويقول صاحب "الإتحاف": «هو عندهم اللفظ بساكن فمتحرك بلا فاصل من مخرج واحد»⁽⁴⁾.

و لا يتحقق الإدغام إلا إذا سُكّن الحرف أو الصوت الأول . إن لم يكن ساكناً. و جعله مثل الثاني . إن لم يكن مثله . أي إن كان مقارباً أو مجانساً له، و من ثمّ يكون النطق بالصوتين صوتاً واحداً، كالثاني، و كأننا أدخلنا الأول في الثاني فصار منه أو مثله.

و للإدغام أسباب، هي: التماثل و التّجانس و التّقارب ، و هي في الوقت ذاته أقسام الإدغام ، و مدار الأمر فيها «على البعد و القرب بين الحروف في المخارج و الصفات»⁽⁵⁾.

و عليه فمعرفة مخارج الأصوات و صفاتها، من شأنه، أن يوضح عملية الإدغام، و هو ربما الذي وجدنا لأجله "سيبويه" في مبحث الإدغام يقدم له ب: «عدد حروف العربية ومخارجها و مهموسها و مجهورها و أحوال مجهورها و مهموسها و اختلافها»⁽⁶⁾، و قد

(1) . التبصرة في القراءات، تح: محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط: 01، 1405 هـ .
1989م، ص: 109.

(2) . المستنير في القراءات العشر، للإمام أبي الطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، تح: عمّار أمين الدّوّ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 01 ، 1426 هـ .
2005م، 409/1، 410 .

(3) . النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح ومراجعة: محمد علي الضباع الضباع ، دار الكتب العلمية، بيروت، د . ط ، 1980م ، 1/274.

(4) . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، وضع حواشيه الشيخ أنس، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 03، 1427 هـ . 2006 م، ص: 30.

(5) . الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، عادل هادي حمادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، الدينية، مصر ، ط: 01، 1425 ، 2005م، ص: 38.

(6) . الكتاب، 4/431.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

برر، بعد ذلك ، هذا الصنيع، بقوله: « و إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام و ما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه...»⁽¹⁾.

أقسام الإدغام:⁽²⁾

1. إدغام المتماثلين: هو اتفاق أو اتحاد، الحرفين المدغمين مخرجا وصفة، أو هو تماثلها مخرجا وصفة.

2. إدغام المتقاربين: هو أن يتقارب الحرفان المدغمان مخرجا أو صفة فقط، أو مخرجا و صفة معا.

3. إدغام المتجانسين: هو اتفاق، أو اتحاد الحرفين المدغمين مخرجا و اختلافهما صفة، أو هو تماثلها مخرجا ، و اختلافهما صفةً.

و ما دام الإدغام عند المحدثين وليد ذلك الضرب من التأثير الذي يقع بين الأصوات المتجاورة⁽³⁾، سواء أكان ذلك التأثير بسبب التماثل أم التجانس أم التقارب، فإنهم يقسمونه نوعين بحسب الصوت المؤثر في الآخر:⁽⁴⁾

- إدغام تقدمي: وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول.

- إدغام رجعي: أو مُدْبِر و فيه يتأثر الصوت الأول بالثاني.

و أما القراء فيقسمون الإدغام إلى قسمين⁽⁵⁾:

(1) . نفسه، 4/436.

(2) . يُنظر: النشر في القراءات العشر، 1/278، وتقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تقديم وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، د . ط . ت، ص: 34. والإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمان "السّيوطي" ، دار المعرفة، بيروت، د . ط . ت، 1/124. و إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، للقباقبي، دراسة وتحقيق: د. فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د . ط ، 1995م، ص: 53.

(3) . التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية ، مصر، د . ط . ت، ص: 203.

(4) . يُنظر: الأصوات اللغوية، ص: 146، 147، ودراسة الصوت اللغوي، ص: 388، و الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، ص: 38.

(5) . يُنظر: النشر، 1/274، وتقريب النشر، ص: 34، وإيضاح الرموز، ص: 53، و الإتحاف، ص: 30.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

الإدغام الصغير:

ما كان فيه الصوت المدغم ساكناً، و الصوت المدغم فيه متحركاً، من غير حركة تفصل بينهما أو وقف، إذ يتحقق الإدغام مباشرة لتوفر شروط التحقق والملاءمة.

الإدغام الكبير:

هو ما كان فيه الصوت المدغم و الصوت المدغم فيه متحركين ، إذ لا بد من التخلص من حركة الحرف المراد إدغامه، وتعويضها بالسكون، مع قلبه ليكون من مثل المدغم فيه، إن لم يكن مثله؛ وعليه فهو كبير لصعوبته أو لكبر الجهد المبذول فيه، من تسكين للمتحرك، و قلب للمتقارب أو المتجانس، ثم يأتي الإدغام بعدُ.

يقول ابن سوار البغدادي: « يكون في المثلين إذا تحركا عمل واحد وهو: إسكان الأول فقط ، و في المتقاربين عملان: إسكان وقلب»⁽¹⁾.

فمع الأول [الصغير] لا يوجد فاصل بين الحرف الأول و الثاني؛ إذ سكون الحرف الأول متوفر. و من ثمّ فالجهد المبذول في هذا الإدغام أقل من المبذول في الثاني [الكبير]، إذ الحرف الأول فيه متحرك، أي يوجد صائت قصير يفصل بينه و بين الحرف الثاني، ومن ثمّ فالناطق، يقوم بتسكين الحرف الأول ثم يقبله مثل الثاني . إن لم يكن مثله . ثم يدغمه بعد ذلك.

ومما سبق يتضح أنّ الإدغام ظاهرة «من أبرز ظواهر التشكيل الصوتي، وهي أداء صوتي خاص، أدركه علماء العربية ، ناتج عن تأثير الأصوات اللغوية ببعضها حال تجاورها»⁽²⁾. هذا التجاور، الذي يجعل أحد الصوتين في حال التقارب أو التجانس يؤثر في الصوت الآخر، أو المجاور؛ بأن «يمنحه شيئاً من خصائصه، أو كل خصائصه ، وذلك هو ما يعرف . في صورتيه . بظاهرة المماثلة»⁽³⁾.

(1) . المستنير في القراءات العشر، ابن سوار البغدادي، 411/1.

(2) . صبيح التميمي، في مقدمة تحقيقه كتاب: " ما ذكره الكوفيون من الإدغام " لأبي سعيد السيرافي ، دار الشهاب

للطباعة والنشر، الجزائر ، د . ط . ت ، ص: 29.

(3) . المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة،

ط: 01 ، 1397 هـ . 1977 م، ص: 208.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

فقد تم التخلص من التقاء الساكنين . اللام الساكنة المنقلبة عن النون، و «أل» التعرف الساكنة في «الآثمين» . بحذف الهمزة و نقل حركتها(الفتحة إلى اللام قبلها (لام التعريف) وبعدها يتم إدغام اللام في اللام(لملاثمين).

فناطق اللغة لجأ إلى عمليات عدة لتحقيق هذا النوع من الإدغام المُسمّى كبيراً؛ فقد قلب النون لاما، ثم سکن اللام، أي تخلص من فتحة النون، ليتحقق شرط الإدغام، ولما التقى ساكنان تخلص من الثاني، بأن حذف من بنية الكلمة الهمزة، محتفظاً بحركتها(الفتحة)، التي نقلها إلى اللام قبلها.

﴿ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ [الأنفال:01] قراءة ابن محيصن: (علنفال) بإدغام نون(عن) في اللام

من(أل) و ذلك بعد تسكين النون، و حذف الهمزة من «الأنفال» وإلقاء حركة الهمزة(الفتحة) على اللام قبلها. ثم قلب النون لاما ثم تدغم في اللام بعدها. وفق هذه المراحل:
عن ← عن ← عل ← عل ← علنفال ← علنفال.

يقول "الزّمخشري" : « وقرأ ابن محيصن : يسألونك علنفال، بحذف وإلقاء حركتها على اللام ، وإدغام نون عن في اللام»⁽¹⁾.

يقول "أبو حيّان" : « وقرأ ابن محيصن علنفال نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وحذف الهمزة واعتد بالحركة المعارضة فأدغم نحو: وقد تبين لكم»⁽²⁾.

إدغام اللام في اللام:

﴿ عَلَى الْأَرَائِكِ ﴾ [الكهف:31] أدغم ابن محيصن "لام" (على)⁽³⁾ في لام(أل) التعريف

في "الأرائك" بعد حذف الهمزة و إلقاء حركتها إلى لام التعريف، مع ضرورة تسكين "لام" (على) لأنها مفتوحة، و حذف الألف منها لالتقاء الساكنين.

يقول "أبو حيّان" : « وقرأ ابن محيصن(على الأرائك) بنقل الهمزة إلى لام التعريف وإدغام لام "على" فيها فتتحذف ألف(على) لتوهم سكون لام التعريف و النطق به علرائك..»⁽⁴⁾.

(1) . الكشاف، 233/2.

(2) . البحر المحيط، 269/5.

(3) . نفسه، 172/7.

(4) . نفسه، 172/7.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ ﴾ [القيامة:14] يقول صاحب الإتحاف: « وعن ابن

محيصن (بلنسان) بالإدغام»⁽¹⁾ فقد

تحقق الإدغام، بحذف الهمزة و نقل حركتها إلى اللام في (أل) التعريف قبلها، مع تسكين "لام" (بل) التي جاءت مكسورة، ثم إدغامها في اللام التي بعدها ؛ هكذا:

بَل ← بَل ← بَلْ ← بَلْأَنْسَانُ ← بَلْأَنْسَانُ.

و في المثالين الأخيرين نجد الإدغام المتمثل و هو إدغام اللام في اللام، ولكن بعد تسكين اللام الأولى، و هو من نوع الإدغام الكبير في المثليين.

﴿ لِلْبَّسْنَا ﴾ [الأنعام:09] قراءة الجمهور بإظهار اللَّامَيْنِ، من (للبنسا)، وقرأ ابن

محيصن⁽²⁾ بإدغام اللام الأولى في الثانية و هو من نوع الإدغام الكبير، فاللَّامُ الأولى محرَّكة بالفتح، و من ثَمَّ وجب تسكينها، ثمَّ إدغامها في اللَّامِ التي بعدها، و هو من إدغام المثليين، فالذي يبيح وقوع هذا الإدغام هو اتحاد المخرج و الصفة.

إدغام التاء في التاء:

في قوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ ﴾ [الكهف:22] « التاء صوت أسناني احتكاكي مهموس مرقق»⁽³⁾، أمَّا التاء فصوت « أسناني لثوي انفجاري مهموس مرقق»⁽⁴⁾ و إدغام التاء في التاء يكون بتسكين التاء ثم قلبها تاء، ثم إدغامها في التاء بعدها بأن يرتفع عنها اللسان رفعة واحدة، يتم فيها فناء التاء في التاء فناء تاما، و الذي يبيح هذا الإدغام صوتيا، هو قرب المخرج بين التاء و التاء، كما أنهما مهموسان. يقول "أبو حيَّان": « و قرأ ابن محيصن « ثلاث بإدغام التاء في التاء، و حَسُنَ ذلك لقرب مخرجهما و كونهما مهموسين، لأن الساكن الذي قبل التاء من حروف اللين محسن ذلك»⁽⁵⁾.

(1) . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء اللميطي، وضع حواشيه، الشيخ أنس مهرة، دار الكتب

العلمية، ط:03 ، 1427 هـ، 2006م، ص:563.

(2) . الإتحاف، ص:260 والميسر في القراءات الأربع عشرة، ص:129.

(3) . الدراسات الصوتية عند العرب والدرس الصوتي الحديث، ص:75.

(4) . نفسه، ص:76.

(5) . البحر المحيط، 7/159.

ثلاثة ← ثلاثة ← ثلاث.

إدغام التاء في السين:

في قوله تعالى: ﴿ حَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ ﴾ [الكهف:22] سبقت الإشارة إلى أن التاء «صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس مرقق»⁽¹⁾.

وإذا ما جئنا إلى صوت السين فهو الآخر « صوت أسناني لثوي احتكاكي مهموس مرقق»⁽²⁾ أيضاً، وهذا الإدغام الواقع بينهما، تبرره القوانين الصوتية لقرب مخرجي الصوتين، إلى جانب اشتراكهما في بعض الصفات كالهمس و الترفيق.

و قد حدث الإدغام بأن سَكُنَّتْ التاء من «خمسة» ثم قلبت سينا ثم أدغمت في السين التي بعدها هكذا: خمسة سادسهم ← خمسة سادسهم ← خمس سادسهم ← خمس سادسهم.

إدغام الضاد في التاء:

في قوله تعالى: ﴿ فَقَبِضْتُ ﴾ [طه:96]، الضاد « صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور مجهور مفخم»⁽³⁾ في حين التاء « صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس مرقق»⁽⁴⁾.

و قد أدغم ابن محيصر الضاد في التاء، و الصوتان متقاربان مخرجا، و يشتركان في صفة الانفجار إلا أن الضاد مجهور مفخم، أما التاء فمهموس مرقق، من ثمّ، لتدغم الضاد في التاء فإنّها تتخلى عن جهرها و تقخيمها و تكتسب من التاء الهمس و الترفيق، فتصبح تاء فيتحقق

الإدغام، (فَقَبِطُ) و قد اجتهد ابن محيصر، أن لا تفقد الضاد إطباقها، يقول صاحب البحر المحيط « وأدغم ابن محيصر الضاد المنقوطة في تاء المتكلم و أبقى الإطباق مع تشديد التاء»⁽⁵⁾.

(1) . الدراسات الصوتية عند العرب و الدرس الصوتي الحديث، ص:76.

(2) . نفسه، ص:77.

(3) . نفسه، ص:76.

(4) . نفسه، ص:76.

(5) . البحر المحيط، 376/7.

إدغام الظاء في التاء :

﴿ أَوْعَظْتَ ﴾ [الشعراء:136] قرأ الجمهور بإظهار صوت الظاء، و قرأ الأعمش⁽¹⁾: بإدغامها في التاء مع زيادة ضمير متصل هو المفعول؛ فقرأ: «أوعظتنا» والظاء «صوت أسناني احتكاكي مجهور مفخم»⁽²⁾، و هو من حروف الإطباق، أمّا التاء . كما سلف . فصوت: «أسناني لثوي انفجاري مهموس مرقق»⁽³⁾، و لا شك أنّ الظاء تحوز من صفات القوة، ما يجعلها أقوى من التاء؛ فهي أي الظاء مجهورة و مطبقة، أمّا التاء فمهموسة منفتحة، و من ثم فالصوت الأضعف (التاء) هنا هو الذي يتأثر بالأقوى (الظاء) إلا أننا وجدنا "الظاء" هي المدغمة في التاء، و هذا يعني أنها تفقد صفات القوة، و تتأثر بهمس و انفتاح التاء فتصبح تاء، و لعل هذا ما جعل بعضهم لا يستسيغ هذا الإدغام فالتمس أن يكون ذلك بإخفاء الظاء ربما عوضا عن فنائها التام في التاء؛ يقول "أبو حيّان": « و ينبغي أن يكون إخفاء، لأن الظاء مجهورة مطبقة، و التاء مهموسة منفتحة، فالظاء أقوى من التاء، و الإدغام إنما يحسن في المثاليين، أو في المتقاربين، إذا كان الأول أنقص من الثاني، و أمّا إدغام الأقوى في الأضعف، فلا يحسن على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات فوجب قبولها، و إن كان غيرها هو أفصح و أقيس»⁽⁴⁾.

إدغام التاء في التاء:

في قوله سبحانه: ﴿ فَلَا تَتَنَجَّوْا ﴾ [المجادلة:09] الجمهور بإظهار التاءين في (تتاجوا)، و قرأ بإدغام التاء الأولى في الثانية ابن محيسن⁽⁵⁾ والذي يبيح الإدغام هنا، هو كون الصوتين مثليين متحدّي المخرج و الصفة، إذ بعد تسكين التاء الأولى، يلفظ بالصوتين صوتا واحدا؛ "فلا تَنَّاَجوا".

(1) . البحر المحيط، 8/180.

(2) . الدراسات الصوتية عند العرب، ص:75.

(3) . نفسه، ص:76.

(4) . البحر المحيط، 8/180.

(5) . الإتحاف، ص:536 والبحر المحيط، 10/126.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

إن لجوء ناطق اللغة إلى التقريب بين الأصوات بوساطة الإدغام أو المماثلة التامة، هو سعي منه إلى تحقيق الانسجام الصوتي بين الأصوات المتجاورة، و إلى توفير الجهد العضلي المبذول في عملية النطق أو تحقيق الأصوات، إذ نطق الصوتين صوتا واحدا أيسر من نطق الصوت ثم إعادة نطقه مرة أخرى، فلا شك أنّ إنتاج الصوت، لا بد له من عمل جهاز متعدد متكامل من أعضاء النطق إذ تبذل جهدا لإنتاج صوت معين، مع استغراق زمن معين، فبعد أن تتكاتف جهود جهاز النطق في إنتاج الصوت و بعد الفراغ من ذلك، يطلب منها إعادة إنتاج الصوت نفسه أو الصوت المقارب له، و ذلك مما يشق على جهاز النطق و من ثمّ على الناطق، فما كان من هذا الأخير إلاّ توّسل وسيلة تخلصه من هذه المشقة، و توفر عليه الجهد، فكان الإدغام، فحقق بذلك اقتصادا في الجهد العضلي و اقتصادا في الزمن، ذلك أنّ المشدّد . والتشديد علامة الإدغام . و إن كان زمانه أطول من زمن الحرف الواحد، فإنّه أقصر زمانا من زمان إنتاج الحرفين؛ يقول صاحب "مراح الأرواح": «المشدد زمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين» (1)

فمع المماثلة تتحقق الخفة التي هي ضد الثقل، فإنّ يرتفع اللسان عن الصوتين رفعة واحدة أو نبوة واحدة أخف من أن يرتفع عنهما رفعتين أو نبوتين، يقول "ابن جني": «إدغام الحرف في الحرف، أخف عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة؟» (2).

فالمماثلة تحقق الخفة و اليسر في النطق، وهي أيضا تحقق الاقتصاد في الجهد و الزمن؛ فإنّ إنتاج الصوتين منفصلين أكثر جهدا من إنتاج الصوتين صوتا واحد من غير فصل بينهما، وزمنهما أطول من زمن إنتاج الصوتين صوتا واحدا، و هذا يندرج في إطار الاقتصاد اللغوي الذي يعني: «بذل أدنى جهد و تحقيق أكبر منفعة» أو ما يسمى بقانون الجهد الأقل الذي هو محاولة «تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد، و هذا هو السبب في أنّ المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها» (3).

(1) . مراح الأرواح في علم الصرف ، لابن مسعود، ص: 82، نقلا عن: علم الأصوات، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية،

مصر، ط: 01 ، 2004م، ص: 130.

(2) . الخصائص، 229/2.

(3) . الصوت اللغوي، ص: 372.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

و المماثلة ما هي إلا شكل من أشكال التطور، الذي يلحق اللغة، و لكنه تطور في إطار قانون السهولة و التيسير، بالتخلص من كل ما من شأنه أن يقف حجر عثرة، في سبيل تحقيق الانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، من أصوات عسيرة ؛ تتطلب جهدا كبيرا لإنتاجها. يقول "رمضان عبد التّواب" متحدّثا عن قانون السهولة و التيسير: « تميل اللغة في تطورها نحو السهولة والتيسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، و تستبدل بها أصواتا أخرى، لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفرعات المعقدة و الأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة»⁽¹⁾.

ولا شك أنّ هذا الجنوح إلى توفير الجهد الذي يبذل في النطق تؤيده الدراسات اللسانية الحديثة، لأنه يكاد يكون المنحى العام لكل اللغات، فهذا: "هويتني" Whitney يرى أن « كل ما نكتشفه من تطور في اللغة، ليس إلا أمثلة، لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق، وأنّ هناك استعدادا للاستغناء عن أجزاء الكلمات، التي لا يضر الاستغناء عنها، بدلالتها»⁽²⁾.

فالإدغام « مظهر من مظاهر تخفيف النطق فالفك يقتضي تكرار النطق بالحرف فينطق اللسان بالحرف الأول ثم يعود إلى النطق بالحرف المماثل أو المجانس له مرة أخرى و هذا أمر مستقل»⁽³⁾.

ومما لا شك فيه، أنّ « عملية الاقتصاد في الجهد العضلي هدف مقصود للناطقين باللغة فإذا تواءمت الأصوات المتجاورة مخرجا و صفة سهل نطقها و تحققت لها السلاسة و الانسجام فلا يتناول التغيير شيئا منها، أمّا إذا كانت متنافرة في ذلك فإنّ جهاز النطق يتعثّر في التفوه بها، و هنا يلزم نوع من التغيير في بعض تلك الأصوات ليتمكن النطق بها دون معاناة أو نفور، فإذا كان النطق بالمتجاورين أمرا صعبا يستلزم جهدا كبيرا لجأ صاحب اللغة إلى الطريق المؤدية إلى السهولة بتغيير أحدهما حتى ينسجم مع صاحبه صوتيا، ويسمى ذلك بـ"المماثلة"»⁽⁴⁾.

(1) . التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1417، 03 هـ. 1997م، ص: 75.

(2) . نفسه، ص: 75.

(3) . القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، مصر، ط: 02، 1425 هـ،

2004م، ص: 148.

(4) . أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 03، 1416 هـ. 1996، ص: 230.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

ما دام الإدغام يحقق الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، كما يحقق الانسجام بين أصوات اللغة، و من ثمَّ يتحقق التيسير و التخفيف على ناطقها، فما بالك إذا كان هذا الناطق قارئاً للقرآن مرتلاً له آناء الليل و أطراف النهار، فلا شك أنّ الانسجام و الخفة و التيسير، المتحقق بوساطة المماثلة التامة (الإدغام) مما يشعره بمتعة القراءة، فيزيد ارتباطه بالكتاب الكريم؛ القرآن.

فلقد « وُجِد . و لا شك . قانون الإدغام في المماثلة لإعفاء أعضاء النطق من الجهد العضلي المتأتي من لفظ أصوات متنافرة بالصفة و المخرج، وهذا من وميض اللطف الإلهي في التسهيل، و توفير الطاقة العضوية على الناطقين بالعربية و مرتلي آياته البيئات، كما أنه يشير من طرف آخر إلى التناغم الصوتي و التوافق اللفظي الذي قامت عليهما هذه اللغة الشريفة»⁽¹⁾.

و يذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ الإدغام يشيع في البيئة البدوية إلى تُؤثر السرعة في كلامها، في حين تميل البيئة الحضرية، و منها بيئة الحجاز، إلى الفك و الحد من الإدغام في كلامها، إذ يقول: « و الإدغام أو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، ظاهرة صوتية تحدث كثيرا في البيئات البدائية حيث السرعة في نطق الكلمات، و مزجها بعضها ببعض، فلا يعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به. و يظهر أثر هذا بجلاء ووضوح بين البدو و في القبائل الرحل التي لا تكاد تستقر على حال، فإذا تذكرنا أن البيئة العراقية قد نزحت إليها قبائل أقرب إلى البداوة ممن عاشوا في البيئة الحجازية، أمكننا أن نتصور أن الإدغام كان أكثر شيوعا في لهجات القبائل النازحة إلى العراق. أما البيئة الحجازية، فقد كانت بيئة استقرار و بيئة حضارة نسبية، فيها يميل الناس إلى التأنى في النطق، و إلى تحقيق الأصوات و عدم الخلط بينها»⁽²⁾.

(1) . علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات، علم أصوات اللسان العربي، نشأة محمد رضا ظبيان، دار ابن حزم للطباعة

والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 01 ، 1418 هـ . 1997، ص: 111.

(2) . في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص: 63.

إدغام الضاد في الطاء:

﴿فَمِنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة:174] و [المائدة:03] قراءة ابن محيـصن: (1) « فمـن اطَّرَّ»، بإدغام

الضّاد في الطّاء.و « كذلك حيث وقع في القرآن». (2)

ويذهب "سيبويه" إلى أنّ مخرج "الضاد" من أول حافة اللسان، وما يليها من الأضراس، وهي صوت مجهور فهي رخو مطبق، أمّا "الطاء" فمِمّا بين طرف اللسان و أصول الثنايا، وهي صوت مجهور شديد، (3) وقد أضاف "ابن جني" صفة الاستعلاء إلى كل من الضاد و الطاء (4).

أمّا في الدرس الصوتي الحديث، فإنّ الضّاد « صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم يتم نطقه بأن يلتصق طرف اللسان بأصول الثنايا العليا واللثة التصاقا تاما يمنع مرور الهواء، و تتذبذب الأوتار الصوتية، و يرتفع الطبق ليلتصق بالجدار الخلفي للحلق، وينسد التجويف الأنفي، و ترتفع مؤخرة اللسان نحو الطبق، و تنتسع غرفة الرنين، و يزول السد فجأة، فيخرج الصوت منفجرا» (5).

و الوصف الصوتي الحديث للطاء أنه: « صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس مفخم، و يتم نطقه بأن يلتصق طرف اللسان بأصول الثنايا العليا و اللثة التصاقا تاما يمنع مرور الهواء، و لا تتذبذب الأوتار الصوتية، و ينسد التجويف الأنفي لارتفاع الطبق نحو الجدار الخلفي للحلق، و ترتفع مؤخرة اللسان نحو الطبق، فتنتسع غرفة الرنين، و يزول السد فجأة فيخرج الصوت منفجرا... » (6).

فالملاحظ، أن لا فرق بين الضاد و الطاء إلا في الجهر و الهمس، فالضاد صوت مجهور أمّا الطاء فمهموس، وأن الأوتار الصوتية تتذبذب مع الضاد، و لا تتذبذب مع الطاء.

(1) . إعراب القرآن، للنحاس، 258/1، المحرر الوجيز، 240/1، و 155/2. الجامع لأحكام القرآن م1، ج2/255 والبحر

المحيط، 118/2 و 176/4 والمُيسّر، ص:26.

(2) . المحرر الوجيز، 240/1.

(3) . الكتاب، 4/433، 434، 435، 436 وانظر: سر صناعة الإعراب، 1/225، 229.

(4) . سر صناعة الإعراب، 1/225، 229.

(5) . الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي ، مكتبة زهراء الشرق، مصر ،

ط: 2005، 01:ص:76.

(6) . نفسه، ص:77.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

و إذا ما جئنا إلى صفات القوة، فإنّ للضاد، الاستطالة، أي: امتداد مخرجها، و استطالة سريان النطق بها فيه كله، حتى تتصل بمخرج "اللام"⁽¹⁾.

وقد تعد القلقلّة صفة قوة للطاء، و تعني « اضطراب اللسان عند النطق بالحرف حتى يسمع له نبرة قوية خصوصا إذا كان ساكنا، و حروفه خمسة مجموعة في (قطب جد)»⁽²⁾.

و بالنظر إلى مخرج كل من الضاد و الطاء، نجد أن القوانين الصوتية تبيح وقوع الإدغام بينهما، إذ يكفي أن تتخلى الضاد عن استطالتها، و بعض جهرها فثهمس، و لكنه الهمس النسبي، لأن الطاء لكونها مقفلة فيها شيء من الجهر، إذ القلقلّة ما هي إلا مبالغة في جهر الصوت لآلا ينطق مهموسا، ثم تتحول الضاد إلى طاء ثم تقني بوساطة الإدغام في الطاء التي بعدها وفق هذه المراحل: اضْطُرَّ ← اطْطُرَّ ← اطُرَّ.

إلا أن من مخرّجي القراءات، من يرفض هذه القراءة و يصفها باللحن، أو أنه يجوز إدغام الضاد في الطاء في غير القرآن، و أجاز إدغام الطاء في الضاد أي تأثر تقديمي يتأثر فيه الصوت الثاني (الطاء) بالأول (الضاد)، هكذا: (فمن أضُرَّ)؛ يقول ابن النحاس: « وقرأ ابن محيصن: (فمن أطُرَّ) و هو لحن لأن الضاد فيها نفس فلا تدغم في شيء »⁽³⁾.

و يقول أيضا: « و يجوز "فمن أضُرَّ" لما لم يجز أن يدغم الضاد في الطاء أدغم الطاء في الضاد، و يجوز أن تقلب الضاد طاء من غير إدغام ثم تدغم الطاء في الطاء فتقول: "فمن أطُرَّ" و هذا في غير القرآن»⁽⁴⁾.

و يقول صاحب "المحرر الوجيز": « وقرأ ابن محيصن: "من أطُرَّ" بإدغام الضاد و الطاء و ليس بالقياس و لكن العرب استعملته في ألفاظ قليلة استعمالا كثيرا »⁽⁵⁾.

ومدار الأمر حول الصفات التي تعد عناصر قوة في الصوت ، فقد أدرك علماء العربية أن الإدغام خاضع لما يسمى: « قانون الأقوى » فالصوت الضعيف يتأثر بالصوت القوي فيدغم

(1) . أشهر المصطلحات في فن الأداء و علم القراءات ، أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط: 1422، 01 هـ . 2001 م ، ص: 254.

(2) . نفسه، ص: 253.

(3) . إعراب القرآن، 1/258.

(4) . نفسه، 1/90.

(5) . المحرر الوجيز، 2/155.

الفصل الأوّل — المستوى الصوتي

و لذلك نجد ابن جني يقول: « إنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى»⁽¹⁾.

و من الصفات التي هي عناصر قوة للصوت نذكر: (الاستطالة) و هي للضاد، و (الصفير) للصاد والسين والزاي، و (التكرار) للراء، و (الغنة) للميم والنون و (اللين) للألف و الواو و الياء الساكنتين، و (المد) للألف و الواو و الياء إذا كان ما قبلها متحركا و (الإطباق) للصاد والضاد والطاء والظاء⁽²⁾.

ومن ثمّ نجد من المنطقي أن يقدم سيبويه للإدغام بمخارج الأصوات و صفاتها، ليعرف ناطق اللغة ما يحسن فيه الإدغام و ما لا يحسن.

قانون الأقوى والمائلة التامة:

لقد صاغ موريس جرامون Maurice Grammont قانونا سمّاه: « قانون الأقوى» و هو قانون حقق شهرة، و ملخصه أنّه « حينما يؤثر صوت في آخر فان الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي..» هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر»⁽³⁾.

و هذا الذي ذهب إليه "جرامون" ليس بالجديد، فقد أدرك علماؤنا هذه القاعدة، و ذلك بأن جعلوا للأصوات صفات قوة، تؤثر في غيرها، و هذا ابن جني في مجال الإدغام يقول: «إنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى»⁽⁴⁾ و «مذهب المتقدمين أنّ كل حرف فيه زيادة لا يدغم فيما هو أنقص منه صوتا، و من ذلك حرف الضاد، فإنّ فيه استطالة ليست لشيء من الحروف، و لهذا لم يدغم هذا الحرف في مقاربه شحاً على صوته من أن يزول بهذا الإدغام، لئلا يزول بذلك ما فيه من زيادة، صوت، إنّ الاستطالة التي فيه يذهبها هذا الإدغام. ولقد رأينا من قبل أنهم أجازوا إدغام غيره فيه... إذ إدغام الأنقص في الأزيد جائز بل هو الأمر المألوف في هذا الباب»⁽⁵⁾.

(1) . المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،

مصر، ط: 01، 1373 هـ 1954 م، 328/2.

(2) . يُنظر: الكتاب، 4/431 وما بعدها؛ وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبد الصبور شاهين، ص: 219.

(3) . الصوت اللغوي، ص: 372.

(4) . المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، 328/2.

(5) - ضاد العربية في ضوء القراءات القرآنية. عبد اللطيف محمد الخطيب، عالم الكتب، القاهرة، ط: 1422، 01 هـ . 2001 م،

ص: 36.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

فقد « أقام المتقدمون أصولهم على خصائص الأحرف في ذواتها، فجعلوا من الاستطالة و الإطباق و ما نعين لإدغام الضاد في غيره، وقد استطاع البحث أن يصحح هذه الطريقة في النظر، و أن يثبت أن الحاكم على الإدغام . بالإضافة إلى ما سبق . قواعد المجاورة التي يمكن أن تذهب بأكثر خصائص الضاد بل جميعا أحيانا لصالح المدغم فيه»⁽¹⁾.

الإبدال بين الصوامت:

الإبدال لغة: الإبدال في اللغة هو التغيير، وإقامة الشيء مقام آخر، بأن ترفعه وتضع غيره مكانه؛ يقول ابن فارس: « الباء و الدال و اللام أصل واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب»⁽²⁾.

ويقول ابن سيده: « حد البديل وضع الشيء مكان غيره»⁽³⁾، ويقول الكفوي: « رفع الشيء ووضع غيره مكانه»⁽⁴⁾، فالإبدال يقوم أو يتحقق بإرادة تغيير بين شيئين بأن تجعل أحدهما ذاهبا وثانيهما وافدا.

الإبدال اصطلاحا:

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للإبدال عن معناه اللغوي؛ إذ يصبح الشيء الذاهب أو المرفوع والشيء الوافد أو الموضوع مكانه، صامتين أو حرفين، وعليه فالإبدال في عرف النحويين والصرفيين، هو جعل حرف مكان حرف آخر، يقول ابن يعيش: «البدال أن تقيم حرفا مقام حرف»⁽⁵⁾.

فقد شاعت هذه الظاهرة الصوتية، على السنة ناطقي اللغة العربية، فأصبحت سنة من سننهم أو قانونا من قوانينهم في أثناء ممارسة اللغة، حتى قال ابن فارس: « من سنن العرب إبدال

(1) . نفسه، ص: 65.

(2) . معجم مقاييس اللغة، تح : وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان ، ط: 01، 1411 هـ . 1991م، مادة: (بدل).

(3) . المخصص لابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د - ط . ت، مادة: (بدل).

(4) . الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، د: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان،

ط: 02، 1419 هـ . 1988م، ص: 31.

(5) . شرح المفصل، 10/7.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، يقولون: مدحه و مدهه، وفرس رفل، ورفن»⁽¹⁾، وهذا الثعالبي يورد التعريف نفسه، مع التوسع في ضرب الأمثلة؛ فيقول: « من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض في قولهم: مدح مده، وجد وجد وخرم و خزم وصقع الديك وسقع وفاض أي مات وفاظ، وقلق الله الصبح وفرقه، و في قولهم: صراط وسراط ومسيطر ومصيطر ومكة و بكة»⁽²⁾

أنواع الإبدال:⁽³⁾

أ) الإبدال المطرد أو القياسي:

و هو الإبدال الذي يسير على نمط مطرد أو ثابت، وله قوانين وشروط، وضوابط عامة متى توفرت، وجب أو حدث الإبدال، وهذا هو الإبدال الصرفي الشائع أو الضروري أو اللازم. و هو من صميم دراسة التصرفيين، ولم يدرسه اللغويون لاطراده وعدم اختلاف اللهجات فيه.

ب) الإبدال غير المطرد أو السماعي:

وهذا عكس النوع السابق إذ لا يخضع لضوابط أو قوانين معينة، وإنما يحكمه السماع عن العرب، وهو وثيق الصلة بتعدد اللهجات، فلا « يكون عند العرب جميعا، وإنما يختلف باختلاف القبائل...»⁽⁴⁾، وهو الإبدال اللغوي الذي يعني قيام صامت مقام صامت مطلقا.

حروف الإبدال:

لا نظفر باتفاق بين اللغويين والصرفيين حول عدد حروف الإبدال فهي عند "سيبويه"⁽⁵⁾

(1) . الصاجي في فقه اللغة ومسائلها و سنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم د: عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف

مصر، ط: 01، 1414هـ . 1993م، ص: 209.

(2) . فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات دار الحياة ، لبنان، د . ط . ت، ص: 247.

(3) . يُنظر: النحو الوافي ، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط: 03، 1974م، 758/4. و القراءات الشاذة دراسة صوتية

ودلالية، حمدي سلطان أحمد العدوي، تقديم: محمد حسن جبل ، و سامي عبد الفتاح، دار الصحابة، مصر، ط: 01

1427هـ . 2006 م، 266/1، 265.

(4) . القراءات الشاذة دراسة صوتية و دلالية، 266/1.

(5) . الكتاب، 4/237.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

والمبرد⁽¹⁾ وابن منظور⁽²⁾ أحد عشر حرفاً، وعند القالي اثنا عشر حرفاً جمعها في قوله: «طال يوم أنجده»⁽³⁾، أو كما ذكر ابن عصفور، يجمعها قولهم: «أُجِدُّ طُوِيْتُ منهلاً»⁽⁴⁾ وعند الفيروز آبادي، أربعة عشر حرفاً هي: «أنجده يومَ صالَ زُطُّ»⁽⁵⁾ وكذلك عند "الچايردي"؛ يجمعها قوله: «وأنصت جد طاه يزمل»⁽⁶⁾ وهي تسعة عند ابن مالك الطائي؛ صاحب شرح الكافية الشافية، يجمعها قولنا: «هدأت موطياً»⁽⁷⁾ أمّا الحروف التي يقع فيها الإبدال الشائع لأجل الإدغام فهي كل الحروف إلا الألف أمّا حروف الإبدال الشائع في غير إدغام فهي: «أحدٌ وعشرون حرفاً يجمعها قولك: بِجِدِّ صَرَفُ شَكْسٍ أَمِنْ طَيِّ ثَوْبٍ عَزَّتِهِ»⁽⁸⁾، ويذكر صاحب "شذا العرف" أنها اثنان وعشرون يجمعها قولنا: «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته». وأمّا حروف الإبدال النادر، فهي ستة: الحاء والحاء، والعين والقاف و الضاد والداد⁽⁹⁾.

القراءة الصوتية بين المبدل والمبدل منه:

الإبدال . كما سبقت الإشارة . هو حلول صوت أو صامت محل صامت آخر، فالكلمة تبقى محافظة على صوامتها، إذ لا فرق بين الكلمة الأصلية و الكلمة الجديدة، إلا في حرف واحد، مع الإشارة إلى أنه لا فرق بين الكلمتين دلالياً.

ولكن لا بد من توافر صلة صوتية بين الصامتين؛ المبدل و المبدل منه، تتجلى، وبخاصة، في اتحادهما في المخرج، إلى جانب اشتراكهما في بعض الصفات، أو على الأقل قرب

(1) . المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط: 03 ، 1415 هـ .

1994م، 1/199 .

(2) . لسان العرب، مادة: (بدل).

(3) . يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/474 .

(4) . الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط: 05، 1403 هـ . 1983م

1/319 .

(5) . القاموس المحيط، للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، عالم الكتب، بيروت، د . ط . ت، مادة: (بدل).

(6) . مجموعة الشافية بشرح الچايردي، 1/329 .

(7) . شرح الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، 1420 هـ .

2000م، 2/367 .

(8) . القاموس المحيط ، مادة: (بدل).

(9) . شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، دار الكيان، الرياض، د . ط . ت، ص: 200 .

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

مخرجهما وصفاتهما، على نحو ما نجد بين الحاء والهاء في قولهم مدحه و مدهه، وبين الثاء والفاء في قولهم: جدث وجدف، وبين القاف والكاف في قولهم: عربي قح، وكح⁽¹⁾ وبين الصاد و السين في صراط وسراط ومسيطرة ومصيطرة وصقع الديك وسقع، وبين اللام والراء في قولهم فلق الله الصبح وفرقه؛ يقول عبد الصبور شاهين: «لا يكون الإبدال إبدالا حقا إلا إذا كان بين البديل والمبدل منه علاقة صوتية، كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات كالجهر والهمس والشدة والرّخاوة...»⁽²⁾.

إنّ اشتراط وجود علاقة صوتية بين الصامتين: المبدل و المبدل منه هو. في الوقت ذاته . اشتراط لوجود التشابه بينهما، أو بين الحرف المبدل وباقي حروف الكلمة، الأمر الذي يبرر ويسهل في آن معاً الإبدال الواقع بينهما، ولعل هذا ما جعل برجستراسر يقرر أنّ « التشابه من أهم العوامل التي سببت إبدال الحروف»⁽³⁾.

وقد عقد ابن جني في كتاب الخصائص باباً أسماه: « بابٌ في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكانَ صاحبه»⁽⁴⁾، و من الأمثلة التي استشهد بها : سكر طبرزل وطبرزن ، و هتلت السماء و هتنت، للإبدال الواقع بين اللام و النون، وهذا "ابن سيدة" يتحدث عن كثرة الإبدال الواقع بين حروف العلة ؛ الألف والواو و الياء، مبيناً أنّ من أسباب ذلك، المناسبة الموجودة بينهما، فيقول: «إنّ حروف العلة أحقّ بالإبدال من كل ما عداها من الحروف لاجتماع ثلاثة أسباب؛ الخفة والكثرة والمناسبة بين بعضها»⁽⁵⁾ ثم يقول: « وأما المناسبة فتطلب جواز قلب بعض إلى بعض من غير إخلال بالكلمة من قبل أن المقارب للحرف يقوم مقام نفس الحرف فكأنه قد ذكر بذكره نفس الحرف وليس كذلك المتباعد منه... »⁽⁶⁾

ويقول في موضع آخر، مبرراً إبدال الجيم من الياء، في قولهم: تميميّ ل: تميمي: «الجيم تبدل من الياء في تميمي ونحوه تميميّ لأنها تواخي الياء بالمخرج مع الطلب لحرف

(1) . يُنظر: الصاحبى في فقه اللغة ، لابن فارس، ص:209، وفقه اللغة، للثعالبي ، ص:247، ومجموعة الشافية بشرح الجايردي، 329/1.

(2) . الفراءات القرآنية في ضوء اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، د . ط ، 1994م، ص:75.

(3) . التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، و دار الرفاعي، الرياض، د . ط، 1402 هـ . 1982م، ص:33.

(4) . الخصائص، 84/2.

(5) . المخصص، 267/13.

(6) . نفسه، 268/13.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

أجلد من الياء في الوقف إذ كانت الياء تخفى في الوقف لاتساع مخرجها فأبدل منها الجيم، لأنها والياء والشين من مخرج واحد وهو وسط اللسان» (1).

إن إقامة صامت مقام آخر، في إطار ظاهرة الإبدال لا يعني أن الإبدال قائم على الإرادة والقصد، إذ لا مجال للإرادة والقصدية هنا، ذلك أن الإبدال مرتبط بالتطور و التغيير اللذين يصيبان أصوات الكلمة، والزمن، في امتداد وصيرورته، وحده الكفيل بحدوث الإبدال، وأنه ليس من حق الإنسان أن يقوم بإحلال صوت محل آخر (2).

فالتطور الصوتي، يُعد سببا من أسباب حدوث الإبدال، يضاف إليه اختلاف اللهجات، فكثير من نماذج الإبدال، وثيق الصلة باختلاف اللهجات و تعددها، ومن ثم تُفسر الكلمات التي لا يختلف نطقها من قبيلة إلى أخرى، إلا في صامت واحد، مع اتحادها في الدلالة المعنوية، على أنها من الإبدال الراجع إلى تعدد لغات العرب.

وبالنظر إلى التطور الصوتي، تكون إحدى الكلمتين، أصلا والأخرى فرعا عليها أو تطور عنها، وهذا تحكمه درجة الاستعمال، فالكلمة الأكثر استعمالا والأوسع انتشارا هي الأصل أما الأقل استعمالا، ففرع عليها، أما إذا تساوت الكلمتان في درجة الاستعمال، ولا مزية أو مفاضلة لإحدهما على الأخرى، فإن كل واحدة، حينئذ تعد أصلا، ومن ثم لا يبعد أن يكون ذلك من قبيل اختلاف اللهجات.

يقول إبراهيم أنيس: «حين تستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا تشك لحظة في أنها جميعا نتيجة التطور الصوتي» (3).

الإبدال ونظرية السهولة والانسجام الصوتي:

إن ظاهرة إبدال الصوامت، وهي تشيع على السنة ناطقي اللغة، إنما جاءت لتحقيق قدر من السهولة واليسر، في ألفاظ معينة أثناء ممارسة العملية الكلامية، ومن ثم دفع الثقل، يقول الشريف الجرجاني: «الإبدال أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل» (4).

(1) . نفسه، 268/13.

(2) . اللهجات العربية في التراث، 348/1.

(3) . من أسرار اللغة، ص: 75.

(4) . كتاب التعريفات، ص: 05. وانظر المخصص: 268، 267/13.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

ويتحقق ذلك بوساطة تقريب الأصوات بعضها من بعض وجعلها على قدر من الانسجام الصوتي، فتصبح خفيفة، ويتم الاقتصاد في الجهد العضلي، في إطار ما يعرف بـ: «قانون الجهد الأقل»⁽¹⁾.

يقول عادل هادي حمادي العبيدي: «على أن الأصل في الإبدال أن يكون فيما تقارب وتداني من الحروف، وهذا قائم على اختلاف اللغات، والغرض منه إرادة الخفة والمجانسة»⁽²⁾. ويقول في موضع آخر: «فالذي يراد من عملية الإبدال هو تقريب بين صوتين متجاورين والتخفيف على الناطق بأن لا يتكلف أثناء النطق ولا يبذل جهدا»⁽³⁾.

وتجمل الإشارة إلى أن الذي يعنينا في هذا البحث هو الإبدال اللغوي، الذي يعني إقامة حرف مقام آخر والإبقاء على سائر حروف الكلمة، وهو إبدال قائم على اختلاف لهجات العرب، ويقع في حروف كثيرة ويحكمه السماع وقد وجدنا أبا الحسن بن الصائغ يقول: «قلما تجد حرفا إلا وقد جاء فيه البديل، ولو نادرا»⁽⁴⁾.

وهذا ابن فارس، بعد أن ضرب أمثلة عن هذا النوع من الإبدال، يصفه بالكثرة، إذ يقول: «وهو كثير مشهور، وقد ألفت فيه العلماء»⁽⁵⁾.

أما الإبدال الصرفي الذي يسير وفق نمط مطرد، وقواعد ثابتة، وشروط متى توفرت وجب تنفيذه، بصرف النظر عن تعدد اللهجات، بل هو إبدال ضروري، له حروف تسعة لتُحَقِّقَه، والتي يجمعها قولهم: «هدأت موطيا»، فهذا النوع من الإبدال ليس محله هذا البحث. ولعل من المهم أيضا الإلماع، إلى أنه قد نجد أنفسنا أمام إبدال مختلف فيه؛ إذ إقامة صامت مقام آخر في كلمة ما، قد يوجد فريقين من اللغويين، فريقا يذهب إلى اتحاد أو تطابق المعنيين وفريقا آخر يذهب إلى تقاربهما، وهنا يصبح الصامت المبدل والمبدل منه فونيمين وظيفيين يؤدي وضع أحدهما مكان الآخر إلى التفريق بين المعاني. أما عن نماذج الإبدال بين الصوامت في القراءات الشاذة فنذكر:

(1) .فردينا نده سوير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة، يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د. ط. 1986م، ص: 180.

(2) .الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 01، 1425هـ. 2005م، ص: 48.

(3) . نفسه، الصفحة نفسها.

(4) . المزهر، 1/461.

(5) . الصاجي في فقه اللغة، ص: 209.

إبدال الصاد صادًا:

الصاد عند "سيبويه" مجهور يخرج « حافة اللسان وما يليها من الأضراس»⁽¹⁾، وهي كذلك عند ابن جني، إلا أنها من أول حافة اللسان⁽²⁾، أمّا الصاد عند "سيبويه" فصوت مهموس، يخرج: « مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا»⁽³⁾، وقريب منه قول ابن جني حيث يقول: « وما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد...»⁽⁴⁾ و كل من الصاد و الصاد عند المحديثين، صوت أسناني لثوي⁽⁵⁾ رخو مطبق مستعل مفخم⁽⁶⁾، إلا أنّ الصاد مجهور انفجاري في حين إنّ الصاد مهموس صفييري⁽⁷⁾.

ومما سبق فإن القوانين الصوتية ، تبيح وقوع الإبدال بين صامتتي الصاد والصاد ، وذلك لكونها من مخرج واحد (الأسنان واللثة) أضف إلى ذلك اشتراكهما في أغلب الصفات ، وبخاصة الإطباق، الذي يعد صفة قوة لهما ولا يشترك معهما فيه إلا الطاء والظاء.

هذا وقد ذكرت كتب اللغة نماذج كثيرة لحدوث الإبدال بين هذين الصامتين، ولهذا صلة باختلاف وتباين لهجات العرب ؛ من ذلك أنّ الحصب والحضب، هو: ما يلقي في النار من حطب وغيره، وكذلك نصل ونضض لسانه: إذا حركه، وصلصل وضلاضل الماء ، بقاياه، وانقاص وانقاض، بمعنًى، وكذلك القبضة و القبضة، و قيل القبضة أصغر من القبضة والامتضاض مثل الامتصاص، والقضب والقصب، بمعنى القطع، ومنه سمي الجزار: قصاباً⁽⁸⁾.

وقد جاء إبدال الصاد صادًا في بعض القراءات الشاذة، من ذلك:

- (1) . الكتاب، 4/433.
- (2) . سر صناعة الإعراب، 1/60.
- (3) . الكتاب، 4/433.
- (4) . سر صناعة الإعراب، 1/60.
- (5) . يُنظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د . ط ، 1997م – 1419هـ، ص: 316، و استخدامات الحروف العربية، سليمان فياض، دار المريخ للنشر، الرياض، د . ط . ت ، ص: 72، 76.
- (6) . مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، محمود يحي سالم الجبوري ، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط: 01 ، 2006 م – 1427 هـ ، ص: 52، واستخدامات الحروف، ص: 72، 76.
- (7) . الأصوات اللغوية، ص: 68 ، ودراسة الصوت اللغوي، ص: 316، ومفهوم القوة والضعف في الأصوات العربية ، ص: 52.
- (8) . يُنظر: المزهر، 1/550، 551.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٍ أَلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 65] قرأ الجمهور (حَرَضٌ) بالضاد من التحريض، بمعنى: التحضيض والحث⁽¹⁾؛ يقول "الزّمخشري": «التحريض المبالغة في الحث على الأمر»⁽²⁾. ومنه التحريض على القتال، أي: «الحث والإحماء عليه»⁽³⁾.

ويقول "ابن عطية": «(حَرَضٌ) معناه حُثُّهُمْ وَحُضَّتْهُمْ»⁽⁴⁾. وقرأ الأعمش⁽⁵⁾: «حرص بالصاد: بالصاد: من الحرص»⁽⁶⁾ وقد ذكر "ابن عطية" بأنّ المعنى متقارب⁽⁷⁾، وقال "أبو حيان": «وهو قريب من قراءة الجمهور بالضاد»⁽⁸⁾.

و الحرص في اللغة: «شدة الإرادة والشره إلى المطلوب»⁽⁹⁾. فالتقارب الدلالي بين القراءتين، متأتّ من البيئة السياقية التي وردت فيها الكلمة، فإذا كان التحريض على القتال هو التحضيض والحث عليه، والإحماء عليه في قراءة الجمهور، فإنّ (حَرَضٌ) في قراءة الأعمش، تفيد . و الله اعلم . جعل المؤمنين شديدي الحرص على القتال في شره وقوة إرادة، والذي لا شك فيه أن شدة إرادة القتال والحرص عليه لا يتأتيان إلا بعد الحث و التحضيض، فكأنّ التّحريض على القتال سبب، والحرص عليه، نتيجة أو مسبب عنه. إن إقامة صامت الصاد مقام صامت الضاد في كلمة (حرض) لم ينجرّ عنه تطابق دلالي، بمعنى بقاء الدلالة المعنوية للكلمة على حالها، بل نجم عنه تقارب دلالي أسهم السياق اللغوي فيه، ومن ثمّ فنحن أمام صامتتين هما فونيمان وظيفيان، يؤدي وضع أحدهما مكان الآخر إلى التفريق بين المعاني أو تعيّر دلالي.

(1) . الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،

لبنان: ط: 04، 1404 هـ 1984م، مادة: (حرض) ولسان العرب لابن منظور، مادة: (حرض).

(2) . الكشاف، 2/269.

(3) . الصحاح، مادة: (حرض).

(4) . المحرر الوجيز، 2/449.

(5) . البحر المحيط، 5/351.

(6) . يُنظر: الكشاف، 2/270، والبحر المحيط، 5/351، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق ضبط وتعليق: عبد

الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار السعادة للطباعة، مصر، ط 1، 1424 هـ . 2003م، 1/313.

(7) . المحرر الوجيز، 2/449.

(8) . البحر المحيط، 5/351.

(9) . لسان العرب، مادة: (حرض).

الإبدال بين السين والزاي:

الزاي والسين تشاركان الصاد في المخرج، وهما مثلما يذكر "سيبويه": «مما بين اللسان و فُوق الثنايا»⁽¹⁾، و عند ابن جني: «مما بين الثنايا وطرف اللسان»⁽²⁾. وفي الدرس الصوتي الحديث، الزاي و السين صوتان صامتان، وكلاهما صوت أسناني لثوي⁽³⁾ مرقق رخو منفتح صفييري⁽⁴⁾، والملاحظ أنّ الحبلين الصوتيين يهتزان مع الزاي فكانت فكانت مجهورة، في حين يسكن الحبلان الصوتيان، مع صامت السين الأمر الذي يكسبها صفة الهمس⁽⁵⁾.

إنّ القوانين الصوتية تبيح وقوع الإبدال بين صامتيّ الزاي والسين، ذلك بالنظر إلى اتحادهما في المخرج واشتراكهما في جل الصفات؛ فالزاي أخت السين، إلا أنّها مجهورة، في حين السين مهموسة، فلولا الجهر لكانت الزاي سينا، ولولا الهمس لكانت السين زايا، وعليه فلا بدع أن تُبدل الزاي سينا، أو السين زايا، في كثير من كلمات العربية، مما قد يكون له صلة بتباين اللهجات، ومن أمثلة ذلك: الأزدي لغة في الأسد⁽⁶⁾ و تزّلع جلده و تسلع: تشقق⁽⁷⁾، و تحوست و تحوزت: انقبضت، والزعل والسعل: النشاط، ومعجز القوس و معجسها: مقبضها و نسغه ونزغه: طعنه⁽⁸⁾.

(1) . الكتاب، 4/433.

(2) . سر صناعة الإعراب، 1/60.

(3) . المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرف العربي، لبنان، ط: 03، د . ت، 1/25، 28.

ت، 1/25، 28.

(4) . يُنظر: استخدامات الحروف العربية، ص: 65، 62، ومفهوم القوة و الضعف في أصوات العربية، ص: 52، و المحيط في أصوات العربية، 1/28.

(5) . يُنظر: أسرار الحروف، أحمد رزقة، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط: 01، 1993، ص: 84.

(6) . لسان العرب، مادة: (أزد).

(7) . نفسه، والمزهر، 1/467.

(8) . المزهر، 1/467.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وإذا ما جئنا إلى القراءات الشاذة، نجدها تبدل الزاي سينا تارة، وتبدل السين زايا، أخرى، وذلك في كلمتي (رجز) و(رجس).

إبدال الزاي سينا:

﴿رَجَزَ الشَّيْطَانُ﴾ [الأنفال:11] قراءة الجمهور: (رجز) بالزاي بمعنى العذاب، أو الكيد و الوسوسة⁽¹⁾، وقرأ أبو العالية: (رجس) بالسين، وذكرت (رجس) على أنها قراءة لأبي عبله⁽²⁾، يقول العبكري: «و يُقرأ . بالسين . قيل السين بدل من الزاي، وقيل رجس الشيطان وسوسته، وأصل الرجس: الشيء القذر والرجز: العذاب»⁽³⁾، وذكر ابن جني أن قراءة الجماعة، رجز الشيطان معناه كمعنى: رجس الشيطان⁽⁴⁾.

إبدال السين زايا:

أبدلت السين زايا في قوله عز وجل: ﴿وَتَجَعَلُ الرِّجْسَ..﴾ [يونس:100]؛ قراءة الجمهور: (الرجس) بالسين، وجاءت قراءة الأعمش⁽⁵⁾ (الرجز) بإبدال السين زايا، والرجس في اللغة القذر، يقول ابن جني: «كل شيء يُستقذر عندهم فهو رجس، كالخنزير ونحوه»⁽⁶⁾ والرجس أيضا العذاب، يقول ابن سيدة: «...والرجس العذاب كالرجز..»⁽⁷⁾.

(1) . البحر المحيط، 283/5، ومعجم القراءات، ل: عبد اللطيف الخطيب، 270/3.

(2) . معجم القراءات، ل: عبد اللطيف الخطيب، 270/3.

(3) . إعراب القراءات الشواذ، 306305/1.

(4) . المحتسب، 390/1.

(5) . البحر المحيط، 109/6.

(6) . المحتسب، 390/1.

(7) . المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية

، مصر، ط: 01، 1377 هـ، 1958م، 191/7.

الفصل الأوّل _____ المستوى الصوتي

و الرّجس حسب سياق الآية هنا، بمعنى الخذلان، أو العذاب أو الإثم و السخط و الغضب أو الشيطان⁽¹⁾ يقول "ابن عطية": «و "الرجس" يكون بمعنى العذاب كالرجز، ويكون بمعنى القذر والنجاسة... وفي هذه الآية بمعنى العذاب»⁽²⁾.

ويقول "الزّمخشري" عن الرّجس: «وهو الخذلان... و سُمّي الخذلان رجسا، وهو العذاب، لأنه سببه...»⁽³⁾.

فالزاي تارة هي الأصل في قراءة الجمهور، فتأتي القراءة الشاذة فتبدلها سينا هكذا: رجز ← رجس، ثم وجدنا قراءة الجمهور بالسين: فجاءت القراءة الشاذة فأبدلتها زيا هكذا: رجس ← رجز. وقد عدّ هذا من الإبدال، وذلك لوشائج القرابة الصوتية بين الصامتين؛ فيكفي أن تتنازل الزاي عن جهرها، وتستعويض عنه بالهمس، لتصبح سينا، وما على السين إلّا أن تترك الهمس، بعدّه صفةً ضعيفةً، وتستعويض بصفة الجهر التي هي صفة قوة، فتصبح زيا.

والملاحظ أنّ كلمتي (رجز) و(رجس) تتقاطعان في بعض معانيهما فتصبحان كلمة واحدة، تحمل دلالة العذاب، ومن ثمّ وجدنا اللغويين يقولون: «الرجس العذاب كالرجز»⁽⁴⁾، ووجدنا العكبري يقول: عن الرجز: «قيل السين بدل من الزاي»⁽⁵⁾، وهذا "الزّازي" يقول «الرجز القذر مثل الرجس»⁽⁶⁾، وعليه فأصل (الرجس) القذر وأصل (الرجز) العذاب إلّا أنّ الكلمتين تصبحان كلمة واحدة، تستعمل للدلالة على معنى أختها.

إبدال الهمزة هاء:

الهمزة والهاء في نظر القدماء صوتان حلقيان يخرجان من أقصى الحلق، وتوصف الهمزة

(1). يُنظر: الكشف، 384/2، و البحر المحيط، 109/6.

(2). المحرر الوجيز، 145/3.

(3). الكشف، 384/2.

(4). المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (رجس).

(5). إعراب القراءات الشواذ، 305/1.

(6). مختار الصحاح، مادة: (رجز).

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

بالجهر والشدة، أمّا الهاء فصوت مهموس رخو أو احتكاكي⁽¹⁾ وفي الدرس الصوتي الحديث: الهمزة والهاء صوتان حنجريان أو مزماريان، الأول انفجاري شديد والثاني احتكاكي⁽²⁾ وإذا كانت الهمزة، عند القدماء صوتا مجهورا فهي عند المحدثين صوت مهموس، أو هي صوت لا هو مهموس، و لا هو مجهور⁽³⁾، وتبقى الهاء عند الفريقين صوتا مهموسا، ومن المحدثين من نبّه إلى أنه يجهر به في ظروف لغوية خاصة⁽⁴⁾.

إنّ وحدة مخرج كل من الهمزة والهاء، واشتراكهما في بعض الصفات جعل هذين الصامتين يبدلان من بعضهما؛ وقد أوردت كتب المعاجم واللغة، كلمات كثيرة يبدل فيها أحد الصامتين من الآخر، مع الإشارة إلى ما يكون لذلك من صلة باختلاف لهجات العرب، يقول الزبيدي: «تبدل الهمزة هاء للقرب الذي بينهما من حيث أنهما من أقصى الحلق فجاز أن يبدل كل منهما من صاحبه...»⁽⁵⁾.

يقول الأزهري: «العرب تقول أيم الله وهيم الله... الأصل أيمن الله، وقلب الهمزة هاء فقبل: هيم الله»⁽⁶⁾.

و يقول "ابن منظور": «وقد تبدل الهاء همزة [هيهات] فيقال: أيهات، مثل: هراق وأراق»⁽⁷⁾، ويقول في موضع آخر: «ومن العرب من يقول: هَنَا وَهَنْتَ بمعنى أنا وأنت»⁽⁸⁾.

ومن أمثله أيضا: أنرت الثوب وهنرته إذا جعلت له علما⁽⁹⁾ وأراح وهراح دابته، وهيا وأيا وأرقت الماء وهرقته⁽¹⁰⁾ وأراد و هراد وأقام و هقام⁽¹¹⁾ ولهنك أصلها لإتك وهياك في إياك⁽¹⁾.

(1). يُنظر: الكتاب، 4/433، 434، 435 وسر صناعة الإعراب، 2/203.

(2). يُنظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 319، والمحيط في أصوات العربية، 1/28، واستخدامات الحروف، ص: 114.

(3). دراسة الصوت اللغوي، ص: 345.

(4). الأصوات اللغوية، ص: 77.

(5). تاج العروس، مادة: (هيق).

(6). تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، د. ط، 1967، مادة: (يمن)، يُنظر: لسان العرب،

العرب، مادة: (يمن).

(7). لسان العرب، مادة: (هيه).

(8). نفسه، مادة: (هنا).

(9). لسان العرب، مادة: (هنر).

(10). المزهر، 1/462.

(11). تاج العروس، مادة: (هرق).

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وجاء إبدال الهمزة هاءً في شواذ القراءات، في قوله عز وجل: ﴿ قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [يس:19] قراءة الجمهور: (أَيْنَ) بهمزتين؛ مفتوحة فمكسورة، وقرأ الحسن⁽²⁾: (أَهْنُ) بإبدال الهمزة الثانية هاء مكسورة.

إبدال الهاء ياء:

سبقت الإشارة إلى أن "الهاء" في الدرس اللغوي القديم صوت حلقي يخرج من أقصى الحلق، وهو صوت رخوي مهموس⁽³⁾، وهو عند المحدثين صوت حنجري أو مزماري احتكاكي (رخو) يتصف بالهمس⁽⁴⁾.

وإذا ما جئنا إلى صوت "الياء" عند القدماء فهو « من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى»⁽⁵⁾، وهو صوت مجهور⁽⁶⁾ أما المحدثون فيعدون الياء صوتا حنكيا مجهورا مائعا⁽⁷⁾ يحدث عندما « يزداد ممر الهواء اتساعا بين الحنك الصلب ومقدمة اللسان، ويهتز الحبلان الصوتيان»⁽⁸⁾، ومما تذكره كتب المعاجم مثلا على الإبدال بين الهاء والياء قولهم: دهدت الحجارة ودهديتها إذا دحرجتها وتدهده الحجر وتدهدى⁽⁹⁾.

وقد جاء إبدال الهاء ياءً في القراءات الشاذة، في كلمة واحدة هي «هذه» في مواضع عدة هي: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة:35] و ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ ﴾

(1) . الصحاح ، مادة: (لهن).

(2) . البحر المحيط، 54/9 ومعجم القراءات للخطيب، 470/7.

(3) . الكتاب، 4/434، 433، وسر صناعة الإعراب، 2/203.

(4) . دراسة الصوت اللغوي، ص: 319، والمحيط في أصوات العربية، 1:28، واستخدامات الحروف، ص: 114.

(5) . الكتاب، 4/433.

(6) . نفسه، 4/434.

(7) . استخدامات الحروف العربية، ص: 121.

(8) . أسرار الحروف، لأحمد زرقة، ص: 82.

(9) . لسان العرب، مادة: (دهده).

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

[البقرة:58] وقوله عز وجل: ﴿... وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنِ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ

تَكُونَا مَلَكَيْنِ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف:20] وقوله سبحانه: ﴿هَذِهِ الْبَلَدَةُ...﴾

[النمل:91] فقرة الجمهور في المواضيع السالفة: (هذه) بالهاء، وقرأها ابن محيصن: (1) «هذي» بالياء.

ونشير إلى أنّ هذا الإبدال هو عودة بالكلمة إلى أصلها إذ الأصل في «هذه»: (هذي) وعليه فالهاء الثانية من هذه في قراءة الجمهور مبدلة من الياء في القراءة الشاذة «هذي» يقول "الزّمخشري": «والأصل الياء والهاء بدل منها» (2) وعليه فنحن أمام إبدال الياء هاء وليس العكس ولكن كان المنطلق من التعريف اللغوي للإبدال، الذي هو رفع الشيء وإقامة آخر مقامه، أضف إلى ذلك أن خط الدراسة يبدأ من قراءة الجمهور ليصل إلى القراءة الشاذة، وهذه الأخيرة حذف الهاء من «هذه» وأقامت الياء مقامها.

وقد أشار ابن جني إلى أن الياء هي الأصل والهاء بدل منها، حيث يقول: «... وإنما الهاء في (ذِه) بدل من الياء في (ذي) يدل على الياء الأصل: قولهم في المذكر: (ذا) فالألّف في (ذا) بدل من الياء في «ذي» وأصل (ذا) عندنا ذي، وهو من مضاعف الياء مثل "حي"، فحذفت الياء الثانية التي هي لام تخفيفا فبقي ذَي، قال لي أبو علي: فكرهوا أن أشبهه آخره آخر كَيّ وأَيّ، وأبدلوها ألفا كما أبدلت في باعس ويابس..» (3)

وذكر العبري، أن (هذه) تقرأ: (هذي) بحذف الهاء ووضع الياء موضعها، وذلك على الأصل، ووصف (هذي) بأنها لغة جيدة (4).

إن الذي أباح إبدال الهاء، ياء، هو لقرب شبهها بالياء، إذ الياء مدّة والهاء نَفَسٌ (5)، يقول "سيبويه": «..كما أن دهديت هي فيما زعم الخليل دهدهت، بمنزلة دحرجت، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنها في الخفاء والخفة نحوها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في

(1) . المحتسب، 354/1 والبحر المحيط، 256/1، والميسر في القراءات الأربعة عشر، ص/6، 385، 9.

(2) . الكشف، 148/2.

(3) . المحتسب، 354/1.

(4) . إعراب القراءات الشواذ، 77/1، و 118/2.

(5) . لسان العرب، مادة: (دهده).

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

هذه»⁽¹⁾. ويذهب بعض المحدثين إلى أن القوانين الصوتية لا تبيح وقوع الإبدال بين الهاء و الياء، وذلك في نظرهم، لانعدام القرابة الصوتية بينهما، وذلك لبعدها المخرج واختلاف الصفات، ومن ثم فلا مسوّغ للتبادل بينهما، إذ يفسر حلول الياء محل الهاء، لأجل المخالفة الصوتية، بمعنى لأجل منع المماثلة ورفع الثقل الناتج عن مماثلة الهاء أول «هذه» للهاء في آخرها⁽²⁾.

وإذا كانت القراءة الشاذة لـ: (هذه) بإحلال الياء محل الهاء، هي عودة بالكلمة إلى نطقها الأصل، فإن ذلك أيضا لا يعدو أن يكون من باب اختلاف لهجات العرب، فقد ذكر "سيبويه" أن بني تميم، يقولون: «هذه» حال الوقف، أمّا عند الوصل فيقولون: «هذي فلانة»، أمّا الحجازيون وغيرهم من قيس فيقولون: "هذه" وقفا ووصلا، في حين نجد طينّا نقول: "هذي" حال الوصل و الوقف⁽³⁾.

ولعل الذي يبرر ميل القبائل البدوية إلى استعمال «هذي» هو ميلها إلى السرعة في أداء كلمات اللغة و إلى خفة الأداء، وهذا يتحقق مع الياء لخفتها وخفائها في حين يجنح أهل الحضر إلى إظهار الهاء فيقولون «هذه» لأنهم: «يحرصون على إعطاء الصوت حقه كاملا في البيان بدون أن يؤثر عليه صوت قريب أو مجاور له»⁽⁴⁾.

وفي الأخير يستقر لدينا، أن الإبدال بين الصوامت مظهر من مظاهر اختلاف اللهجات، وفي إطار هذا الاختلاف، يمكن أن تفسر الكثير من نماذجها، «فبعض القبائل تفضل حرفا معينا، في حين أن قبائل أخرى تفضل حرفا آخر»⁽⁵⁾.

إنّ وشائج القرابة الصوتية المشتركة بين الصامت المبدل والصامت المبدل منه، تصب في مجري الانسجام الصوتي وسهولة النطق والاقتصاد في الجهد العضلي، وتعد أثرا من آثار نظام اللغة الصوتي.

(1) . الكتاب، 4/393.

(2) . يُنظر: اللهجات العربية نشأة وتطورا، لعبد الغفار هلال، ص: 286.

(3) . يُنظر: الكتاب، 4/182.

(4) . اللهجات العربية في التراث، 2/496.

(5) . اللهجات العربية نشأة و تطورا، ص: 161.

يقول فندريس: « في كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، فهي تُكوّن نظاما متجانسا مغلقا تتسجم أجزاؤها كلها فيما بينها، هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات أهمية قصوى لأنها تثبت أن اللغة لا تكون من أصوات منعزلة، بل من نظام الأصوات»⁽¹⁾.

الهمزة بين التحقيق والتخفيف:

الهمزة في منظور الدرس الصوتي العربي القديم صوت يخرج من أقصى الحلق، وهو صوت مجهور شديد⁽²⁾، وهو عند الأصواتيين المحدثين صوت حنجري أو مزماري انفجاري، يقول إبراهيم أنيس: « أمّا مخرج الهمزة المحققة، فهو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقا تاما فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ، ثم تنفتح فتحة المزمار فجأة فيُسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة»⁽³⁾ وإذا كان القدماء متفقين على نسبة صفة الجهر لصامت الهمزة فإن المحدثين لم يُجمعوا رأيهم على ذلك، فمنهم من يصفها بالجهر و منهم من يصفها بالهمس ، بل منهم من يذهب إلى أنها صوت لا هو مهموس ولا هو مجهور⁽⁴⁾.

طبيعة الهمزة الصوتية: (ثقل ومشقة نطق الهمزة):

إذا كان القدماء والمحدثون، قد اختلفوا حول الهمزة من حيث المخرج والصفة، فإننا نجد الفريقين قد أجمعا على كون الهمزة حرفا فيه ثقل، وقد ذهب "سيبويه" إلى وصفها ببعده المخرج، وأنها نبرة في الصدر « تخرج باجتهاد وهي أبعد الحروف فتثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع»⁽⁵⁾.

(1) . اللغة، ص: 62.

(2) . الكتاب، 4/434.

(3) . سر صناعة الإعراب، 1/83 وشرح المفصل، 9/107.

(4) . يُنظر: الأصوات اللغوية، ص: 78 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 325، و 345 وعلم الأصوات، كمال بشر، ص: 175،

والقراءات الشاذة دراسة صوتية و دلالية، لأحمد العدوي، 1/206.

(5) . الكتاب، 3/548.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

فهي عنده نبرة في الصدر بعيدة المخرج ، تخرج باجتهاد ، بل هي كالتهوع أي تكلف القيء ولا يخفى ما في هذا التكلف من مشقة، وكذلك عدّ "إبراهيم أنيس" الهمزة صوتا شاقا، معللا ذلك بقوله: « ولا شك أن انحباس الهواء عند المزمارة انحباسا تاما ثم انفراج المزمارة فجأة عملية تحتاج إلى جهد عضلي يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعدّ الهمزة أشق الأصوات..» (1).

يقول برجشتراسر: «الهمزة أصعب إخراجا من غيرها من الحروف فينبغي لإخراجها تغليق فم الحنجرة، وهو مفتوح في غيرها، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام» (2).

هذا وقد كانت العرب كثيرا ما تطلق لفظ "النبر" وتريد به الهمزة ، يقول ابن منظور: « النبر بالكلام الهمز... والنبر مصدر: نبر الحرف ينبره نبراَ هَمَزَةً...والمنبور المهموز، هذا وقد كانت العرب كثيرا ما تطلق لفظ "النبر" وتريد به الهمزة، يقول ابن منظور: « النبر بالكلام الهمز...والنبر مصدر: نبر الحرف ينبره نبراَ هَمَزَةً...والمنبور المهموز والنبرة: الهمزة» (3).

وهذا ما أكدّه "إبراهيم أنيس"، حيث يقول: «أمّا النبر فلعلهم أرادوا به تلك العملية النطقية التي مصدرها الحنجرة، حيث تتوتر عضلاتها توترا شديدا وهذه هي الظاهرة التي يمكن أن يطلق عليها التهميز» (4).

يقول رمضان عبد التواب: « وصوت الهمزة عسير النطق، لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة وهذه العملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير (5). وصامت الهمزة، كما سلف، حرف مستنقل، وهو من أشق الحروف نطقا، وأبعدها مخرجا، أضف إلى ذلك المجهود العضلي الذي يبذل من أجل إنتاجه وتحقيقه في السلسلة الكلامية، الأمر الذي دفع بناطق العربية إلى التماس وسيلة يتخلص بواسطتها، من ذلك الثقل وتلك المشقة والجهد العضلي الكبير، مادام اليسر والاقتصاد في الجهد، أثناء الكلام، هدفة ومبتغاه.

(1) . الأصوات اللغوية، ص: 78.

(2) . التطور النحوي، ص: 42.

(3) . لسان العرب، مادة: (نبر).

(4) . الأصوات اللغوية، ص: 84.

(5) . التطور اللغوي، ص: 76.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

ومن ثمَّ نجدهم ، تبعا لتباين لهجاتهم وبيئاتهم اللغوية ، بين محقق للهزمة ومخفف لها بأنواع التخفيف المألوفة لديهم، يقول الأزهري: «وللعرب مذاهب في الهمز: فمنهم من يحقق الهمز ويسمونه (النبر) ومنهم من يخفف الهمز ويلينه، ومنهم من يحذف الهمز وهي لغات معروفة...» (1).

ونشير إلى أنّ مذاهب العرب في تعاملهم مع الهزمة، أو أحوالها عندهم لا تخرج عما يلي: (2)

1. التحقيق: و هو الإبقاء على الهزمة وإعطائها حقا ومستحقها من النطق، دونما حذف أو تخفيف يلحقها أو تغيير، وهو سمة لهجية لبعض القبائل البدوية.

2. التخفيف: هو محاولة التخلص من الهزمة رغبة في تيسير النطق وسهولته، وطلبا للانسجام الصوتي بين أجزاء الكلمة، ويتحقق ذلك بإحدى هذه الطرائق الثلاث:

أ. الإبدال: وهو إبدالها حرفا من جنس الحركة التي قبلها؛ فإذا كانت الحركة فتحة أبدلت الهزمة ألفا، وإذا كانت الحركة كسرة أبدلت الهزمة ياء، أما إذا كانت الحركة التي قبل الهزمة ضمة فإنها تبدل واوا.

ب. التسهيل بين بين: وهو أن تنطق الهزمة بينها وبين حركتها، أو بين الهزمة وبين الحرف الذي منه حركتها؛ فإذا كانت مفتوحة قرأت بينها وبين الألف، وإذا كانت مضمومة نطقت بينها وبين الواو ، أما إذا كانت مشكّلةً بالكسر فإنها تلفظ بين الهزمة والياء.

ج. الحذف: وهو إسقاطها كلية من اللفظة، ويكون ذلك وفق أسلوبين :

1. الحذف مع النقل: وهو أن ينقل الناطق حركة الهزمة إلى الحرف الساكن قبلها، ثم يحذف الهزمة من غير أن يكون هناك إبدال (3).

(1) . معاني القراءات، ص: 38.

(2) . القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، 208، 207/1.

(3) . الكتاب، 3/545.

2. الحذف دون نقل: وهو حذف الهمزة دون نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها، فالمحذوف هو الهمزة وحركتها.

وقد جاءت القراءات الشاذة ، محققة للهمزة تارة ، ومخففة لها مرة أخرى.

(I) تحقيق الهمزة :

المحنا من قبل إلى أن تحقيق الهمزة ، هو تحققها في النطق، وإعطائها حقها ومستحقها في السلسلة الكلامية، وقد جاء تحقيق الهمزة في كلمات ليس أصلها الهمز، وإنما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، نجد ذلك في كلمة: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة:07]، حيث قرأها أيوب السخيتاني⁽¹⁾: "الضَّالِّينَ" فالضالين في الأصل كلمة غير مهموزة، وإنما جيء بالهمز هنا لأداء وظيفة التخلص من التقاء الساكنين؛ الساكن بعد الضاد، وساكن اللام الأولى المشددة بعدها، يقول "ابن الأنباري": «فقد قالوا: "وَلَ حَارَّهَا مِنْ تَوَلَّى فَأَرَاهَا... لأنه رام أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين، فلم يمكن تحريكها فأبدل منها الهمزة، لقربها في المخرج، وعلى هذه اللغة قرئ في الشواذ... (ولا الضالين) بإبدال الألف همزة»⁽²⁾

يقول "الزمخشري": «... وهذه لغة من جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين ومنه ما حكاها أبو زيد من قولهم: شأبة ودأبة»⁽³⁾ يقول ابن جني: «فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السخيتاني أنه قرأ "ولا الضالين" فهمز الألف ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين : الألف واللام الأولى ، فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة... فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة»⁽⁴⁾.

إن همز (الضالين) فرارا من التقاء الساكنين، تمّ بوساطة إبدال الألف همزة، وذلك للقرب الصوتية الموجودة بين الألف والهمزة، وأنّ هذا النوع من الإبدال غير قياسي، فإنّه لا يخرج عن كونه لغة ، يؤثّر أصحابها التخلص من التقاء الساكنين بوساطة الهمزة في كلمات

(1) . الكشاف، 22/1، والبحر المحيط، 52/1، والمحزر الوجيز، 78/1.

(2) . البيان في غريب إعراب القرآن، دراسة وتحقيق: جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط: 01، 2007م، 54/1.

(3) . الكشاف، 23/1.

(4) . سر صناعة الإعراب، 86/1.

الفصل الأول - المستوى الصوتي

محدودة من مثل: دأبة وشأبة ومأدة وزأمة وجأن وشعأل وبيأض وادهأم،⁽¹⁾ وقد علق ابن جني، بعد أن ذكر بعض الأمثلة قائلاً: «وقد كاد أن يتسع هذا عنهم»⁽²⁾ وذكر صاحب الكتاب، أن من العرب من يقف على بعض الكلمات بوساطة الهمزة، فيقول: رأيت رجلاً وهذه حبلاً وهو يضربها يعني رجلاً وحبلً ويضربها، فقد تم همز كل ألف في الوقف، وذلك لقرب الألف من الهمزة، أما في حال الوصل، فتسقط الهمزة من هذه الكلمات⁽³⁾.

﴿جَانُّ﴾ [النمل:10] قرأ الحسن والزهري وعمرو بن عبيد "جَانُّ" بهمز مكان الألف⁽⁴⁾

وكذلك قرؤوا في سورة [القصص:31] قوله سبحانه: ﴿كَانَهَا جَانُّ﴾ وقرأ الحسن: ﴿وَحَلَقَ

الْجَانَ﴾ [الرحمن:15] بحذف الألف وبالهمزة بعد الجيم⁽⁵⁾ وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وأبو

السماق قوله تعالى: ﴿وَالْجَانَ خَلْقَاهُ﴾ وَالْجَانَ⁽⁶⁾ قال النحاس: «والأجود بغير همز، ولا

ينكر اجتماع ساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً»⁽⁷⁾ يقول ابن جني: «و حكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان» فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شأبة ودأبة، قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا ولا أقبله»⁽⁸⁾.

وإذا كانت القراءة قد جاءت موافقة للاستعمال اللغوي مما له صلة باللهجات، فإننا نجد من لا يقبل همز بعض الكلمات لأجل التخلص من الساكنين ولا يقبل القياس عليه، لعل هذا هو الذي جعل النحاس، يفضل الجان بغير همز، إذ لا ضير في نظره، اجتماع الساكنين إذا كان الأول حرف مد والثاني مشدداً، والسؤال الذي يطرح هنا: إذا كان التقاء الساكنين مباحاً في مثل: الضالين والجان لكون الصامت الأول صامت مد ولين والصامت بعده

(1). يُنظر: سر صناعة الإعراب، 86/1 وما بعدها.

(2). يُنظر: سر صناعة الإعراب، 88/1.

(3). يُنظر: الكتاب، 176/4، 177.

(4). معجم القراءات للخطيب، 485/6.

(5). نفسه، 38/7.

(6). نفسه، 254/9.

(7). نفسه، 548/4.

(8). سر صناعة الإعراب، 86/1.

الفصل الأول - المستوى الصوتي

مشدداً، فلماذا اللجوء إلى التخلص من النقاء الساكنين بإبدال الألف همزة، علماً أن الهمزة صامتة مستثقل فيه مشقة ويتطلب جهداً عضلياً أكبر مما يتطلبه أي صامتة أخرى؟ ثم ماذا عن الاقتصاد في الجهد العضلي؟ و ماذا عن الميل إلى الأصوات السهلة غير المستعصية على جهاز النطق؟ وماذا عن الانسجام الصوتي؟

ولعل الجواب هنا يكون بافتراض أن الهمزة جيء بها لأداء وظيفة الإغلاق أو الغلق للمقطع؛ ذلك أنّ الصوت ينطلق ممتداً بعد الضاد في "الضالين" وفي ذلك المد جهد، فجيء بالهمزة ليُتخَصَّصَ بها من المد، وطول الصوت، فتقوم بغلق المقطع الممتد، فيتحقق بعض التوازن بين أجزاء الكلمة، كما أن مشقة الهمزة، قد يُعَضَّضُ عنها الطرف، إذا ما نحن ربطنا هذه الظاهرة، بلهجات درجت على التخلص من الساكنين، بالهمز في كلمات معينة ولا شك أنّ الاعتياد على هذا السلوك اللغوي بالتكرار والمران والدرية، يصبح طبعاً وسليقة، ومن ثمّ يصبح مستخفاً أو خفيفاً على ألسنتهم، وإن لجأوا إلى الصامت الأثقل، المتطلب لجهد عضلي أكبر من لدن جهاز التصويت.

﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: 04] قرأ أبو حية النميري⁽¹⁾ "يُوقِنُونَ" بالهمزة، يقول "الرمخشري": «يُوقِنُونَ»

بالهمز، جعل الضمة في جار الواو وكأنها فيه، فقلبها قلب واو "وجوه" و"وَقَّتت" (2).

ف"يوقنون" في قراءة الجمهور بواو ساكنة مبدلة من ياء إذ الأصل من "أيقن" (3) وعليه فمن المحدثين من يرى أن هذه الكلمة (يوقنون) خالية من صوت الواو، والذي يظهر في الكلمة هو صوت الضمة الطويلة ذلك لأن الجذر (يَقَن) يصبح مضارعه (يُقِن) على القياس وهنا تظهر الحركة المزدوجة الهابطة (يُقِن) «ولما كانت هذه الحالة الصوتية صعبة مكروهة في اللغة عمل النظام على التخلص منها، وقد جرى ذلك بإحدى طريقتين:

(1) . الكشاف، 34/1، ومعجم القراءات للخطيب، 33/1.

(2) . الكشاف، 44/1.

(3) . يُنظر : معجم القراءات، 32/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

إسقاط شبه الحركة [الياء الثانية] من المقطع الصوتي، والتعويض عنها بإطالة المقطع السابق [يُ]... حيث حدث في المرحلة الثانية إسقاط حد الإغلاق من هذا المقطع (yuy) [يُي] بسبب صعوبته، وقد أدى حذف هذا الحد إلى فجوة صوتية في الكلام تقتضي التعويض، فلجأت اللغة في المرحلة الأخيرة إلى التعويض عن طريق إطالة الضمة، وهذا هو النمط القياسي الذي سارت عليه اللغة في مثل هذا الموضع.

إسقاط شبه الحركة [الياء الثانية] من المقطع ثم إغلاق المقطع بالهمز [يُوقنون] «⁽¹⁾ فالفرق بين الطريقتين هو أن اللغة عمدت في الأولى إلى إطالة نواة الصائتة يُ ← يُو، بدلا من التعويض، وعمدت في الثانية إلى التعويض بإغلاق المقطع القصير المفتوح [يُ] بواسطة الهمز⁽²⁾.

والذي مرّ بنا، يمكن أن يصنف في باب همز غير المهموز، والذي عُدَّ عند القدماء شاذاً؛ فقد اجتلبت كلمات: "الضالين" و"الجان" و"الموقنين" الهمزة، على الرغم من كونها غير مهموزة في الأصل، فأصبحت: الجان والضالين والموقنين؛ يقول ابن جني: «فأما من همز "العالم" و"الخاتم" و"التابل" فلا يجوز على مذهبه تخفيف هذه الهمزة وذلك أن مذهبه أن يجتلب همزا لا أصل له، فلا يجوز على هذا أن يخفف الهمزة فيردها ألفاً، لأنه عن الألف قلبها، فلو أراد الألف لأقر الألف الأولى، واستغنى بذلك عن قلبها همزة، ثم قلب تلك الهمزة ألفاً، أما غيره فلا ينطق بهذه الهمزة في هذا الموضع أصلاً، فلا يمكن أن يقال فيه، أنه يخففها ولا يحققها»⁽³⁾.

وجاءت الهمزة هنا لوظيفة التخلص من النقاء الساكنين أو لغلق المقطع القصير المفتوح عوضاً عن إطالته فتتولد شبه حركة (الواو) في "يُوقنون" ورأينا أن الهمزة حرف مستثقل يتطلب جهداً عضلياً كبيراً، وفيه من الصعوبة والمشقة، بسبب الضغط على الوترين

(1) . النظرير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، علاء الدين مصطفى محمود البلوز، دار

البصائر، القاهرة، د . ط . ت، ص: 261، 262.

(2) . نفسه، ص: 261، 262.

(3) . سر صناعة الإعراب، 307/2.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

الصوتيين، للانغلاق التام فيها أثناء نطقها، إلا أن بعض اللهجات أثرته واجتلبته فهمزت ألفاظا لا همز فيها، وما ذلك إلا جريا وراء التفصح والمبالغة فيه لأن الهمز أصبحت في فترة من حياة اللغة عنوانا للفصاحة وشعارا لها « فأخذت اللغة تستعيد جميع ما حذفته منه صوت الهمزة فكان هذا مدعاة لهمزة مجموعة من الألفاظ التي ليس من حقها الهمز وليس ذلك إلا على سبيل الحذقة والمبالغة في التفصح »⁽¹⁾.

II (تحفيف الهمز) (التخلص من الهمز):

1) التخفيف بالإبدال :

2) إبدال الهمز بياء :

﴿ فِئَةٌ ﴾ في قوله سبحانه: ﴿... قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِّنْ

فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة: 249] قراءة

الجمهور: "فئة" بتحقيق الهمزة في الموضعين من الآية، وقرأ الأعمش⁽²⁾: (فِية) بتخفيف الهمزة ؛ بإبدالها بياءً فيهما، والذي يبرر إبدال الهمزة بياءً، لأجل التخفيف، هنا هو: كون الحرف السابق للهمزة محرّكا بالكسر والهمزة مفتوحة، والكسرة تُناسبها الياء ، والكسرة بداية الياء وبداية الشيء جزء منه، وعليه فإننا متى مَطَّلْنَا الكسرة نتجت عنها الياء؛ فما الكسرة إلا ياء صغيرة.

(1) . النظرير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 260.

(2) . البحر المحيط، 591/2 ، ومعجم القراءات للخطيب، 355/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿سُئِلُوا﴾ [الأحزاب:14] قراءة الجمهور بتحقيق الهمز، وقرأ الحسن وأبو الأشهب⁽¹⁾: (سُؤِلُوا) «بواو ساكنة بعد السين المضمومة؛ قالوا: هي من سال يسال، كخاف يخاف، لغة من سأل مهموز العين... ويجوز أن يكون أصلها الهمز... ثم سهل الهمز بإبدالها واوا على قول من قال في بؤس بوس، بإبدال الهمزة واوا لضمة ما قبلها...»⁽²⁾.

﴿السُّؤَى﴾ [الروم:10] قراءة الجمهور بتحقيق الهمزة في (السُّؤَى) وقرأها الأعمش

والحسن⁽³⁾: " السُّؤَى " بإبدال الهمزة واوا ثم إدغام الواو الأولى فيها؛ وفق المراحل الآتية:

السُّؤَى ← السُّؤَى ← السُّؤَى

إنَّ الجهد العضلي الكبير، الذي يبذله جهاز النطق في إنتاج صامت الهمزة، هو ما دفع مستعمل اللغة إلى توسل طريقة يتخلص بواسطتها من هذا الصامت المستقل، فلجأ في مثل "سئلوا" إلى التخلص من الهمزة وذلك بحذفها، ولكن مع التعويض بصامت آخر، هو الواو، وهو صامت يناسب حركة السين، قبل الهمزة، وهي الضمة، وبما أنَّ هذه الأخيرة هي مبدأ الواو، وجزء منه، وبما أن الواو ضمة صغيرة، فما بقي أمام الناطق، سوى مظل الضمة وإتمامها وإشباعها، فتتولد بذلك الواو، التي أبدلت منها الهمزة.

2) التخفيف بالحذف:

سبقت الإشارة إلى أن حذف الهمزة من شأنه أن يحقق بعض الخفة، ومن ثمَّ التخلص من مشقة وثقل هذا الصامت، الذي يستدعي جهداً عضلياً كبيراً، ولحذف الهمزة صورتان هما: حذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، أو حذفها من التلظف هي وحركتها جميعاً.

الحذف مع النقل:

﴿وَيَنْعَوْنَ﴾ [الأنعام:26] قرأ الجمهور بسكون النون وتحقيق الهمزة في "يننون" وقرأ

الحسن⁽⁴⁾: "ينون" بحذف الهمزة، وإلقاء حركتها على النون قبلها، والتي كانت ساكنة، وقد قال

(1) . البحر المحيط، 461/8. و معجم القراءات، 260/7.

(2) . البحر المحيط، 461/8.

(3) . البحر المحيط، 378/8. و معجم القراءات، 145/7.

(4) . إعراب القرآن للنحاس، 7/2، وإملاء ما منَّ به الرحمان للعكبري، ص: 214، والبحر المحيط، 473/4.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

"أبو حيان" بأنه «تسهيل قياسي»⁽¹⁾ أي جاء وفق القياس، يقول "سيبويه": «واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها»⁽²⁾.

إنّ نقل "يننون" إلى "ينون" قد مر بثلاث خطوات:

الأولى: وفيها وقع الحذف الأول؛ وهو حذف الهمزة المفتوحة.

الثانية: وفيها وقع الحذف الثاني؛ وهو حذف سكون النون. لأن تركه، يؤدي إلى التقاء ساكنين؛ سكون النون وسكون الواو بعدها، وهذا ما يأباه ويرفضه نظام اللغة.

الثالثة: الإتيان بحركة الهمزة المحذوفة وهي الفتحة والقاؤها على النون فتصبح مفتوحة بعد أن كانت ساكنة.

وهذا النطق الجديد للكلمة (يَنُون) يقبله نظام اللغة ، ويحقق في الوقت ذاته ما يصبو إليه ناطقها من خفة ويسر أثناء ممارسة العملية الكلامية.

﴿ لَا يُسْأَلُ... يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء:23] قرأ الجمهور، بتحقيق الهمزة مفتوحة وسكون السين في اللفظين ؛ لا يُسألُ ويُسألون. وقرأ الحسن:⁽³⁾ بحذف الهمزة فيهما ونقل حركتها إلى السين قبلها.

﴿ الْمَرءِ ﴾ [البقرة:102] قرأ الجمهور (المرء) بتحقيق الهمزة ، وسكون الراء ، وقرأ الحسن والزهري وقتادة⁽⁴⁾: "المر"، بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى الراء قبلها، يقول ابن جني: «أما قراءة الحسن وقتادة: "بين المر" بفتح الميم وخفة الراء من غير همز، فواضح الطريق؛ وذلك أنه على التخفيف القياسي، كقولك في الخبء: هذا الخب»⁽⁵⁾.

(1) . البحر المحيط، 4/473

(2) . الكتاب، 3/545.

(3) . البحر المحيط، 7/421. والمحتسب، 1/185.

(4) . المحرر الوجيز، 1/188.

(5) . المحتسب، 1/186.

الفصل الأوّل _____ المستوى الصوتي

للزهري⁽¹⁾، في هذه الكلمة (المرء) قراءة أخرى هي: "المَرّ" بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الراء قبلها، مع تشديد الراء. وقد وجّه ابن جني هذه القراءة بقوله: « وأما قراءة الزهري "المَرّ" بشديد الراء فقياسه أن يكون أراد تخفيف المرء على قراءة الحسن وقتادة، إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف، فصار: " المر " ثم ثَقَّل للوقف على قول من قال: هذا خالدٌ، وهو يجعلُ، ومررت بفرجٍ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقرَّ التثقيل بحاله...»⁽²⁾.

فإسقاط الهمزة هنا للتخفيف، ثم تشديد الراء، لأجل الوقف، يقول علاء الدين مصطفى محمود البلوز: « ويبدو أن ما حدث هنا يتلخص في أن القارئ إنما سعى إلى التخلص من صوت الهمزة في هذه الكلمة و من ثمّ عوّض عن هذا الحذف بأن كرّر صوت الراء»⁽³⁾. وقد تمت العملية وفق هذه المراحل:⁽⁴⁾

المَرء ← المر ← المَر ← المَرّ.

الحذف دون نقل:

﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم:23] الجمهور على تحقيق الهمزة بعد الألف:قرأ الحسن: "فأجاها" بحذف الهمزة، وذلك لأجل التخفيف، ويعلل العكبري هذه القراءة بقوله: « ووجهه أنه خفف الهمزة: بأن قلبها ألفا ثم حذفها؛ لالتقاء الساكنين، و وزنه . الآن . (أفْعَهَا)»⁽⁵⁾.

"إِحْدَى" ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾^ط [التوبة:52]، قراءة الجماعة بتحقيق الهمزة في (إحدى) وقرأ ابن محيصن بإسقاطها، قال "ابن عطية": « وقرأ ابن محيصن: "إلا احدى... بوصل ألف "إحدى" قال القاضي أبو محمد : وهذه لغة ليست

(1) . المحرر الوجيز، 1/188.

(2) . المحتسب، 1/186.

(3) . النظر، ص:33.

(4) . يُنظر: النظر ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص:33.

(5) . إعراب القراءات الشواذ، 2/06.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

بالقياس وهذا مثل قول الشاعر: يَا بَا المَغِيرَةَ رَبِّ أَمْرٍ مَعْضَلٍ، وَقَوْلِ الْآخِرِ: إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبَسْنِي بَرَقَعًا...»⁽¹⁾

وإذا ما جننا إلى لهجات القبائل من حيث تحقيق الهمز وتخفيفه، نجد أن تحقيق الهمز خصيصة لهجية من خصائص القبائل المتبدية؛ كتميم ونجد وقيس وأسد وعقيل ومن جاورهم، وهي قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقيها،⁽²⁾ فهذه قبائل لها قدم راسخة في البداوة أما تخفيف الهمز، فسمه لهجية من سمات أهل الحضر، أو القبائل المتحضرة وإقليم الحجاز كقريش وهذيل ومكة والمدينة وكنانة وسعد بن بكر وغيرها⁽³⁾ فتحقيق الهمز خاصية بدوية، أما تخفيفه فخاصية حضرية، وقد كان التحقيق أكثر انتشارا من التخفيف ذلك أن الفصحى اتخذته شعارها لها، حتى وجدنا من بالغ في التحقيق فهمز ما ليس أصله الهمز، وقد أصبح الهمز ينتمي إلى العربية الفصحى أكثر من انتمائه إلى مهده الأول تميم⁽⁴⁾.

فالتخفيف رقة والرقعة حضارة، وأما الهمز أو التحقيق ففصاحة والفصاحة بداوة⁽⁵⁾ ويرجع "عبد الصبور شاهين" سر شيوع ظاهرة الهمز عند أهل البادية والتخفيف عند أهل الحاضرة إلى أنّ «القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، وتلتزم أيسر السبل إلى هذه السرعة فإنّ تحقيق الهمزة كان في لسانها الخاصة التي تخفف من عبئ السرعة أما القبائل الحضرية، فعلى العكس من ذلك كانت متأنية في نطقها متأنة في أدائها...ولذا لم تكن بحاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة فأهملت همز كلماتها»⁽⁶⁾.

(1) . المحرر الوجيز، 44/3.

(2) . شرح المفصل، 107/9، واللهجات العربية في التراث، 336/1، و اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 125 -

126، وقراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية، خليل إبراهيم حمودي، السامرائي، مؤسسة الرسالة، لبنان

ط: 01، 1427، هـ . 2006 م، ص: 256، واللهجات العربية نشأة وتطورا ص: 156.

(3) . المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

(4) . اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص: 220، واللهجات العربية في التراث، 324/1.

(5) . لغويات، عبيد عبد العزيز قليقطة، دار الفكر العربي، القاهرة، د . ط . ت، ص: 168.

(6) . القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 311.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

لقد لجأت القبائل البدوية إلى تحقيق الهمزة، على الرغم من كونه صوتاً مستقلاً شاقاً، وأصعب الأصوات نطقاً، لما يتطلب من جهد عضلي كبير، يقع على الأوتار الصوتية، ذلك أنه أبعد حروف الحلق مخرجا ، الأمر الذي جعل القدماء يدركون مشقته ، ويعطونه صفة التهوع وكان نطقه شبيها بتكلف القيء، ولا يخفي ما في ذلك من ثقل ومشقة⁽¹⁾.

فلجؤوهم إلى التحقيق كان أملاً منهم في التخلص من سرعة النطق الذي يعد معيباً، وذلك أن السرعة من شأنها أن تغطط الأصوات حقها ومستحقها من النطق.

كما أن هذه الوظيفة المنوطة بالهمزة تحقق بعض التوازن في لسان البدوي؛ فعادته في النطق السرعة فلا بد من كبح جماحها ، فيدخل عنصر مبطئٍ لعادة السرعة، وذلك بتحقيق الهمزة. أضف إلى ذلك، أن كون الهمزة حرفاً، حنجريا شديداً فيه ثقل، يتناسب والبيئة البدوية⁽²⁾ فتكلفت نطق الهمزة من لدن أهل البادية ينسجم وبيئتهم وما يطبعها من قساوة، ومشقة، ويتلاءم وجفاء طبعهم وغلظتهم، فتحقيق الهمزة على صعوبته عادة لغوية نشأوا عليها، و"لكل امرئ من دهره ما تعودا".

وتجمل الإشارة إلى أنه ليس كل الحجازيين يتخلصون من الهمز، بل إنَّ منهم من استهواه تحقيقه، وربما كان ذلك في القبائل التي تسكن أطراف الجزيرة مجاورة بذلك أهل البادية⁽³⁾، فتأثرت بهم، فأخذت الهمز عندهم، إذ اللهجات واللغات بصفة عامة، تؤثر و تتأثر ببعضها بعض. أو أن الأمر يرجع إلى أن العربية لما اتخذت الهمز شعاراً لها، وعلامة من علامات التفصح تأثرت تلك القبائل الحجازية بهذا المنحنى اللغوي فحققت الهمز على الرغم من انتمائها إلى بيئة تخففه.

يقول "سيبويه" : « وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء »⁽⁴⁾.

إنَّ قول "سيبويه" : " من أهل الحجاز من أهل التحقيق " يجعلنا نجزم أن من الحجازيين من يحقق الهمزة ولذلك وجدنا "سيبويه" يسميهم (أهل التحقيق)، ومن ثم فالتحقيق ليس مطلقاً أو

(1) . يُنظر: النظير ودوره في توجيه القراءات، ص: 29.

(2) . يُنظر: اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص: 221.

(3) . يُنظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص: 127 - 128، واللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص: 221.

(4) . الكتاب، 3/455.

الفصل الأول - المستوى الصوتي

قاعدة عامة تشمل كل الحجازيين، فالغالب الأعم هو التخفيف والناذر الأقل هو التحقيق. والذي لم يكن مستساغاً الأمر الذي جعل "سيبويه" يصفه بالقليل الرديء. يقول علم الدين الجندي: «...الهمز وإن كان من لغة تميم، إلا أنه اقتحم اللغة الفصحى وأصبح من مميزات وخصائصها، بل أضحى ينتمي إلى الفصحى أكثر من انتسابه في قبيلته الأولى تميم، ولهذا كان يلتزم ابن كثير. وهو القارئ المكي. تحقيقَ الهمزة، مع أنه في بيئة الحجاز التي تسهله، وهذا نافع المدني كان يقرأ "النبين" و"الأنبياء" "النبى" "النبوة" بالهمز على الأصل، وقولة عيسى بن عمر: ما أخذ من قول تميم إلا النبر" تشير تلك العبارة إلى اعتزازه بهذا النبر. الهمز. الذي ملك عليه حسّه، وكأنه صفة سامية لا يتصف بها إلا العلماء الفصحاء - أمثاله»⁽¹⁾.

الانتقال المكاني بين الصوامت - القلب المكاني :-

الصوامت هي اللبّات التي يبني منها صرح الكلمات، وهي حين تتجاوز يقع بينها ضرب من التأثير، يجعلها تتبادل مواقع بعضها بعض، بأن ينتقل صامت من مكانه أو موقعه، ليأخذ موقع صامت آخر متقدماً كان أو متأخراً، والذي بدوره يترك مكانه، ليحل مكان الصامت الأول المنتقل أو التارك مكانه، وذلك كله لأجل تحقيق الانسجام الصوتي بين صوامت الكلمة، ومن ثم يسر النطق وسهولته.

فالقلب أو الانتقال المكاني هو تبادل صوتين لمكانيهما أو موقعيهما في الكلمة، فيحل أحدهما محل الآخر، نحو قولهم: جذب وجذب، وقلقل وقلقل، و مرسح و مرسح⁽²⁾. وفي نظام العربية قد لا يقف القلب عند حدود صوامت الكلمة، بل يتجاوزها، ليصل إلى كلمات الجملة فتبادل هي الأخرى المواقع داخلها.

إلا أن الذي يعيننا هنا هو النوع الأول الذي هو «تبديل موقع حرفين من الكلمة لضرورة صرفية أو لفظية...»⁽¹⁾.

(1) . اللهجات العربية في التراث، 1/324.

(2) . يُنظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د . ط . ت، ص: 27.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

يقول "الثعالبي": « من سنن العرب القلب في الكلمة وفي القصة، أمّا في الكلمة فقولهم: جذب وجذب وضب وبيض وبكل ولبك وطمس و طسم، وأمّا القصة فكقول الفرزدق: كما كان الزنا فريضة الرجم، أي كما كان الرجم فريضة الزنا... وفي القرآن: ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ [القصص:76]، وإنما العصبه أو القوة تنوء بالمفاتيح»⁽²⁾.

ويرى "أحمد مختار عمر" أن القلب الذي يحدث عندما تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها في السلسلة الكلامية، يكثر في لغة الأطفال، وقد يكون ناتجا عن اختلاف اللهجة، مثل الطبيخ والبطيخ، وقد يكون من أخطاء العوام في الكلمات الأجنبية أو الفصيحة، مثل قولهم: أنارب في أرانب ومعالق في ملاعق وأهبل في أبله...⁽³⁾.
وقد ربط رمضان عبد التواب، بين هذه الظاهرة، ونظرية السهولة والتيسير، وذلك لصعوبة تتابع أصوات الكلمة⁽⁴⁾.

فقد وقع القلب المكاني « بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي، كما في طمس التي قلبت إلى طسم، حتى لا يفصل بين الطاء والسين، (وهما متقاربا المخرج) بالميم...»⁽⁵⁾.
ويرى بعضهم أن الغرض من القلب المكاني هو: « التوسع في اللغة وكثرة مفرداتها، حيث يكون للمعنى الواحد كلمتان أو أكثر من مادة واحدة»⁽⁶⁾.
وهذه الظاهرة ليست قصرا على العربية، بل نجدها في اللغات الأجنبية، وقد سماها فندريس: «الانتقال المكاني» وعزاها إلى الخطأ، ونقص الالتفات أو الانتباه⁽⁷⁾.

(1) . المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1413 هـ 1993م، ص: 338.

(2) . فقه اللغة وأسرار العربية ص: 247.

(3) . يُنظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 390. و معجم اللسانيات الحديثة، سامي عياد حنا و آخرون، ص: 87.

(4) . يُنظر: التطور اللغوي، ص: 88 - 89.

(5) . دراسة الصوت اللغوي، ص: 391.

(6) . الوافي الحديث في فن التصريف، محمد محمود هلال، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا: ط: 01، 1394 هـ -1974م، ص: 41.

(7) . اللغة، ص: 94.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وظاهرة تبادل الأماكن بين الصوامت، أو القلب المكاني، مثال لاختلاف اللهجات، وقد عجت كتب المعاجم وفقه اللغة، بنماذج كثيرة لكلمات تدخل تحت هذه الظاهرة من ذلك: شرخ الشباب وشخره: أوله، وماء سلسال ولسلاس ومسلسل وملسلس، إذا كان صافياً، والفرصة والرفصة للنوية بين القوم يتناوبونها على الماء، والكُرْسُف والكرفس: القطن⁽¹⁾. يقول "ابن منظور": «الجبذ:مدك الشيء والجبذ لغة تميم»⁽²⁾.

وذكر "الخليل" أن: الطَّبِيخ لغة في البَطِّيخ، حجازية⁽³⁾، كذلك قال صاحب أساس البلاغة أن: «تَطَبَّحَ الرجلُ: أَكَلَ البَطِّيخَ، وَأَكَلَ الطَّبِيخَ: لغةُ أهل المدينة»⁽⁴⁾. ومن القراءات الشاذة ذات الصلة، بهذه الظاهرة الصوتية، نذكر:

﴿ الصَّوَاعِقُ ﴾ [البقرة:19] جاءت القراءة عن الحسن⁽⁵⁾، «الصواعق» بتقديم القاف عن العين، يقول "الزّمخشري": « و الصاعقة قصفة رعد تنقضّ معها شقة من نار... ويقال:صعفته الصاعقة إذا أهلكته،فصعق أي مات إمّا بشدّة الصوت أو بالإحراق... »⁽⁶⁾. جاء في اللسان:« وفيها ثلاث لغات صاعقة وصعقة و صاعقة وقيل الصاعق العذاب والصعقة الغشبية والصعق مثل الغشي يأخذ الإنسان من الحرّ وغيره ومثل الصاعقة الصوت الشديد من الرعدة يسقط معها قطعة نار..»⁽⁷⁾.

وقد اختلف، في « الصواعق» أهى من القلب المكاني أم لا، وقد ذلك "الزّمخشري" إلى أنها ليست منه؛ حيث يقول: «وقرأ الحسن: من الصواعق، وليس بقلب للصواعق، لأن كلا البناءين سواء في التصرف، وإذا استويا كان كل واحد بناء على حياله، ألا تراك تقول: صقعه على رأسه، وصقع الديك، وخطيب مصقع: مجهر بخطبته؟»⁽⁸⁾.

(1). يُنظر: المزهري، 784/1.

(2). لسان العرب، مادة: (جذب).

(3). العين [مادة الخاء والطاء والميم معهما].

(4). أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد "الزّمخشري"، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1419، 01، 593/1.

(5). الكشف، 81/1، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، م 1 ج: 219/1، والبحر المحيط، 141/1.

(6). الكشف، 81/1.

(7). لسان العرب، مادة: (صعق).

(8). الكشف، 81/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وفي الوقت الذي يذكر فيه "أبو حيان" أن جمهور أهل اللغة يذهب إلى أنه من القلب المكاني، نجده، يذهب إلى أنه ليس كذلك⁽¹⁾.

وإذا ما سلمنا أن الصواعق ليست مقلوب الصواعق، لاستوائيهما في التصرف، فهذا يعني أننا أمام، نوع من القلب اللغوي أو القلب المكاني اللغوي، أو نوع من الاشتقاق أو القلب الاشتقائي وذلك بأن « يُشتق من كلمة كلمةً أخرى أو أكثر، وذلك بتقديم بعض الحروف على بعض بدون زيادة أو نقصان بشرط أن يكون تناسب بين الكلمتين في المعنى...»⁽²⁾.

ومن شأن هذا القلب اللغوي، أن يوجد ثراء في الثروة اللغوية وكثرة في الرصيد اللغوي، وذلك باشتقاق مفردات جديدة من مفردة معينة بوساطة التقديم والتأخير في صوامتها.

وإذا ما جننا إلى المعاجم اللغوية، فإنها تجعل الصواعق والصواعق كلمة واحدة، داخلة في نطاق القلب، جاء في اللسان: «أصعقته الصاعقة تُصعقه إذا أصابته، وهي الصواعق و الصواعق»⁽³⁾.

ويقول ابن سيده: «وصقع الرجل كصعق والصاعقة كالصاعقة»⁽⁴⁾.

ويقول صاحب اللسان: « ويقال صقعته الصاعقة قال الفراء تميم تقول:صاعقة في صاعقة»⁽⁵⁾.

ويتضح مما سبق، أن الكلمتين، وما يشتق منهما، قد تحل إحداها محل الأخرى بوساطة القلب. مع دلالتها على معنى واحد، وهو مما له صلة باختلاف اللهجات. يقول العكبري: «يُقرأ»الصواعق« بتقديم القاف على العين، وهي لغة...»⁽⁶⁾ وذكر صاحب اللسان أن الفراء نسبها إلى تميم، كذلك قال "أبو حيان"⁽⁷⁾ أنها لغة بني تميم، وجاء في الجامع للقرطبي، نقلاً عن النحاس: أنها لغة تميم وبعض بني ربيعة⁽⁸⁾.

(1) . البحر المحيط 1/141.

(2) . المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ص:336.

(3) . لسان العرب، مادة: (صعق).

(4) . المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (صقع).

(5) . لسان العرب، مادة: (صفع).

(6) . إعراب القراءات الشواذ، 1/64.

(7) . البحر المحيط، 1/137، 141.

(8) . الجامع، م 1 ج: 219/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿رِيًّا﴾ [مريم:74] قراءة الجمهور بالهمزة، بعدها ياء، وهي « من رؤية العين، الرِّي اسم المرئي والظاهر للعين كالطحن والسقي، قال ابن عباس الرِّي المنظر، قال الحسن: «وريا» معناه صوراً..»⁽¹⁾ و «قرأ أبو بكر عن عاصم: «وريئا» بياء ساكنة بعدها همزة وهو على القلب وزنه، فلعا..»⁽²⁾ ويذهب "ابن عطية" إلى أن معنى القراءتين المهموزتين (رئيا و رينا) رينا) واحداً، وهو من رؤية العين إذ الرِّي اسم المرئي والظاهر للعين⁽³⁾.
يقول أبو حيان: «بالهمزة من رؤية العين فعل بمعنى مفعول كالطحن و السقي...»⁽⁴⁾، ويقول السقي...»⁽⁴⁾، ويقول "الزّمخشري": «..(رئيا)وهو المنظر والهيئة فعل بمعنى مفعول، من رأيت، و"رئياً" على القلب، كقولهم:
راء في رأى»⁽⁵⁾، وجاء في "اللسان": «...راء لغة في رأى، والاسم الرِّيء»⁽⁶⁾.

المماثلة بين الصوائت:

الصوائت القصيرة أو الحركات، هي القسيم الثاني للصوامت، و هي ثلاثة:الفتحة و الكسرة والضمّة.
و لا تقتصر المماثلة على الصوامت فحسب، بل نجدها تشمل الصوائت القصيرة أيضاً. فهذه الصوائت حين تتجاور في كلمة أو كلام متصل تؤثر في بعضها بعض، فتجنح إلى التماثل؛ بأن تُقلب الحركة إلى جنس الحركة المجاورة، سابقة كانت أم لاحقة، و بذلك تتماثل الحركتان،و يحدث الانسجام و التوافق بينهما، و يكون العمل من جنس واحد، و تتحقق الخفة في الكلام و السرعة في الأداء، و من ثم الاقتصاد في الجهد العضلي.
إنّ هذا الضرب من التأثير بين الصوائت، هو ما يطلق عليه تارة «الإتباع»⁽¹⁾،وقد أشار إليه "سيبويه" في باب «الإدغام»⁽²⁾ وجعله ابن جني، نوعاً من تقريب الصوت من الصوت⁽³⁾، و

(1) . المحرر الوجيز، 29/4.

(2) . نفسه، 29/4.

(3) . نفسه، 29/4.

(4) . البحر المحيط، 290/7.

(5) . الكشاف، 122/3.

(6) . لسان العرب، مادة: (رأى).

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

يُطلق عليه تارة أخرى «المماثلة بين الحركات المتجاورة»⁽⁴⁾، و«المماثلة بين الصوائت»⁽⁵⁾ و«توافق الحركات»⁽⁶⁾ و«الإتباع الحركي»⁽⁷⁾ و«الانسجام بين الحركات»⁽⁸⁾ و«المماثلة في الحركات»⁽⁹⁾.

يقول عبده الراجحي: « يحدث أن يتجاور أو يتقارب صائتان قصيران في كلمة أو كلمتين فيتأثر أحدهما بالآخر و ينقلب إلى جنسه، و يؤدي ذلك إلى انسجام الأصوات، و هذا الانسجام . كما ذكرنا. يؤدي إلى السهولة و الاقتصاد في الجهد العضلي عند الكلام»⁽¹⁰⁾. فقد يتأثر الصائت السابق باللاحق فيسمى هذا تأثراً رجعياً و هو الغالب، أمّا إذا تأثر الصائت القصير باللاحق بالصائت القصير السابق، فيسمى هذا التأثير: تقدماً⁽¹¹⁾.

و إذا جننا إلى الصوائت القصيرة أو الحركات من حيث الخفة، مادامت الخفة منشودة في هذا الموضع، نجد الفتحة أخفها ثم الكسرة و أخيراً الضمة إذ هي أثقل الحركات و السكون أخف من الحركة، أمّا من حيث القوة فإنّ الضمة أقواها، ثم الكسرة، و أخيراً الفتحة إذ هي أضعفها، و السكون أضعف من الحركة.

و لا تعدو أن تكون المماثلة بين الصوائت وجهاً من أوجه الاختلاف بين اللهجات، و تتسبب خاصة إلى لهجات القبائل البدوية التي تتسم بسرعة الأداء في النطق و ممارسة الكلام، و الميل إلى الخفة و الاقتصاد في الجهد العضلي.

يقول "علم الدين الجندي": « ميل القبائل البدوية إلى تقريب الأصوات بعضها بعض، لضرب من التشاكل و مراعاة لظاهرة الانسجام، و كان العلة في الانسجام عندهم أن

(1) . الكتاب، 4/109 الخصائص، 2/338.

(2) . الكتاب، 4/431.

(3) . الخصائص، 2/143.

(4) . الأصوات اللغوية، ص: 166.

(5) . دراسة الصوت اللغوي، ص: 383.

(6) . مدخل إلى علم اللغة ، فهمي حجازي ، ص: 53.

(7) . قراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية، خليل إبراهيم حمودي السامرائي، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط: 01 ، 1427 هـ . 2006 م، ص: 283.

(8) . في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص: 60.

(9) . أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1/266 . 273 .

(10) . اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص: 171.

(11) . اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص: 181، و دراسة الصوت اللغوي، ص: 383.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

اللسان يعمل في الحرفين عملاً واحداً، فلهجة البدو متطورة و في تطورها تنجح إلى الانسجام، و بينما نجد القبائل المتحضرة كالحجاز و من سار سيرها قد بالغوا مبالغة شديدة في عدم تقريب الحركات بعضها من بعض، لأنّ لهجتهم محافظة، و عوامل التطور عندهم ليست لها نفس القوة عند البدويين»⁽¹⁾.

و يقول عبد الغفار هلال: « و هذه الموافقة بين الحركات ضرب من تجانس الصوت و انسجامه، يؤدي إلى الإسراع و الخفة، و هو منسوب إلى أهل البادية، الذين يقتصدون في الجهد العضلي، و يعتمدون إلى سهولة إخراج الأصوات»⁽²⁾.

وقد عدّ "عَلْمُ الدّين الجندي"، هذه الظاهرة ضرباً من التطور، الذي يصيب حركات الكلمات؛ «فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة، تميل في تطورها إلى الانسجام بين الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات»⁽³⁾.

و لعل من الأمثلة التي تصادفنا في هذا الباب قول العرب: « هذا جَرُّ ضَبِّ خَرِبٍ » حيث تمت المماثلة بين حركة « ضب » و هي الكسر لأجل الجر، و حركة « خرب » التي جعلت هي الأخرى كسراً لتمائل، حركة « ضب » قبلها، و الأصل فيها الرفع أو حركة الضم، و قد تناولوا هذا تحت باب « الجر على الجوار » ، و ما هو إلاّ ضرب من ضروب المماثلة بين الصوائت ليخرج الكلام على وجه واحد، طلباً للخفة و سهولة و يسر النطق.

و من القراءات الشاذة، التي جاءت فيها ظاهرة، المماثلة بين الصوائت القصيرة، نذكر:

المماثلة بالكسر:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: 02] الجمهور ضم الدال من الحمد و كسر اللام

من (الله) و جاءت القراءة عن الحسن و روبة و زيد بن علي و أبو نهيك⁽⁴⁾: (الحمد لله) بكسر بكسر الدال، و ذلك بإتباع الضم الكسر، و هو من المماثلة الرجعية بين صائت الضم و

(1) . نفسه، 273/1.

(2) . أصوات اللغة العربية، ص: 234.

(3) . اللهجات العربية في التراث، 226/1.

(4) . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ل"ابن عطية" الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب

العلمية، بيروت . لبنان، ط: 01، 1422 هـ 2001 م، 66/1، و معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 04/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

صائت الكسر، بأن فُزيت الضمة من الكسرة، ثم تلاشت فأصبحت كسرةً، مماثلةً للكسرة التي بعدها، أو كما يقول ابن جني: « فهجمت كسرة الإتياع على ضمة الإعراب، فابتزتها موضعها»⁽¹⁾.

إنَّ جعل صائت الضمة كسرةً مماثلةً لكسرة اللام بعدها، يجعل عمل جهاز النطق من وجه واحد، و بذلك يتجانس الصائتان، و ينسجمان صوتياً، و يصاحب ذلك خفةً في النطق و سرعةً في الأداء.

إنَّ هذا الوجه في القراءة والأداء، أوجد أمرين:

أولهما: أنَّ الأصل في الإتياع أن يكون في كلمة، و هنا وقع في كلمتين، و خُرِّج هذا على أنَّ الكلمتين كثر استعمالهما مقترنتين فأصبحتا كلمة واحدة، يقول "الرمخشري": « والإتياع إنَّما يكون في كلمة واحدة كقولهم: مُنحَدِرُ الجبل و معبره، تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين»⁽²⁾.

و يقول "الفراء": « هذه كلمة كثرت على السنة العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فتقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إيل فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم»⁽³⁾.

وإلى الرأي نفسه ذهب "النحاس"؛ فالضم ثقيل و بخاصَّ إذا أعقبته كسرة، و من ثمَّ أبدلوا الضمَّ كسرة؛ لأنَّ الكسرة مع أختها أخفُّ⁽⁴⁾.

و يقول ابن جني: « هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله و هم لما كثر في استعمالهم أشدَّ تغييراً، فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، و شبهوهما بالجزء الواحد، و إن كانا جملة من مبتدأ و خبر، فصارت «الحمْدُ لِلَّهِ» كإِبِلٍ و إِبِلٌ»⁽⁵⁾.

ثانيهما: أنَّ ضمة الدال ضمةً إعراباً، و كسرة اللام كسرةً بناءً، و جعل الضمة كسرةً إبطالاً

للإعراب، و هي « أغرب لأنَّ، فيه إتياع حركة معرب لحركة غير إعراب»⁽¹⁾، و على الرغم

(1) . الخصائص، 3/141.

(2) . الكشف، 1/17.

(3) . معاني القرآن، 1/03.

(4) . إعراب القرآن، 1/170.

(5) . المحتسب، 1/37.

الفصل الأول — المستوى الصوتي

الرغم من كون حركة الإعراب أقوى من حركة البناء، إلا أننا وجدناها هنا تضعف و تتأثر بحركة البناء، فتصبح مثلها أي: كسرةً، و هذا ما أصاب الإعراب في مقتل، ولعلّ هذا ما دفع بعضهم إلى رفض هذه القراءة صراحة، أو تصنيفها في خانة الشاذ الذي لا يقاس عليه، أو وصفها بأنها لُغِيَّةٌ ضعيفة؛ يقول الزجاج: « وقد روي عن قوم من العرب: (الحمَدُ لِلَّهِ) و (الحمَدِ لِلَّهِ) و هذه لغةٌ مَنْ لا يُلتفت إليه و لا يُتشاغل بالرواية عنه، و إنّما تشاغلنا برواية هذا لنحذرّ الناسَ من أن يستعملوه ، أو يظن جاهل أنه يجوز في كتاب الله عز وجل، أو في كلام، و لم يأت لهذا نظير في كلام العرب، و لا وجه له»⁽²⁾.

و يقول "ابن جني" معقبا على إتباع الكسر في «الحمَدِ لله» «فهذا شاذ لا يقاس عليه»⁽³⁾. وهي عنده: «لُغِيَّةٌ ضعيفة، لأنّ حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإِتباع إلاّ على مثل هذه اللُغِيَّة»⁽⁴⁾.

و يقول صاحب الإنصاف: «فأمّا كسر الدالّ فإنّما كان ضعيفا، لأنّه يؤدي إلى إبطال الإعراب وذلك لا يجوز...»⁽⁵⁾.

لا شك أن القراءة سنة متبعة، يأخذها اللاحق عن السابق، و "الحسن البصري" في قراءته، تبع لمن سلف، وهو إمام في القراءة، و حجة في اللغة، يقول "أبو حيّان": « و الحسن البصري من أفصح الناس، يحتج بكلامه، فلا ينبغي أن تُرد قراءته ولها وجه في العربية»⁽⁶⁾، وعليه فلا ضير أن يُلتفت إليه في هذه القراءة و يُتشاغل بالرواية عنه، وبخاصة إذا علمنا أنه قرأ: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ في [سورة الأنعام: 01 و 45] و [الأعراف: 43]

(1) . البحر المحيط، 33/1.

(2) . معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، لبنان، ط: 01، 1408هـ - 1988م، 45، 46/1.

(3) . الخصائص، 141/3.

(4) . معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، 4/1.

(5) . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، لأبي البركات بن سعيد الأنباري، دار

الطلائع، القاهرة، د . ط، 2005م، 254/2.

(6) . البحر المحيط، 111، 110/4.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

[يونس:10]، يقول صاحب الإتحاف: « وعن الحسن: (الحمد لله) حيث وقع بكسر الدال، إتباعاً لكسرة لام الجر بعدها»⁽¹⁾.

و تشير أنّ الإعراب في حالة الإتيان هذه يصبح تقديرياً، يبرره شغل الكلمة بحركة الإتيان؛ يقول "أبو حيّان": « و في قراءة الحسن احتمال أن يكون الإتيان في مرفوع أو منصوب و يكون الإعراب إذ ذاك على التقديرين مقدراً منع من ظهوره، شغل الكلمة بحركة الإتيان كما في المحكي و المدغم..»⁽²⁾.

وإذا ما جئنا إلى البيئة اللغوية، لهذا النوع من المماثلة الرجعية، بين صائتي الضمة والكسرة، أو إتيان الضمة الكسرة، نجد أن هذه الظاهرة تشيع عند تميم و بعض غطفان⁽³⁾.

﴿ تَخَطَّفُ ﴾ [البقرة:20] رُوي عن "الحسن" أنه قرأ: يَخِطَّفُ⁽⁴⁾، بكسر الخاء و كسر الطاء و تشديدها، و أصلها « يَخْتَطِفُ، فنُقلت حركة التاء إلى الخاء، ثم أدغمت التاء في الطاء»⁽⁵⁾، فهذه مماثلة رجعية بين صائت الفتحة و صائت الكسرة، وهذا طلباً للخفة والانسجام بين الصوائت، و تتحقق الخفة و الانسجام عن طريق المماثلة المضاعفة أو الإتيان المضاعف، في هذا الفعل بالذات في القراءة المنسوبة إلى الحسن البصري، والأعمش⁽⁶⁾، و هي: (يَخِطَّفُ) بكسر الياء و الخاء و الطاء مع تشديد الطاء؛ يقول "أبو حيّان": « و كسر الياء إتياناً لكسرة الخاء»⁽⁷⁾، فقد كان كسرُ الخاء لتمامِ الطاء، وهذه مماثلة مماثلة رجعية، ثم أُنثرت صائتُ الكسر الذي في الخاء، على صائتِ الفتح في الياء قبله،

(1) . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص:162، ويُنظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ،

للغياقي، ص:215.

(2) . البحر المحيط 1/33،34.

(3) . اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط ، محمد خان، دار الفخر للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط:01 ،

2002م، ص:143.

(4) . كتاب معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن احمد الأزهرى، تحقيق وتعليق: الشيخ أحمد فريد المزدي، دار الكتب

الكتب العلمية، لبنان، ط:01،1420 هـ . 1999م، ص:46.

(5) . إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، 1/65.

(6) . البحر المحيط، 1/146.

(7) . نفسه، 1/147.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

فتلاشى صائت الفتح ليمائل صائت الكسر بعده، فأصبح كسرة، فوجدنا كسرا + كسر + كسر و كان مسار التأثير رجعياً في البدء و في المنتهى، هكذا ي - خ - ط، يقول العكبري: «...ثم كسرت الخاء إتباعاً لكسرة الطاء، وكسرت الياء إتباعاً أيضاً، فكسرها تَبَعٌ لِتَبَعٍ»⁽¹⁾. و الياء ، في (يَخِطَف) حرف مضارعة ، و الكسر فيه ظاهرة صوتية ذات صلة بتنوع اللهجات العربية و اختلافها، و لكن الكسر هنا جاء متأثراً بالكسر بعده، و من ثَمَّ فالمماثلة بين الصوائت هنا، تقاطعت مع ما يعرف ب: «كسر حرف المضارعة»؛ ففي قراءة (يَخِطَف) مماثلة صوتية بين صوائت ثلاثة ؛ هي : كسرة "الهاء" وكسرة "الطاء" المشددة، وقبلهما، جاء حرف المضارعة (الياء) محرّكاً بالكسر؛ وتحريك صامت المضارعة بصائت الكسرة، هو ما يُعرف ب: "التثنية" وهي من الظواهر اللهجية التي كانت شائعة عند بعض القبائل العربية.

إنَّ ما قيل عن (يَخِطَف) يمكن أن يقال عن ﴿تَخَصِّفَانِ﴾ [الأعراف:22] فقراءة الجمهور بفتح الياء و سكون الخاء و كسر الصاد، من غير تشديد، وجاءت القراءة عن الحسن⁽²⁾: (يَخِصِّفَانِ) بكسر الياء و الخاء و كسر الصاد و تشديدها، والأصل فيها (يَخْتَصِّفَانِ)⁽³⁾، فأدغمت التاء في الصاد، ثم كُسرت التاء لتماثلَ الصَّادَ بعدها، و هي مماثلة مماثلة رجعية، ثم كسر حرف المضارعة الياء ليمائل الخاء بعده، و بذلك نجد حركات ثلاث متماثلة؛ هي كسرة الياء و كسرة الخاء و كسرة الصاد، ولا يخفى ما في هذا التماثل من انسجام صوتي، ويُسرُّ نطقٍ؛ لأنَّ عمل اللسان من وجه واحد، أضف إلى ذلك سرعة الأداء. ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:01] قراءة الجمهور بفتح النون، وقرأ الحسن⁽⁴⁾، بالكسر، وأمَّا فتح نون (من) فقد جرت العادة أن يكون ذلك عندما تكون بعدها (أل) التعريف، و أمَّا كسر النون فعلى الأصل، وقد يكون ذلك من باب المماثلة بين الصوائت، وهو مماثلة تقديمية؛ حيث تأثرت فتحة النون بكسرة الميم قبلها فمائلتها، فتلاشت الفتحة وصارت كسرة، وبذلك يكون

(1) . إعراب القراءات الشواذ، 65/1.

(2) . الإتحاف، ص:281. ويُنظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمان، ص:242.

(3) . الإتحاف، ص:281.

(4) . المُيسَّر في القراءات الأربعة عشر، ص:187.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

العمل من وجه واحد؛ أي الانتقال من كسر الميم إلى كسر النون، وذلك أخف وأيسر، يقول صاحب "الميسر في القراءات الأربعة عشر": «(مِنِ المَشْرِكِينَ) الحسن وذلك على أصل النقاء الساكنين، أو على الإِتباع لميم (من) و هي لُغِيَّةٌ، فَإِنِ الأكثرُ فتحها مع لام التعريف وكسرها مع غيرها وقد يعكس الأمر فيهما»⁽¹⁾.

﴿ بَوْرَقِكُمْ ﴾ [الكهف:19] قرأ ابن محيصة⁽²⁾ بكسر الواو و الراء، وإدغام القاف في الكاف، يقول العكبري: «والوجه فيه أن أصله (ورق) بكسر الراء، فكسروا الواو إتباعاً لكسرة الراء...»⁽³⁾، فقد أتبعَت الكسرةُ الكسرةَ ، وهو من المماثلة الرجعية؛ حيث تأثر الأول بالثاني: وبذلك نجد انسجاماً صوتياً، وبخاصة مع اجتماع كسرات ثلاث؛ هي: كسرة الباء و الواو و الراء، أمّا الكسرة الرابعة فقد أصبحت ساكنة ليتحقق الإدغام.

المماثلة بالضم:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:02] و من المماثلة التقديمية ما روي عن أبي عبيدة⁽⁴⁾، و رويت عن الحسن أيضاً⁽⁵⁾ "الحمد لله" بضم اللام في "الله" لتماثل، ضمة الدال في "الحمد" فهو إتباع بالضم، فهذه المماثلة لا ينجم عنها إبطال الإعراب، مثلما هي الحال في قراءة (الحمد لله)، و فيها تأكيد على قوة حركة الإعراب، وتأثيرها على حركة البناء (الكسرة) في حرف الجر اللام "له"، يقول "الزمخشري": «و أشق القراءتين قراءة إبراهيم [الحمد لله]، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، خلاف قراءة الحسن [الحمد لله]»⁽⁶⁾.

(1) . الميسر في القراءات الأربعة عشر، ص:187.

(2) . البحر المحيط، 7/156.

(3) . إعراب القراءات الشواذ، 1/431.

(4) . المحرر الوجيز، ل"ابن عطية"، 1/66.

(5) . معجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب، 1/04.

(6) . الكشاف، 1/17.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

يقول ابن الأنباري: «وأما ضمّ اللام، فإنّما كان ممتعا، لأن الإتيان لما كان في الكلمة الواحدة قليلا ضعيفا كان مع الكلمتين ممتعا البتّة؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز؛ لأنّ حركة الإعراب لا تلزم؛ فلا يكون لأجلها إتيان.»⁽¹⁾

وتنسب هذه الظاهرة، التي تتحقق فيها المماثلة التقديمية بين الكسر و الضم ، إلى ربيعة⁽²⁾. ونسبها "الفراء" إلى أهل البدو، وذكر أنّ: «منهم من يقول (الحمْدُ لله) فيرفع الدال واللام»⁽³⁾.

﴿الرُّشْدُ﴾ [البقرة: 256] الجمهور على قراءة: "الرُّشْدُ"، بضم و سكون الشين على وزن:

(الفُعْل)، من: رَشَدَ ، يَرشُدُ ، رُشْدًا⁽⁴⁾ وقرأ الحسن البصري⁽⁵⁾: "الرُّشْدُ" ، بضم الراء والشين، والشين، على وزن: «الفُعْل» مثل: العُنُق، وقد ذهب العكبري إلى أنّ ذلك «لغة في المضموم الأول»⁽⁶⁾.

فقد حركت "الشين" بضمّة، تبعا لضمّة الراء، وبذلك يتمّثل الصائتان و يكون عمل اللسان من وجه واحد، و هي مماثلة تقديمية؛ حيث تأثر الثاني بالأول المتقدم، و الملاحظ أنه قد حصل لدينا ضمات ثلاث؛ هي: ضمّة الراء و ضمّة الشين، وضمّة الدال، التي هي طبعا ضمّة إعراب، و لا يخفى أنّ هذا التوافق الحركي بين الصوائت الثلاثة، من شأنه أن يحقق انسجاما صوتيا على مستوى أصوات الكلمة، مع يسر في النطق و سرعة في الأداء.

هذا وقد جاءت القراءة عن أبي عبد الرحمان، ورويت أيضا عن الحسن البصري و الشعبي ومجاهد:⁽⁷⁾ (الرَّشَدُ)؛ بفتح الراء و الشين، على وزن (الجَبَل)، من: رَشَدَ يَرشُدُ رَشَدًا، كَنَصَبَ، يَنْصَبُ، نَصَبًا⁽⁸⁾.

و لا شك أنّ الخفة و الانسجام الصوتي، متحققان في هذه المماثلة التقديمية بين حركتي الراء و الشين، أكثر من تحققها في القراءة الأولى (الرُّشْدُ)؛ ذلك أنّ المماثلة هنا بين صائتي الفتحة،

(1) . الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/254.

(2) . يُنظر: اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، محمد خان، ص: 143.

(3) . معاني القرآن، 1/03.

(4) . يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ج 2/3/279.

(5) . نفسه م ج 2: 279/3 والبحر المحيط، 2/616 والمُيسَّر في القراءات الأربعة عشر، ص: 42.

(6) . إعراب القراءات الشواذ، 1/135.

(7) . الجامع، للقرطبي، م ج 2/3/279 والبحر المحيط 2/616.

(8) . نفسهما، وإعراب القراءات الشواذ، 1/136، 135.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

و الفتحة كما هو معروف: أخفُ الصَوَائِدِ القصيرة أو الحركات، أمّا هناك أي في القراءة السالفة (الرُّشْد) فالمماثلة بين صائتي الضمِّ، و الضمُّ أثقل الحركات.

﴿عَضْدًا﴾ [الكهف: 51] جاءت القراءة عن الحسن⁽¹⁾ بضم العين و الضاد (عُضْدًا) وبالفتح

فيهما أي: (عَضْدًا)، فمع القراءة الأولى، أُتبع الضمُّ الضمِّ، وهي مماثلة رجعية لأنَّ الأوّل تأثر بالثاني، في حين في القراءة الثانية، وافق حركيا بين فتحة العين وضمة الضاد، فجعل هذه الأخيرة: فتحةً، وهي من المماثلة التقديمية؛ إذ تأثر الثاني بالأول.

ولا شك أن المماثلة بالضم، تجعل عمل اللسان من وجه واحد، وبذلك تتحقق الخفة، وكذلك المماثلة بالفتح، إلا أنها أكثر خفة، لكون الفتح أخف الحركات، مع (عَضْدًا) تتابع فتحات ثلاث فتتضاعف الخفة أي: خفة + خفة + خفة.

﴿زُبْرًا﴾ [الكهف: 96]، قرأ الحسن⁽²⁾ بضم الزاي و الباء (زُبْرًا) فقد أُتبع الضمَّ الضمِّ، وهي

مماثلة تقديمية؛ حيث تأثر الصائت الثاني، بالأول فتلاشت الفتحة وحلت الضمة محلها، فتماثلت مع ضمة الزاي.

ولا تتأثر الدلالة المعنوية للكلمة وفق القراءتين؛ فكلتاها جمع: "زُبْرَة"، وهي القطعة العظيمة من الحديد، فعليه فزير الحديد: قطع الحديد⁽³⁾.

﴿رِضْوَانٍ﴾ [التوبة: 21] الجمهور على كسر الراء و إسكان الضاد في «رِضْوَانٍ» ،

أمّا الأعمش⁽⁴⁾ فقرأ: (رِضْوَانٍ) بضم الراء و الضاد جميعا.

فقد مائل "الأعمش" بين حركتي الراء و الضاد بالضم ، و الضم أثقل الصوائت، و لعل إتباع الضمِّ الضمِّ، بأن يكون عمل اللسان من وجه واحد، يشفع لتحقيق الخفة المتوخاة من وراء ذلك.

(1) . البحر المحيط، 7/191.

(2) . الجامع لأحكام القرآن، م6، ج1/161 والبحر المحيط، 7/227.

(3) . يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، م6، ج11/61.

(4) . المحرر الوجيز، 3/17 والبحر المحيط، 3/390 ومعجم القراءات، للخطيب، 3/360.

الفصل الأوّل ————— المستوى الصوتي

وفي قراءة الأعمش، مماثلة تقدمية؛ تأثر فيها صوت الضاد بحركة صوت الراء، فحُرِّك بالضم، فمائل بذلك صائت الضمّ قبله، وبخاصّة إذا ما علمنا أنّ قراءة عاصم وعمرو⁽¹⁾ هي: (رُضْوَان) بضم الراء و سكون الضاد.

وقد عقب أبو حاتم على قراءة الأعمش بقوله: «هذا لا يجوز»⁽²⁾، وقد رد "أبو حيّان" قائلاً: «و ينبغي أن يجوز، فقد قالت العرب سُلطان بضم اللام، وأورده التصريفيون في أبنية الأسماء»⁽³⁾.

﴿ حَرَضًا ﴾ [يوسف:85] قرأ الجمهور: (حَرَضًا) بفتح الحاء و الراء، بمعنى: (مشفياً على

الهلاك مرضاً)⁽⁴⁾، وهي مصدر، و جاءت القراءة عن السدّي⁽⁵⁾: "حُرَضًا"؛ بضم ففتح و«هو للمبالغة مثل (حطم)»⁽⁶⁾، وقرأ أنس بن مالك⁽⁷⁾ بضم الحاء و تسكين الراء (حُرَضًا)، وقرأ الحسن⁽⁸⁾: "حُرَضًا"، وذلك بأن مائل بين حركة الراء، وحركة الضم التي للحاء للحاء قبلها، وهي من نوع المماثلة التقدمية، يقول العكبري: «ويقرأ بضم الحاء و الراء، وهو مصدر أيضاً و الضمة الثانية إتياع»⁽⁹⁾.

وبتأمل القراءات السالفة ؛ حَرَضًا، حُرَضًا، حُرَضًا، حُرَضًا، نجد أن قراءة الجمهور أخفُّ القراءات؛ لتوالي فتحات ثلاث فيها، و الفتح أخفّ الحركات أو الصوائت القصيرة، وفي «حُرَضًا» نجد ضماً ففتحاً، و هذا أقلّ خفة من قراءة الجمهور؛ لضم الحاء، والضم أثقل الحركات، ومع قراءة «حُرَضًا» تتحقق خفة أكثر، بالمقارنة مع القراءة السالفة، ذلك أن السكون أخف من الحركة، أمّا «حُرَضًا»، ففيها مماثلة بين صائتي الضم، أو إتياع الضم

(1) . المحرر الوجيز، 17/3 والبحر المحيط، 390/5 ومعجم القراءات للخطيب، 361/3.

(2) . المحرر الوجيز، 17/3 والبحر المحيط، 390/5 .

(3) . البحر المحيط، 390/5.

(4) . الكشاف، 419/2.

(5) . معجم القراءات، ل: عبد اللطيف الخطيب، 325/4.

(6) . إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، 379/1.

(7) . التفسير الكبير مفاتيح الغيب، فخر الدين "الزّازي" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط: 1401، 01 هـ .

1981م، 201/18.

(8) . الكشاف، 491/2.

(9) . إعراب الشواذ، 379/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

الضمّ، وعلى الرغم من كون الضم أثقل الحركات، فإنّ من شأن المماثلة بين الصائتين تحقيق بعض الخفة و السرعة في النطق، لكون عمل اللسان من وجه واحد.

﴿ رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء:90] قرأ الأعمش⁽¹⁾: "رُعْبًا" و "رُهْبًا" بضم الأول و الثاني منهما، ففي هذه القراءة، مائل بين صائتي الضم؛ حيث أتبع الثاني الأول، وهو من نوع المماثلة التقدّمية.

﴿ وَالْجِبَلَةَ ﴾ [الشعراء:184] قرأ الحسن و أبو حصين والأعمش⁽²⁾: (الجِبَلَّة) بضم الجيم

والباء، يقول العبكري: « يُقرأ بكسر الجيم والباء وضمها مع التشديد وهما لغتان»⁽³⁾. وقد تمّت المماثلة بالانتقال من كسر الجيم و الباء . والكسرة تأتي بعد الفتح من حيث الخفة . إلى المماثلة بين الضمّ و الضمّ، . والضمّ أثقل الحركات . وهذا ربما راجع إلى اختلاف اللغات، فالذين ماثلوا بالضم، ربما هم من بيئة بدوية، تُؤثر الصائت الثقيل، ثم ثمائل بينه وبين الصائت المتقدم، وهذا لتُحقق بعض الخفة.

المماثلة بالفتح:

﴿ مُدَبِّدِينَ ﴾ [النساء:143] الجمهور على ضم الميم في (مُدَبِّدِينَ) و قرأ الحسن⁽⁴⁾ و ابن

عباس⁽⁵⁾: «مَدَبِّدِينَ» بفتحها، فرارا من ثقل الضمة، إذ الفتح أخف الصوائت، والضم أثقلها، وهو من المماثلة الرجعية، فرما تُقل أو شَقَّ عليهم الانتقال من ضم إلى فتح، فكان الانتقال من فتح إلى فتح أخف، وقد رد "ابن عطية" هذه القراءة إذ يقول: « وقرأ الحسن بن أبي الحسن «مَدَبِّدِينَ» بفتح الميم و الذالين و هي قراءة مردودة»⁽⁶⁾. وقد دافع "أبو حيّان" عن قراءة الحسن، وبيّن أنّ لها وجها في العربية، حيث يقول: « و الحسن البصري من أفصح الناس يُحتج بكلامه، فلا ينبغي أن تُرد قراءته، ولها وجه في العربية، وهو أنّه أتبع

(1) . البحر المحيط، 463/7.

(2) . المحتسب، 176/2 والبحر المحيط، 187/8.

(3) . إملاء ما مرّ به الرحمان، ص: 413.

(4) . المحرر الوجيز، 127/2 والبحر المحيط، 110/4.

(5) . معجم القراءات، 181/2.

(6) . المحرر الوجيز، 127/2.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

حركة الميم بحركة الذا، وإذا كانوا قد أتبعوا حركة الميم بحركة عين الكلمة في مثل "مُنْتَن" و بينهما حاجز فلأن يُتبعوا بغير حاجز أولى، وكذلك أتبعوا حركة عين منفعل بحركة اللام في حالة الرفع فقالوا: "منحدر"، وهذا أولى لأنّ حركة الإعراب ليست ثابتة خلاف حركة الذا، وهذا كله توجيه شذوذ وعلى تقدير صحة النقل عن الحسن أنه قرأ بفتح الميم»⁽¹⁾. ويقول عبد اللطيف الخطيب: « يقوي صحة النقل أنها قراءة ابن عباس أيضا ، وقد ذكر النقل عنه ابن خالويه»⁽²⁾.

﴿ لَوْ أَسْتَطَعْنَا ﴾ [التوبة:42] قراءة الجمهور: (لَو) على الأصل عند التقاء الساكنين، وقرأ

الحسن⁽³⁾: (لَو) بفتح الواو، وبذلك تتحقق المماثلة بينها وبين فتحة اللام، وهي مماثلة تقديمية تأثر فيها الثاني بالأول، وفيها تتحقق الخفة لاجتماع فتحتين؛ فتحة اللام و فتحة الواو، والفتح أخف الحركات.

وربما كان كَسْر الواو مستقلا، فتمّ الفرار منه بضمها، وهذا ما نجده في قراءة الأعمش وزيد بن علي: (لَوُ استطعنا) بضم الواو، يقول "أبو حيّان": « وقرأ الأعمش وزيد بن علي: لَوُ استطعنا بضم الواو، فرّ من ثقل الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين»⁽⁴⁾.

فالتخلص من التقاء الساكنين ، هو تخلص في الوقت ذاته من ثقل النطق ، وقد كان ذلك باللجوء إلى الخفيف فالأخف؛ فالأخف تجسّد في المماثلة التامة بين الصوائت، في كلّ من (مِن) و(لَوُ) و الخفيف مع (مِن) و(لَوُ)، ونشير إلى أنّه مع (لَوُ) نجد أنّ الثقل في الضمة يصبح نسبيا؛ إذ تتحول إلى صائت مرغوب فيه، على الرغم من ثقله، بدعوى أنّ الكسر مستثقل على الواو، مع العلم أن الكسر، يأتي بعد الفتح من حيث الخفة، وعليه فلا يكفي أن يكون الصائت خفيفا في ذاته، بل طبيعة أو نوع الصامت هي الفيصل للحكم عليه بالثقل أو الخفة.

(1) . البحر المحيط، 4/110، 111.

(2) . معجم القراءات، 2/182.

(3) . البحر المحيط، 5/424.

(4) . نفسه، 5/424.

الإبدال بين الصوائت:

الصوائت أو المصوتات أو الحركات، هي ما يعرف بالفتح والكسر والضم، وتنفوت درجة؛ ثقلا وخفة، وقوة وضعفا، فالفتح أخف الصوائت والكسر بعده في الخفة، والضم أثقل الحركات هذا الأخير يصبح أقوى الحركات، ثم يأتي الكسر بعده في القوة، وأخير الفتح الذي هو أضعف الصوائت القصيرة.

والخفة والقوة ترتبطان بمقدار الجهد العضلي المبذول أو اللازم لإنتاج الصائت؛ فكلما كان المجهود أقل كان الصائت أخف، وفي ميزان القوة أضعف، وكلما كان المجهود أكثر كان الصائت أثقل وفي عين القوة أقوى.

إن أوجه الأداء لكلمات القرآن، ذات الصلة بالقراءات الشاذة، قد غابت ما بين الصوائت، فأحلت أحدها محل غيره، انطلاقا من القراءة التي عليها العامة، بمعنى أنه قد يأتي الصامت في كلمة مشكلاً بصائت معين، فتأتي القراءة الشاذة فتشكله بصائت آخر؛ فصوامت الكلمة تصبح مكانا أو مجالا للتبادل بين الصوائت، فما كان محرّكا بالفتح يصبح مضموما أو مكسورا، وما كان مضموما يصبح مفتوحا، وما كان مكسورا يصبح مفتوحا أو مضموما وهكذا...

ولا يخفى أن هذا التقارض أو التناوب والتغاير بين الصوائت، ما بين القراءة المشهورة والقراءات الشاذة، يصب غالبا في مجرى اللهجات واختلافها، انطلاقا من اختلاف البيئات اللغوية والعادات النطقية.

الإبدال بين الضم والفتح (فتح المضموم):

من القراءات الشاذة، التي أبدلت صائت الضم، وأقامت صائت الفتحة مقامه، نذكر:

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿ حُوبًا ﴾ [النساء:02]؛ فالجمهور على ضم الحاء ، وقرأ الحسن⁽¹⁾ بفتحها؛ و " الحُوب " والحُوب، مصدران وقيل⁽²⁾الفتح مصدر، والضم اسم مصدر، وهما بمعنى:⁽³⁾الظلم أو الذنب أو الوحشة أو الإثم، و الحُوب بالفتح لغة في الحُوب بالضم، و ذكر "التَّحاس" عن "الأخفش":إِنَّهَا لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، وَذَكَرَ "أَبُو حَيَّانَ":إِنَّهَا لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ⁽⁴⁾،واكتفى العكبري بالقول بأنها لغة⁽⁵⁾ دون نسبتها إلى قبيلة أو بيئية بعينها.

إنَّ الإبدال الواقع بين الضمة والفتحة، لم ينجرَّ عنه، تباين دلالي أو اختلاف معنوي، بقدر ما كان ذا صلة باختلاف اللهجات، وقد آثر بنو تميم وغيرهم الفتحة لختها، و لربَّما يكون لها هنا وظيفتان:

الأولى: توافقُ الفتحة و خصيصةَ السرعة التي تطبع النطق البدوي.

الثانية: تخفيف الثقل الذي يطبع نطقهم، والذي يعد انعكاسا لطباعهم ، التي تتسم بالخشونة والجفاء، ومن ثمَّ توسَّلوا الفتح ليحقق لهم بعض الخفة، ويحدُّ من ظاهرة الثقل التي تطبع نطقهم.

﴿ مُكَّثٌ ﴾ [الإسراء:106]،قراءة الجمهور بضم "الميم" وجاءت في شواذ القراءات

مفتوحة،والضم والفتح، كما ذكر العكبري⁽⁶⁾، لغتان، وهناك لغة ثالثة هي الكسر "مكث"⁽⁷⁾. إنَّ الانتقال من ضم الميم إلى فتحها، هو انتقال من الصائت الأثقل إلى الصائت الأخف، وهو يدخل ضمن تنوع اللهجات و الأداءات النطقية للكلمة، والملاحظ أن القراءة بالضم أو الفتح لا تؤثر في الدلالة المعنوية للكلمة؛ يقول "الزَّمخشي": «على مكث بالفتح والضم على

(1) . الكشاف،408/1، معاني القرآن للقراء،253/1، إعراب القرآن للنحاس،199/1 والبحر المحيط،503/3.

(2) . إعراب القرآن للنحاس،199/1 وإعراب القراءات الشواذ،184/1 وإملاء ما مَنَّ به الرحمان،ص:150 والبحر

المحيط،503/3.

(3) . يُنظر : الكشاف،408/1 ومعاني القرآن للقراء،253/1 والبحر المحيط،503/3.

(4) . إعراب القرآن،199/1.

(5) . إعراب القراءات الشواذ،184/1.

(6) . الإملاء ص:347.

(7) . يُنظر: المحرر الوجيز،491/1، والإملاء،ص:347.

الفصل الأوّل _____ المستوى الصوتي

مهل وتؤدّة وتنبّت»⁽¹⁾، ويقول "أبو حيّان": «قال ابن عباس ومجاهد وابن جريح "على مُكث" أي تطاول في المدة شيئاً بعد شيء...»⁽²⁾.

﴿جُنُودًا﴾ [الأحزاب:09] ، الجمهور على قراءة "جُنُودًا" بضم الجيم، وقرأ الحسن⁽³⁾ بفتحها. ولا شك أن الفتح أخف من الضم، وبخاصة إذا تتابعت ضمتان، وبعدهما واو وكأنها ضمة ثالثة، فكانت قراءة الفتح تخلّصاً من هذا التتابع، وما قد ينجم عنه من ثقل. ولا يبعد أن تكون "جُنُودًا" بفتح الجيم لغة في (جُنُودًا) بضمها.

﴿كَالْمَهْل﴾ [الدخان:45]، قراءة الجمهور بضم الميم، وقرأها الحسن⁽⁴⁾: "كالمهّل" بفتحها، والفتح لغة في الضم⁽⁵⁾؛ فترك الضم وإبداله فتحا ، هو تخلص من الصائت الأثقل، وجنوح إلى الصائت الأخف، وإن كان ذلك لا يؤثر في دلالة الكلمة، فالمهّل هو رديء الزيت⁽⁶⁾ أو هو ما أذيب من ذهب أو فضة أو نحاس أو حديد أو رصاص⁽⁷⁾.

الإبدال بين الفتح والضم (ضم المفتوح):

إذا كانت العينات السالفة قد أُبدل الضم فيها فتحا، لخفة هذا الأخير فإنّ هناك قراءاتٍ أُبدلت الفتح . على خفته . ضما على ثقله، ومن تلك القراءات نذكر:

﴿وَكْرَهًا﴾ [آل عمران:83]فتح الجمهور كاف (كْرَهَا) وقرأ الأعمش⁽⁸⁾ بضمها، يقول "أبو حيّان": «والطوع هو الذي لا تكلف فيه والكره ما فيه مشقة»⁽⁹⁾ وقد اختلف حول الكره بالفتح بالفتح

(1) . الكشاف، 45/3. و يُنظر: المحرر الوجيز، 491/1.

(2) . البحر المحيط، 124/7. و يُنظر: المحرر الوجيز، 491/1.

(3) . البحر المحيط، 439/9.

(4) . البحر المحيط، 408/9.

(5) . البحر المحيط، 408/9.

(6) . الكشاف، 182/4.

(7) . يُنظر: الكشاف، 182/4 والبحر المحيط، 408/9.

(8) . البحر المحيط، 248/3.

(9) . نفسه، 248/3.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

والضم، هل لهما الدلالة نفسها أم تختلف دلالتهما؟.

جاء في "البحر المحيط" أنّ الضم والفتح في "الكره": «لغتان بمعنى واحد، كالعقر والعقر، وقالت فرقة: بالضم المشقة وبالفتح الغلبة والقهر»⁽¹⁾.

يقول الراغب الأصفهاني: «قيل الكَرَه والكُرَه واحد نحو: الضَعْفُ والضُعْفُ، وقيل: الكَرَه المشقة التي تتال الإنسان من خارج فيما يحمل عليه بإكراهه، والكُرَه ما يناله من ذاته وهو يعافه...»⁽²⁾.

وذكر "ابن خالويه". عند توجيهه لقوله سبحانه: ﴿أَنْ تَرِثُوا آلِيسَاءَ كَرِهًا^ط﴾ [النساء:19]

:.إنّ (كرها) تقرأ بفتح الكاف وضمها، قيل هما «لغتان بمعنى، وقيل الفتح للمصدر، والضم للاسم، وقيل: الفتح لما كرهته، والضم لما استكرهت عليه أو شقّ عليك»⁽³⁾.

﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم:34] قرأ الحسن⁽⁴⁾: "قُولِ الْحَقِّ" بضم القاف والجمهور على فتحها،

والقَوْلُ والقُولُ والقَالُ كلها مصادر بمعنى، والقُولُ لغة في القَوْلِ، يقول العبري: «وَحَكِي قُولِ الْحَقِّ بضم القاف مثل الرُّوح وهي لغة فيه»⁽⁵⁾، يقول "الزّمخشري": «وعن الحسن: قُولِ الْحَقِّ بضم القاف، وكذلك في الأنعام (قُولِهِ الْحَقِّ) والقَوْلُ والقَالُ والقُولُ بمعنى واحد، كالرُّهْبِ والرَّهَبِ»⁽⁶⁾.

فالقول بالفتح والضم لغتان، لا يبعد أنها على صلة بالعادات النطقية لبعض العرب، فمنهم من يميل إلى أثقل الصوائت ليحدث شيئا من التعادل أو التوازن، أضف إلى ذلك أن الممارسة والمران والدرية تجعل المستنقل خفيفا، وأن ذلك قد يدخل في باب التوسع والجواز، مثلما هي الحال مع الصوامت الحلقية التي تتقلب بين السكون والحركة كالْبَعَثُ والبَعَثُ وِبَعَثَةٌ

(1) . البحر المحيط، 439/9.

(2) . معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، القاهرة، د . ط، 1392هـ . 1972م، ص: 446.

1972م، ص: 446.

(3) . الحجة في القراءات السبع، ص: 122.

(4) . الكشف، 103/3 والبحر، 260/7.

(5) . إملأ ما مَنَّ به الرحمان، ص: 362.

(6) . الكشف، 103/3.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وَبَغْتَةً... هذا مع محافظة الكلمة على دلالتها الأصلية إذ لا يتغير المعنى بإبدال الفتح ضما هاهنا.

﴿ظَنَّ السُّوءَ﴾ [الفتح:06] الجمهور على فتح السين من (السوء) وقرأ الحسن

البصري⁽¹⁾: "السُّوء"، بضمها، والظاهر أنهما لغتان بمعنى، وإن كانت الكلمة بالضم أثقل منها بالفتح، ذلك أن ضم السين وبعده واو، كأنما هو تتابع ضممين. والواو وإن كانت ساكنة والسكون أخف من الحركة، إلا أنها منتهى الضم، ذلك أن مظل ضمة السين يُؤلِّد أو ينشئ واوا؛ جاء عن الراغب: «السُّوء كل ما يُعْمُ الإنسان من الأمور الدنيوية والأخروية ومن الأحوال النفسية والبدنية والخارجة، من فوات مال وجاه وفقد حميم»⁽²⁾ يقول القليبي: «(السوء) بفتح السين: هي الصفة السوأى القبيحة»⁽³⁾.

والسُّوء والسُّوء كلاهما مصدر، والمراد: الذي يسوء المسلمين، وقيل الذي يسوء الكافرين، أو هو ظنونهم الفاسدة من الشرك⁽⁴⁾.

﴿الْتَفَّتْ﴾ [الفلق:04] الجمهور على فتح النون، وقرأ الحسن⁽⁵⁾ بضمها، وفي هذه

القراءة انتقال عن الصائت الأخف إلى الصائت الأثقل ولعل لذلك صلة باختلاف اللهجات وعادات النطق، مع بقاء دلالة الكلمة على حالها، والنفائات فعالات وكأنهن يبألغن في

(1) . البحر المحيط، 486/9.

(2) . معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 252.

(3) . معجم الألفاظ القرآنية ومعانيها المسمى : التحفة القليلبية في حل الألفاظ القرآنية للعلامة الشيخ موسى بن محمد بن

موسى بن يوسف القليبي: تحقيق: محمد محمد داود، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط: 01. 1423 هـ. 2002 م ،

ص: 137.

(4) . يُنظر: البحر المحيط، 486/9.

(5) . نفسه، 576/10.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

النفث، و﴿النفثت﴾: «السواحر ينفثن، أي: يتفلن إذا سحرن»⁽¹⁾، يقول العبري: «يقرأ بضم النون، وهو جمع المشدد...»⁽²⁾.

بين الكسر والفتح:

وقع التبادل بين الصائت الأقل خفة (الكسر) والصائت الأخف (الفتح)، بأن تم التحول عن الكسر إلى الفتح، وكأن ذلك عدم رضى بالمصوت الثاني، في مراتب الخفة، وسعي إلى مراتب كمال الخفة ومنتهاها، ومن القراءات التي أبدلت الكسرة فتحةً، نذكر:

﴿وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: 03] و[المائدة: 46] و[الفتح: 29]، فالقراء على فتح الهمزة من (الإنجيل) في المواضع السالفة الذكر، وقرأ الحسن⁽³⁾ فيها: (الأنجيل) بفتح الهمزة، فإنجيل بالكسر على وزن: إفعيل، وهو من الأوزان التي لها نظير في اللغة العربية، كإخريط وإصليت⁽⁴⁾.

وقد ادعى بعضهم عربية (لفظ) الإنجيل وفق الوزن المذكور، وتصنع اشتقاقه؛ فهو من نجل ينجل إذا أثار واستخرج، ومنه نجل الرجل، وهو ولده، لأنه كأنه استخرج من صلبه وبطن امرأته⁽⁵⁾ وسمي إنجيلاً «لأن به ما استخرج علم الحلال والحرام ونحوهما...»⁽⁶⁾. ومع قراءة الحسن (الأنجيل) بوزن (أفعيل) جزموا بأعجمية هذا الاسم، لكون هذا الوزن ليس من أوزان العربية، يقول الزمخشري: «وقرأ الحسن الأنجيل بفتح الهمزة، فإن صح عنه فلا أنه أعجمي خرج لعجمته عن زنات العربية كما خرج هابيل وأجر [هاجر]»⁽⁷⁾.

(1) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، (معجم في غريب القرآن الكريم)، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: أحمد مطلوب،

وخديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط: 01، 2001 م، ص: 152.

(2) إعراب القراءات الشواذ، 391/2.

(3) الكشاف، 297/1، و 55/2 وإعراب القراءات الشواذ، 153/1 والمحتسب، 248/1 والبحر المحيط، 16/3، و 278/4.

(4) المحتسب، 248/1، ويُنظر: الكشاف، 297/1.

(5) نفسها، الأجزاء والصفحات نفسها.

(6) السابقان، الأجزاء والصفحات نفسها.

(7) الكشاف، 32/2.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

يقول العكبري: « ويقراً بفتح الهمزة وهو بعيد في أمثلة العربية إذ ليس فيها "أفعل" بالفتح والذي قرأ بها الحسن، وهو عربي فصيح، فيجوز أن يكون سمعها، ويجوز أن تكون لغة يونانية»⁽¹⁾.

فالإنجيل اسم أعجمي، و لعجمته تكلف العرب اشتقاقه، فغيروا نطقه، والمعروف أنهم إذا عربوا الأسماء الأعجمية، تصرفوا فيها وكثر تغييرهم لها⁽²⁾.

يقول القرطبي: « والعرب تضطرب في هذه الأسماء الأعجمية ويكثر تغييرهم لها، قال ابن جني: العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية تلاعبا، فياسين والياس والياسين شيء واحد»⁽³⁾.
ويقول "ابن خالويه": «العرب إذا أعربت اسما من غير لغتها أو بنته اتسعت في لفظه لجهل الاشتقاق فيه»⁽⁴⁾.

﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ [الحج:09]، قرأ الحسن⁽⁵⁾: (عَطْفِهِ) بفتح العين، أما قراءة الجمهور

فبكسرهما والعطف بمعنى الجانب وعطفا الرجل جانباه والعطف مَنكِبُ الرجل وإبطه أيضا⁽⁶⁾ وثني العطف بمعنى الكبر والخيلاء أو الإعراض عن الذكر⁽⁷⁾ جاء في اللسان أن: ثنى أن: ثنى عطفه، بمعنى: أعرض⁽⁸⁾.

يقول "ابن عطية": « وقوله (ثاني عطفه) عبارة عن المتكبر المعرض... وذلك أن صاحب الكبر يرد وجهه عما يتكبر عنه فهو يرد وجهه ويصغرّ خده ويولي صفحته ويلوي عنقه ويثني عطفه وهذه هي عبارات المفسرين»⁽⁹⁾، وأما قراءة الحسن: (عَطْفِهِ) فهي عند

(1). إعراب شواذ القراءات، 1/153.

(2). يُنظر: المحتسب، 1/162. و الخصائص، 1/358 و ما بعدها.

(3). الجامع لأحكام القرآن، م: ج، 15/118.

(4). الحجة، ص: 86.

(5). الكشف، 3/215 والمحزر الوجيز، 4/109.

(6). يُنظر: لسان العرب ، مادة: (عطف).

(7). يُنظر: الكشف، 3/215.

(8). لسان العرب، مادة: (عطف).

(9). المحزر الوجيز، 4/109.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

"الزّمخشري" بمعنى «مانعٌ تَعَطَّفُ»⁽¹⁾، والتّعَطَّفُ الشّفقة، يقول ابن منظور: «وتعطفَ عليه: أشفق. وتعاطفوا أي عطف بعضهم على بعض»⁽²⁾.

إنّ الإبدال الواقع بين صائت الكسرة و صائت الفتحة، قد أوجد تغييرا دلاليا، وذلك بنقل الكلمة من الدلالة على معنى الكِبْر والإعراض، حسب ما اقتضاه السياق الذي جاءت فيه الكلمة، إلى الدلالة على العطف، بمعنى الشفقة.

﴿وَلَا تَهْنُؤْا﴾ [النساء: 104] قرأ الحسن⁽³⁾: (وَلَا تَهْنُؤْا) بفتح الهاء والقراءة المشهورة بكسرها، ولا ولا شك أن فتح الهاء، أخف من كسرها، ذلك أنّ الفتح أخف الحركات، أضف إلى ذلك، أن الصوامت الحلقية، ومنها الهاء، يتسع مجراها في الفم أثناء النطق، فتحتاج إلى صائت يتسم بالاتساع، فكانت الفتحة مناسبة لها. وقد ذكر "أبو حيّان" أن فتح الهاء في (تَهْنُؤْا) هو « لغة فتحت الهاء، كما فتحت دال يدع، لأجل حرف الحلق»⁽⁴⁾.

بين الفتح والكسر:

﴿الْحَجِّ﴾ [البقرة: 189] قرأ الحسن⁽⁵⁾ (الْحَجِّ) بكسر الحاء، وقرأ ابن إسحاق: (الْحَجِّ) بكسر الحاء في جميع القرآن⁽⁶⁾ أمّا قراءة الجمهور، فهي: "الْحَجِّ" بالفتح. ذكر العكبري أن الفتح والكسر في الحاء لغتان⁽⁷⁾، وعند ابن منظور الفتح أكثر، ونقل عن الزجاج أنّ الفتح الأصل⁽⁸⁾، و قد نُسب الفتح إلى الحجاز وأسد وأهل العالية⁽⁹⁾، والكسر إلى

(1) . الكشاف، 215/3.

(2) . اللسان ، مادة: (عطف).

(3) . البحر المحيط، 4/54 ومعجم القراءات، للخطيب، 2/146.

(4) . البحر المحيط، 4/54.

(5) . معجم القراءات، 1/263.

(6) . المحرر الوجيز، 1/261.

(7) . إعراب القراءات الشواذ، 1/120.

(8) . لسان العرب، مادة: (حجج).

(9) . معجم القراءات، 1/548.

الفصل الأوّل _____ المستوى الصوتي

أهل نجد⁽¹⁾، ونقل "ابن عطية" عن "سيبويه" أن الفتح والكسر « مصدران بمعنى، وقيل: الفتح مصدر والكسر الاسم »⁽²⁾.

إنّ التعاقب بين الفتحه والكسرة على "الحاء" في لفظ (الحج) لا يخرج عن اختلاف اللهجات، كما أن الاختلاف جعل الكلمة، إمّا أن تكون مصدرًا وفق القراءتين، أو أن يكون الفتح مصدرًا، والكسر الاسم، أي: الحج اسم للحاج.

﴿جَزَاءٌ﴾ [القمر:14]، القراءة التي عليها العامة: (جَزَاءٌ) بفتح الجيم، « وقرأ الحسن: جِزَاءٌ بالكسر أي مجازة »⁽³⁾.

جاء في لسان العرب: « الجِزَاءُ: المكافأة على الشيء، جزاءُ به وعليه جِزَاءٌ وجزاه مجازة وجِزَاءً.. »⁽⁴⁾؛ فجِزَاءٌ وجِزَاءٌ مصدران؛ الأول بفتح الجيم، من: جزى يجزي، والثاني بكسرها، من: جازى يجازي.

إنّ اختلاف الأصل الاشتقائي باختلاف حركة الجيم، قد أوجد اختلافًا في الحقل الدلالي الذي تستعمل فيه كل كلمة، فجزى جزاءً تستعمل في الخير أمّا جازى، فتكون في الخير والشر، وقيل: جزى في الخير و الشر، وجزى للمكافأة على الشر؛ يقول ابن منظور: « قال الفراء: لا يكون جزيته إلا في الخير وجزيته يكون في الخير والشر... وغيره يجيز جزيته في الخير والشر وجزيته في الشر »⁽⁵⁾.

بين الكسر والضم:

(1) . كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان،

ط: 1996، 01، م، 619/1، ومعجم القراءات، 263/1.

(2) . المحرر الوجيز، 261/1.

(3) . الكشاف 310/4.

(4) . لسان العرب، مادة: (جزى).

(5) . نفسه، المادة نفسها.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿ رَجَزًا ﴾ [البقرة:59] الجمهور على كسر الراء وقرأ ابن محيصن: «رَجَزًا» بضم الراء، وذلك

حيث وقع⁽¹⁾، والرجز و الرُّجْز بالكسر والضم لغتان⁽²⁾، وهما بمعنى القَدْر والعذاب أو العمل الذي يؤدي إلى العذاب، أو الشرك أو عبادة الأوثان، والرُّجْز بالضم أيضا اسم صنم..»⁽³⁾ ونسب "أبو حيان" الضم إلى بني الصعدات، حيث قال: «الرجز: العذاب وتكسر رؤه وتضم، والضم لغة بني الصعدات وقد قرئ بهما»⁽⁴⁾.

وما قيل عن (الرجز) في هذا المواضع ينسحب على الرجز في المواضع الآتية: ﴿ رَجَزًا ﴾

[الأنفال:11]، فقد قرأها ابن محيصن⁽⁵⁾: (رَجَزَ) بضم الراء وكذلك قرأ: ﴿رَجَزٍ﴾ [الجاثية:11] بضمها أيضا⁽⁶⁾.

﴿ مَرِيَّة ﴾ [السجدة:23] قراءة الجمهور: "مَرِيَّة" بكسر الميم، وقرأ الحسن⁽⁷⁾: (مُرِيَّة) بضمها،

جاء في اللسان: « والمُرِيَّة والمُرِيَّة: الشك والجدل، بالكسر والضم، وقرئ بهما قوله عز وجل: "فلا تك في مَرِيَّة" قال ثعلب: هما لغتان»⁽⁸⁾؛ فكسر الميم في "مَرِيَّة" لغة الحجاز، أما ضمها، فلغة أسد وتميم⁽⁹⁾.

﴿ وَفِصْلُهُ ﴾ [الأحقاف:15]، قراءة الجمهور: (وَفِصَالُهُ) بكسر الفاء، « وهو مصدر من

فاصل⁽¹⁰⁾ وقرأ الحسن⁽¹¹⁾: (وَفُصَالُهُ) بضم الفاء، يقول العبكري: « يُقْرَأ بضم الفاء، والأشبه أنه

(1) . الجامع القرطبي، م 8 ج 16/160.

(2) . الإملاء للعبكري، ص: 41.

(3) . يُنظر: لسان العرب، مادة: (رجز) والبحر المحيط، 1/352، و 5/283.

(4) . البحر، 1/352.

(5) . البحر، 5/283.

(6) . الجامع للقرطبي م8، ج 16/160.

(7) . المحرر الوجيز، 4/364 والبحر المحيط، 8/440.

(8) . لسان العرب، مادة: (مرا).

(9) . يُنظر : معجم القراءات، 7/234.

(10) . البحر المحيط، 9/440.

(11) . معجم القراءات، 8/490.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

لغة. ويجوز أن يكون محمولا على "باب الأصوات" نحو "الدعاء، والرغاء" وقد جاء منه "الهيام" بالضم لأنه يلزمه الصياح في الغالب، وكذلك فطام المولود» (1).

بين الحركات الثلاث:

قد تتعاقب أو تتعاور أو تتعاقب الصوائت القصيرة الثلاثة، على صامت معين في بنية الكلمة، وهذا النوع من الكلمات هو ما يعرف بالمثلث، وهذا التعاقب بين الحركات لا يفتأ أن يكون داخلا ضمن تعدد اللهجات، وقد لا يصاحبه اختلاف في المعنى؛ فالكلمة يُروى لها عن العرب ثلاثة أوجه أدائية بين فتح وكسر وضم في صامت معين، ومن نماذج الإبدال الواقع بين الحركات الثلاث نذكر:

﴿ غِشَوَةٌ ﴾ [البقرة:07] قرأ الجمهور، بكسر الغين في (غِشَاوَةٌ) وجاءت القراءة عن

الحسن (2): (غِشَاوَةٌ) بضم الغين ويفتحها أيضا (غِشَاوَةٌ)، والغشَاوَةٌ هي الغطاء، قال "ابن عطية" : « الغشَاوَةُ الغطاء المغشي الساتر » (3).

وقد ذكر "ابن عطية" ، أن أصوب القراءات المقروء بها قراءة (غِشَاوَةٌ) بكسر الغين والتي عليها السبعة، لأنّ هذا الوزن تأتي عليها الأشياء المشتملة كالعمامة والضمامة والعصابة» (4).

يقول الرَّجَاج: «أَمَّا (غِشَاوَةٌ) ، فكل ما كان مشتملا على الشيء فهو في كلام العرب مبني على "فِعالَة" نحو الغشَاوَةٌ ، والعمامة ، والقلادة والعِصَابَةُ ، وكذلك أسماء الصناعات لأنّ معنى الصناعة الاشتمال على كل ما فيها نحو الخياطة والقصارة، وكذلك كل من استولى على شيء ما استولى عليه الفِعالَة نحو الحِلاَقَة والإمارة» (5).

(1) . إعراب القراءات الشواذ، 236/2، 237.

(2) . المحرر الوجيز، 89/1 والإتحاف، ص: 169.

(3) . نفسه، 88/1.

(4) . نفسه، 89/1.

(5) . معاني القرآن وإعرابه، 83/1، 84.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

هذا وقد نسب صاحب "المحرر الوجيز" لدى تخرجه لقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ عَلَيَّ بَصِيرَهُ

﴿ غَشَوَةٌ ﴾ [الجاثية:23]. فتح الغين إلى ربيعة، وضمها إلى عكل، يقول: « وأكثر القراء

"غشاوة" بكسر الغين. وقرأ عبد الله بن مسعود: « غَشَاوَةٌ بفتح الغين وهي لغة ربيعة، وحكي عن الحسن وعكرمة: "غشاوة" بضم الغين وهي لغة عكل...»⁽¹⁾.

﴿ وَهَنَ ﴾ [مريم:04]، قرأ الجمهور "وَهَنَ" بفتح الهاء، وقرأ الأعمش:⁽²⁾ "وَهِنَ" بكسرها، أما

"وَهْنٌ" بضم الهاء، فهي قراءة معاذ القارئ والضحاك⁽³⁾، فقد تبادلت الحركات الثلاث على

عين الفعل (الهاء) فكان للفعل لغات ثلاث⁽⁴⁾ مع دلالاته على الضَعْف، يقول القرطبي: «قرئ

(وهن) بالحركات الثلاث أي:ضعف: يقال:وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا إِذَا ضَعُفَ فهو واهن.قال أبو زيد:

وَهْنٌ وَوَهْنٌ يَوُهِنُ «⁽⁵⁾

وكذلك بيّن "ابن عطية" أن: (وهن) معناه الضعف، والوهن في الشخص أو الأمر:

الضعف"⁽⁶⁾ وفي الأخير، وبالنظر إلى العيّنات التي وقع فيها التبادل بين الحركات، نجد أن

التبادل كان واقعا في "فاء" الكلمة، عدا عينة واحدة، وقع التبادل فيها في "عين" الكلمة أي:

في الصامت الثاني، وهي (وَهْن) حيث تعاقبت الصوائت الثلاثة على صامت "الهاء".

إنّ الإبدال بين الصوائت القصيرة أو الحركات، كان ذا صلة باللهاجات غالبا، فقد تنسب

القراءة إلى بيئتها اللغوية؛ كأن يقال: لغة الحجاز أو تميم أو أسد أو عكل أو بني الصعداء،

وقد يشار إلى أنها لغة دون تسمية أو نسبة.

وفيما يتصل بالدلالة المعنوية للكلمة التي كانت مجالا للإبدال بين الحركات، فإنّها تبقى

محافظة في الغالب على دلالتها الأصلية في القراءة التي عليها العامة، فيما عدا كلمات

محدودة نجد بينها تغييرا دلاليا، لا يصل إلى درجة التباين الحاد مع تذبذب وعدم إطلاق

حكم عند مخرجي القراءات، من ذلك لفظة "الحَج" بفتح الحاء وكسرها، قيل الفتح والكسر

(1) . المحرر الوجيز، 87/5.

(2) . المحرر الوجيز، 04/4 والبحر المحيط، 239/7.

(3) . معجم القراءات، 336/5.

(4) . البحر المحيط، 239/7.

(5) . الجامع لأحكام القرآن، م 6 ج 76/11.

(6) . المحرر الوجيز، 04/4.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

مصدران بمعنى، وقيل الفتح مصدر، والكسر الاسم أي الحاج، وكذلك الحال مع "جَزَاءً" بفتح الجيم وكسرها، فالفتح من جَزَى، والكسر من جازى، وقالوا: الفتح يكون في الخير، والكسر في الخير والشر، وقيل الفتح يكون في الخير والشر، والكسر في شر فقط.

حذف الصائت القصير:

الصوائت أو المصوتات القصيرة، هي ما يعرف بالحركات، وهي الفتحة والكسرة والضمة، وقد درجت العربية في بعض لهجاتها على حذف وتقصير تلك المصوتات، والاستعاضة عنها بالسكون، إنَّ هذا الاتجاه من تحريك الصائت إلى تسكينه من شأنه أن يسهم في تحقيق سرعة الأداء، الذي هو خصيصة لهجية بدوية، هذا وقد استقر أن زمن إنتاج الصائت في السلسلة الكلامية، أطول من زمن السكون.

إن التسكين يفسر ميل الناطق إلى التماس بعض الخفة في الكلام، إذ الحركة أثقل من السكون، بل إن «نطق الحركات أصعب بكثير من نطق الأصوات الصامتة»⁽¹⁾ ويقول أحمد طه حسانين سلطان: «من مظاهر التغيير في أصوات الكلمة العربية حذف بعض الصوائت منها، لعلة قامت في نفوس العرب وأذهانهم ممن جبلوا على الإسراع في النطق والأداء اللغوي، ليحققوا من ذلك هدفا معينا، وهو في أغلب الأحيان التخفف من عبء تلك الحركة، فيلجئون إلى طرحها من كلامهم دون قصد منهم إلى ذلك، لأنه شيء اعتادوه، وجرت عليه طبائعهم، وصار كأنه فطرة لهم، وسليقة عندهم»⁽²⁾ وقد جاءت بعض القراءات الشاذة مجسدة لهذه الظاهرة، إذ نجدها تحذف المصوت القصير الذي جاءت به قراءة الجمهور سواء أكان ضمة أم كسرة أم فتحة فتجعله سكونا.

حذف الضمة:

الضمة أثقل الصوائت القصيرة، وقد لجأت بعض اللهجات إلى حذفه، فرارا من ثقله، ومن القراءات الشاذة، التي خففته، نذكر:

(1) . علم الأصوات، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط:01، 1425هـ . 2004م، ص:112.

(2) . قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي، القاهرة ، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط:01، 1425هـ

2004م، ص:91.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿رُسِّلِكَ﴾ [آل عمران:194]، "رُسِّل" على وزن "فُعْل" بضم العين وهي قراءة العامة ، قرأ الأعمش⁽¹⁾ "رُسِّلِكَ" بإسكان السين على وزن (فُعْل).

﴿بِرُسْلِي﴾ [المائدة:12]، قراءة الجمهور بضم السين وقرأ الحسن⁽²⁾، بتسكينها، حيث تخلص من ثقل الضم ، طلبا للتخفيف.

﴿دُبْرَه﴾ [الأنفال:16] ، قراءة الحسن⁽³⁾ "دُبْرَه" بسكون الباء، تخفيفا وذكر العكبري أن "دُبْرَه" «بضم الباء وإسكانها لغتان»⁽⁴⁾.

﴿لِلْكُتَبِ﴾ [الأنبياء:104] قرأ الأعمش⁽⁵⁾: "لِلْكُتَبِ" بسكون التاء، وقراءة العامة بضمها.

﴿عُمْرًا﴾ [يونس:16] قراءة الجمهور بضم العين والميم، وقرأ الأعمش⁽⁶⁾ والحسن والخفاف وعبيد واللؤلؤي، بضم "العين" وسكون "الميم" لأجل التخفيف، وذكر العكبري أنهما لغتان⁽⁷⁾.

﴿زُبْر﴾ [الشعراء:196] الجمهور على ضم الباء من "زُبْر" على زنة "فُعْل" وقرأ الأعمش⁽⁸⁾، (زُبْر) بتسكين الباء على وزن (فُعْل) بتسكين العين. يقول "أبو حيان": والأصل الضم⁽⁹⁾.

﴿حُمْر﴾ [المدثر:50] قراءة الجماعة بضم "الميم" من "حُمْر" وقرأ الأعمش⁽¹⁰⁾ بتسكينها.

(1) . البحر المحيط،3/475.

(2) . نفسه،4/203.

(3) . الكشاف،2/245.

(4) . إعراب القراءات الشواذ،1/306.

(5) . البحر المحيط،7/472، و معجم القراءات،6/65.

(6) . يُنظر: معجم القراءات، للخطيب،3/515.

(7) . إعراب القراءات الشواذ،1/336.

(8) . البحر المحيط،8/189.

(9) . نفسه،8/189.

(10) . البحر المحيط،10/339 ومعجم القراءات،10/173.

الفصل الأول - المستوى الصوتي

إن القراءات السالفة قد جاءت على وزن "فُعَل" بضمّتين متتابعتين وهي نقيض "الجمع" أو العدد الكثير، يقول "سيبويه": «فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعَل)، وذلك: حِمَارٌ وحُمُرٌ، وإِزارٌ وأُرُزٌ وفراشٌ وفُرُشٌ، وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم»⁽¹⁾.

وجاءت القراءات الشاذة على وزن (فُعَل) بسكون العين، وهي قراءات جنحت إلى الفرار من ثقل الصائت القصير الضم، الذي يعد أثقل الصوائت، وذلك بان حذفته وسكّنت الصامت الذي كان مشكلا به، وإذا كان الضم ثقيلًا، فكيف هي الحال وقد تتابعت ضمّتان ، لعل الأمر يصبح كمن جمع ثقلا إلى ثقل ، ومشقةً إلى مشقةٍ، فشق ذلك على جهاز النطق بأن بذل جهدا عضليا مضاعفا، ومن ثمّ توصل طريقة يتخلص بوساطتها من ذلك الثقل، وهذه المشقة، فكان حذف المصوت القصير من "عين" تلك الكلمات ثم تسكينها، فحقق بذلك الخفة المتوخاة، لأنّ «الساكن أخف من المتحرك»⁽²⁾.

وقد بحث "سيبويه" هذه الظاهرة اللهجية، التي يُتخلّص فيها من الصائت القصير، لنقله تحت باب « ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك»⁽³⁾ وقد بين أنّ الضمّتين إذا تتابعتا فإنّ بكرا بن وائل وناسا كثيرين من تميم يخففون « كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، فكما تكره الواوان تكره الضمّتان، لأنّ الضمة من الواو وذلك قولك: "الرسُل"، والطُنْبُ والعُنُقُ، تريد: الرُّسُلُ والطُنْبُ والعُنُقُ»⁽⁴⁾ ويفهم من كلام "سيبويه" ، أنّ التحريك أو الضم هنا، هو الأصل أي النطق الثقيل لتلك الكلمات، وأنّ أهل التخفيف هنا هم من القبائل المتبدية أو البدوية، ذلك لأنّه يحقق لهم سرعة النطق التي هي من خصائصهم، وقد كرهت العرب توالي الضمّتين مثلما كرهت توالي الواوين لأنّ الضمة من الواو أو مبدأ الواو، ولا يخفى ما في ذلك التولي من ثقل.

ومما توالى فيه الضمّتان، وجاء على وزن "فُعَلَات"، فأسكنت عينه في القراءة الشاذة نذكر:

(1) . الكتاب، 3/601.

(2) . يُنظر: خصائص اللغة العربية تفصيل وتحقيق، محمد حسن حسن جيل، دار الفكر العربي، القاهرة، د . ط . ت ، ص:115.

(3) . الكتاب، 4/113.

(4) . نفسه، 4/114.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿وَأَحْرَمَتْ﴾ [البقرة:194] قراءة الجمهور بضم الحاء والراء وقرأ الحسن بن أبي الحسن⁽¹⁾ بضم "الحاء" وتسكين "الراء" على وزن "فُعَلَات" الذي مفردُه "فُعَلَةٌ" بسكون "العين" ومن ثمَّ كان الجمع بسكونها هو الأصل، فمفرد (أَحْرَمَتْ) "حُرْمَةٌ" بسكون الراء، يقول النحاس: « ويجوز فتح الراء وإسكانها»⁽²⁾، ويقول المبرد: «فإن كان الاسم على وزن "فُعَلَه" ففيه ثلاثة أوجه: إن شئت قلت: "فُعَلَات"، وأتبع الضمة الضمة... وإن شئت جمعته على "فُعَلَات"، فأبدلت من الضمة الفتحة لختها، وإن شئت أسكنت فقلت: فُعَلَات، كما تقول في عَضُد، عَضُد، وفي رُسُل: رُسُل...»⁽³⁾.

إنَّ جمع فُعَلَةٌ على فُعَلَات، وإن كان جائزا وهو على قراءة الجمهور، داخل تحت ظاهرة الإتياع، أي المماثلة بين الصوائت، بإتياع الضمة الضمة، فإنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ كَرِهَ تَتَابِعَ الضمَّتين، فحذف الثانية استخفاً.

حذف الكسر:

الكسرة أقل ثقلاً من الضمة، أي أخف منها، إلا أنها لم تسلم من الحذف، ما دام فيها بعض الثقل، أو خفة أقل من خفة الفتحة، التي هي أخف الصوائت، ومادام نظام اللغة يجنح إلى التخفيف فلا مناص من أن يُلْتَمَسَ ذلك في الساكن، الذي هو عدم الحركة، فكان حذف صائت الكسر وإحلال السكون محله، ومن القراءات التي حُذِفَ فيها الكسر، نذكر:

﴿كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران:64] جمهور القراء على فتح "الكاف" وكسر "اللام"، وقرأ أبو

السَّمال⁽⁴⁾: "كَلِمَةٌ" بفتح "الكاف" وسكون "اللام" فرارا من ثقل الكسر، إلى خفة السكون. وقد جاء الكسر بين فتحتين، أي وقع في الكلمة ثقلٌ بين خَفَّتَيْنِ؛ ثقل الكسر بين خفة صائت الفتح، في الكاف وخفة صائت الفتح في الميم، وكأنهم كرهوا الانتقال من خفة إلى ثقل إلى

(1) . المحرر الوجيز، 264/1، ومعجم القراءات، للخطيب، 266/1.

(2) . إعراب القرآن، 99/1.

(3) . المقتضب، 186/2.

(4) . المحرر الوجيز، 449، 448/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

خفة، فآثروا الانتقال من خفيف؛ هو الفتح إلى أخف وهو السكون، ثم إلى خفيف بعده هو الفتح.

فيكون العمل من وجه واحد، وهو الخفة مبتدأً ومنتهى، وقرأ أبو السمال⁽¹⁾ أيضاً: "كَلِمَةٌ" بكسر الكاف، وسكون اللام، جاء في لسان العرب: «وتميم تقول هي: "كَلِمَةٌ" بكسر الكاف، وحكى "الفراء" فيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ وكَلِمَةٌ وكَلِمَةٌ، مثل كَبِدٍ وكَبِيدٍ وكَبْدٍ، و وَرَقٍ و وَرَقٍ و وَرَقٍ.. والكَلِمَةُ لغة تميمية والكَلِمَةُ: اللفظة، حجازية...»⁽²⁾.

وفي القراءة الثانية "كَلِمَةٌ"؛ تتابعت كسرتان فكرهوا ذلك، فحذفت الكسرة الثانية للتخفيف، وقد أشار "سيبويه" إلى أن العرب تكره تتابع الكسرتين فيقول: «وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء»⁽³⁾ كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره "الياءان" وذلك في قولك في إِبِلٍ: إِبِلٌ»⁽⁴⁾.

ومما سلف يتبين أن حذف الصائت، لغة تميمية، أما إبقاؤه، فهو لهجة حجازية.

﴿لُعِنُوا﴾ [المائدة:64] قراءة الجمهور بضم اللام وكسر العين من (لُعِنُوا) وأما قراءة أبي

السَّمال، فهي⁽⁵⁾: (لُعِنُوا)؛ بضم اللام وتسكين العين، وقد علل ابن عطية هذه القراءة، بقوله: «وذلك قُصِدَ للتخفيف لاسيما هنا الهبوط من ضمة إلى كسرة»⁽⁶⁾.

ولا شك أن الانتقال، من ضم إلى كسر فيه ثقل، وهذا ما يستفاد من كلام "ابن عطية"، ومن ثمَّ جاء حذف الصائت القصير "الكسرة"، لأجل التخفيف، يقول العكبري: «﴿لُعِنُوا﴾ . بكسر العين . وأسكنها قوم . على التَّخفيف، كما تقول في "ضُرِبَ: ضُرِبَ"»⁽⁷⁾، وقد حَسَنَ أبو حيان "حيان" هذه القراءة؛ لأنَّ الكسرة جاءت بين ضمَّتين، ومن ثمَّ حَسَنَ التَّخفيف⁽⁸⁾.

(1) . نفسه، 1/448، 449.

(2) . لسان العرب، مادة: (كلم).

(3) . يقصد بكر بن وائل وناسا كثيرين من تميم ، يُنظر: الكتاب، 4/113.

(4) . الكتاب، 4/115.

(5) . المحرر الوجيز، 2/215.

(6) . نفسه، 2/215.

(7) . إعراب القراءات الشواذ، 1/230.

(8) . البحر المحيط، 4/314.

حذف الفتح:

الفتح أخف الصوائت القصيرة: (الفتح والكسر والضم)، كما أن الألف أخف الصوائت الطويلة: (الألف والياء والألف)، وعلى الرغم من خفة هذا الصائت القصير (الفتح) إلا أنه لم يَعدَمَ مَنْ يَحذفُهُ، ويُجَلِّ السكونَ مَحَلَّهُ، فقد يكون ذلك مبالغة في التخفيف، أو فرارا من توالي الصوائت القصيرة، أو الحركات.

ولخفة الفتح وجدنا من القدماء من ينكر حذفه، فيقول: « وأما ما تواتت فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه، لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم من الضمِّ والكسر، كما أن الألف أخفُّ من الواو والياء... وذلك نحو: جَمَلٌ وَحَمَلٌ ونحو ذلك»⁽¹⁾.

ولا يقتصر الأمر على الفتح الذي هو جزء من بنية الكلمة، وإنما يتعداه إلى الفتح الذي هو علامة إعرابية، دالة على النصب، إذ أجازوا اختلاس حركتي الضمِّ والكسر، الداليتين على الرفع والجر، ومنعوا ذلك في الفتح؛ الدال على النصب، يقول "سيبويه"، عند حديثه عن اختلاس الحركات: « ولا يكون هذا في النصب، لأنَّ الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات.. »⁽²⁾.

وقد ذكر "ابن جني" أن حذف الفتح قد جاء عن العرب؛ في نحو: "سَلَفَ"، في: سَلَفَ⁽³⁾، ثم وجدناه، يَعدُّ ذلك من الشاذِّ؛ وذلك لخفة الفتح⁽⁴⁾.
ومن القراءات التي حذفت الفتح، تخفيفا، نذكر:

﴿ أَمَّنَّةٌ ﴾ [آل عمران: 154] و[الأنفال: 11]، قراءة الجمهور "أَمَّنَّة" بفتح الميم، وقرأ ابن محصين والنخعي⁽⁵⁾ بسكونها: (أَمَّنَّة) يقول "ابن جني": « لا يجوز أن يكون (أَمَّنَّة) مخففا من (أَمَّنَّة) كقراءة الجماعة، من قِبَل أنَّ المفتوح في نحو هذا لا يُسَكَّن كما يُسَكَّن المضموم في⁽⁶⁾ المكسور لخفة الفتحة...»⁽¹⁾، وقد ذكر "ابن عطية" بأنَّ « فتح الميم أفصح »⁽²⁾.

(1) . الكتاب، 115/4.

(2) . الكتاب، 202/4.

(3) . ينظر، المحتسب، 361/1.

(4) . نفسه، 388/1.

(5) . المحتسب، 388/1، والمحمر الوجيز، 527/1.

(6) . لعل الصواب: المضموم و المكسور...

﴿ يَبَسًا ﴾ [طه:77] الجمهور على فتح الباء في (يَبَسًا) وقرأ الحسن⁽³⁾ (يَبَسًا) بسكون الباء يقول "الزّمخشري": « لا يخلو اليَبَس من أن يكون مخففاً من اليَبَس أو صفة على "فَعْل"، أو جمع يابس كصاحب وصَحْب، وُصف به الواحد تأكيدا...»⁽⁴⁾.

﴿ قَمَرًا ﴾ [الفرقان:61] قراءة الجمهور (قمرًا) بفتح الميم، وقرأ الأعمش وعصمة والحسن⁽⁵⁾

(قَمَرًا) بسكون الميم، يقول العكبري: « يقرأ بإسكان الميم، وضم القاف، وفتحها، مع سكون الميم والأشبه أنها لغات...»⁽⁶⁾.

مما لا ريب فيه أن حذف الفتح إنما كان لأجل التخفيف، على الرغم من عدم تجويزه من قبل بعضهم بحجة: أن الفتح أخف الحركات ومن ثمّ فلا حاجة إلى تخفيفه، ولعل الذي دعاهم إلى ذلك، هو شغفهم بالتخفيف فألجأهم ذلك إلى المبالغة فيه، بأن خففوا الخفيف أضف إلى ذلك، أن من هذه الكلمات ما توالى فيها أربع حركات، مثل (أَمَنَةً) و(قَمَرًا)، إذا وضعنا قي الحسبان حركة الواو قبل (قَمَرًا) ولعل هذا التوالى في الحركات هو ما جعلهم يحذفون صائت الفتح كراهة ذلك التوالى وهذا ما ذكره "سيبويه" إذ يقول: «أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات، أو خمس ليس فيهن ساكن نحو ضريكن»⁽⁷⁾.

﴿ النَّعَمِ ﴾ [المائدة:95] قراءة الجمهور بفتح العين وقرأها الحسن⁽⁸⁾ بتسكينه، يقول "أبو

حيان": «سكن العين تخفيفاً، كما قالوا "الشعر"»⁽⁹⁾ وذكر "ابن عطية": أنّها لغة⁽¹⁰⁾.

(1) . المحتسب، 388/1.

(2) . المحرر الوجيز، 527/1.

(3) . البحر المحيط، 362/7.

(4) . الكشاف، 157/3.

(5) . الإتحاف، ص:418، ومعجم القراءات للخطيب، 373/6.

(6) . إعراب القراءات الشواذ، 94/2، و يُنظر: الإتحاف، ص:418.

(7) . الكتاب، 202/4.

(8) . المحرر الوجيز، 238/2، والبحر المحيط 365/4.

(9) . البحر المحيط 365/4.

(10) . المحرر الوجيز، 238/2.

الفصل الأول - المستوى الصوتي

يقول العكبري: «يُقرأ - بسكون العين - ، وهو بعيد، والأشبه: أن يكون لغة شاذة ، ولا يحسن أن يقال: إنّه خَفَّف؛ لأنّ المفتوح لا يُخَفَّف بالإسكان»⁽¹⁾.

وقد قرر بعض المحدثين أن حذف الصائت « جاء نتيجة توالي الصوائت سواء، أكانت هذه الصوائت في اسم أم في فعل، وسواء في كلمة أم في كلمتين وسواء كانت متماثلة نحو "الدَّرَك . خُطُوت" أم مختلفة نحو "رَجُل . فَنَظِرَة"»⁽²⁾.

إن حذف الفتح لم يكن خاصا بالقراءات الشاذة، بل نجد له أثرا في ما تواتر من القراءات، مما يعني أنّ هذه الظاهرة الصوتية (حذف الفتح) جائزة في الاستعمال اللغوي، ذلك أن الفتح وإن كان خفيفا إذا اجتمع مع أمثاله قد يصبح مستثقلا فيلجأ إلى ما هو أخف منه بوساطة الحذف وإحلال السكون محلّه⁽³⁾.

وفي الأخير، إنّ تَرَاوَحَ الصوائت بين الإثبات في النطق والحذف، وثيق الصلة بتعدد اللهجات؛ فالقبائل الحجازية المتحضرة، لا تتخلص من الصوائت؛ لأنّ ذلك ينسجم وخاصية التؤدة والأناة، التي يتسم بها كلامهم، وأما القبائل البدوية، من مثل تميم وبكر بن وائل وغيرهما فنتخلص من الصوائت القصيرة بالحذف، وتخفف ما أمكنها التخفيف ولو كان ذلك بحذف أخف الصوائت، رغبة فيما أخف منه، وذلك يحقق لهم . إلى جانب الاقتصاد في الجهد العضلي . السرعة في النطق التي هي ميزة من مميزاتهم.

وقد ربط بعض الباحثين بين طبيعة حياة وصفة السرعة التي يتسم بها نطقهم، فيقول: « حياة البدو القائمة على الترحال، حياة فيها القلق والعجلة، وعادة المتعجل أن يترك بعض أشيائه وأن يتخفف من بعض أثقاله، ومن ثمّ كانت السرعة في النطق سمه بارزة في اللهجات البدوية»⁽⁴⁾.

(1) . إعراب القراءات الشّاذة، 234/1.

(2) . اللهجات في القراءات القرآنية ص: 187.

(3) . ينظر: القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، 534/2 .

(4) . اللهجات العربية في قراءات الكشاف، للزمخشري لعبد المنعم عبد الله حسن، ص: 348 نقلا عن: القراءات الشاذة

دراسة صوتية ودلالية، 501/2.

حذف صائت الإعراب (حذف حركة الإعراب):

حذف الصائت الذي هو جزء من بنية الكلمة، هو خاصية نطقية، طبعت اللغة العربية، وقد تجلى ذلك في بعض لهجاتها وفي القرآن الكريم بقراءته، ولم يكن ذلك التخلص من الحركة، إلا طلبا للخفة، وجريا وراءها واقتفاء لآثارها وسبلها، وذلك بالافتقار في الجهد العضلي، الذي ما فتئ جهاز النطق يبذله.

وإذا كانت هذه هي الحال مع الحركة التي هي جزء من بنية الكلمة، فكيف هي الحال مع حركة الإعراب؟ التي يُلبسها نظام اللغة ثوبا من القداسة، ويهبب بالناطق التزامها، وألا يقبل إلغائها، مادامت ركنَ الأركان وعمود الأعمدة، ضمن أركان وأعمدة النظام اللغوي؟ ومن ثمَّ يُنظر إلى التخلص منها حذفًا أو اختلاسا، على أنه تقويض لذلك النظام، وإصابة للعربية في مقتل إذ الإعراب، متمثلا في الحركة، سر جمال اللغة وماء حياتها وضامن بقائها متكشفة المعاني، ساطعة البيان.

على الرغم مما سبق وجدنا حذف الصائت الإعرابي، من وجهة النظر الصوتية، وإحلال السكون محله، ذلك لأجل التخفف أو بحثا عن الخفة، التي أصبحت مضمارا تتبارى فيه اللغات، وربما عدَّ ذلك الحذف أو التخلص من الحركة الإعرابية، من باب الاختلاس الحركة أي النطق بها سريعة، بالإتيان بثلاثتها، وذلك وفق مبدأ أخف الضررين، إذ ليس الأمر تخلصا صرفا من الحركة، بل على الأقل اجتزاء منها وإتيان بعضها.

ومن القراءات الشاذة، التي حذف صائت الإعراب أو اختلسته طلبا للخفة، نذكر:

﴿ يَلْعَنُهُمْ ﴾ [البقرة:159] قراءة الجمهور (يلعنهم) بضم النون، وقرأ ابن محيصن بسكونها

للتخفيف، وروي عنه اختلاس الضمة⁽¹⁾ والذي دعا "ابن محيصن" إلى التخفيف، هو توالي الحركات⁽²⁾ الذي يُعد عنهم من الكراهات، فكان تسكينُ النون محققًا للتخفيف، ومخلصا من توالي الحركات.

(1) . معجم القراءات، 222/1، والمُيسَّر في القراءات، ص:24.

(2) . المُيسَّر في القراءات، ص:24.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وأما اختلاس الضمة، فهو الإتيان بها سريعة، بأن ينطق ثلثها، وذلك يحقق سرعة النطق، الذي هو هنا انعكاس لسرعة الفرار من الحركات المتوالية، ويحقق اقتصادا في الجهد العضلي وفي الزمن، ذلك أن الحركة المختلطة زمنها أقل من زمن الحركة غير المختلطة.

﴿وَيَحذِرُكُمْ﴾ [آل عمران:28] قرأ ابن محيصن بإسكان "راء" من الفعل "يَحذِرُكُمْ" كما رُوِيَ عنه اختلاس ضمة الراء⁽¹⁾. وسواء أكانت قراءته بحذف صائت الضم أم باختلاسه فإنما كان ذلك لأجل التخفيف، وبخاصة مع توالي ثلاث حركات.

﴿يَعِدُهُمْ...يَعِدُهُمْ﴾ [النساء:120] القراءة التي عليها العامة، بضم "الذال" في الفعل (يعدهم) في الموضعين من الآية، وقرأ الأعمش وابن محيصن⁽²⁾: "يَعِدُهُمْ" بتسكين الذال فيهما، وذلك تخفيفا لتوالي الحركات⁽³⁾، وهي أربع حركات هنا؛ فتحتان وضمتان. - + - + - فتصبح - + - + - والصيغة الثانية أخف من الأولى، لأجل التخلص من ثقل الضم وتتابع الحركات، يقول العكبري: «وقرأ الأعمش بسكون الذال، وذلك تخفيف لكثرة الحركات»⁽⁴⁾.

﴿نَذَرُهُمْ﴾ [الأنعام:110] قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة والأعمش⁽⁵⁾: (يَذَرُهُمْ) بالياء وجزم الراء تخفيفا⁽⁶⁾، وفي هذه القراءة تم حذف الصائت القصير "الضمة"، وذلك طلبا للتخفيف، حيث كرهوا توالي الحركات، وهو هنا أربع حركات فتحتان وضمتان. ونشير إلى أن التخفف من حركة الإعراب، بحذفها وإحلال الساكن محلها، ليس قصرا على القراءات الشاذة، بل نجد له نماذج في القراءة المشهورة أو التي عليها العامة من ذلك قراءة

(1) . معجم القراءات، 473/1.

(2) . البحر المحيط 73/4، إملاء ما من به الرحمان، ص: 175. ومعجم القراءات، 160/2.

(3) . يُنظر: البحر المحيط، 73/4.

(4) . إملاء ما من به الرحمان، ص: 175.

(5) . المحتسب 304/1. والبحر، 618/4.

(6) . يُنظر : التخرجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش ، سمير أحمد عبد الجواد، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر،

ط: 01، 1411 هـ . 1991 م، ص: 30.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

أبي عمرو بن العلاء: "فتوبوا إلى باريكم" باختلاس حركة الهمزة⁽¹⁾ وكذلك قراءته ، لقوله عز وجل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنعام:109] بسكون الراء⁽²⁾، وقد أشار "سيبويه" إلى وجود هذه الظاهرة في الشعر فيقول « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع و المجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا: فخذ، وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا: عضد لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة... وقد يسكن بعضهم في الشعر ويثبم، وذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحيب * إثمنا من الله ولا واغل.⁽³⁾

إنّ الإتيان بحركات الإعراب هو يعني نوعا من التثقيب في مقابل التخفيف الذي هو حذف للحركة، وبخاصة إذا توالى الحركات، يقول ابن جني: «أما التثقيب فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استقاء واجب الإعراب لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو "فتوبوا إلى باريكم" فيمن رواه بسكون الهمزة...»⁽⁴⁾.

إنّ ظاهرة التّخفف من حركة الإعراب، أو استفاؤها نطقا، أي الإتيان بالحركة كاملة دونما حذف أو اختلاس، له صلة باختلاف لهجات العرب، فتخفيف الصائت الإعرابي سمة لهجية خاصة بلغة تميم وأسد و بعض نجد، وبخاصة عند «اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد ك ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ أو نوعين ك ﴿ بَارِيكُمْ ﴾»⁽⁵⁾ أما تثقيله فهو لغة أهل الحجاز⁽⁶⁾.

(1) . معجم القراءات، 1/100.

(2) . معجم القراءات، 2/518.

(3) . الكتاب، 4/203، 204.

(4) . المحتسب، 1/195.

(5) . إتحاف فضلاء البشر، ص:178.

(6) . يُنظر: المحتسب، 1/195، 198، و الإتحاف، ص:178، و معجم القراءات، 2/518.

الفصل الأول المستوى الصوتي

هذا و لم تكن مواقف النحاة من هذه الظاهرة واحدة ، فقد انقسموا بين قائل بجوازها ؛ منهم الفراء وأبو علي الفارسي وابن مالك، وبين مجيز لها في الشعر والمنع في الاختيار ومنهم "سيبويه" ، وهناك فريق ثالث مذهب المنع في الشعر وغيره⁽¹⁾.

تحريك الساكن:

إذا كان حذف الصائت القصير تخلصا من الحركة، فإنَّ تحريك الساكن، هو تخلص من السكون، واجتلاب للحركة وكأنَّ ذلك تخلص من الخفة وفراراً إلى الثقل، وإن كان إلى أخف الحركات (الفتح)، ذلك أن أخف الصوائت القصيرة، يصبح ثقيلًا في مقابل السكون، الذي هو عدم الحركة، ومن ثم عدم للجهد العضلي اللازم لإنتاج الحركة. ولا يخفي أن هذا الانتقال من الساكن إلى المتحرك ليس بمعزل عن اختلاف اللهجات والبيئات اللغوية العربية.

الصوامت الحلقية بين التسكين والتحريك:

حروف الحلق ستة هي الهمزة والهاء من أقصى الحلق والعين والحاء من أوسطه والغين والحاء وهما من أول الحلق مما يلي اللسان⁽²⁾. وهذه الحروف إذا كانت ساكنة بعد حرف متحرك، فإنها لا تُحرَّك إلا إذا كان ذلك على أنه لغة ثانية في الكلمة، مثلما يذهب إلى ذلك البصريون، في نحو: الزَّهْرَة والزَّهْرَة والنَّهْر والنَّهْر والشَّعْر والشَّعْر، فهذه في نظرهم مثل الحَلْبُ والحَلْبُ والطَّرْدُ والطَّرْدُ، في حين يُجوز الكوفيون فتح الحروف الحلقية الساكنة بعد حرف متحرك، وإن لم يسمعو ذلك، في مثل: البَحْرُ والبَحْرُ والصَّخْرُ والصَّخْرُ⁽³⁾.

(1) . يُنظر: البحر 1/333، 334 و، 6/144. ومعاني الزجاج 4/275، والمحتسب، 1/195 و ما بعدها، و التخريجات

النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، ص: 32 وما بعدها،

(2) . يُنظر: المقتضب، 2/138.

(3) . يُنظر: المحتسب، 1/264، 265 و 1/344.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وقد نسب "ابن جني" هذه الظاهرة إلى عقيل⁽¹⁾ وذكر "أبو حيان" أنها لهجة بعض بكر بن وائل⁽²⁾، ونبه "أبو حيان" إلى أنه ليس كل الكلمات التي ثانيها حرف حلق يجوز فيها الفتح إذا جاء بعده متحرك، بل يجب أن تكون ساكنة ليجوز ذلك مثل بَحْرٍ وَبَحْرٍ، ف: (فَعَلَ بفتح العين لا يجوز فيه التسكين نحو: السَحَر لا يقال فيه: السَحْر وإنما الكلام في فَعَلَ المفتوح الفاء الساكن العين...⁽³⁾).

ومن القراءات الشاذة، التي حرّكت الصامت الحلقى، إذا كان ساكناً، نذكر:

﴿ بَغْتَةً ﴾ [الشعراء:202]، القراءة المشهورة: (بَغْتَةً) بتسكين الغين وجاءت القراءة عن الحسن⁽⁴⁾ بالتحريك فيها.

﴿ أَلْبَعَثِ ... أَلْبَعَثِ ﴾ [الروم:56] قراءة الجمهور بتسكين "العين" من (البعث) في الموضعين من الآية، وقرأ الحسن⁽⁵⁾: "الْبَعَثُ" بفتح العين فيهما، يقول ابن جني: «...يجوز أن يكون أراد "الْبَعَثُ" على قراءة الجماعة، ثم حرّك بالفتح لأجل حروف الحلق»⁽⁶⁾.

أما الزجاج فيعلل الفتح بقوله: «...فأما الْبَعَثُ . بفتح العين . فذكر جميع الكوفيين أنّ كل ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق، وكان مُسَكَّنًا مفتوح الأول جاز فيه فتح المُسَكَّن نحو نَعْلٌ وَنَعْلٌ، وَشَعْرٌ وَشَعْرٌ، وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ، وَنَخْلٌ وَنَخْلٌ، فأما البصريون فيزعمون أن ما جاء من هذا فيه اللغتان تُكَلِّم به على ما جاء. وما كان لم يسمع لم يجر فيه التحريك نحو: وَعَدٌ، لأنك لا تقول: لك عَلَيَّ وَعَدٌ، أي عَلَيَّ وَعَدَّةٌ، ولا في هذا الأمر وَهَنْ . في معنى وَهْنٌ . وهذا في بابه مثل رِكٍ، وَرِكَكٍ وَقَدْرٌ وَقَدْرٌ، وَقَصِ الشاة وَقَصَصِهَا فلا فرق في هذا بين حروف الحلق

(1) . نفسه، 1/264، و 1/344.

(2) . البحر المحيط، 3/635.

(3) . البحر المحيط، 1/250، 251.

(4) . الكشف، 3/382.

(5) . المحتسب، 2/209.

(6) . المحتسب، 2/209.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وغيرها»⁽¹⁾ لا شك «أن السكون أخف من الحركة، لأنه حذف للصائت القصير إلا أن الفتح مع حرف الحلق أخف من السكون»⁽²⁾.

ويبين الدرس الصوتي الحديث أن الخفة المتأتية من فتح الأصوات الحلقية، مردها إلى مناسبة صائت الفتح للصوت الحلقى، ذلك أن هذا الأخير عند صدوره يحتاج إلى اتساع مجراه في الفم من غير عوائق تقف في طريقه، فاحتاج إلى صائت يتسم بالاتساع فكان الفتحة، يقول إبراهيم أنيس: معللا سر فتح الحروف الحلقية: «أما السر فيه، فهو أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقى، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعا، وتلك هي الفتحة»⁽³⁾.

لا خلاف بين الكوفيين والبصريين بأن الحروف الحلقية يتعاقب عليها السكون والفتح، فيرى الفريق الأول جواز فتح المُسَكَّن، إذا كان ما قبله مفتوحا، وإن لم يُسمع ذلك، ويرى الفريق الثاني، أنه لا يكون ذلك إلا فيما فيه لغة ثانية مسموعة، وأثبت الدرس الصوتي أن الفتح أخف مع الصوامت الحلقية لمناسبة إياها ولاتساعه ومن ثم حاجة هذه الصوامت إليه لاتساع مجراها في الفم.

تحريك الصامت الساكن غير الحلقى:

﴿مَيْلًا﴾ [النساء: 27] قرأ الجمهور (مَيْلًا) بسكون الياء، وقرأ الحسن⁽⁴⁾: (مَيْلًا) بفتحها، جاء في اللسان: «والميل في الحادث والميل بالتحريك: في الخُلُقَة والبناء...مَيْل الحائط يَمِيل وميل سنام البعير مَيْلًا ومِيل الحائط مَيْلًا... مال الحائط يميل مَيْلًا...»⁽⁵⁾

فتحريك الساكن بالفتح هو انتقال من أخف إلى خفيف، ولعل عمل اللسان على وجه واحد بتمائل الصوائت، يحقق خفة واقتصادا في الجهد وذلك بتتابع فتحات ثلاث.

ومع الفتح يكون المصدر مأخوذا من (مِيل) وفي السكون من مال، ونجد فرقا معنويا وهو أن التسكين يكون للحادث وبالتحريك للخُلُقَة والبناء.

(1) . معاني القرآن وإعرابه، 3/411، 412.

(2) . القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، 1/360.

(3) . في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص: 148.

(4) . البحر المحيط، 3/603.

(5) . لسان العرب، مادة: (ميل).

ياء المتكلم بين التحريك والتسكين:

يمكن عدُّ ياء المتكلم، أو ياء الإضافة، من الصوامت، التي تلحق الأسماء والأفعال على حد سواء، وهو من اللواحق التي تُختم بها تلك الكلمات ولا تشكل ، جزءاً من بنيتها، وإنما جيء بها لتدل على معنى الإضافة التي هي المتكلم.

وقد تعاملت العربية ، مع هذا النوع من الصوامت على « أربعة أوجه: فتحتها على الأصل ، وإسكانها تخفيفاً ، وإثبات الألف بعدها تلييناً للحركة ، وحذفها اختصاراً»⁽¹⁾

وقد راوحت القراءات الشاذة ، بين تسكين الياء وفتحها، مخالفة بذلك القراءة المشهورة، فما هو مفتوح في هذه الأخيرة ، قد تسكنه القراءة الشاذة والعكس.

من التحريك إلى التسكين:

جاء تسكين ياء المتكلم، في مواضع عدة، منها :

﴿ نِعْمَتِي ﴾ [البقرة:122] قرأ الحسن وابن محيصن⁽²⁾ بتسكين "الياء" لأجل التخفيف وهي

في القراءة المشهورة بالفتح «لأن أصلها التحريك كتحريك الضمائر لك وبك»⁽³⁾.

﴿ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾ [التوبة:129] قراءة العامة بفتح الياء على الأصل، وقرأ ابن

محيصن⁽⁴⁾، بحذف صائت الفتح، وإحلال السكون محله، طلباً للتخفيف، وكذلك قرأ "حَسْبِيَ

الله" [الزمر:38] بتسكين الياء، وهي قراءة الجمهور مفتوحة⁽⁵⁾.

إن تسكين الياء، ليس حكراً على القراءات الشاذة، بل نجد من القراء السبعة من شاركهم،

التسكين، أي حذف صائت الفتحة، وذلك في قوله سبحانه "جاءني البيئات" [غافر:66]، فقد

(1) . الحجة في القراءات السبع، ص:74.

(2) . إعراب القرآن للنحاس، 76/1، والمحرر الوجيز، 205/1 ومعجم القراءات، 186/1.

(3) . المحرر الوجيز، 205/1.

(4) . معجم القراءات، 484/3، والمُيسَّر في القراءات، ص:462.

(5) . يُنظر: معجم القراءات، 164/8.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

قرأ جمهور القراء بفتح "الياء" و«قرأ الحسن وابن محيصن بإسكانها...وقيل هي رواية الكسائي عن حمزة» (1).

كما أن فتح ياء الإضافة أو المتكلم في المواضع التي قرأها الجمهور بالتسكين لم يكن حكرا على قراء الشواذ بل نجد من السبعة من شاركهم التحريك بالفتح، من ذلك قوله عز وجل: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾ [المائدة: 25] بسكون ياء "نفسى" و"أخي" في قراءة العامة، مخففة ، وقرأ بفتح الياء فيهما: الحسن والخزاعي عن ابن كثير (2) والأمر نفسه بالنسبة لقوله سبحانه: ﴿ أَشْرَحَّ لِي صَدْرِي ﴾ [طه: 25] قراءة الجمهور بسكون الياء فيهما، وقرأها بالفتح فيهما الحسن (3).

والملاحظ هنا، أن صامت الياء قد اتجه من التسكين إلى التحريك ، وكأنه أثر التثقل على التخفيف، والاستثناء على القاعدة والأصل، إذ الأصل في هذا الصامت التسكين لخفة السكون، والفتح طارئ واستثناء إذ الحجة لمن فتح الياء أنها: «كالهاء والكاف في قولك: إنه وإنك وهي اسم مكنى والمكنى مبني على حركة ما، فكان الفتح أولى بها...والحجة لمن أسكن أن يقول: الحركة على الياء ثقيلة وأصل البناء السكون فأسكنتها تخفيفا» (4).

ومما سبق يتبين أن ياء المتكلم أو ما يسمى بياء الإضافة، فيها لغتان، الفتح والإسكان، والتسكين أخف، لثقل الفتح على الياء، فالفتح حركة، والحركة عمل، والعمل بذل جهد، من لدن جهاز النطق ومن ثم كان التسكين راحة وتخلصا من الجهد العضلي، واقتصادا فيه.

أما فتح الياء، فيما جاء ساكنا في القراءة التي عليها العامة، فمرجع ذلك إلى أن الأصل في الياء، التحريك، شأنها في ذلك شأن الضمير في (لَكَ) و(بِكَ) و (أَنه) و (إِنَّكَ)، وإن كان السكون أخف، فلا ضير، مع الفتح، ما دام الفتح أخف الحركات، وبخاصة إذا وليه ساكن، مع "أل" التعريف في الكلمة الموالية، فيصبح الفتح تخلصا من التقاء ساكنين، وفي ذلك تخفيف يقول الفراء: «كل ياء كانت من المتكلم ففيها لغتان: الإرسال [التسكين] والفتح، فإذا

(1) . معجم القراءات، 248، 247/8.

(2) . يُنظر: معجم القراءات، 253/2.

(3) . الإتحاف، ص: 382.

(4) . الحجة في القراءات السبع، ص: 74.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

لقيتها ألف ولام اختارت العرب التحريك، وكرهت السكون، لأن اللام ساكنة، فتسقط الياء عندها لسكونها فاستقبحوا أن يقولوا: "نعمت التي" فتكون كأنها مخفوضة على غير إضافة، فاخذوا بأوثق الوجهين...»⁽¹⁾.

وإن كان بعضهم يخفف الخفيف (الفتح)، متجاهلا أن الفتحة لا تخفف لخفتها عكس الضمة والكسرة، فما ذلك إلا لبلوغ منتهى الخفة مع التسكين.

إن صامت "الياء" وهو ينتقل من التحريك إلى التسكين، أو من التسكين إلى التحريك، إنما يعكس لغتين، شاعتا في كلام العرب، وفي القرآن الكريم بقراءته، تحذف الصائت تارة تخفيفا، وتحرك الساكن أخرى، على الأصل دونما عدم الخفة، مادام التحريك بأخف الصوامت؛ الفتحة.

التغاير المتعدد:

قد لا تقتصر، مخالفة القراءة الشاذة، للقراءة التي عليها العامة، في مجال الإبدال بين الصوائت وحذفها، على موضع واحد من الكلمة، بل تتجاوز له ليكون الاختلاف في أكثر من موضع، وذلك بأن يقع إبدال بين الصوائت في صامت معين من الكلمة، ثم نجد في الوقت ذاته، حذفاً للصائت، في صامت آخر من الكلمة نفسها، كما يمكن أن نجد الإبدال بين الصوائت في صامتين من الكلمة، وقد نجد إبدالاً بين الصوائت في الصامت الأول، ثم نجد تحريكاً للساكن في الصامت الثاني وهكذا.

الإبدال والحذف:

من القراءات التي أبدلت صائتا في موضع من الكلمة، وحذفت صائتا في موضع آخر منها، نذكر:

﴿خُطُوتٌ﴾ [البقرة: 168] قراءة الجمهور (خُطُوت) بضم الخاء والطاء، وقرأ الحسن البصري

وأبو الجوزاء⁽²⁾: (خَطُوت) بفتح "الهاء" وتسكين الطاء، ففي هذه القراءة وقع إبدال بين

(1) . الكتاب، 4/113.

(2) . معجم القراءات، 1/231.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

الضمة والفتحة في صامت "الخاء"، ثم حذف صائت الضم في صامت "الطاء" فأصبح هذا الأخير ساكنا.

وعليه فقراءة الجمهور كانت: + ؛ ثم أصبحت في القراءة الشاذة هكذا: - + ؛ فتتابع ضمتين في قراءة الجمهور، هو توالي ثقيلين، فأصبحت الكلمة أخف في القراءة الشاذة؛ وذلك بإبدال الصائت الأثقل الأول صائتا أخف، وهو الفتح، ثم حذف الصائت الثاني الأثقل، ليحل السكون محله.

إنّ قراءة الجمهور هي قراءة التثقيّل؛ إذ فيها إشباع الحركة وإعطائها حقها من النطق، جاء في "تهذيب اللغة": «واختاروا التثقيّل بما فيه من الإشباع... وخفف بعضهم... وإنما ترك التثقيّل من تركه استتقالا للضمة مع الواو. يذهبون إلى أن الواو أجزتهم من الضمة»⁽¹⁾.
وخطوات في قراءة الجمهور، جمع خُطوة، والخُطوة ما بين القدمين أو ما بين قَدَمَي الخاطي، وأما خَطوات فجمع خَطوة، والخَطوة الفَعْلُ أو المرة من الخَطْوِ⁽²⁾ يقول "الزمخشري": «...وهما كالغرفة والغرفة، والقبضة والقبضة»⁽³⁾.

يقول العكبري: «ويقرأ بفتح الخاء، وسكون الطاء، على أنه للمرة الواحدة يقال: "خطوت خَطوة" ولكن الأكثر: أن "فُعْله" اسمًا، في الجمع بفتح العين، وتسكينها قليل شاذ»⁽⁴⁾.
ويقول الفراء: «العرب تجمع "فُعْلة" من الأسماء على "فُعْلات" مثل "حُجْرة وحُجْرات" فرقا بين الاسم والنعته، النعت يخفف مثل حُلوة و حُلوات" فلذلك صار التثقيّل الاختيار»⁽⁵⁾ جاء في "الصاح": «الخَطوة بالفتح المرّة الواحدة، والجمع خطوات بالتحريك»⁽⁶⁾.

ومن ثم فالقراءات الشاذة خالفت الأصل في جمع الكلمات أو الأسماء، التي على "فُعْلة" إذ الجمع يكون بالتثقيّل أي بالحركة، وهي القراءة المشهورة الضم، على وزن فُعْلات، أمّا بالتخفيف، أي بحذف الصائت فيكون ذلك للنعته لا للاسم، مثل حُلوه حُلوات، أمّا خطوة، فهي اسم، ومن ثم فالاختيار، هو التحريك فرقا بينها وبين النعته.

(1) . تهذيب اللغة، مادة: (خطا).

(2) . يُنظر: الكشف، 1/195. وتهذيب اللغة، مادة: (خطا).

(3) . الكشف، 1/195.

(4) . إعراب القراءات الشواذ، 1/114.

(5) . تهذيب اللغة، مادة: (خطا).

(6) . معجم الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، ط: 04، 1990م،

مادة: (خطا).

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وينسحب ما سبق على ﴿خُطُوتٌ﴾ في [البقرة: 208] و[الأنعام: 142] و[النور: 21]، حيث قرأ الجمهور بضم "الخاء" و"الطاء" وهي لغة الحجاز⁽¹⁾، وقرأ الحسن⁽²⁾ بفتح "الخاء" وسكون الطاء، أما قراءة ابن محيصن و اليزيدي والأعمش فهي: خُطُوت، بتسكين "الطاء"، وهي لغة تميم ، وقد وافقوا في ذلك قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة وغيرهم⁽³⁾.

﴿الْكَبْرُ﴾ [الحجر: 54] العامة على كسر الكاف وفتح الباء من (الكِبَر) وقرأ ابن محيصن⁽⁴⁾ بضم الكاف، وتسكين الباء، ومن ثم فقد أبدل بين الكسرة والضمة وحذف الفتحة، وحاء السكون محلها.

والملاحظ أنه مع الصامت الأول(الكاف) ترك القارئ، الصائت الذي فيه بعض الخفة وأبدله صائتا هو أثقل الصوائت أي الضمة، ومع الصامت الثاني (الباء) حذف صائت الفتحة على خفته، وجاء بالسكون الذي هو أخف من الحركة.

هذا ونشير إلى أنّ الدلالة المعنوية للكلمة، وفق القراءتين واحدة على الرغم من هذا التغيير الواقع من إبدال وحذف للصوائت، وكذا انتقال الكلمة من (فعل إلى فُعل).

﴿ثَمْرِهِ﴾ [الأنعام: 99] الجمهور على فتح الثاء والميم من (ثَمْرِهِ) وقرأ الأعمش⁽⁵⁾ بضم "الثاء" وإسكان "الميم"، يقول "النحاس": « حُذفت الضمة لثقلها، ويجوز أن يكون جمع ثَمْرٍ، مثل بَدَنَه وبُدُنٌ»⁽⁶⁾. أما "ثَمْرِهِ" على قراءة الجمهور، فهي جمع ثَمْرَةٍ⁽⁷⁾.

ويذهب العكبري ، إلى أن ضم "الثاء" وسكون "الميم"، هو مخفف من المضموم أي من ثَمْرِهِ ثَمْرِهِ⁽⁸⁾فالتخفيف الذي تحقق في قراءة الأعمش لم يتأت من إبدال الكسر ضمًا، وإنما من

(1) . معجم القراءات، 570/2.

(2) . يُنظر: معجم القراءات، 571/2 و 234/6 والمُيسَّر في القراءات، ص: 352.

(3) . يُنظر: معجم القراءات، 570/2.

(4) . البحر، 485/6.

(5) . إعراب القرآن للنحاس، 25، 24/2.

(6) . إعراب القرآن، 25/2.

(7) . يُنظر: معاني القراءات، للأزهري، ص: 163 والحجة، لابن خالويه، ص: 146، 147، والإملاء للعكبري، ص: 229.

(8) . الإملاء، ص: 229.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

حذف الصائت، والذي هو الفتحة، إذا ما ضربنا صفحاً عن قول من قال أن قراءة تُمره، مخففة من المضموم.

يقول "أبو حيان": «وقرأت فرقة بضم الثاء، وإسكان الميم طلباً للخفة كما تقول في الكُتُب كُتُب»⁽¹⁾.

﴿وَعَصِيهِمْ﴾ [طه:66] قرأ الجمهور (عَصِيهِمْ) بكسر "العين" و"الصاد" وفي ذلك إيتباع

حركة "العين" لحركة "الصاد"، التي جاءت مناسبة للصامت الذي بعدها، وهو "الياء"، والياء مبدؤها الكسرة.

وقرأ الحسن⁽²⁾ "عُصِيهِمْ"، بضم "العين" وإسكان "الصاد" فقد أبدل الكسرة في العين ضمة، وحذف صائت الكسرة من الصاد، ولعل ذلك طلباً للتخفيف، وإن كان المعنى لم يتغير؛ فالكلمة تدل على الجمع، وإن اختلف وزنها في القراءة الشاذة عن وزنها في قراءة العامة، بين "فِعِلٌ" و"فُعِلٌ".

يقول "أبو حيان": «وفي كتاب اللوامح الحسن عُصِيهِمْ بضم العين وإسكان الصاد وتخفيف الياء مع الرفع فهو أيضاً جمع كالعامة لكنه على فُعِلٌ»⁽³⁾.

يقول العبري: «يُقرأ بضم العين، وسكون الصاد، وتخفيف الياء على "فُعِلٌ" مثل "أَسَدٌ" وأُسَدٌ»⁽⁴⁾.

ففي هذه القراءة كان الاختلاف في ثلاثة مواضع، فهناك إبدال وحذف للصائت، ثم حذف الساكن الأول، بعد التقاء الساكنين، ساكن "الصاد" وساكن "الياء" المشددة فحُفِفَت الياء بحذف الساكن.

عُ + صَدٌ + يُّ + يُّ ← عُ + صَدٌ + يُّ

(1) . البحر المحيط، 4/600.

(2) . البحر، 7/355.

(3) . البحر، 7/355.

(4) . إعراب القراءات الشواذ، 2/26.

الإبدال بين الصوائت في صامتين:

﴿أَحْبُكُ﴾ [الذاريات:07] القراءة التي عليها الجمهور "حُبُك" بضم "الحاء" و"الباء"، وهي جمع حبيكة⁽¹⁾؛ جاء في اللسان: «وَحُبُّكَ السماء: طرائقها، وفي التنزيل: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحُبُكِ﴾ يعني طرائق النجوم، واحدها حبيكة..»⁽²⁾.

وأما قراءة الحسن⁽³⁾ فهي: "حَبِك" بكسر الحاء وفتح الباء وهي جمع حِبْكَ⁽⁴⁾، فقد وقع إبدال الصوائت في صامتين من الكلمة، فأبدل الصائت الأول كسرة، وأبدل الصائت الثاني فتحة. ولا شك أن تتابع ضميتين، وإن كان خفيفا لكون العمل من وجه واحد، في إطار المماثلة بين الصوائت، إلا أن تتابع الكسر والفتح أخف، فالكسرة تأتي بعد الفتحة من حيث الخفة، أما الفتحة فأخف الحركات.

وتوجد قراءة أخرى تبدل فيها الضمة الأولى فتحة، وتبدل الضمة الثانية كسرة هكذا "حَبِك"، وهي قراءة الحسن أيضا وقرأ بها آخرون منهم أبو الدرداء وأبو الجوزاء وعاصم الجحدري⁽⁵⁾.

﴿لَبْدًا﴾ [الجن:19] قراءة الجمهور بكسر اللام وفتح الباء وهو جمع لِبْدَة، مثل قِرْبَة وقِرَب⁽⁶⁾، ومعنى لِبْدَا أي جماعات⁽⁷⁾، وجاءت القراءة عن الحسن الجحدري، وأبي حيوة ومحمد ومحمد بن السميع وابن محيصن ومجاهد وهارون⁽⁸⁾ بضم اللام والباء "لُبْدًا"، وهي جمع لُبْد، مثل سَقْف وسُقْف ورَهْن ورُهْن، وقيل جمع لَبُود، مثل صَبُور وصُبُر⁽⁹⁾.

(1) . يُنظر: إعراب القراءات الشَّوَادِ، 2/257، والجامع لأحكام القرآن، م9 ج17/32.

(2) . لسان العرب، مادة: (حبك).

(3) . معجم القراءات، 9/124.

(4) . الجامع لأحكام القرآن، م9 ج17/32.

(5) . معجم القراءات، 9/125، 126.

(6) . الحجة لابن خالويه، ص: 354.

(7) . الجامع للقرطبي، م 10 ج 23/19.

(8) . نفسه، م 10 ج 24/19.

(9) . نفسه، م 10 ج 24/19، ومعجم القراءات، 10/128.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

فهي هذه القراءة تم إبدال الكسرة في الصامت الأول ضمة، وأبدلت الفتحة في الصامت الثاني ضمة أيضاً. فالقراءة المشهورة تتحقق فيها الخفة، بأن جمعت بين أخف الحركات (الفتحة) والكسرة التي تأتي بعدها من حيث الخفة، ومع القراءة الشاذة حُرِّك الصامتان بالضممة وهي أثقل الصوائت، ولعل ذلك يتوافق والبيئة اللغوية التي ينتمي إليها القراء، ثم إن إتباع الضمة الضمة قد يحقق بعض الخفة وإن كانت أقل من الخفة التي في القراءة التي عليها العامة.

﴿جِبَلًا﴾ [يس:62] قراءة الجمهور: (جِبَلًا) بكسر "الجيم" و"الباء"، و"جِبَلًا" هنا بمعنى: الخَلْق

الكثير أو الجماعة من الناس⁽¹⁾. وقرأ سعيد بن جبير وأبو المتوكل ومعاذ القارئ⁽²⁾: "جِبَلًا"، بضم الجيم وفتح الباء وتخفيف اللام مثل ظُلْمَة وظَلَم⁽³⁾.

فقد تم إبدال كسرة الجيم ضمة وكسرة الياء فتحة، كم خُففت اللام بعد أن كانت مشددة وهذه عوامل تجعل القراءة الشاذة أخف من القراءة التي عليها العامة، وذلك الاقتصاد في الجهد العضلي الناجم عن نطق كسرتين متواليين، وعن الثقل الناجم عن اللام المشددة. ونجد قراءة أخرى، تنسب إلى الخليل⁽⁴⁾، وهي "جِبَلًا" حيث أبدل كسرة "الجيم" فتحة وكسرة "الباء" ضمة، وهي بوزن عَضُد، ومعناها الجماعة⁽⁵⁾.

وهذا التعدد في قراءة "جِبَلًا"، لا يخرج عن تعدد اللهجات، إذ لا تتغير الدلالة المعنوية للكلمة بتعدد القراءات، وقد أورد العكبري لهذه الكلمة قراءات خمس، ثم قال: «وكل ذلك لغات»⁽⁶⁾. لغات»⁽⁶⁾.

الإبدال والتحريك :

(1) . لسان العرب ، مادة: (جبل).

(2) . معجم القراءات، 511/7.

(3) . يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، 181/2، ومعجم القراءات، 511/7.

(4) . معجم القراءات، 512/7.

(5) . يُنظر: معجم القراءات، 512/7.

(6) . إعراب القراءات الشواذ، 181/2.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

هناك قراءات شاذة جمعت بين الإبدال بين الصوائت في صامت معين من الكلمة وتحريك الساكن في صامت آخر من الكلمة نفسها، من ذلك :

﴿السَّلْمُ﴾ [البقرة:208] فقد جاءت قراءة العامة بكسر "السين" وتسكين "اللام" وقرأ

الأعمش⁽¹⁾: "السَلْم" بإبدال كسرة "السين" فتحة، ثم تحريك الساكن بالفتح، ولعل هذه القراءة أخف من قراءة الجمهور، إذ يعمل جهاز النطق من وجه واحد وهو فتح السين وفتح اللام، وبالرغم من تباين وزن الكلمتين بسبب الإبدال بين الصوائت والتحريك للساكن، بين "فَعْل" في قراءة الجمهور و"فَعْلٌ" في القراءة الشاذة، إلا أن دلالتهما المعنوية متطابقة؛ يقول الزمخشري: «السَلْمُ بكسر السين وفتحها وقرأ الأعمش بفتح السين واللام وهو الاستسلام والطاعة أي استسلموا لله وأطيعوه»⁽²⁾

﴿خَمْسَةٌ﴾ [الكهف:22] قراءة للجمهور بفتح "الخاء" وإسكان "الميم"، وقرأ ابن محيصن⁽³⁾

بكسر "الخاء" وتحريك "الميم" بالكسر أيضا، فقد أُبدل بين الفتح والكسر في صامت "الخاء"، وحُرِّك الساكن بالكسر، فتتابعت كسرتان، فيكون العمل من وجه واحد وفي ذلك اقتصاد في الجهد العضلي ، وإن كانت قراءة العامة ربما أخف من القراءة الشاذة فالخاء مُشكَّلٌ بالفتح، وهو أخف الصوائت، والميم ساكنة والسكون أخف من الحركة، فاجتمعت خفة الفتحة وخفة السكون، هذا وليست القراءة الشاذة، إلا تمثيلا لاختلاف اللهجات في كلمة "خَمْسَةٌ" وما هي إلا لغة فيها⁽⁴⁾.

كسر صوامت المضارعة:

(1) . الكشاف، 1/229.

(2) . الكشاف، 1/229.

(3) . البحر المحيط، 7/159.

(4) . يُنظر: المَيَسَّر في القراءات، ص:296.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

الأصل في حركة صوامت أو أحرف المضارعة . التي يجمعها قولهم (أنيت) . الفتح، إذا كان ماضي الفعل المضارع، ثلاثياً، نحو: علم، أو خماسياً، نحو: انطلق، أو سداسياً، نحو: استغفر، أما إذا كان ماضي الفعل المضارع، رباعياً، وكانت حروفه كلها أصولاً، نحو: دحرج، أو كان بعضها زائداً، نحو: أكرم، وقدم، فإنّ حركة حرف المضارعة ها هنا الضم⁽¹⁾.

ويجوز في صوامت المضارعة، التحريك بالكسر، خلافاً للأصل وذلك على مذهبين:⁽²⁾
الأول: يكسر، الهمزة، والتاء والنون، ويفتح الياء استئقلاً للكسرة معها.

الثاني: يكسر جميع حروف المضارعة، بما فيها الياء متحملين الكسرة معها على ثقلها.

هذا وقد أشار "سيبويه" ، إلى هذه الظاهرة، ذات الصلة باللهجات بقوله: « هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء، كما كسرت ثاني الحرف، حيث قلت: فَعِل، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تعلم ذلك، وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نعلم، وكذلك كل شيء فيه فعل من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين. والمضاعف، وذلك قولك: شَقِيتَ فأنت تَشْقَى.. وَخَلْنَا فنحن نَخَال، وَعَضِضْتُ فأنتن تَعَضِضْنَ وأنت تَعَضِّين... وإنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فَعِل، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في فَعَل... وجميع هذا إذا قلت فيه يفعل فأخذت الياء فتحت، وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاص معنى، فيحتمل ذلك، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك»⁽³⁾.

يقول "الثمانيني": « وإذا كان الماضي على ثلاثة أحرف فتحوا منه حرف المضارعة، نحو: يَضْرِب، يَعْلَم، لأنّ الثلاثي خف على ألسنتهم وكثر استعمالهم له، فاختروا له الفتحة ، لأنها أخف الحركات وأكثرها في الاستعمال»⁽⁴⁾.

(1) . يُنظر: شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: 02 ، د . ت ، 649/2.

(2) . يُنظر: شرح التصريف، عمر ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 01، 1419 هـ . 1999 م ، ص: 196.

(3) . الكتاب، 4/110.

(4) . شرح التصريف، ص: 198.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وقد بين "سيبويه" أنّ أهل الحجاز، يفتحون حرف المضارعة، وهو الأصل⁽¹⁾ وذكر، أن غير الحجازيين، يكسرونه، ويكسرون أيضا « كل شيء كانت ألفه موصولة مما جاوز الثلاثة أحرف في فعل... وذلك لأنهم أرادوا أن يكسروا أوائلها كما كسروا أوائل فعل... وذلك قولك: استغفر فأنت تستغفر...»⁽²⁾.

يقول "سيبويه": « وجميع هذا يفتحه أهل الحجاز، وبنو تميم لا يكسرونه في الياء إذا قالوا يَفْعَلُ»⁽³⁾.

فتميم وإن عُرف عنها كسر أحرف المضارعة، فهي لا تكسر الياء، وذلك لثقل الكسرة معها، والذي لا مرية فيه أن كسر حروف المضارعة كلها، قد وقع من العرب على تفاوت بينها؛ فمنها ما جاء الكسر فيه كثيرا، وهو النون والتاء، ومنها جاء الكسر فيه قليلا وهو الهمزة، وما جاء الكسر فيه أقل وهو الياء⁽⁴⁾.

أمّا القبائل، التي تشيع فيها ظاهرة كسر أحرف المضارعة، فهي قيس وتميم، وأسد وربيعة، وبنو الأخيل، وهذيل، وبعض عقيل وبنو كلب، وفزارة⁽⁵⁾، على تفاوت بينها، فمنها من يكسر أحرف المضارعة عدا الياء، ومنها من يكسر كل أحرف المضارعة بما فيها الياء، وقد نسب كسر الياء إلى بني كلب و فزارة⁽⁶⁾، ونُسب قولهم: يَجَل في يَوجَل أو يَاجَل، إلى بني أسد⁽⁷⁾ تعرف هذه الظاهرة، باسم التثنية، وتتسب إلى بهراء (تثنية بهراء) وبهراء هي بطن من

(1) . يُنظر: الكتاب، 4/111.

(2) . الكتاب، 4/112.

(3) . نفسه، 4/113.

(4) . يُنظر: قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي، ص: 82.

(5) . يُنظر: الكتاب 4/113، والبحر المحيط، 1/42، والمنصف لابن جني، 1/322 ولهجات العرب، لأحمد تيمور باشا،

تقديم: إبراهيم مذكور الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د . ط ، 1393 هـ . 1973 م ص: 101، والقراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، 1/369.

(6) . يُنظر: بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية ، جمال إبراهيم ، مؤسسة الرسالة

الرسالة ناشرون . سوريا. لبنان، ط: 1، 1429 هـ . 2008 م ص: 168.

(7) . لهجات العرب لأحمد تيمور، ص: 89.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

من تميم أو من قضاة، قيل إنها تكسر أحرف المضارعة مطلقاً، وقيل تكسرهما عدا الياء⁽¹⁾. هذا ولم تخل، القراءات الشاذة، من هذه الظاهرة، حيث نجدها، تكسر صوامت المضارعة، بما فيها الياء بعد أن كانت القراءات التي عليها العامة، تفتح تلك الأحرف.

كسر الهمزة:

﴿لَا أَعْلَمُ﴾ [المائدة:116] قرأ الجمهور بفتح الهمزة من الفعل (أعلم)، وقرأ الأعمش⁽²⁾: (ولا أعلم) بكسرها.

﴿أَنْصَحُ﴾ [الأعراف:62] قرأ يحيى بن وثاب وطلحة⁽³⁾: (وأنصح) بكسر الهمزة من الفعل: (أنصح)، أما قراءة الجمهور فجاءت بفتح الهمزة فيها.

﴿ءَاسَىٰ﴾ [الأعراف:93] جاءت القراءة، بفتح الهمزة من الفعل (ءاسى) وقرأ الأعمش وابن وثاب، وابن مصرف⁽⁴⁾: (إيسى) بكسر الهمزة، فأصل الفعل (أسى) وقد أبدلت الألف الثانية (ياء) لتناسب، الكسر في الهمزة، في القراءة الشاذة، وهذه القراءة تُخَرِّج على أنها لغة تميم، وقيل: إنها لغة بني أخيل⁽⁵⁾.

كسر التاء:

﴿وَلَا تَعْتَوُوا﴾ [البقرة:60] القراءة التي عليها العامة: (ولا تعتوا) بفتح التاء، في الفعل (تعتوا)، وقرأ الأعمش⁽⁶⁾: (تعنوا) بكسر حرف المضارعة (التاء)، وذكر النحاس والقرطبي، أن

(1) يُنظر: لهجات العرب، ص:86 وما بعدها، واللهجات العربية لإبراهيم النجاء، ص:77، نقلاً عن القراءات الشاذة دراسة

صوتية ودلالية، ص:369/1.

(2) . معجم القراءات، 376/2.

(3) . معجم القراءات، 86/3.

(4) . المحرر الوجيز، 431/2.

(5) . يُنظر: معجم القراءات، 105/3.

(6) . يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، 61/2، والبحر المحيط، 94/5، والجامع لأحكام القرآن، م 4 ج 240/7.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

كسر "التاء" مأخوذ من عَثِيَّ وَيَعَثَى لا من عَثَا يَعَثُو⁽¹⁾، وهما بذلك يوجهان هذه القراءة، لتكون وفق، القاعدة، ذلك أن (تِعَثُوا) بالكسر في صامت المضارعة، ينبئ عن كسر، "عين" (فعل) في الماضي، فقالوا: (عَثِيَّ)، وقد أشار "أبوحيان" إلى أن كسر التاء في (تعثوا) لغة، مثل قولهم: أنت تعلم، بكسر التاء⁽²⁾.

﴿ تَبْيِضُ...تَسْوَدُ ﴾ [آل عمران:106] قراءة الجمهور: (تبييض) و(تسود) بفتح صامت المضارعة (التاء)، في الفعلين، وحرّك هذا الصامت بالكسر، في الفعلين (تبييض) و(تسود)، كل من: يحيى بن وثاب وأبو رزين العقلي وأبو نهبك وأبو عمران الجوني⁽³⁾. وكسر التاء لغة تميم وأسد⁽⁴⁾، وقد علق "الزجاج" على هذه القراءة بقوله: « وكثير من العرب تكسر هذه التاء من تسود وتبييض والقراءة بالفتح، والكسر قليل إلا أن كثيرا من العرب يكسر هذه "التاء" ليبين أنها من قولك أبيض وأسود فكأن الكسرة دليل على أنه كذلك في الماضي»⁽⁵⁾.

﴿ تَأْلُمُونَ ﴾ [النساء:104] القراءة المشهورة: (تألمون) بفتح التاء وقرأ ابن وثاب ومنصور ابن المعتمر: (تئلمون) بكسر التاء، وقرأ ابن وثاب: (تيلمون) بكسر التاء، وإبدال الهمزة ياء⁽⁶⁾، ياء⁽⁶⁾، وذكر "ابن عطية" و"أبو حيان" بأن ذلك لغة⁽⁷⁾.

كسر النون:

(1). يُنظر: إعراب القرآن 61/2 والجامع ، م4ج7/240.

(2). يُنظر: البحر المحيط، 94/5.

(3). المحرر الوجيز، 487/1، ومعجم القراءات، 553/1، 554.

(4). معجم القراءات، 554/1.

(5). معاني القرآن وإعرابه، 454/1.

(6). يُنظر: المحرر الوجيز، 108/2، ومعجم القراءات، 147/2، والبحر المحيط، 357/3.

(7). يُنظر: المحرر الوجيز، 108/2، والبحر، 357/3.

﴿نَعْبُدُ﴾ [الفاحة:05] قراءة الجمهور: (نَعْبُدُ)، بفتح النون، وقرأ زيد بن علي ويحي بن وثاب وعبيد بن عمير الليثي⁽¹⁾: (نِعْبُدُ) بكسر حرف المضارعة النون، ذكر صاحب معجم القراءات أنها لغة هذيل⁽²⁾.

﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة:05] القراءة التي عليها العامة، (نَسْتَعِينُ) بفتح حرف المضارعة (النون) قال "أبو حيان": « وفتح نون نستعين قرأ بها الجمهور وهي لغة الحجاز وهي الفصحى، وقرأ عبيد بن عمير الليثي، وزر بن حبيش ويحي بن وثاب والنخعي والأعمش، بكسرها. وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه، وقال أبو جعفر الطوسي، هي لغة هذيل»⁽³⁾.

وقد ذكر "ابن عطية"، أن "نَسْتَعِينُ بِكسر النون" لغة لبعض قريش، في النون والتاء والهمزة، ولا يقولونها في ياء الغائب، وإنما ذلك في كل فعل سمي فاعله فيه زوائد أو فيما يأتي من الثلاثي على فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل نحو علم وشرب، وكذلك فيما جاء معتل العين، نحو خال يخال فأنهم يقولون تخال وإخال»⁽⁴⁾.

وقد اعترض، "أبو حيان" على نسبة، كسر أحرف المضارعة إلى قريش وذكر أن ذلك مخالف لما ذكره النحاة، الذين نقلوا عن الحجازيين فتح أحرف المضارعة، أمّا إخال بكسر الهمز في لغة قريش فهو خصوصية لغوية لهم، تبعوا فيها غيرهم من العرب⁽⁵⁾.

إنّ ما ذكره "ابن عطية"، من كسر في أحرف المضارعة، هو لبعض قريش، قد يكون له ما يبرره، من وجهة النظر اللغوية، ذلك أنه يمكن تفسيره على أساس نظام اللغة المبني على قانون التأثير والتأثر، فإذا كانت لهجة قريش قد أثرت فيما جاورها من اللهجات، فما الذي يمنع تأثرها بتلك اللغات، وإذا كانت قد تبعت لغة غيرها في (إخال) فما الذي يمنع من أن تتبع غيرها، في غير (إخال)؟ أضف إلى ذلك أن هذا الذي وجدناه عن بعض قريش، وليس

(1) . البحر، 140/1، ومعجم القراءات، 15/1.

(2) . معجم القراءات، 15/1.

(3) . البحر المحيط، 141/1، ويُنظر: المحرر الوجيز، 72/1.

(4) . المحرر الوجيز، 73، 72/1.

(5) . يُنظر: المحرر الوجيز، 209/1، والبحر المحيط، 557/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

كلهم، قد يكون بداية تحول لهجي، في إطار التأثير المتبادل، هذا الذي يأخذ حقه في سيرورة الزمن، أو قل يأخذ الوقت الكافي ليصبح خصيصة لهجية لقريش، فربما هذا الكسر عند بعض قريش، ما هو إلا نقطة البدء وبداية التكوّن، وقد يكون المقصود ببعض قريش، لهجة محلية، وليس لغة قريش في مستواها الرسمي الفصيح، كما أن الاطراد في الظواهر اللهجية، قد يكون نسبياً، وربما هذا ما يفسر دائماً وجود القاعدة والاستثناء في تلك الظواهر، وهو ما يمكن أن يدعى بالجزر اللغوية داخل اللغة أو اللهجة⁽¹⁾.

ويقول جمال حسين إبراهيم: «فقد نسب الكسر إلى قريش أو بعض قريش، وهذيل أو بعض هذيل.. ونحن نفهم مثل هذه الظواهر على أنها من (الجزر اللغوية)، ونفسر هذه الأبعاد بمراحل التغير اللغوي. فالصيغة الحادثة تكون قد أكملت دورتها في التغير عند بطن أو أكثر من بطون القبيلة تحت تأثير قبيلة مجاورة، أو نتيجة احتكاك من نوع ما، على حين يظل بطن أو أكثر محافظاً على الصيغة القديمة، حتى نجد ما يسمى بـ(الجزر اللغوية) كما في موقف قريش وهذيل هنا»⁽²⁾.

﴿ مَا نَشَاءُ ﴾ [الحج:05] قراءة الجمهور بفتح النون، وقرأ يحيى بن وثاب⁽³⁾: (ما نِشاء) بكسرها، وقرأ الأعمش: (ونِعَلَمَ) [المائدة:113] بكسر النون، وكذلك قرأ أبو السمال وغيره: (سَنَفِرَغَ) [الرحمان:31]؛ بكسر "النون" وفتح "الراء"⁽⁴⁾، وهي في قراءة الجمهور بفتح "النون" وضم "الراء".

كسر الياء:

(1) . اللهجات في قراءات الكشاف للزمخشري، ل عبد المنعم عبد الله حسن ص:365 ومقدمة في قراءات القرآن في عصر

النبوّة، عبد الفتاح البركاوي، ص:374، نقلا عن : القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، 372/1، وينظر: بنية

الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات، جمال حسين إبراهيم، ص:170.

(2) . بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات، ص: 170.

(3) . البحر المحيط، 6/327.

(4) . البحر، 2/371، و 9/262.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

﴿يَأْلُمُونَ﴾ [النساء:104] قراءة الجمهور: (يَأْلُمُونَ) بفتح حرف المضارعة "الياء"، وقرأ

ابن وثاب: (يَيْلُمُونَ) بكسر "الياء" وإبدال الهمزة "ياء"، لتجانس الحركة التي قبلها، وقرأ ابن وثاب أيضا ومعه منصور بن المعتمر: (تَيْلُمُونَ) بكسر "التاء" وبالهمز دون إبدال⁽¹⁾.

﴿لَمْ يَعِيَ﴾ [الأحقاف:33] قراءة الجمهور: (لَمْ يَعِيَ) بفتح الياء، وقرأ الحسن⁽²⁾: (لَمْ يِ عِي) بكسر

بكرها، جاء في معجم القراءات: «كسر حرف المضارعة لغة قيس وتميم وأسد وربيعة ولغة هذيل، غير أنهم رأوا هذا الكسر في غير الياء لئلا يجمعوا ثقيلين معاً: الكسر والياء»⁽³⁾.

هذا وهناك قراءات أخرى، جاء فيها صامت المضارعة، مكسورا في القراءة الشاذة، من

ذلك: ﴿مَخْطَفٌ﴾ [البقرة:20] فقد قرأ الحسن والأعمش⁽⁴⁾: (يَخْطِف) بكسر حرف المضارعة

الياء، وكسر الخاء، ثم بتشديد الطاء وكسرهما، ولئن، فُسِّرَ كسر الياء على أنه إتباع⁽⁵⁾ أو مماثلة بين الصوامت، حيث كُسِرَتْ لكسرة الخاء بعدها، والتي كُسِرَتْ هي الأخرى لتماثل كسرة الطاء بعدها، فإنَّ الكسر، قد وقع في صامت المضارعة الياء، وإنَّ عُدَّ مكروها، لتقل الكسر على الياء.

يقول "ابن عطية": «وهذه اللغة تطرد في العلامات الثلاث همزة التكلم ونون الجماعة وتاء المخاطبة ولا يجوز ذلك في ياء الغائب، كذا قال "سيبويه"، وأما قولهم: من وجل: يبجل فلعله من غير هذا الباب»⁽⁶⁾.

وقد برر الفراء كسر الياء بأنه طلب لكسرة الألف، وكأنه يريد اختطف فهو خماسي مبدوء بهمزة وصل؛ يقول: «وأما من خفض الياء والحاء فإنه أيضا من طلبه كسرة الألف، لأنها كانت في ابتداء الحرف مكسورة»⁽⁷⁾.

(1). يُنظر: معجم القراءات، 148/2، والمحزر الوجيز، 108/2 والبحر، 357170/3.

(2). معجم القراءات 515/8.

(3). نفسه، 515/8.

(4). البحر المحيط، 146/1.

(5). يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، 65/1 والبحر، 146/1.

(6). المحزر الوجيز، 431/3.

(7). معاني القرآن، 18/1.

الفصل الأول _____ المستوى الصوتي

وفي الأخير نُلمع إلى أن كسر حرف المضارعة في القراءات الشاذة قد شمل كل الأحرف بما فيها الياء، على ثقل الكسر معها، وأن ظاهرة الكسر قد شملت قطاعا واسعا من لهجات العرب، حتى وجدنا "سيبويه" يقول: «وذلك في جميع لغة العرب إلا أهل الحجاز»⁽¹⁾ وهذا الزجاج يقول: «وكثير من العرب تكسر هذه التاء...»⁽²⁾، بل إننا وجدنا من ينسب كسر حرف المضارعة إلى بعض قریش⁽³⁾.

والملاحظ أن هذه القراءات قد أبدلت بين صائتين، هما: الفتح والكسر، فقد أبدلت القراءات الشاذة، صائت الفتح في القراءة التي عليها العامة كسرا، الملاحظ أن هذه الظاهرة (كسر أحرف المضارعة) له صلة في الأعم بالقبائل البدوية، وذلك يوافق هوى في هذه القبائل له صلة بعاداتها النطقية، ألا وهو، سرعة النطق الذي تتصف به، فكان الانتقال من فتح صوامت المضارعة إلى كسرها توطيدا وتحقيقا لخاصية السرعة التي يتسم بها نطقهم. يقول الدكتور احمد طه حسنانين سلطان: «...كسر حرف المضارعة كان سمة من سمات لغات البدو...التعليل لذلك بأن عامل السرعة في النطق والأداء كان له النصيب الأوفر في انتشار تلك العادة الكلامية... ويزداد ذلك بيانا إذا عرفنا أن أقرب الحركات الثلاث إلى طرف اللسان ومقدم الحنك هي الكسرة، وأن ضيق المسافة بينهما، واندفاع الهواء (دون حفيف) بقوة معها يجعل النطق بها أسرع من النطق بغيرها، يضاف في ذلك السهولة في أداء الكسرة للسبب المتقدم، ولانفراج الشفتين معها أيضا، ولهذا كله كانت الكسرة في أول المضارع الحركة المختارة لتكون البديل المناسب عن فتح حرف المضارعة»⁽⁴⁾.

(1) . الكتاب، 4/110.

(2) . معاني القرآن وإعرابه، 1/454.

(3) . المحرر الوجيز، 1/72، 73.

(4) . قراءة يحيى بن وثاب، في ضوء علم التشكيل الصوتي، ص: 90.

الفصل الثاني

المستوى الصرفي

أبنية الأفعال:

بين فَعَلَ وأَفْعَلَ:

(فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) وزنان أو بناءان، مختلفان؛ فالأول بُني على ثلاثة أحرف، أمّا الثاني فبُني على أربعة، وفي نظام اللغة ما من زيادة في المبني إلا وتصحبها زيادة في المعنى، أي: تغيّر في الدلالة، وإذا لم ينجز عن الزيادة في المبني، تغيّر معنوي، فهذا ينبئ عن وجود لغتين أو لهجتين، تُؤثر إحداها وزنا، وليكن (فَعَلَ) مثلا، للتعبير عن معنى محدد، بينما تفضل الأخرى، صيغة (أَفْعَلَ)، للدلالة على المعنى نفسه.

يقول ابن "درستويه": « لا يكون فعل وأَفْعَلَ بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد»⁽¹⁾.

وقد أشار "سيبويه" إلى اتفاق المعنى لاختلاف اللغات، فيقول: « وقد يجيء (فعلت) و(أَفْعَلت) المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا... فيجيء به قوم على (فعلت)، ويلحق فيه الألف فيبينونه على(أَفْعَلت)»⁽²⁾.

والهمزة في (أَفْعَلت) إذا كانت دالة على التعدية، قد تجعل المعنى مغايرا لـ: (فعل)، وقد جعله "سيبويه" تحت عنوان: « هذا باب افتراق فعلت و أَفْعَلت في الفعل للمعنى " من ذلك أنك تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه»⁽³⁾.

وأما إذا لم تكن الهمزة في(أَفْعَلَ) للتعدية، فأنها أيضا تدل على افتراق المعنى، ولكن لا على التصيير إلى الشيء، من ذلك: طَلَعْتُ أي بدوت وأطلعت عليهم أي: هجمت عليهم،

(1) - المزهر، 1/384.

(2) - الكتاب، 4/61.

(3) - نفسه، 4/55.

وشرقت: بدت، و أشرقت: أضاءت⁽¹⁾، ومن القراءات الشاذة التي نقلت الفعل من صيغة (فَعَلَ) في قراءة الجمهور إلى صيغة (أَفْعَلَ)، نذكر:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: 221] بفتح التاء، من الفعل الثلاثي: (نَكَحَ) على وزن (فَعَلَ)، وقرأ الأعمش⁽²⁾، بضم التاء (لا تُنكحوا) من الفعل الرباعي: (أنكح)، يقول ابن عطية: "قرأ جمهور الناس (تَنكحوا) بفتح التاء، وقرئت في الشاذ بالضم كأن المتزوج أنكحها من نفسه، ونكح أصله الجماع ويستعمل في التزوج تجاوزاً واتساعاً"⁽³⁾، وبين أبو حيان "أن (لا تُنكحوا) « بضم التاء من أنكح، أي لا تنكحوا أنفسكم المشركات »"⁽⁴⁾.

﴿تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: 59] ﴿وَتَضْحَكُونَ﴾ [النجم: 60] اقرأ الحسن⁽⁵⁾: (تُعجبون) و(تُضحكون)؛ بضم التاء فيهما، وكسر الجيم والحاء، وهما من الفعلين الرباعيين: أعجب واضحك، أمّا (تعجبون) و(تضحكون) بفتح التاء فيهما وفتح الحاء والجيم أيضاً، فمن الفعلين الثلاثيين: عَجِبَ وَضَحِكَ.

بين (أَفْعَلَ) و(فَعَلَ):

﴿وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمان: 09] لا تخسروا بضم التاء، من الفعل الرباعي: (أَخْسَرَ) أي: أفسد ونقص، وقرأ الحسن وزيد بن علي وبلال بن أبي بردة⁽⁶⁾: (لا تُخْسِرُوا) بفتح التاء، أي من الفعل الثلاثي: (خَسِرَ) بفتح السين وكسرهما. وقد ذكر أبو حيان "أنَّ « خسر يخسر، و أخسر يخسر، بمعنى واحد، كجبر وأجبر »"⁽⁷⁾، وجاء في "اللسان": « خسر الوزن والكيل خَسْرًا، وَأَخْسَرَهُ: نقصه »"⁽⁸⁾.

(1) – يُنظر: الكتاب، 4/56.

(2) – البحر المحيط، 2/416.

(3) – المحرر الوجيز 1/296.

(4) – البحر المحيط، 2/416.

(5) – المحرر الوجيز، 8/167، والبحر المحيط، 10/29.

(6) – معجم القراءات، 9/250.

(7) – البحر المحيط، 10/57.

(8) – لسان العرب، مادة: (خسر).

﴿ فَلَا يُظْهِرُ ﴾ [الجن:26] بضم الياء وكسر الهاء، من الفعل الرباعي: (أظهر)، وقرأ

الحسن⁽¹⁾: (فلا يَظْهَرُ)، بفتح الياء والهاء، وهو من الفعل الثلاثي: (ظَهَرَ).

(فلا يُظْهِرُ) بمعنى لا يُطْلَعُ على غيبه أحداً، فيعلمه أو يريه إياه أمّا (فلا يَظْهَرُ)، فبمعنى لا يطلع على غيبة أحد⁽²⁾.

جاء في لسان العرب: «أظهرنا الله على الأمر: أطلع ... وظهر الشيء: تبين، وأظهرتُ الشيءَ: بينته...»⁽³⁾.

يظهر مما سلف أن القراءات الشاذة، قد اختارت مرة قراءة الأفعال وفق الصيغة الثلاثية على وزن (فَعَلَ) مثل (نكح وعجب وضحك) وقد كانت في قراءة الجمهور ذات أصل رباعي على وزن (أَفْعَلَ) من: (أنكح وأعجب وأضحك)، واختارت تارة أخرى قراءة الأفعال بنقلها من الأصل الرباعي إلى الأصل الثلاثي، على وزن (فعل)؛ مثلما رأينا ذلك مع: (خسر وظهر) وهي في القراءة المشهورة من الأصل (أَفْعَلَ) أي: أخسر وأظهر.

وبالنظر إلى المقطع الصوتي لكل من الأصل الثلاثي (فعل) والأصل الرباعي (أَفْعَلَ)، نجد أنّ "فَعَلَ" في مثل: ضحك، تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة هي: ص ح [ض + -] + ص

ح [ح + -] + ص ح [ك + -] أي صامت وحركة + صامت وحركة + صامت وحركة.

أمّا الصيغة (أَفْعَلَ)، في مثل "أضحك"، فنتكون هي الأخرى من ثلاثة مقاطع أولها مقطع متوسط، أمّا المقطع الثاني والثالث فمقطعان قصيران مفتوحان، هكذا: ص ح ص [أ + -]

+ض [+ ص ح [ح + -] + ص ح [ك + -]؛ أي صامت حركة صامت + صامت حركة + صامت حركة.

فالاختلاف بين الصيغتين (فعل) و (أَفْعَلَ) يكمن في المقطع الأول؛ إذ يكون مفتوحاً مع (فعل)

(1) – المحرر الوجيز، 385/5.

(2) – يُنظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار

هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1422، 01 هـ – 2001 م، 351/23، ومعجم القراءات، 10/133.

(3) – لسان العرب، مادة: (ظهر).

و مغلقا مع (أَفْعَل) (1).

وإذا التفتنا إلى الفرق بين الصيغتين . فيما سبق من القراءات . نجد أنّ صيغة (فعل) مجردة، أمّا صيغة (أَفْعَل) فمزيدة بالهمزة في أولها، كما أنّ الانتقال من (فعل) إلى (أَفْعَل) يرافقه تغيير دلالي في الغالب، هذا إذا ما استثنينا، (تُخسروا) و (تَخسروا) من أخسر وخسر؛ فقد ذكر أبو حيان أنّهما بمعنى واحد، وإلى ذلك ذهب صاحب لسان العرب (2).

ومادامت خسر وأخسر الكيل بمعنى نقص، فهذا يعني أن هذا الفعل ومعه قطاع واسع من الأفعال، التي فيها (فعل) و (أَفْعَل)، بمعنى واحد، له صلة بتعدد اللهجات فهناك لهجات يميل أصحابها إلى المقطع المفتوح، فيختارون (فَعَل) ولهجات، يفضل أصحابها المقطع المغلق، فيستعملون (أَفْعَل)؛ من ذلك: حَزَنه وأحزنه، وحدّت المرأة على زوجها وأحدّت، وعصفت وأعصفت، وكننت الدرة والجارية وأكننت، وغيرها، فالقبائل المتحضرة تختار غالبا الصيغة المجردة (فعل) وهي قبائل الحجاز، في حين تختار القبائل البدوية، من مثل تميم وقيس وأسد وعقيل ومنطقة نجد، صيغة (أَفْعَل) (3).

يقول جمال حسين أمين إبراهيم: «تميل المصادر إلى نسبة (فعل) إلى الحجاز و (أَفْعَل) لتميم... ويمكن أن تفسر الظاهرة في ضوء إيثار القبائل لصيغة دون أخرى من خلال ميل بعضها إلى فتح المقطع أو إغلاقه، فالحجازيون يميلون إلى فتح المقطع، على حين يميل التميميون إلى إغلاقه في عدد من الظواهر اللغوية» (4).

بين (فَعَل) و (فَعَّل):

الأصل أن الزيادة في المبنى، تؤدي زيادة في المعنى؛ فالوزن (فَعَل) ثلاثي، أمّا (فَعَّل) بتضعيف العين فهو، ثلاثي مزيد بحرف واحد، ويجيء هذا البناء عادة، للدلالة على التكثير، أي كثرة العمل كقولك طوفت، أي أكثرت التطويف، وكقولك في جَرَحْتُهُ: جَرَحْتُهُ، بمعنى: أكثرت الجراحات في جسده (5)، كما يأتي (فَعَّل) للدلالة على التعدية ومعان أخرى.

(1) – يُنظر: بنية الكلمة العربية لجمال حسين أمين إبراهيم، ص: 83.

(2) – يُنظر: البحر المحيط، 57/10، ولسان العرب، مادة: (خسر).

(3) – يُنظر: اللهجات العربية في التراث، لعلم الدين الجندي، 618/2 وما بعدها.

(4) – بنية الكلمة العربية، ص: 83.

(5) – يُنظر: الكتاب، 64/4، وشرح القصيدة الكافية في التصريف، لجلال الدين "السّيوطي"، تحقيق:

ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق، د - ط، 1409هـ - 1989 م، ص: 28.

الفصل الثاني _____ المستوى الصّرفي

ومن القراءات التي نُقل فيها (فَعَلَ) الثلاثي المجرد، إلى ثلاثي مزيد بحرف، على وزن (فَعَلَ) نذكر:

﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: 91]، وهي من الفعل الثلاثي (قَتَلَ)، وقرأ الحسن⁽¹⁾: (تُقْتَلُونَ) بضم حرف

المضارعة، وتضعيف التاء بعد القاف وكسرها، وهو ثلاثي مزيد، من الفعل (قَتَلَ)، ذكر العكبري أنه: « يُقرأ بالتشديد للتكثير »⁽²⁾.

فالفعل (تقتلون) دل على وقوع القتل أي « قتلتم الأنبياء... بغيا وعنادا واستكبارا على رسل الله.. »⁽³⁾، أمّا على قراءة: (تُقْتَلُونَ) فكأنه أراد تبيان كثرة القتل، والمبالغة فيه، وقرأ الحسن⁽⁴⁾

أيضا: ﴿ وَمَا قُتِلُوا ﴾ [آل عمران: 156] (ما قُتِلُوا) بتشديد التاء من الفعل (قَتَلَ)، وقد بين أبو

حيان أن التشديد « للتكثير في المَحَالِّ، لا بالنسبة إلى محل واحد، لأنه لا يمكن التكثير فيه »⁽⁵⁾.

﴿ يُصْهَرُ ﴾ [الحج: 20] قرأ الحسن⁽⁶⁾: (يُصْهَرُ)، بتشديد الهاء، من الفعل (صَهَرَ)، وفي قراءة

قراءة الجمهور (يُصْهَرُ) من الفعل (صَهَرَ) الثلاثي، يقول "الزّمخشري": «(يُصْهَرُ) يُذاب وعن الحسن، بتشديد الهاء، للمبالغة، أي: إذا صب الحميم على رؤوسهم كان تأثيره في الباطن نحو تأثيره في الظاهر فيذيب أحشاءهم وأمعاءهم كما يذيب جلودهم»⁽⁷⁾.

(1) – معجم القراءات، 1/152.

(2) – إعراب القراءات الشواذ، 1/94.

(3) – تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى السيد مصطفى وآخرون ، مؤسسة قرطبة، مصر ،

ط: 01 ، 1421 هـ – 2000م ، 1/490.

(4) – البحر المحيط ، 3/402.

(5) – نفسه ، 3/402.

(6) – الكشاف، 3/318.

(7) – نفسه، 3/318، 319.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ﴾ [الزمر:67] قراءة الجمهور (ما قدرُوا) من الفعل الثلاثي: (قَدَرَ)؛ بمعنى: «ما عظموا الله حق عظمته»⁽¹⁾، وجاءت القراءة عن أبي حيوة وأبي نوفل والحسن⁽²⁾: «ما قَدَرُوا» بتضعيف الدال، وهو من الفعل (قَدَرَ) مضاعف العين، وهذا الوزن (فَعَّل)، للمبالغة، أي لم يبالغوا في تعظيم الله عز وجل⁽³⁾، و«هو العظيم الذي لا أعظم منه، القادر على كل شيء»⁽⁴⁾.

﴿فَأَرْغَب﴾ [الشرح:08] "ارغب" فعل أمر من الفعل الثلاثي: (رغب) والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، أي «إلى ربك يا محمد فاجعل رغبتك»⁽⁵⁾ أو «اصرف وجهك إليه لا إلى سواه»⁽⁶⁾، وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة⁽⁷⁾: (فَرَعَّب) وهو فعل أمر من (رَغَّب) وكان المعنى: فَرَعَّبُ النَّاسَ أو غيرك إلى طلب ما عند الله سبحانه⁽⁸⁾.

وينسحب ما سبق من نقل البناء (فعل) الثلاثي إلى (فَعَّل) بتضعيف العين، على قراءة ابن محيصن⁽⁹⁾ لقوله تعالى: ﴿وَلَلْبَسَنَّا﴾ [الأنعام:09] بالتخفيف من الفعل (لَبَسَ)، فقد قرأ: (وَلَبَّسْنَا)؛ بحذف اللام الأولى وتضعيف الباء من الفعل: (لَبَسَ) وذلك ليفيد المبالغة⁽¹⁰⁾، وكذلك على قراءة الحسن⁽¹¹⁾ لقوله سبحانه: ﴿فَتَنَّا﴾ [الأنعام:53] (فَتَّنَّا)، بتضعيف عين الفعل (التاء)، وهو من الفعل (فَتَّنَ)، وفي قراءة الجمهور من الفعل الثلاثي المجرد: (فَتَّنَ).

بين (فَعَّل) و(فَعَّل):

- (1) – تفسير ابن كثير، 147/12.
- (2) – معجم القراءات، 187/8.
- (3) – يُنظر: التخریجات النحویة والصرفیة لقراءة الأعمش، ص: 238.
- (4) – تفسير ابن كثير، 147/12.
- (5) – تفسير الطبري، 500/24.
- (6) – البحر المحيط، 501/10.
- (7) – نفسه، 501/10.
- (8) – يُنظر: قراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية، ص: 209.
- (9) – المحرر الوجيز، 270/2.
- (10) – يُنظر: الميسر في القراءات، ص: 129.
- (11) – معجم القراءات 435/2.

﴿يُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم:06] قراءة الجمهور: يُذَبِّحُونَ، مضارع الفعل: (ذَبَّحَ) المشدد العين

(الباء)، و « هو يفيد التكرير والمبالغة في الذبح»⁽¹⁾.

وقرأ ابن محيصن وزيد بن علي⁽²⁾: (يَذْبَحُونَ) بالتخفيف، وهو مضارع الفعل الثلاثي: (ذَبَّحَ).

﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [النحل:02] (يُنزِلُ) مضارع الفعل (نَزَلَ) مضاعف العين (الزاي)؛ وقد أفاد

هذا البناء (فَعَّلَ) معنى التعدية، و قرأ الأعمش⁽³⁾: (تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ) بفتح التاء وكسر الزاي،

وهو مضارع الفعل الثلاثي (نَزَلَ) و (الملائكة) بالرفع فاعل.

﴿صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء:41] قرأ الجمهور (صَرَّفْنَا) بتضعيف عين الفعل

(الراء)، على بناء (فَعَّلَ)، قال "ابن عطية": «على معنى صَرَّفْنَا فِيهِ الْحِكْمَ وَالْمَوَاعِظَ»⁽⁴⁾ وقال

وقال "أبو حيان": «ومعنى (صَرَّفْنَا) نَوَّعْنَا مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ وَمِنْ مِثَالٍ إِلَى مِثَالٍ»⁽⁵⁾،

وجاءت قراءة الحسن⁽⁶⁾ بنقل البناء من "فَعَّلَ" إلى "فَعَّلَ"، مخففاً عين الفعل "الراء" هكذا:

"صَرَّفْنَا" وقد بين ابن جني أن: (صَرَّفْنَا) بالتخفيف بمعنى (صَرَّفْنَا) بالتشديد وأن "فَعَّلَ" خفيفة

تكون في معنى "فَعَّلَ" المضعفة العين⁽⁷⁾، وجاء في "البحر المحيط" أن: «فَعَّلَ وَفَعَّلَ رُبَّمَا

تَعَاقَبَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ»⁽⁸⁾، في حين ذكر "ابن عطية" أن (صَرَّفْنَا) بالتخفيف «على معنى

صَرَّفْنَا فِيهِ النَّاسَ إِلَى الْهُدَى بِالِدَعَاءِ إِلَى اللَّهِ»⁽⁹⁾.

(1) – معجم القراءات، 455/4

(2) – البحر المحيط، 6/410.

(3) – الجامع لأحكام القرآن، م 5 ج 67/10.

(4) – المحرر الوجيز، 3/458.

(5) – البحر المحيط، 7/52.

(6) – المحتسب، 2/66، والمحرر الوجيز، 3/458 والبحر المحيط، 7/52.

(7) – يُنظر: المحتسب، 2/66.

(8) – البحر المحيط، 7/53.

(9) – المحرر الوجيز، 3/458.

﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [الكهف:18] قراءة العامة: (نُقَلِّبُهُمْ) مضارع الفعل: (قَلَّبَ) مشدد العين (اللام)

وقرأ الحسن⁽¹⁾: (يَقَلِّبُهُمْ) بتخفيف اللام، مضارع الفعل (قَلَّبَ)، والفعل النقليب أو القلب على القراءتين، مسند إلى الله عز وجل.

﴿ فَلَا قُطْعَ... وَلَا صَلْبَنَّاكُمْ ﴾ [طه:71]، يقول القرطبي: « وقرأ ابن محيصن هنا وفي

وفي الأعراف: "فَلَا قُطْعَنَ" و"لأصلبناكم" بفتح الألف والتخفيف من قَطَعَ وصالَّبَ⁽²⁾، وأمّا في قراءة الجمهور فمن: قَطَعَ وصالَّبَ، بتضعيف عين الفعل فيهما؛ "الطاء" و"اللام".

﴿ فُرِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ:23] قراءة الجمهور: (فُرِّعَ) بتضعيف اللام (الزاي) وقد بني

للمجهول أمّا الماضي المعلوم فهو (فُرِّعَ)، من الفرع وهو: «الْفَرَقُ وَالذَّعْرُ مِنَ الشَّيْءِ... وَفُرِّعَهُ: أَخَافَهُ وَرَوَعَهُ... وَفُرِّعَ عَنْهُ، أَي كُشِفَ عَنْهُ الْخَوْفُ»⁽³⁾، وقرأ الحسن⁽⁴⁾: (فُرِّعَ)؛ فعلا ماضيا مبنيًا للمجهول، من الفعل: (فُرِّعَ)، وقد ذكر ابن جني بعد أن أورد قراءات هذا الفعل أنّ « المعنى في جميع ذلك: حتى إذا كشف عن قلوبهم»⁽⁵⁾.

وقال ابن منظور: « وقرأ الحسن: فُرِّعَ، أي فرعت، من الفرع »⁽⁶⁾ وكذلك ذهب "الزمخشري" إلى أنّ قراءة "فُرِّعَ" بالتخفيف هي بمعنى فُرِّعَ⁽⁷⁾ وبيّن أنّ المعنى: « حتى إذا فُرِّعَ عن قلوبهم، أي: كُشِفَ الفرع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم...»⁽⁸⁾.

ومن القراءات التي انتقل الفعل فيها من صيغة (فَعَّلَ) مضعف العين إلى (فَعَلَ) بالتخفيف: قراءة أبي رزين وأبي الجوزاء وأبي عمران، لقوله عز وجل: ﴿ وَءَامَنُوا بِمَا

(1) – المحرر الوجيز، 503/3 والبحر المحيط ، 153/7.

(2) – الجامع، م 6 ج 11/224.

(3) – لسان العرب، مادة: (فرع).

(4) – الكشاف، 605/3 والمحتسب، 236/2.

(5) – المحتسب 236/2.

(6) – لسان العرب ، مادة: (فرع).

(7) – الكشاف، 605/3.

(8) – نفسه، 605/3.

نُزِّلَ... ﴿[محمد:02]﴾ (بما نَزَلَ) على بناء (فَعَلَ) دون تضعيف العين، والذي نُزِّلَ أو نَزَلَ على القراءتين، هو القرآن الكريم⁽¹⁾.

وكذلك قراءة ابن محيصة وأبي مجلز وأبي رجاء⁽²⁾ لقوله تعالى: ﴿عَرَفَهَا هُمْ﴾ [محمد:06] (عَرَفَهَا لهم) بتخفيف عين الفعل، وقد كانت مضعفة في قراءة الجمهور، بمعنى: «عَرَفَهَا لهم وبينها، حتى أن الرجل ليأتي منزله منها إذا أُدْخِلَهَا كما كان يأتي منزله في الدنيا، لا يُشْكَلُ عليه ذلك»⁽³⁾، وإذا كانت قراءة الجمهور بتشديد الراء من التعريف ضد الجهل⁽⁴⁾، فإنَّ القراءة الشاذة (عَرَفَهَا) مأخوذة من قولهم: «لأَعْرِفَنَّ لك ما فعلت، أي لأجازينك عليه»⁽⁵⁾ وكان الله أدخلهم إلى الجنة مجازاة ومكافأة.

بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ):

(فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) فعلان مزيدان؛ الأول بوساطة تضعيف العين، والثاني بزيادة الهمزة في أوله، ومن معاني هذين البناءين، التعدية⁽⁶⁾ وقد يحملان الدلالة نفسها، فيتعاقدان على المعنى الواحد، الواحد، من ذلك قولهم: فرّعه وأفرعته، وفرحت وأفرحت، وأنزلت ونزلت⁽⁷⁾.

ومن القراءات الشاذة، التي جاءت على (أَفْعَلَ)، وهي في قراءة الجمهور على (فَعَلَ)، نذكر:

﴿تُنَبِّئُونَهُ﴾ [الرعد:33] قراءة العامة: (تُنَبِّئُونَهُ)؛ مضارع الفعل (نَبَأَ)، وقرأ الحسن⁽⁸⁾: (تُنَبِّئُونَهُ)

بتخفيف الباء، من الفعل: (أَنبَأَ) وسواء أكانت القراءة من مضارع: نَبَأَ أم أنبأ، فالمعنى لا يخرج عن الإخبار؛ يقول ابن منظور: «وقد أنبأه إياه و به، وكذلك نبأه.. أي أخبر»⁽⁹⁾.

(1) – يُنظر: معجم القراءات للخطيب، 03/9.

(2) – معجم القراءات، 07/9.

(3) – تفسير الطبري، 191/21.

(4) – يُنظر: معجم القراءات، 07/9.

(5) – المُيسَّر في القراءات، ص: 507.

(6) – يُنظر: شذا العرف في فن الصرف، ص: 77، 79.

(7) – يُنظر: الكتاب، 55/4.

(8) – البحر المحيط، 393/6.

(9) – لسان العرب، مادة: (نَبَأَ).

﴿أَمْتَعَنَّ﴾ [الأحزاب: 28] قراءة الجمهور: (أَمْتَعَنَّ) مضارع الفعل (مَتَعَ) بتشديد التاء، وقرأ زيد بن علي⁽¹⁾: (أَمْتَعَنَّ) مضارع: (أمتع).

بين (أفعل) و (فعل):

قرأ الحسن⁽²⁾: (يُوصِّي) مضارع الفعل: (وَصَّى) بالتشديد في عين الفعل (الصاد)، وذلك لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: 11] وهو مضارع (أوصى) ، وقد يتعاقب البناءان للدلالة على معنى واحد، جاء في اللسان: «و أوصيته ووصيته إيضاء وتوصية بمعنى»⁽³⁾، وقد ذكر النحاس أن قراءة « الحسن (يُوصِّي بها) على التكثر»⁽⁴⁾.

وقرأ الحسن⁽⁵⁾ أيضا قوله عز وجل: ﴿نُغْرِقْهُمْ﴾ [يس: 43] (نُغْرِقْهُمْ) بتشديد الراء، وهو مضارع (غَرَّقَ)، وهو في قراءة العامة، بتخفيف الراء، مضارع (أغرق)، وذكر "العكبري" أنه: « يقرأ بالتشديد على التكثر»⁽⁶⁾.

بين (فعل) و (فاعل):

المبالغة والتكثير، من معاني (فعل) ، أمّا (فاعل) فتدل غالبا على المشاركة، وقد تدل أيضا على التكثير، يقول "سيبويه": «اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته ومثل ذلك: ضاربتة، وفارقتة... وخاصمني وخاصمته... وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم:ناولته وعاقبته وعافاه الله، وسافرت...»⁽⁷⁾.

(1) – معجم القراءات، 275/7.

(2) – إعراب القرآن للنحاس، 103/1.

(3) – لسان العرب، مادة: (وصى).

(4) – إعراب القرآن، 103/1.

(5) – البحر المحيط، 71/9.

(6) – إعراب القراءات الشواذ، 179/2.

(7) – الكتاب، 68/4.

وقد تأتي (فعل) و (فاعل) للدلالة على معنى واحد، من ذلك قولهم: «ضاعفت الشيء وضعفته بمعنى واحد»⁽¹⁾، ويفهم من (ضاعف) التي على وزن (فاعل) ها هنا التّكثير، فقولنا ضعف الشيء و «ضاعفه: زاد على أصل الشيء مثليّه أو أكثر»⁽²⁾.

هذا وقد تعاقب البناء (فعل) و (فاعل) بين القراءة التي عليها العامة والقراءات الشاذة في مواضع عدة منها:

﴿ يُنَشِّئُوا ﴾ [الزخرف: 18] فقد قرأ الحسن⁽³⁾: (يُنَاشَأُ) وهو مضارع مبني للمجهول، وفعل

الماضي المبني للمعلوم: (ناشأ) على وزن (فاعل) وفي قراءة الجمهور: (يُنَشِّئُ) مضارع مبني للمجهول، والماضي المعلوم هو: (نشأ) على صيغة (فعل).

يقول "أبو حيان": «والحسن في رواية يُنَاشِئُ على وزن يفاعل مبنيًا للفاعل والمناشأة بمعنى الإنشاء، كالمعلاة بمعنى الإعلاء»⁽⁴⁾.

ويقول العبكري: «ويقرأ "يُنَاشَأُ" بضم الياء، وألف بعد النون وتخفيف الشين، أي ينمى شيئاً، فشيئاً، يشير إلى تنقل أحواله»⁽⁵⁾.

﴿ تَفَسَّحُوا ﴾ [المجادلة: 11] قراءة الجمهور: (تفَسَّحُوا)، فعل أمر من (فَسَّح) بتضعيف العين

(السين)، وجاءت القراءة عن الحسن باختلاف وقتادة وداود بن أبي هند وعيسى بن عمر⁽⁶⁾: (تفاسحوا) فعل أمر من: (فاسح) على صيغة (فاعل)، وهذه القراءة تقيد المشاركة، ف « تفاسحوا . بألف . أي يفسح بعضهم لبعض والفعل من اثنين فصاعداً»⁽⁷⁾.

بين (فاعل) و(فعل):

(1) – لسان العرب، مادة: (ضعف).

(2) – نفسه، المادة نفسها.

(3) – البحر المحيط، 364/9.

(4) – البحر المحيط، 364/9 ويُنظر : الكشاف للزمخشري، 151/4.

(5) – إعراب القراءات الشواذ، 219/2.

(6) – معجم القراءات، 374/9.

(7) – إعراب القراءات الشواذ، 288/2.

من ذلك قراءة الحسن و الجحدري⁽¹⁾، لقوله تعالى: ﴿ فَلَقَّتْ لُوكُمَ ﴾ [النساء:90]: (فَلَقَّتْ لُوكُمَ) من (قَتَّلَ)، وقد جاء في القراءة المشهورة على صيغة (فاعل) من (قاتل)، فعلى قراءة الجمهور بألف المفاعلة، يستفاد معنى المشاركة في القتال، وعلى القراءة الثانية يستفاد معنى التكثير والمبالغة في التقتيل⁽²⁾.

وقرأ الحسن⁽³⁾، قوله سبحانه: ﴿ تُظَهِّرُونَ ﴾ [الأحزاب:04] (تُظَهِّرُونَ) من الفعل (ظَهَّرَ) على وزن: (فَعَّلَ) بتضعيف العين، وهو في قراءة الجمهور من الفعل (ظاهر) على وزن (فاعل).

ومعنى القراءتين واحد، فقولنا: « ظاهر الرجل امرأته، ومنها مظاهره وظهر إذا قال: هي علي كظهر ذات رحم، وقد تظَهَّرَ منها وتظاهر وظهر من امرأته تظهيرا كله بمعنى»⁽⁴⁾؛ويقول الفراء: « وقرأها الحسن (تُظَهِّرُونَ) مشددة بغير ألف، وقرأها أهل المدينة (تَظَهَّرُونَ) بنصب التاء، وكل صواب معناه متقارب،العرب تقول: عقببت وعاقبت، (وعقدتم الأيْمَانَ) ﴿وَعَقَّدْتُمُ﴾ [المائدة:89] ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾ [لقمان:18] و(لا تصاعر)»⁽⁵⁾.

وبين "أبو حيَّان"، بعد أن أورد قراءة يُظَهِّرُونَ من أظهر وتَظَهِّرُونَ من ظهر وتُظَهِّرُونَ من ظهَّرَ، أن المعنى أن يقول: « أَنْتِ عَلَيَّ كظهر أُمي، وتلك الأفعال مأخوذة من هذا اللفظ»⁽⁶⁾.

(1) – البحر المحيط،4/16.

(2) – يُنظر: معجم القراءات للخطيب،2/126.

(3) – معاني القرآن، للفراء 2/335 والبحر المحيط،8/452.

(4) – لسان العرب ، مادة: (ظهر).

(5) – معاني القرآن،2/335.

(6) – البحر المحيط،8/452.

بين (فاعل) و(أفعل):

قرأ الأعمش وأبو الحسن النحوي⁽¹⁾، قوله تعالى: ﴿يُسْرِعُونَ﴾ [المائدة: 52] (يُسْرِعُونَ) بغير ألف من (أسرع)، أمّا في قراءة الجمهور فمن: (سارع)؛ وأسرع وسارع، يتعاقبان على المعنى الواحد، يقال: «أسرع إلى كذا وكذا، يريدون: أسرع المُضَيِّ إليه ، وسارع بمعنى أسرع»⁽²⁾.

وقرأ العامة قوله عز وجل: ﴿يُضْعِفُهُ﴾ [التغابن: 17] مضارع الفعل (ضَاعَفَ)، أمّا ابن محيسن⁽³⁾ فقرأ: (يُضْعِفُهُ) مضارع من الفعل (أضعف)، والمعنى متقارب على القراءتين، يقول العكبري: «ويقرأ: "يُضْعِفُهُ" بالياء وكسر العين، مخففاً، من غير ألف، والماضي "أَضْعَفَ" مثل "ضَاعَفَ"»⁽⁴⁾.

وفي اللسان: «أضعف الشيء وضعفه وضاعفه: زاد على أصل الشيء وجعله مثليه أو أكثر، وهو التضعيف والإضعاف»⁽⁵⁾.

وفي الأخير يَجْمَلُ الإلماح، إلى أنه إذا سلمنا بما ذهب إليه نحويونا القدامى؛ من أنّ كل زيادة في المبني تُسَلِّمُ إلى زيادة في المعنى، فإنّ ذلك يتكشف بوضوح ها هنا مع أبنية الأفعال، فالصيغ المضعفة العين من مثل (فَعَّلَ) قد اكتسبت دلالة إضافية، هي دلالة التكثر والمبالغة، وهي ما أسماه "سيبويه": كثرة العمل، ولكن الأمر لا يقف عند حدود الوظيفة المعنوية أو الدلالية للتشديد، بقدر ما كان يتراوح بين الخفة والثقل، وهذا ما لاحظناه في القراءات الشاذة، إذ تُنْقَلُ مرة، ما جاء مخفّفاً في قراءة الجمهور، وذلك بالتضعيف الذي هو في الأساس «إصاق الحرف بمخرجه بشدّة وتضعيف صيغته أي الضغط عليه حتى يصير

(1) - معجم القراءات، 2/290.

(2) - لسان العرب، مادة: (سرع).

(3) - معجم القراءات، 9/494.

(4) - إعراب القراءات الشواذ، 2/303.

(5) - لسان العرب، مادة: (ضعف).

بمقدار حرفين في الوزن، بل هو في الحقيقة حرفان»⁽¹⁾، ومن ذلك قراءتهم: تَقْتُلُونَ، وَفُتِلُوا، وَيُصْنَهُرُ، وَفَتِنًا وَيُوصِيكُمْ، وَنَغْرَقَهُمْ: تَقْتُلُونَ، وَيُصْنَهُرُ وَفَتِنًا وَيُوصِيكُمْ، وَنَغْرَقَهُمْ، بالثقل، ونجدها تخفف مرة أخرى، ما كان مُنْقَلًا في قراءة الجمهور، من ذلك قراءتهم: يُذَبِّحُونَ وَصَرَّفْنَا، فَلَأَقْطَعَنَّ، فُزَّعَ، عَرَّفَهَا: يُذَبِّحُونَ وَصَرَّفْنَا وَفَلَأَقْطَعَنَّ وَفُزَّعَ وَعَرَّفَهَا، بالتخفيف.

وقد تجلى ذلك مع أبنية (فعل) و(فعل) وبالعكس، و(فعل) و(أفعل) وبالعكس، ومع (فاعل) و(فعل) أيضا.

ولا يلبث هذا التعاقب بين التخفيف والنتقل، أن يكون ذا صلة بتباين البيئات والعادات اللغوية العربية، فأهل الحواضر، يؤثرون التخفيف والنتقل، لأنه ينسجم مع ميلهم إلى التؤدة، والليوننة في كلامهم، فلغتهم «لا تميل إلى النبر العالي ولا إلى التشديد وزيادة الضغط على بعض مقاطع الكلمة»⁽²⁾، وممن نسب إليهم التخفيف أهل الحجاز وقريش وهذيل لقربها من قریش⁽³⁾، أمّا أهل البادية، فيجنحون إلى الأبنية المضعفة، وهذا الجنوح إلى التشديد له صله بطباعهم التي فيها بعض الشدة والجفاء، فمالوا إلى الضغط على بعض مقاطع الكلمة، مما يحقق لهم علوا في الصوت ووضوحا سمعيا، فهم يحتاجون إلى «رفع أصواتهم والجهر بها حتى تسمع بسبب اتساع الرقعة، وتباعد المسافة، وانعدام الحواجز التي يمكن أن تصد الصوت، فهم يلجأون لهذا، إلى وسائل الجهر والتفخيم والتشديد في نطقهم الأصوات اللغوية»⁽⁴⁾، ومن القبائل التي نسب إليها التشديد، تميم وقيس وأسد وغيرها⁽⁵⁾.

التبادل بين صيغ الأفعال الثلاثة:

(1) — أشهر المصطلحات، ص: 201.

(2) — الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، صاحب أبو جناح، مطبعة جامعة البصرة، العراق، د - ط، 1408هـ - 1988م، ص: 50.

(3) — يُنظر: اللهجات العربية في التراث، 657/2 وما بعدها.

(4) — الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، ص: 46، 45 ويُنظر: اللهجات العربية في التراث، 657/2.

(5) — اللهجات العربية في التراث، 657/2 وما بعدها.

الفصل الثاني _____ المستوى الصّرفي

الفعل أحد أقسام الكلام الثلاثة وهو « ما دل على حدث وزمان»⁽¹⁾، والزمان في اقترانه بالفعل، بوصفه حدثاً، « إمّا ماضٍ وإمّا حاضر وإمّا مستقبل»⁽²⁾.
يقول "سيبويه" : « وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»⁽³⁾.
وعليه، فالفعل أقسام ثلاثة، هي⁽⁴⁾:

أ. فعل ماضٍ: وهو ما دل على حدث وقع في الزمن الذي قبل زمن التكلم؛ فهو هنا مرتبط بما مضى من الزمن.

ب. فعل مضارع: وهو ما دل على حدث واقع في زمن التكلم، أو يقع بعده فهو هنا مرتبط بالحاضر أو المستقبل من الزمن.

ج. فعل أمر: وهو ما دل طلب وقوع حدث بعد زمن التكلم وهو هنا مرتبط بالزمن المستقبل.
وإذا ما جئنا إلى شواذ القراءة، فإننا نجدها قد عاقبت بين أزمنة الفعل، فما جاء في مشهور القراءة فعلاً ماضياً، قد تجعله القراءة الشاذة: فعل أمرٍ أو فعلاً مضارعاً، وما كان فعل أمر في قراءة الجمهور، قد تجعله ماضياً، وما هو فعل مضارع فيها، قد يصبح، مع القراءة الشاذة، فعلاً ماضياً أيضاً.

1. بين الماضي والمضارع:

(1) – نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد

الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 1412، 01هـ – 1992م، ص: 52.

(2) – الأصول في النحو لابن السراج، 38/1.

(3) – الكتاب، 12/1.

(4) – يُنظر: الأصول في النحو: 39، 40/1 وشذا العرف: ص: 56، 57 والنحو الأساسي، محمد حماسة عبد اللطيف

وأحمد مختار عمرو و مصطفى النحاس زهران، دار الفكر العربي، القاهرة ، د – ط ، 1417هـ – 1997م ،

ص: 124، 125، 126 ، والنحو الشافي ، محمود حسني مغالسة، دار الرسالة، بيروت،

ط: 1418، 03هـ – 1997م، ص: 16، 17، 18.

من المواضع التي أبدلت فيها القراءة الشاذة، الفعل الماضي، في قراءة العامة، فعلا مضارعا، وبالعكس نذكر:

﴿ تَشَبَّهَ ﴾ [البقرة:70] قراءة الجمهور: (تَشَابَهَ) فعل ماضٍ، وقرأ الحسن ويحي بن يعمر⁽¹⁾: (تَشَابَهَ)، بضم الهاء، فعلا مضارعا، حذف إحدى تاءيه، إذ الأصل: (تَتَشَابَهَ). وفي قراءة أخرى لـ يحي بن يعمر⁽²⁾: (يُشَابِهُ) جعله فعلا مضارعا، ماضيه: (شَابَهَ)، وقرأ ابن مسعود، ومعه يحي بن يعمر ومحمد ذو الشامة و المطوعي⁽³⁾: (يَشَابَهُ) بتشديد الشين وضم الهاء، جعلوه: فعلا مضارعا، من الماضي (تَشَابَهَ) على وزن تفاعل، وأصل المضارع: (يَتَشَابَهُ) فأدغمت التاء في الشين.

﴿ مَا أَحْفَىٰ هُمْ ﴾ [السجدة:17] قرأ العامة: (أُخْفِيَ) فعلا ماضيا مبني للمجهول، وروى المفضل عن الأعمش⁽⁴⁾: (ما يُخْفَى) فعلا مضارعا مبني للمجهول، وهنا ك قراءة ثالثة لابن مسعود⁽⁵⁾ هي: (ما تُخْفِي) بنون العظمة، وبناء الفعل للمضارع المعلوم.

2. - بين المضارع والماضي:

﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ ﴾ [آل عمران:21] قرأ جمهور الناس: (يقتلون) فعلا مضارعا ، وقرأ ابن مسعود والأعمش⁽⁶⁾: (وقَاتَلُوا) فعلا ماضيا وقرأ ابن مسعود⁽⁷⁾ أيضا: (وَقَتَلُوا) فعلا ماضيا من غير ألف.

﴿ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾ [الأنعام:23]، قرأ أبي وابن مسعود والأعمش⁽¹⁾: (وما كان فِتْنَتُهُمْ)،

وذلك بإبدال صيغة (تكن) التي هي للمضارع فعلا ماضيا، هو (كان)، و يبدو، أن الدلالة

(1) – إعراب القرآن ، للنحاس، 60/1 والبحر المحيط، 410/1 ومعجم القراءات، 123/1.

(2) – معجم القراءات، 125/1.

(3) – نفسه، 124/1.

(4) – المحرر الوجيز، 362/4.

(5) – نفسه ، 362/4.

(6) – المحرر الوجيز، 415/1 ومعجم القراءات، 467/1.

(7) – معجم القراءات، 467/1.

المعنوية، مع (لم تكن) أو (كان)، تكاد تكون متقاربة إن لم نقل متطابقة؛ فالفعلان يحملان دلالة الكينونة والوقوع، فالكائن أو الواقع بالفعل، هو أن الذين فُتتوا بالأصنام وأعجبوا بها وأحبوها واتبعوها، قد تبرؤوا وأنكروها، عندما سئلوا عنها من لدن الله عز وجل، و المعنى: أن الكائن أو الذي كان بعد اختبار الله سبحانه لهم، هو إنكارهم للإشراك⁽²⁾.

والذي جعل الدلالة الزمانية للفعلين واحدة هو أن الفعل المضارع (تكن) مسبوق بالجازم (لم) وهو حرف قلب كذلك، ومن ثمَّ فهو يَقْلِبُ زمنَ الفعل المضارع، من الدلالة على المستقبل إلى الدلالة على الماضي.

﴿ يُنَزَّلُ ﴾ [الحديد:09] قرأ الأعمش وزيد بن علي⁽³⁾: (أنزل) فعلا ماضيا، أمّا قراءة الجمهور، فهي (ينزل) فعلا مضارعا.

3. - بين الأمر والماضي:

من المواضع التي جاء فيها الفعل على صيغة الأمر، في مشهور القراءة، وأصبح ماضيا في شواذها، نذكر:

﴿ أَدْخُلُوهَا ﴾ [الحجر:46] فقد قرأ العامة هذا الفعل بصيغة الأمر، من الدخول، وماضيه: (دخل)، همزته همزة وصل، وقرأ الحسن⁽⁴⁾: (أَدْخِلُوهَا) بضم الهمزة، وهي هنا همزة قطع، وبكسر الخاء، فعلا ماضيا مبنيًا للمجهول، من الإدخال⁽⁵⁾.

﴿ وَأَذِّنْ ﴾ [الحج:27] قراءة الجمهور: (أذِّنْ) فعل أمر، بتشديد الذال وسكون النون، وقرأ الحسن وابن محيصن⁽⁶⁾: (أَذِنَ) فعلا ماضيا، مخفف الذال، مبنيًا على فتح آخره (النون). فعلى

(1) – المحرر الوجيز، 2/278.

(2) – المحرر الوجيز، 2/278.

(3) – البحر المحيط، 10/102، والمحرر الوجيز، 5/259.

(4) – البحر المحيط، 6/482.

(5) – نفسه، 6/482 و يُنظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري، ص:326.

(6) – المحتسب، 2/221.

هذه القراءة، يكون الفعل معطوفاً على (بوأنا) في [الآية:26]، من السورة نفسها، ويكون الفعل (يأتوك) في هذه الآية [الحج:27] جواباً، للفعل (طَهَّرَ) في [الآية:26]، وقد كان الفعل (يأتوك) من قبل جواباً للفعل (أَذَّنْ) بصيغة الأمر في القراءة العامة، يقول ابن جني: «أَذَّنْ معطوف على "بوأنا" فكأنه قال: وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت، وأَذَّنْ. فأما قوله على هذا: (يأتوك رجالاً) فإنه انجزم، لأنه جواب قوله: "وطَهَّرَ بيّتي للطائفين" وهو على قراءة الجماعة جواب قوله: "أَذَّنْ في الناس بالحج"»⁽¹⁾.

إنَّ إبدال فعل الأمر فعلاً ماضياً، وإن لم يؤثر في المعنى الإجمالي للسياق الذي ورد فيه الفعلان، فإنه أثر في السياق النحوي، حيث تم توجيه صيغة الماضي بالعطف على فعل ماضٍ هو (بوأنا)، في حين خُرج انجرامُ الفعل (يأتوك) على أنه جواب، للفعل (طَهَّرَ) الذي أصبح فعل الشرط، وقد كان (يأتوك) في مشهور القراءة جواباً للفعل (أَذَّنْ). على صيغة الأمر. و هو فعل الشرط في الوقت ذاته.

﴿ قُلْ ﴾ [فصلت:06] القراءة التي عليها الناس: (قل) فعل أمر من (قال)، وقرأ الأعمش وابن وثاب و المطوعي⁽²⁾: (قال) فعلاً ماضياً؛ فعلى صيغة الأمر، يكون الأمر متوجهاً إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم)، يقول "ابن عطية": «قرأ الجمهور: "قل إنما" الأمر لمحمد صلى الله عليه وسلم، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش: "قال إنما": على المُضِيِّ والخبر عنه، وهذا هو الصدع بالتوحيد والرسالة»⁽³⁾.

الفعل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول:

إنَّ الفعل في دلالته على الحدث مقترنا بزمان، قد ينبئ عن قام بالحدث، وهو الفاعل، ومن ثَمَّ، يكون مبنيًا للمعلوم، وقد يحذف ذلك الفاعل، ويسند الفعل إلى ما ينوب عنه، وهنا يكون الفعل مبنيًا للمجهول، وذلك لأغراض منها: الخوف على الفاعل أو منه، أو لأجل التعظيم أو

(1) - نفسه، 2/221.

(2) - معجم القراءات، 8/263. والمحزر الوجيز، 5/04.

(3) - المحزر الوجيز، 5/04.

التحقير أو الإبهام⁽¹⁾.

وقد غايرت القراءات الشاذة بين الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمجهول، فما هو في قراءة العامة مبني للمعلوم، قد تجله القراءة الشاذة مبنيًا للمجهول، وما هو مبني للمجهول فيها، قد يصبح مبنيًا للمعلوم، في القراءة الشاذة.

1. البناء للمجهول:

أ. الأفعال المضارعة: من بين الأفعال المضارعة المبينة للمعلوم في قراءة العامة، وجاءت في

شواذ القراءات مبنية للمجهول، نذكر:

﴿ وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ ﴾ [البقرة: 205] قرأ الحسن⁽²⁾: (يُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ) ببناء

الفعل للمجهول، بضم حرف المضارعة (الياء) وفتح ما قبل الآخر (اللام) وضم الكاف هكذا: يُهْلِكُ ← يُهْلِكُ، وجاءت لفظتا الحرث والنسل مرفوعتين، لأنهما قامتا مقام الفاعل، وقد كانتا مفعولاً بهما في قراءة العامة، ولا يخرج المعنى عن كون الإهلاك للحرث والنسل، قد وقع من لدن المنافق الذي « ليس له همة إلا الفساد في الأرض، وإهلاك الحرث، وهو محل نماء الزروع والثمار، والنسل، وهو نتاج الحيوانات الذين لا قوام للناس إلا بهما »⁽³⁾.

﴿ لَا يَسْبِتُونَ ۗ ﴾ [الأعراف: 163] قرأ الحسن⁽⁴⁾: (لا يُسْبِتُونَ) بضم حرف المضارعة (الياء)

وفتح عين الفعل (الباء) وبذلك نقل الفعل (يُسْبِتُونَ) من البناء للمعلوم في قراءة الجمهور إلى البناء للمجهول، وذلك بوساطة الإبدال بين الصوامت فحرف المضارعة (الياء) كان مُشْكَلًا

(1) يُنظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار بونس، بنغازي،

ليبيا، ط: 02. 128/4، 1996 والأصول في النحو لابن السراج، 76/1 وشذا العرف في فن الصرف، ص: 90،

والمعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، 1413 هـ - 1993

م، ص: 325.

(2) - البحر المحيط، 2/330.

(3) - تفسير ابن كثير، 2/271.

(4) - الكشاف، 2/213 والبحر المحيط، 5/204.

بصائت الفتح، فأصبح مُشَكَّلًا بصائت الضم، أما الباء، والتي هي عين الفعل (سَبَتَ)، فأبْدِل فيها الكسر، فتحا (يَسْبِتُونَ يُسْبِتُونَ).

فقد كان اليهود «يُعدُّون آلات الصيد يوم السبت، وهم مأمورون بألا يشتغلوا فيه بغير العبادة، والسبت مصدر سببت اليهود إذا عظمت سبتها بترك الصيد والاشتغال بالتعبد»⁽¹⁾.
وعلى قراءة البناء للمجهول يصبح المعنى «لا يدار عليهم السبت ولا يؤمرون بأن يسبتوا»⁽²⁾.

﴿لَا تَوَجَّلْ﴾ [الحجر: 53] الجمهور على قراءة (تَوَجَّل) فعلا مضارع مبني للمعلوم، وقرأ الحسن: (تُوجَّل) بضم التاء، وقد كانت مفتوحة في القراءة المشهورة وجاءت الجيم مفتوحة في القراءتين؛ فعلى قراءة الحسن، بُني الفعل للمجهول، و"الوجل" هو الفرع والخوف، تقول وَجَلَّ يَوْجَلُ وَجَلًا، إذا فرغ وخاف⁽³⁾، و(تَوَجَّل) على قراءة الجمهور، مضارع ماضيه (وَجَلَّ)، وأما في القراءة الشاذة فمضارع من (أوجَل)، يقول "ابن جني" معقبا على قراءة الحسن: «هذا منقول من وَجَلَّ يَوْجَلُ وَجَلًا وأوجلته، كَفَرَعَ وَأَفْرَعْتَهُ، ورهب وأرهبته»⁽⁴⁾. فتَوَجَّل من الوَجَلَّ، أما تُوَجَّل فمن الإيجال⁽⁵⁾.

﴿وَتَخَلَّدُ﴾ [الفرقان: 69] قرأ الأعمش⁽⁶⁾: (ويُخَلِّدُ) فعلا مضارعا مبينا للمجهول، حيث ضم "الياء" التي هي صامت المضارعة، وفتح "اللام" التي هي "عين" الفعل (خَلَّدَ).

﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: 16] جاءت قراءة الحسن وابن يعمر وأبي عمران⁽⁷⁾ "يَوْمَ تُبْطِشُ الْبَطْشَةَ"، ببناء الفعل للمجهول؛ حيث ضم "تاء" المضارعة، وقد كان حرف

(1) – الكشاف، 2/213.

(2) – نفسه، 2/213.

(3) – المحتسب، 2/45.

(4) – يُنظر: اللسان العرب، مادة: (وجل)، ومجمل اللغة، لابن فارس، مادة: (وجل).

(5) – المحتسب، 2/54.

(6) – يُنظر: البحر المحيط 6/485 ومعجم القراءات، 4/561.

(7) – معجم القراءات، 8/425.

المضارعة نونا مفتوحة في قراءة الجمهور، ثم فتح "الطاء" وهي عين الفعل (بطش)، بعد أن كانت مكسورة في القراءة التي عليها العامة.

ب. الأفعال الماضية:

توجد أفعال ماضية مبينة للمعلوم في قراءة العامة، جعلت في شواذ القراءات مبنية للمجهول، منها:

﴿ وَرَثُوا ﴾ [الأعراف: 169] قرأ الجمهور (وَرِثُوا) فعلا ماضيا مخففا للراء، مبنيا للمعلوم، وقرأ

الحسن البصري⁽¹⁾: (وَرِثُوا) مشددا للراء مبنيا للمجهول، فقد ضم فاء الفعل (الواو)

وكسر عينه (الراء)، وبذلك نقل الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول.

﴿ حَصَّحَصَّ الْحَقُّ ﴾ [يوسف: 51] قراءة الجماعة (حَصَّحَصَّ) بالبناء للمعلوم، بمعنى:

« تَبَيَّنَ بعد الخفاء... وقيل: مأخوذ من الحِصَّة، حَصَّحَصَّ الحقُّ بانته حصته من حِصَّة

الباطل، وقيل ثبت واستقر»⁽²⁾، وقرأ الحسن⁽³⁾: (حُصِّحَصَّ) بالبناء للمجهول، حيث ضم

الحاء الأولى وقد كانت مفتوحة، ثم كسر الحاء الثانية بعد أن كانت هي الأخرى، مفتوحة

كذلك، والمعنى على هذه القراءة: «بَيَّنَّ وَأُظْهِرَ»⁽⁴⁾، أو بمعنى: «أَقْرَبَتْ على نفسها بالمرادة

والتزمت الذنب، وأبرأت يوسف البراءة التامة»⁽⁵⁾.

﴿ الَّذِينَ شَقُّوا... ﴾ [هود: 106] القراءة التي عليها العامة: (شَقُّوا) فعل ماض لازم مفتوح

الفاء (الشين)، وقرأ الحسن⁽⁶⁾: (شَقُّوا) بضم الشين، بناه للمجهول، وعلى هذه القراءة يصبح

(1) - معجم القراءات، 3/209.

(2) - البحر المحيط، 6/288.

(3) - الميسر في القراءات، ص: 241.

(4) - الميسر في القراءات، ص: 241.

(5) - البحر المحيط، 6/288.

(6) - الكشاف، 2/431، والبحر المحيط، 6/213.

الفعل متعديا، وهو من الفعل (شَقِيَ) وفي قراءة الجمهور من الفعل (شَقِيَ)، يقال: شقي الرجلُ، وأشقاه الله وشقاه⁽¹⁾.

(2) . البناء للمعلوم:

أ. الأفعال الماضية: لقد تمَّ التحوُّل من بناء الأفعال الماضية للمجهول في قراءة العامة، إلى

بنائها للمعلوم، في شواذ القراءات، في عديد المواضع، نذكر منها:

﴿ فَنَجَّى مَنْ ﴾ [يوسف:110] قرأ الحسن وابن محيصن وأبو حيوة وعيسى بن عمر

ومجاهد ونصر بن عاصم⁽²⁾: (فَنَجَا) فعلا ماضيا مبنيًا للمعلوم، وهو مخفف الجيم، و(مَنْ) فاعله، وقرأ الداني لابن محيصن⁽³⁾: (فَنَجَّى) فعلا ماضيا مبنيًا للمعلوم، مشدد الجيم و(مَنْ) مفعوله، والفاعل، ضمير النصر، والتقدير: فنجى النصر⁽⁴⁾ كما يفهم من سياق الآية ككل فالتحول من البناء للمجهول إلى البناء للمعلوم، هو تحول في الوقت ذاته من ضم فاء الفعل (نَجَّى) وكسر عينه (الجيم) إلى فتحهما، ومن تعدية الفعل (نَجَّى) إلى لزومه مع قراءة (فنجأ) في حين بقي الفعل متعديا في قراءة (فنجى) المبنية للمعلوم، شأنه في ذلك شأن القراءة التي عليها العامة.

﴿ فُزِعَ ﴾ [سبا:23] قرأ الحسن⁽⁵⁾: (فَزِع) بفتح الفاء وكسر الزاي خفيفة، حيث بُنِيَ الفعل

للمعلوم، وهو من الفزع، وقرأ الحسن أيضا وأبو المتوكل وقتادة ومجاهد⁽⁶⁾: (فَزِع) مبنيًا للمعلوم بتسديد الزاي، وهي من الفزع أيضا، بمعنى: «نَحَى اللهُ عَنْ قُلُوبِهِمْ»⁽⁷⁾.

وقد ذكر "أبو حيان" أن: «فَعَلَّ" تأتي لمعان منها الإزالة وهذا منه، نحو: قَرَدَتِ البعير، أي: أزلت القُرَاد عنه»⁽¹⁾.

(1) – يُنظر: لسان العرب، مادة: (شقا)، والمُيسَّر في القراءات، ص: 233.

(2) – معجم القراءات، 4/369.

(3) – الكشف، 2/502، والمحزر الوجيز، 3/289.

(4) – يُنظر: معجم القراءات، 4/362.

(5) – معجم القراءات، 7/367.

(6) – البحر المحيط، 8/545.

(7) – إعراب القراءات الشَّواذ، 162/1.

فمع (فَزَع) حلّ الفتح في الفاء والزاي، محلّ الضم والكسر فيهما، في القراءة المشهورة، فأصبح بذلك الفعل مبيناً ، وقد قدر ابن جنبي، لقراءة (فَزَع) بالبناء للمعلوم، و قراءة أخرى هي: (فَرَع) بإبدال الزاي راء والعين غينا . فاعلا، فقال: « فأَمَّا فَرَع و "فرغ" ففاعلاهما مضمران، إن شئت، كان اسم الله تعالى، أي كشف الله عن قلوبهم، وإن شئت كان ما هناك من الحال، أي فرَغَ حاضر الحال عن قلوبهم، وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع»⁽²⁾.

﴿ نَزَّلَ ﴾ [محمد:02] قرأ زيد بن علي وابن مقسم وابن مسعود⁽³⁾: (نَزَّلَ) مبنيًا للمعلوم،

والفاعل هو الله سبحانه وتعالى ، وقرأ أبو رزين وأبو الجوزاء وأبو عمران⁽⁴⁾: (نَزَّلَ) فعلا ثلاثيا مبنيًا للمعلوم، مُخَفَّفَ الزَّاي، ويصبح الفاعل هنا هو القرآن الكريم.

﴿ قَتَلُوا ﴾ [محمد:04] قرأ الجحدري وعيسى بن عمر وأبو حيوة⁽⁵⁾: (قَتَلُوا) مبنيًا للمعلوم، كذلك

قرأ الحسن⁽⁶⁾: ببناء الفعل للمعلوم، ولكن بتشديد عين الفعل (التاء) هكذا: (قَتَّلُوا).

إنّ انتقال الفعل من البناء للمجهول (قَتَّلُوا) إلى البناء للمعلوم (قَتَّلُوا) يعني تغايرا في الفاعل والمفعولين، ومن ثمّ في الدلالة؛ ففي قراءة الجمهور، يكون المقتولُ المؤمنين، والقاتلُ المشركين، بمعنى: «الذين قتلهم المشركون»⁽⁷⁾، وفي القراءة الشاذة يكون القاتل هم المؤمنون بمعنى: «الذين قتلوا المشركين بالله»⁽⁸⁾، فالمعنى على القراءتين يتراوح بين الاستشهاد والجهاد، فالمؤمنون، إمّا قَتَّلُوا استشهادا، أو قَتَّلُوا المشركين جهادا.

ب. الأفعال المضارعة:

(1) – البحر المحيط، 545/8.

(2) – المحتسب، 237/2.

(3) – البحر المحيط، 459/9، ومعجم القراءات، 03/9.

(4) – معجم القراءات، 03/9.

(5) – نفسه، 05/9.

(6) – السابق، 06/9.

(7) – تفسير الطبري، 190/21.

(8) – نفسه، 190/21.

جاءت القراءات الشاذة، ببناء بعض الأفعال المضارعة للمعلوم، في حين بنتها القراءة التي عليها العامة، للمجهول، من ذلك:

﴿ يُؤْتِي أَحَدٌ... ﴾ [آل عمران:73] قراءة الجمهور: (يُؤْتِي) فعل مضارع بني للمجهول، و(أحدٌ) مرفوع، نائب فاعل، وقرأ الحسن⁽¹⁾: (أن يُؤْتِي أحدٌ) ببناء الفعل للمعلوم، و(أحدٌ) مرفوع؛ فاعل الفعل، أما المفعول به فمقدر، بمعنى: «أن يُؤْتِي أحدٌ أحدًا مثل ما أوتيتم، كقولك: أن يحسن أحدٌ مثل ما أحسن إليكم، أي: أن يحسن أحدٌ إلى أحدٍ مثل ما أحسن إليكم، فتحذف المفعول»⁽²⁾.

﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف:35] قراءة الجمهور: (يُهْلِكُ) بضم الياء وفتح اللام، على البناء للمجهول، وقرأ ابن محيصن⁽³⁾: (يَهْلِكُ) بفتح الياء وكسر اللام، على بناء الفعل للمعلوم، من (هَلِكَ يَهْلِكُ)، وقرأها بفتح اللام (يَهْلِكُ) من (هَلِكَ يَهْلِكُ)، وقد ذكر ابن جني: أنها لغات تداخلت⁽⁴⁾.

جاء في اللسان: «هَلِكَ يَهْلِكُ... ومن الشاذ، قراءة... و"يَهْلِكُ.. هو من باب رَكَنَ يَرْكُنُ وَقَنَطَ يَقْنَطُ، وكل ذلك عند أبي بكر لغات مختلطة... وقد يجوز أن يكون ماضي يَهْلِكُ هَلِكَ كَعَطِبَ، فاستغنى عنه بهْلِكَ وبقيت يَهْلِكُ دليلاً عليها»⁽⁵⁾.

وقرأ زيد بن ثابت⁽⁶⁾: (يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) ببناء الفعل للمعلوم، حيث ضمَّ حرف المضارعة، وكسر اللام، من الفعل: "أَهْلَكَ" المتعدي، والفاعل هو الله عز وجل، و(القوم الفاسقين) بالنصب على المفعولية والنعت.

يقول "ابن عطية": «وقرأ جمهور الناس: "فهل يُهْلِكُ" على بناء الفعل للمفعول، وقرأ بعضهم فيما حكى هارون: "فهل يَهْلِكُ، ببناء الفعل للفاعل وكسر اللام، وحكاها أبو عمرو عن الحسن وابن محيصن: "يَهْلِكُ" بفتح الياء واللام، قال أبو الفتح: وهي مرغوب عنها، وروى زيد بن

(1) – البحر المحيط، 217/3.

(2) – المحتسب، 260/1 ويُنظر: البحر المحيط، 217/3 والمحرر الوجيز، 457/1.

(3) – المحتسب، 217/2.

(4) – نفسه، 217/2.

(5) – لسان العرب، مادة: (هَلِكُ).

(6) – البحر المحيط، 452/9.

ثابت عن النبي عليه السلام: "فهل يُهْلِكُ" بضم الياء وكسر اللام "إلا القومَ الفاسقين" بالنصب»⁽¹⁾.

﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ [الحديد:18] قراءة الجمهور: (يُضَاعَفُ) ببناء الفعل للمجهول، من الفعل:

(ضاعف)، وقرأ الأعمش⁽²⁾: (يُضَاعِفُهُ) بالبناء للمعلوم، حيث كسر العين، وزاد الهاء.

﴿يُكْشَفُ﴾ [القلم:42] قرأ الحسن⁽³⁾: (يُكْشِفُ) بكسر الشين؛ بَنَى الفعل للمعلوم، من الفعل:

«أكشف إذا دخل في الكشف»⁽⁴⁾، وقرأ: «يُكْشِفُ» بفتح الياء وكسر الشين، عبد الله بن مسعود

وابن عباس وابن أبي عبلّة وأبو الجوزاء و الجحدري⁽⁵⁾، والفعل على هذه القراءة من (كشَفَ)

الثلاثي، يقول الفيروز أبادي: «الكشف رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه، كَشَفَهُ يَكْشِفُهُ

كَشَفًا...»⁽⁶⁾.

وبالنظر إلى ما مر بنا من عينات البناء للمجهول والبناء للمعلوم، نجد أن منحى القراءات

الشاذة، وهي تتعامل مع الأفعال، كان في اتجاهين متغايرين، إذ لم تمض على نمط واحد،

فيكون البناء إمّا للمجهول، وإمّا للمعلوم، وإنّما استوى عندها الأمران؛ فبنت أفعالاً للمجهول،

قد كانت في مشهور القراءات مبنية للمعلوم، كما بنت أفعالاً للمعلوم، وهي في قراءة

الجمهور، مبنية للمعلوم.

﴿هذا وقد توزعت الأفعال، في الحالتين، بين الماضي والمضارع، وكان البناء للمجهول، أو

التحول عنه إلى المعلوم، وفق نظام اللغة الصرفي، فعندما حَوَّلَت القراءةُ الشاذةُ الأفعالَ

الماضية المبنية للمعلوم، إلى أفعال مبنية للمجهول، في مثل: وَرِثُوا، وَحَصَّصَ، كَسَّرَتِ



(1) – المحرر الوجيز، 5/108.

(2) – الجامع لأحكام القرآن، 9 ج 17 / 252.

(3) – معجم القراءات، 10/39.

(4) – البحر المحيط، 10/247.

(5) – البحر المحيط، 10/247 ومعجم القراءات، 10/39.

(6) – لسان العرب، مادة: (كشف).

الحرف ما قبل الأخير، وضُمَّتْ كُلُّ متحرك قبله؛ وَرِثُوا وَرِثُوا، حَصَّصَ حَصَّصَ
وفي الأفعال المضارعة المبنية للمعلوم، ضُمَّتْ أَوْلَهَا، وَفَتَحَتْ ما قبل الحرف الأخير، نحو:
يُهَلِّكُ ← يَهْلِكُ، لا يَسْبِتُونَ ← لا يُسَبِّتُونَ، فتغيير صيغة الفعل من المعلوم إلى المجهول
تتحقق بأن «تضمُّ أوله؛ فإن كان ماضيا كسرت ما قبل آخره، وإن كان مستقبلا فتحته»⁽¹⁾.

أما بناء الأفعال للمعلوم، بعد أن كانت مبنية للمجهول، فهو يعني إعادتها إلى أصل بنائها،
أي قبل البناء للمجهول، نحو: فَرَّعَ ← فَرَّعَ، وَنَزَّلَ ← نَزَّلَ، وَقَتَّلُوا ← قَتَّلُوا.

إنَّ بناء الأفعال للمجهول، هو في حقيقة الأمر، تخلص من الفاعل ونسبة الحدث لغير
فاعله، بل للذي وقع عليه الفعل أي المفعول، وفي ذلك أيضا، نقلٌ للفعل عن الأصل، وهو
البناء للمعلوم، أما بناءه الفعل للمعلوم، وهو في القراءة التي عليها العامة، مبني للمجهول،
فيمثل، في الوقت ذاته، عودةً به إلى الأصل، إذ الأصل في الأفعال البناء للمعلوم، ما دامت
الأفعال أحداثا، ولا بد للأحداث من فاعل أو من قام بالفعل، فلا حدث دون مُحدثِ الحدث.

و عليه فالظاهر «أن صيغ المبني للمفعول محولة عن أصل، وهو المبني للفاعل، وهو ما
رجحته الدراسات اللسانية الحديثة، التي تنهج نهجا توليديا تحويليا، فالبناء لمفعول يعد قاعدة
تحويلية عن أصل، أو مثلا للقانون التحويلي الذي يسمى "قانون الإحلال"⁽²⁾.

والملاحظ أنَّ التحول عن البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، أو العكس لا يتحقق إلا
بوساطة الإبدال بين الصوائت القصيرة في أكثر من موضع في كلمة، فمع الماضي في مثل
كَتَبَ ← كُتِبَ، تم إبدال صائت الفتح في أول ضما، وأبدل فتح ما قبل آخره كسرا ومع
المضارع: يَكْتُبُ ← يُكْتَبُ، يبدل الفتح في حرف المضارعة ضما، ويبدل ضم ما قبل آخره
فتحا، وبالعكس فإنَّ تحويل الماضي المبني للمجهول إلى مبني للمعلوم نحو:
كَتَبَ كُتِبَ، هذا يعني إبدال ضمِّ أوله فتحا، وإبدال كسر ما قبل آخره فتحا أيضا.

(1) – اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، يوسف بن محمد السمرمي، دراسة وتحقيق وتعليق: أمين عبد الله سالم، مطبعة

الأمانة، ط: 1412، 01، 1992م، ص: 153 ويُنظر: شرح الرضى على الكافية، 4/12، 9/133 وشذا العرف

ص: 90 وما بعدها، والمعجم المفصل في علم الصرف، ص: 325.

(2) – القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي، رسالة دكتوراه مخطوطة، إشراف أ.د: نبيل محمد أبو عمشة، جامعة

دمشق، 1426هـ – 2006 م، ص: 172.

وكذلك هي الحال مع تحويل المضارع المبني للمجهول إلى مبني للمعلوم نحو: يُكْتَبُ ← يَكْتُبُ، يكون بإبدال صائت الضمة، في الحرف المضارعة فتحةً، وبإبدال صائت الفتحة في ما قبل آخره ضمة، وهكذا... فمدار الأمر قائم على الإبدال بين الصوائت فتختلف الصيغ بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

فالفاعل المبني للمجهول في اللغة العربية، لا يختلف عن الفعل المبني للمعلوم، إلا بالمغايرة، أي بتغيير في الأصوات الصائتة، وهذه المغايرة بين الصوائت في الصيغتين هو ما يسمى: "مورفيم" المغايرة⁽¹⁾.

لم يكن التحول من صيغة الفعل المبني للمعلوم، إلى صيغة الفعل المبني للمعلوم بمعزل عن إحداث تغييرات صوتية وصرفية في بنية الأفعال، كما أنه لا مناص، من إحداث تغيير على مستوى السياق النحوي⁽²⁾، فيعامل المفعول، معاملة الفاعل، في البناء للمجهول، يقول "سيبويه": «...والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشعل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»⁽³⁾.

في حين تعود الجملة إلى بنائها الأصلي، مع البناء للمعلوم، فيأخذ الفاعل موقعه منها إذ يصبح معلوماً، ويصبح نائبه، مفعولاً واقعا عليه الحدث، بعد أن كان الحدث مسندا إليه من قبل، وبذلك يقع تغيير في صوائت الإعراب، بحسب ما تقتضيه المعاني النحوية. نحو:

﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: 35] في القراءة المشهورة، التي تصبح

مع قراءة زيد بن ثابت: ﴿ وَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ ببناء الفعل للمعلوم ونصب (القوم) ونصب (الفاستقين).

يقول حمود ناصر علي نصّار: «فصيغ المبني للمفعول تعد من الصيغ التي خضعت للقواعد التحويلية التي بموجبها حدث تغيير في الأبنية الصرفية للأفعال المبنية للفاعل، فلما حذف الفاعل الحقيقي تحولت بنية الفعل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، في إطار

(1) – يُنظر: أبحاث لغوية، سميح أبو مغلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 01، 1423هـ.

— 2002م، ص: 74.

(2) – يُنظر: القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي، ص: 171.

(3) – الكتاب، 1/33.

قواعد صوتية وصرفية وهذا التغيير أدى إلى تغيير في السياق النحوي، يتمثل في إسناد الفعل إلى نائب الفاعل الذي يرتفع كما يرتفع الفاعل»⁽¹⁾.

إنّ التغييرات الصوتية والصرفية، التي تصاحب تغيير بنية الأفعال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول والعكس، وكذا التغيير في السياق النحوي، ليقوم دليلاً على مدى ارتباط مستويات اللغة بعضها ببعض، فهي تشكل جسد اللغة، فما أن يطرأ تغيير على عضو منه، حتى يؤثر على عضو آخر أو أكثر، أو لنقل: ما من تغيير يحدث في أحد مستوياتها إلا ويؤثر في مستوى آخر أو أكثر من مستوياتها.

وليس أدلّ على ذلك، من أنّ المعرفة بقضايا علم الأصوات، ومعطياته من شأنها أن تساعد في دراسة الأبواب الصرفية، وتوجد دراسات تطبعها الدقة، حتى إننا نجد "فيرث" يقول: «لا وجود لعلم الصرف دون علم الأصوات»⁽²⁾، وهذا "سميح أبو مغلي" يؤكد هذه الحقيقة، فيقول: «دراسة علم الصرف تعتمد اعتماداً أساسياً على معطيات علم الأصوات بشقيه الفوناتيكي والفنولوجي، ذلك لأن موضوعات علم الصرف مرتكزة في أساسها على ما يقدمه علم الأصوات من حقائق، وما يرسمه من حدود ولأن الظواهر الصوتية تؤدي دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها»⁽³⁾.

وإذا كان علم الأصوات مقدمة ضرورية للدراسة الصرفية فإنّ، الصرف أيضاً مقدمة ضرورية لدراسة النحو، ولعل هذا ما جعل مباحث الصرف تأتي بين ثنايا كتب النحو، وأن مصطلح النحو كان يدل على الصرف والنحو جميعاً، أمّا الدلالة فهي البوثقة التي يذوب فيها الجميع، وتتجاذبها باقي مستويات اللغة.

التعاقب بين الاسم والفعل:

(1) – القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي، ص: 172.

(2) – أبحاث لغوية ، سميح أبو مغلي، ص: 49.

(3) – نفسه، ص: 48، 49.

المراد بالتعاقب بين الاسم والفعل، كون اللفظة اسما في قراءة الجمهور، فتجعلها القراءة الشاذة فعلا، أو العكس إذا تكون الكلمة في القراءة العامة فعلا، فتصبح في القراءة الشاذة اسما، ويتحقق ذلك بالإبدال بين الصوائت أو بحذف بعض الصوامت أو بإضافة بعضها، وبذلك يحدث تغير في بنية الكلمة وفي دلالتها.

من الاسم إلى الفعل الماضي:

وقع الانتقال بالكلمة من الاسمية إلى الفعلية، في مواضع عدة، منها:

﴿إِسْتَبْرَقَ﴾ في قوله عز وجل: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ...﴾

[الكهف: 31]. قرأ ابن محيسن⁽¹⁾: (وَاسْتَبْرَقَ) جعله فعلا ماضيا، همزته همزة وصل وقد كانت همزة قطع.

والإستبرق، هو الديباج الغليظ الحسن⁽²⁾، وقيل أصل اللفظ أعجمي هو: "استبره"⁽³⁾، أما (اسْتَبْرَقَ) في قراءة ابن محيسن، فمأخوذ من البريق، أي من الفعل بَرِقَ يَبْرِقُ، وذلك إذا «تألأ الثوب لجِدَّتْه ونضارته»⁽⁴⁾.

فمع قراءة العامة، تكون اللفظة دالة على جنس من الثياب وهو الديباج الغليظ، في حين تصبح دالة، في القراءة الشاذة، على تألؤ الثوب وبريقه لكونه جديدا.

والملاحظ أن الانتقال من "إِسْتَبْرَقَ" التي هي اسم أعجمي، إلى "استَبْرَقَ" التي هي فعل ماض، قد نقل الكلمة من كونها أعجمية تدل على جنس معين من الثياب، إلى كونها فعلا عربيا دالا على الزمن، وهو الماضي والمقترن به حدث معين هو التألؤ والبريق .

(1) – المحتسب، 74/2، البحر، 171/7 وإعراب القرآن، للنحاس، 67/5.

(2) – لسان العرب، مادة: (أست) والحجة، لابن خالويه، ص: 359.

(3) – يُنظر: الحجة لابن خالويه، ص: 359.

(4) – البحر المحيط، 171/7.

ولم تَسَلَم قراءة "ابن محيصن" من الطعن؛ فهذا "ابن النَّحاس" يقول: «قراءة ابن محيصن عند كل من ذكر القراءات، ممن عَلِمْنَاَه من أهل العربية لحن، لأنه منع استبرق من الصرف وهو نكرة»⁽¹⁾.

وإن كان "النحاس" قد حكم بتلحين قراءة ابن محيصن فإن ابن جني قد جعلها في خانة السهو، إذ يقول: «هذا عندنا سهو أو كالسهو»⁽²⁾.

والذي جعلهم يُلْحَنون "ابن محيصن"، ويرمونه بالسهو هو اعتقادهم، أن (استبرقَ)، اسم أعجمي منع من الصرف ولا يجوز هنا لأنه نكرة، وليس فعلا ماضيا.

وكان بالوسع النَّأي عن تلحين ابن محيصن، لو أنهم خرَّجوا قراءته، على أنها نقلٌ للكلمة من الاسمية إلى الفعلية، أي من الدلالة على نوع من الحرير أو ثوب من حرير إلى الدلالة على بريق الثوب وتلاؤه.

والملاحظ أن نقل الكلمة من "إستبرق" الاسم، إلى "استبرقَ" الفعل، قد كان بإبدال الصائت الأخير (الكسر)، صائتا آخر هو الفتح، فتحوّلت البنية من "استفعل" إلى "استفعل" وبذلك تغيرت الدلالة المعنوية للكلمة من الدلالة على الثوب إلى بريقه، وفي الوقت نفسه نُقلت الكلمة من كونها أعجمية، دالة على نوع من الحرير إلى كونها عربية مشتقة من برق يبرق بريقا.

من المصدر إلى الفعل الماضي:

"بَلَّغ" في قوله عز وجل: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَّغٌ...﴾ [الأحقاف: 35] قرأ

الجمهور (بَلَّغٌ) مصدر بَلَّغَ بُلُوغًا وبَلَّغًا⁽³⁾، والمراد بالبلاغ هنا «القرآن والشرع أي هذا بلاغ، أي تبليغ وإنذار»⁽⁴⁾. وقرأ أبو مجلز⁽¹⁾: (بَلَّغَ) فعلا ماضيا من التبليغ تقول: بَلَّغَ تبليغًا.

(1) - إعراب القرآن، 68/5.

(2) - المحتسب، 74/2.

(3) - يُنظر: اللسان ، مادة: (بلغ).

(4) - البحر، 452/9.

فتحويل الكلمة من الاسم إلى الفعلية، كان بحذف صامت الألف بعد اللام في (بلاغ) ثمّ بتشديد اللام، وإبدال صائت الضم في الصامت الأخير (الغين) فتحا. ولا شك أن الدلالة المعنوية لقراءة الجمهور (بلاغ) التي هي مصدر بلغ، تختلف عن الدلالة المعنوية للقراءة الثانية الشاذة (بَلَّغ) التي يكون مصدرها التبليغ؛ فعلى قراءة الجمهور يكون المراد بـ(بلاغ) القرآن والشرع⁽²⁾، أمّا على قراءة أبي محرز، (بَلَّغ) فتصبح الكلمة مشتملة على حدث وقع وتم وهو التبليغ، وعلى زمن هو الزمن الماضي، وكأنّ المعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم بلغ القرآن والشرع كما أمر ربه، والله أعلم.

"بَطِلَ" في قوله تعالى: ﴿...وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَطِلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

[هود:16]. قراءة الجمهور: "وياطل" اسم فاعل من بطل، ويفيد اسم الفاعل الماضي، ويدل على لزوم الوصف له وثباته فيه⁽³⁾، وجاءت القراءة عن زيد بن علي⁽⁴⁾: "وَبَطَلَ" بصيغة الفعل الماضي أي: «ظهر بطلانه حيث علم هناك أن ذلك وما يستتبعه من الحظوظ الدنيوية مما لا طائل تحته أو انقطع أثره فبطل مطلقاً»⁽⁵⁾.

لا شك أن الانتقال من صيغة اسم الفاعل (باطل) إلى صيغة الفعل الماضي (بطل) قد تحقق بحذف صامت "الألف" بعد "الباء" في (باطل) وكذلك بإبدال صائت الكسرة في "الطاء" فتحة، وكذلك إبدال صائت الضم في الصامت الأخير "اللام" فتحة أيضاً.

(1) – معجم القراءات ، للخطيب، 8 / 519.

(2) – يُنظر: البحر، 9/452.

(3) – يُنظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ،

دار إحياء التراث، لبنان ، د - ط - ت، 12/25.

(4) – البحر المحيط 6/133.

(5) – روح المعاني، 12/25.

وإن كان اسم الفاعل الماضي يشركان هنا في كونهما يدلان على زمن الماضي، إلا أن « اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه فيه ، بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي لا على ثبوته ودوامه»⁽¹⁾.

من اسم الفاعل إلى الفعل المضارع :

"قَادِرٌ". في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْى خَلَقِهِنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى...﴾ [الأحقاف:33]. قراءة الجمهور: "بقادر" اسم فاعل، يدل على الاستمرار وكذا على الحدث والحدوث وصاحبه، وقرأ زيد بن علي وعمرو بن عبيد وعيسى والأعرج بخلاف عنه ويعقوب⁽²⁾: (يَقْدِرُ) فعلا مضارعا، وهو يدل على التجدد والحدوث، إلا أن اسم الفاعل فيه شيء من الثبات والدوام أكثر منه في الفعل⁽³⁾.

من المصدر إلى فعل الأمر:

"بَلِّغْ" في قوله تعالى: ﴿...إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلِّغْ...﴾ [الأحقاف:35] كلمة " بلاغ: في قراءة الجمهور، مصدر من الفعل "بَلَّغَ"، والبلاغ هنا بمعنى: القرآن والشرع⁽⁴⁾: والبلاغ بمعنى التبليغ⁽⁵⁾، وقرأ أبو مجلز وأبو سراج الهذلي⁽⁶⁾: (بَلِّغْ) على صيغة الأمر، والأمر هنا متوجه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أي بلغ يا محمد القرآن والشرع.

(1) – معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، ص: 51، نقلا عن قراءة زيد ابن علي دراسة نحوية ولغوية ،

لـ: خليل إبراهيم حمودي السامرائي، ص: 220.

(2) – البحر المحيط، 451/9.

(3) – يُنظر: قراءة زيد بن علي، ص: 221.

(4) – يُنظر: البحر المحيط، 452/9.

(5) – يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، م، 8، ج: 16/222.

(6) – المحتسب، 317/2 والبحر المحيط، 452/9.

ولئن اختلفت القراءتان بِنِيَّةٍ، فإنّ المعنى يبقى متقاربا، ذلك أن البلاغ بمعنى التبليغ والبلاغ هو القرآن وما شرّع أمّا (بَلَّغ) على الأمر فهي الأخرى تفيد التبليغ والمأمور بهذا التبليغ هو النبي . صلى الله عليه وسلم . إذ يُبَلِّغ القرآن والشرع.

هذا ولم يقتصر التبادل بين الاسم والفعل، على جعل الاسم في قراءة الجمهور، فعلا في القراءة الشاذة، بل نجد الفعل في قراءة الجمهور، سواء أكان ذلك الفعل، فعلا ماضيا، أم فعلا مضارعا، أم فعل أمر، قد أبدلته القراءة الشاذة اسما، قد يكون دالا على مفرد أو جمع أو مصدر وهكذا.

بين الفعل الماضي والجمع:

وقع إبدال الفعل الماضي اسما دالا على الجمع في مواضع عدة منها:

" حَصِرَتْ " في قوله عز وجل: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء:90] قرأ

العامة:(حَصِرَتْ) فعلا ماضيا، والتاء فيه للتأنيث، والمعنى: ضاقت، ومنه قولهم: حصر صدر الرجل أي: ضاق⁽¹⁾، وقيل معنى حصرت صدورهم:كرهت⁽²⁾، وذكر "الزمخشري": أن الحصر هو الضيق والانقباض⁽³⁾، فالمعنى هو ضاقت صدورهم أو كرهت وانقبضت.

وجاءت القراءة عن الحسن البصري⁽⁴⁾:(حَصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ، حيث أبدل الفعل الماضي في قراءة الجمهور، اسما دالا على الجمع مفردة حَصِرَةٌ، وهو صفة مشبهة دالة على وصف ثابت ثبوتا مؤقتا، لأن ضيق الصدور يمكن أن يُعَقَّبَ سعةً وانشراحا.

إنّ إبدال(حَصِرَتْ)الفعل الماضي(حَصِرَاتٍ)الاسم كان بإضافة الألف بعد الراء، وقد يكون قد تحقق بمطل صائت الفتحة على الراء، فتولد عنه صامت الألف فتحولت اللفظة من الفعلية إلى الاسمية.

(1) – يُنظر: اللسان، مادة:(حصر).

(2) – البحر المحيط،4/14.

(3) – الكشاف،1/475.

(4) – البحر،4/14.

"عَبَدَ" في قوله سبحانه: ﴿..وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْحَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ..﴾ [المائدة:60] جاءت قراءة الجمهور: (عَبَدَ) فعلا ماضيا، وهو معطوف على " جعل " قبله. وقد قرأ ابن عباس وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأبان بن تغلب، وعلي بن صالح، وشيبان و مجاهد⁽¹⁾: (عُبِدَ) وهو لفظ دال على الجمع ولكنهم اختلفوا في المفرد منه فقيل: جمع عُبِدٍ، مثل رَهْنٍ ورُهْنٍ، و قد ذهب " ثعلب " إلى أنه جمع: عابِد، مثل: شارف وشُرُف، وذهب الأخفش وابن جني إلى أنه جمع: عبيد، وقد تابعه "الزَّمخشرى"، وعليه تصبِح " عُبِدٌ " جَمَعَ جمع⁽²⁾.

هذا ونجد قراءة أخرى لأبي واقد الأعرابي، حيث نقل الكلمة من (عَبَدَ) إلى: عُبَاد، جمع: عابِد، ك:ضُرَاب وضارب⁽³⁾.

"خُلِفُوا" في قوله: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا...﴾ [التوبة:118] قراءة الجمهور: (خُلِفُوا) فعلا ماضيا مبنيًا للمجهول، وهو يحمل دلالة الجمع، لاتصال واو الجماعة به، والتي تشغل وظيفة نائب الفاعل، كما أن السياق، يؤكد دلالة الجمع في الفعل، وذلك بالنظر إلى اللفظ " ثلاثة " وكذا إلى الموصول " الذين "، أما قراءة الأعمش، فهي: «على الثلاثة المخلفين»⁽⁴⁾.

فقد أُبدل الفعل الماضي اسما دالا على جمع مذكر، وإن كانت بنية الكلمة في الفعل "خُلِفُوا" تختلف عنها في الجمع (المخلفين)؛ فليس هناك كبير فرق في الدلالة المعنوية للآية، بين القراءتين، هذا وقد رجح صاحب "البحر المحيط" أن تكون قراءة الأعمش «على سبيل التفسير، ولأنها قراءة مخالفة لسواد المصحف»⁽⁵⁾.

بين الفعل الماضي والمصدر:

(1) – المحتسب، 322/1.

(2) – يُنظر: المحتسب، 323/1، والبحر المحيط، 307/4.

(3) – المحتسب، 324، 323/1، والبحر المحيط، 307/4.

(4) – البحر المحيط، 519/5.

(5) – نفسه، 519/5.

"مَنْ" في قوله سبحانه: ﴿...لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ...﴾ [القصص:82]. قرأ الجمهور: (مَنْ) فعلا ماضيا، و(اللَّهُ) فاعله مرفوع، و(مَنْ) بمعنى: أنعم⁽¹⁾، وقد أبدل الأعمش⁽²⁾ هذا الفعل مصدرا، هو (مَنْ) بعد أن حذف الأداة (أَنْ) وجر لفظ الجلالة (اللَّهُ) على الإضافة. وقد تحقق إبدال الفعل الماضي (مَنْ) اسماً: (مَنْ) بوساطة إبدال الصائت القصير الفتحة، على صامت النون، صائتا قصيرا آخر، هو: الضمة. وإن كانت اللفظة قد فارقت خانة الفعل، إلى ساحة الاسم، فاختلفت بنيتها، فإن الدلالة المعنوية في القراءتين، تكاد تكون واحدة؛ فعلى قراءة الجمهور يكون المعنى: «لولا لطف الله بنا وإحسانه إلينا لخسف بنا كما خسف به، لأتانا وددنا أننا نكون مثله»⁽³⁾، أو «لولا أن تفضل الله علينا، فصرف عنا ما كنا نتمناه بالأمس لخسف بنا»⁽⁴⁾، وعلى قراءة الأعمش، يكون التقدير: لولا إنعام الله وتفضله ولطفه علينا...

بين الفعل المضارع والمصدر:

"نُقَلِّبُهُمْ" في قوله تعالى: ﴿...وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ...﴾ [الكهف:18] (نُقَلِّبُهُمْ) في قراءة الجمهور، فعل مضارع، من قَلَّبَ، وقد سبق بمورفيم "النون" الذي هو نون العظمة فالحدث، الذي هو التقليل، مسند إلى الله عز وجل، و يدل الفعل (نُقَلِّبُ) على الحدث وزمنه وفاعله، أما قراءة الحسن البصري⁽⁵⁾، فهي: (تَقَلِّبُهُمْ) وله قراءة أخرى هي (تَقَلِّبُهُمْ) بضم الباء، حيث أبدل الفعل 'تقلبهم' مصدرا من: تقلب يتقلب تقلبا.

-
- (1) — يُنظر: المعجم في الكلمات القرآنية، لـ زين العابدين بن الحسين التونسي، إعداد وضبط: علي الرضا الحسيني، الدار الحسينية للكتاب، دمشق، سوريا، د — ط، 1416هـ — 1996م، ص:227.
- (2) — المحرر الوجيز، 302/4، والبحر المحيط، 329/8، و روح المعاني، 125/20.
- (3) — تفسير ابن كثير، 487/10.
- (4) — جامع البيان عن تأويل أي القرآن، للطبري، 342/18.
- (5) — المحتسب، لابن جني، 71/2، والبحر المحيط، 153/7، والمحرر الوجيز، 503/3.

فعلى قراءة الجمهور اسند فعل التقليل إلى الله عز وجل ومجيء الفعل مشدد العين (اللام) فيه دلالة كثرة التقليل، كما أن الفعل المضارع يحمل دلالة الاستمرار والتجدد، فالتقليل كثير ومستمر ومتجدد.

يقول الألوسي: «فظاهر الآية يدل على الكثرة لمكان المضارع الدال على الاستمرار التجدد مع ما فيه من التثقيل»⁽¹⁾.

ووفق قراءة الحسن، يكون التقليل منسوباً إلى أصحاب الكهف، وعلى قراءة النصب، يكون التقدير: «وترى أو تشاهد تقلبهم ذات اليمين وذات الشمال...»⁽²⁾.

بين فعل الأمر والمصدر:

"أَلْقِيَا" في قوله سبحانه: ﴿...أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ...﴾ [ق:24] قرأ الجمهور (أَلْقِيَا) فعل أمر، وقد أُخْتَلِفَ في المأمور به؛ فقيل: هو خطاب من الله للملَكَيْنِ: السائق والشهيد، أو لملَكَيْنِ من ملائكة العذاب، فالألف ألف الاثنين والخطاب هنا لاتنين من الملائكة، وقيل الخطاب لواحد من الملائكة إمّا السائق، وإمّا الذي هو من الزبانية⁽³⁾، وهذه سنة من سنن العربية في مخاطبة الواحد بخطاب الاثنين، وقد جاء في فقه اللغة للثعالبي: «فصل في أمر الواحد بلفظ أمر الاثنين» حيث يقول: «تقول العرب: افعل ذلك والمخاطب واحد، كما قال الله عز وجل: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ وهو خطاب لمالك خازن النار»⁽⁴⁾.

و ذهب المبرد إلى أن «معناه: ألق ألق، وإنما أراد تنثية الأمر مبالغة وتأكيذاً، فرد التنثية إلى الضمير اختصاراً»⁽⁵⁾.

(1) – روح المعاني، 225/15.

(2) – المحتسب، 71/2، و يُنظر: الكشاف 54/3، والمحزر الوجيز، 503/3 والبحر المحيط، 153/7، و روح المعاني، 225/15.

(3) – يُنظر: البحر المحيط، 537/9.

(4) – فقه اللغة، ص: 216.

(5) – المحزر الوجيز، 163/5.

ولعلّهُ درجتِ العربِ على مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين، وأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين، فقد قيل: «إنّ العرب كثيرا ما يرافق الرجل منهم اثنين فكثير على ألسنتهم أن يقولوا: خَلَيْلِي وصاحبِي وقفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين، وما في الآية محمول على ذلك»⁽¹⁾.

إنّ تَرَافُقَ الثلاثة، ومخاطبة كل واحد منهم لاثنين، قد شاع وانتشر في الكلام والأشعار، حتى صار عُرفا في الخطاب والتواصل، فاستُعمل هذا العرف في المخاطبة، مع الواحد، وكأنهم يخاطبون اثنين⁽²⁾.

هذا وقد أبدل الحسن البصري فعل الأمر مصدرا حيث قرأ⁽³⁾: "إلقاءً" من: "ألقى"، يقول العكبري: «يقرأ: "إلقاءً" على أنه مصدر "ألقى" والمراد به: الأمر، فاكتفى عن الفعل، كما تقول: "ضرباً زيدا"»⁽⁴⁾.

فعلى قراءة المصدر، يكون الفعل محذوفاً، تقديره ألقيا أو ألقى⁽⁵⁾، ومدار المعنى بين القراءتين . على اختلافهما، بنيةً . لا يخرج عن الإلقاء بمعنى: «طرح الشيء حيث تلقاه أي تراه ثم صار في التعارف اسماً لكل طرح أي اطرحا في جهنم كل مُبالغ في الكفر للمُنعم والنعمّة»⁽⁶⁾.

التذكير والتأنيث:

-
- (1) – روح المعاني، 185/26.
 - (2) – يُنظر: المحرر الوجيز، 163/5.
 - (3) – البحر المحيط، 537/9.
 - (4) – إعراب القراءات الشواذ، 254/2.
 - (5) – يُنظر: المُيسّر في القراءات، ص: 519.
 - (6) – روح المعاني 185/26.

أدرك ناطق اللغة، أنّ أشياء العالم، والموجودات من حوله، قد تحقّق فيها مبدأ الفصل والتّمايز، من حيث الجنس أو النوع، فقد «لفت الجنس نظر الإنسان الأول، حين عرف الفرق بين الذكر والأنثى في الإنسان والحيوان وانعكس أثر ذلك بالطبع على لغته»⁽¹⁾. ولا تشذ الأسماء في اللغة العربيّة عن هذا التقسيم، فالتذكير والتّأنيث، يشيران إلى عملية وسّم الكلمات، إمّا بسمة المذكر، وإمّا بسمة المؤنث، وذلك مردّه إلى إجراء تصنيفي من لدن مستعمل اللغة، محتكما في ذلك إلى ما توارثه من منظومته اللغوية، في مخزونها المفرداتي، أو معجمها اللغوي، هذا المخزون الذي لا يعترف بجنس آخر وسط بين المذكر والمؤنث، وإن كانت «بعض اللّغات الهندوأوروبية، ومنها اليونانية يوجد بها جنس ثالث هو ما يعبر عنه حديثا بالمحايد Neuter وهو في الأصل ما ليس بمذكر ولا مؤنث»⁽²⁾. إنّ تقسيم الاسم من حيث الجنس إلى مذكر و مؤنث يعد قاعدة من القواعد المقررة في اللغة العربيّة، وفي أخواتها الساميات⁽³⁾ ولا «يُعرف خروج على هذه القاعدة المطرّدة في أي من لغات الأسرة السامية، وحتى ذلك القسم الثالث: (الخنثى) الذي لا يخلص لذكر ولا أنثى تعاملت معه اللغة معاملة المذكر أو المؤنث، ولم تخصّه بمعاملة تميزه»⁽⁴⁾. وهذا الذي عدّ قسما ثالثا «الخنثى» ولكن لا يمكن أن يستقل بذاته، بل يؤول إلى أحد أمرين؛ إمّا أن يكون في خانة المذكر، أو في خانة المؤنث، قد يسد مسده، ذلك القطاع الواسع من الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتّأنيث على حد سواء، فيكون القسم الثالث، و لو من باب التّجوّز.

(1) – مقدمة تحقيقه لكتاب: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات ابن الأنباري، مطبعة دار الكتب،

مصر، د – ط، 1970م، ص: 37.

(2) – أحمد عبد المجيد هريدي، مقدّمة تحقيقه لكتاب: المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، مكتبة الخانجي، القاهرة،

ط: 01، 1403هـ – 1983م، ص: 15.

(3) – ظاهرة التّأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية "دراسة لغوية تاصيلية"، دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات

الطباعة، الأردن، ط: 02، 1413هـ – 1993م، ص: 17.

(4) – نفسه، ص: 17.

يقول "بديع إميل يعقوب": « واللغات السامية، ولغتنا منها، تنقسم الكلمات فيها، بالنسبة إلى الجنس، إلى قسمين: مذكر ومؤنث والأصح تقسيمها في لغتنا العربية إلى ثلاثة أقسام: مذكر ومؤنث وما يذكر ويؤنث» (1).

وتجمل الإشارة إلى أن المذكر والمؤنث من الأسماء على ضربين:

- حقيقي: وهو ما كان له فرج الذكر بالنسبة للمذكر، وفرج الأنثى بالنسبة للمؤنث، نحو: رجل و امرأة، وجمل وناقة.

- غير حقيقي أو مجازي: وهو ما لم يكن له فرج الذكر أو فرج الأنثى، نحو: الجدار والجبل، والقدر والنار وغيرها (2).

وعليه فهناك ما يستحق التذكير والتأنيث «بالطبع» وهو الإنسان والحيوان، وهو: الحقيقي، لاشتماله على عضو التذكير أو التأنيث، وهناك ما يستحق التذكير والتأنيث «بالوضع» والاصطلاح، ويكون في غير الإنسان والحيوان، كالجملاديات والمعاني وغيرها، وهو: غير الحقيقي، أو المجازي، فكل «ما كان من غير الحيوان فلا حقيقة لتأنيثه» (3)، أو تذكيره، لعدم وجود أعضاء تذكير وتأنيث فيه (4).

يقول "رمضان عبد التواب": «التذكير والتأنيث في اللغة من خصائص الحيوان، وأن إطلاقه على غير ذلك يكون على سبيل المجاز، فقال ابن الرشد: «والتذكير والتأنيث في المعاني إنما يُوجد في الحيوان، ثم قد يتجاوز في ذلك في بعض الألسنة، فيعبر عن بعض الموجودات بالألفاظ التي أشكالها مؤنثة، وهن بعضها التي إشكالها مذكرة...» (5).

(1) – المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1414، 01هـ – 1994م، ص: 08.

(2) – يُنظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري، ص: 63 وناصر بن أبي المكارم المطريزي، المصباح في علم النحو، تحقيق وتعليق: ياسين محمود الخطيب، ومراجعة وتقديم: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 1417، 01هـ – 1997م، ص: 103 وما بعدها.

(3) – البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 146.

(4) – يُنظر: أحمد عبد المجيد هريدي، مقدمة تحقيقه لكتاب: المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، ص: 26.

(5) – مقدمة تحقيقه كتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات بن الأنباري، ص: 39.

فالمذكر والمؤنث الحقيقيان لا يطرحان إشكالا، مادام عضو التذكير وعضو التأنيث، يميز أحدهما عن الآخر، في حين نجد أنّ التذكير والتأنيث فيما لا عضو فيه يجعله مذكرا أو مؤنثا، هو من باب المجاز، ولذلك نجدهم يختلفون فيه، فما تذكره لغة أو قبيلة قد تؤنثه لغة أو قبيلة أخرى، والعكس صحيح، فما هو مؤنث عند قوم قد نجده مذكرا عند قوم غيرهم، أو قد يعاملون المسمى الواحد ، تارة على أنه: مذكر وأخرى على أنه: مؤنث، من باب أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث على حد سواء ، ولكن مع تعليل وتخريج لم عومل معاملة المذكر إن كان مؤنثا في الأصل، ولم عومل معاملة المؤنث إن كان مذكرا ، في أصل وضعه. ولعلّ هذا ما جعل القدماء ، يولون عنايتهم، بباب « التذكير والتأنيث » فأفردوا له المؤلفات ، مبينين المذكر من المؤنث ، وما يستوي فيه التذكير والتأنيث ، محتكمين في ذلك إلى التأويل وتقدير الكلام ، في إطار قانون "الحمل على المعنى"؛ فهذا ابن جني، يتحدث عن التذكير والتأنيث، تحت عنوان: (الحمل على المعنى، فيقول: «اعلم أن هذا الشرح [النوع] غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث... فمن تذكير المؤنث ، قوله:

.....فلامزنة ودقت ودقها* ولا أرض أبقل إبقالها .

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قول الله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام:78] أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأعراف:56] لأنّ الموعظة والوعظ واحد...»⁽¹⁾.

وكذلك نجد "الثعالبي" في كتابه: "فقه اللغة وأسرار العربية"، قد أفرد فصلا بعنوان: « فصل حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، فيقول: « من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه، كما يقولون: ثلاثة أنفس والنفس مؤنثة، وإنما حملوه

(1) – الخصائص، 414، 413/2.

على معنى الإنسان أو معنى الشخص... وقال عز اسمه: ﴿فَاحْيِنَا بِهِ بُلْدَةً مَيِّتًا﴾ [ق:11] ولم يقل ميتة، لأنه حمله على المكان...» (1).

العقل والمنطق وتحديد الجنس:

إذا ضربنا صفحا عن المذكر والمؤنث الحقيقيين ، وأمعنا النظر في ما ذُكّر وما أُنث مجازيا، متسائلين عن سبب تأنيث المؤنث وسر تذكير المذكر، وهل من تعليل مقنع، يقبله العقل ولا يناقضه المنطق، يدعو إلى قبول الأساس الذي قُسمت عليه الأسماء والأشياء، بين فئتي المذكر والمؤنث المجازيين أو غير الحقيقيين، فإننا نوقن ألا صلة منطقية أو عقلية بين الاسم ودلالته على التذكير أو التأنيث و« الدليل على فقدان هذه الصلة العقلية، أنّ من اللغات ما يعدّ بعض الكلمات مؤنثا، وهي مذكرة في لغات أخرى، والعكس بالعكس؛ فمثلا تعدّ اللغة العربية: (الخمير) و(السن) و(السوق) كلمات مؤنثة، في حين تعدّها اللغة الألمانية مذكرة... كما تعدّ اللغة العربية أيضا: (الصدر) و(الأنف) و(اللسان) كلمات مذكرة، وهي على العكس من ذلك مؤنثة في الألمانية » (2).

ويقول "قندريس": « فالتمييز بين الأجناس النحوية لا يقوم على شيء من العقل، إذ لا يمكن لإنسان كائنا من كان أن يقول: لماذا كانت Table "مائدة" و chaise "مقعد" و Salière "إناء الملح، مؤنثة، في حين كانت Tabouret "مقعد المطبخ" و Fauteuil "مقعد بجوانب" و Sucrier "إناء السكر" مذكرة» (3).

فمردّ الأمر ومنتهاه إلى التّواضع والاصطلاح؛ يقول "محمود السعران": «إنّ الجنس يجري على منطوق خاص؛ بمعنى أن الجنس اللغوي، لا يطابق الجنس في الواقع الطبيعي، فالاصطلاح وحده هو الذي (نكّر) الهواء و(أنث) الأرض والسماء في العربية» (4).

(1) – فقه اللغة، وأسرار العربية، ص: 216، 217.

(2) – مقدمة تحقيق كتاب: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 40.

(3) – اللغة، ص: 127.

(4) – علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، 1962م، ص: 254.

إنّ الاصطلاح الذي، تحتكم إليه ظاهرة التذكير والتأنيث، والذي قد لا يمتُّ إلى العقل والمنطق بصلة، هو الذي جعل "محمودا السعران"، يحكم بعدم تطابق الجنس لغويا مع الجنس في الواقع الطبيعي، ويؤكد ذلك عنده، أن العربية تعامل كلمات في المفرد معاملة المذكر، بينما تعاملها في حالة الجمع معاملة المؤنث، من مثل: كتاب وقلم، كما أنها تجمع (رجل) على رجالات وهذا الجمع الأخير، يشبه في صورته صورة جمع المؤنث (1).

أضف إلى ما سبق، أنّ علامات التأنيث، قد نجد لها أثرا في بعض الكلمات المذكورة، ولعل هذا ما يجعل الجنس اللغوي والجنس في الواقع الطبيعي على طرفي نقيض، ومن ثمّ فقدت الصلة العقلية، بين الأسماء وما تدلّ عليه من تذكير أو تأنيث، يقول "بديع إميل يعقوب": «ومما يزيد الأمر تعقيدا أن علامات المؤنث الثلاث، وهي الألف المقصورة، والألف الممدودة، والتاء المربوطة أو هاء التأنيث، قد نجدها في المذكر» (2).

والذي يدعو إلى العجب، ويدل على أن للتذكير والتأنيث منطقا خاصا، يخالف العقل ومنطق الأشياء، أنّ العرب، وإن كانت تؤنث الشمس وتذكر القمر، فإنّ المنجمين، وعلى العكس من ذلك، يجنحون إلى تذكير الشمس وتأنيث القمر! وليت الأمر توقف عند المذكر والمؤنث المجازيين، بل وصلت الحال عندهم إلى تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، الحقيقيين، ومما يقضي العجب، أنّ عضو التأنيث مذكر عند العرب، وأنّ عضو التذكير له من الأسماء ما هو مؤنث؛ يقول "ابن مسكويه": «أما النحويون فلا يعللون هذه الأمور ويذكرون أن الشيء المذكر بالحقيقة ربما أنثته العرب، والمؤنث بالحقيقة ربما ذكرته العرب، فمن ذلك أن الآلة من المرأة بعينها، التي هي سبب تأنيث كل مؤنث، هي مذكر عند العرب، وأما آلة الرجل فلها أسماء مؤنثة...» (3).

ولعل ما سبق من أمثلة، إلى جانب تقسيم التذكير والتأنيث إلى حقيقي ومجازي، واختلاف اللهجات في الاسم الواحد تذكيرا وتأنيثا، هو ما جعل "برجشتراسر" يقرر أنّ «التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة...» (4).

(1) - يُنظر: علم اللغة، ص: 80.

(2) - المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، ص: 09.

(3) - الهوامل والشوامل، مسألة 111، ص: 266 - 268، نقلا عن مقدمة تحقيق، كتاب:

المذكر والمؤنث، لابن التستري، ص: 17.

(4) - التطور النحوي، ص: 112.

الخلط في الجنس والتواصل اللغوي:

إن معرفة باب التذكير والتأنيث، من الأهمية بما كان ، إذا ما أردنا للتواصل أن يتحقق ويستمر بين أبناء الجماعة اللغوية ، وعليه فإن بيان النوع وتحديدَه ، قد رافق مسيرة الإنسان في الوجود ، فما هو مذكر أو مؤنث بالطبع والخلقة عند الإنسان أو الحيوان ، هو كذلك : مذكر أو مؤنث حقيقة وواقعا، وما هو مذكر أو مؤنث بالوضع والاصطلاح، في الإنسان والحيوان وغيرهما، هو كذلك، مذكر أو مؤنث على غير الحقيقة، تجوُّزا وتوسعا، مادام لا يملك مميز التذكير ومميز التأنيث، أي العضو الدال على التذكير والعضو الدال على التأنيث، وبتقادم الزمن بلغ العقل الإنساني مرحلة، تحقّق فيها الفصل والتمييز بين المذكر والمؤنث، وانحازت المخلوقات والموجودات إمّا إلى حظيرة التذكير وإمّا إلى حظيرة التأنيث، وإمّا إلى منزلة بين المنزلتين، يجوز فيها التذكير والتأنيث على حد سواء، وهنا أصبحت قضية بيان الجنس أو النوع محاطة بهالة من القداسة، من لدن ناطق اللغة، فهو لا يرضى الخطأ أو الخلط في الجنس، فما هو مذكر يعامل معاملة المذكر وما هو مؤنث يعامل معاملة المؤنث في آن معا، فلا بد أن يُعرف وأن يتمّ الإمام به.

إنّ الوظيفة المركزية للغة التي هي التواصل، قد تتعطل، و يتعذر تحققها إذا خلط الناطق بين المذكر والمؤنث، أو إذا أخطأ في تحديد النوع، وكان ذلك عندهم من العيب الواجب تلافيه، ورأوا أنه لا تتم المعرفة الحقّة بالنحو والإعراب، إلاّ بمعرفة باب المذكر والمؤنث وأنّ جهل هذا الباب هو أمانة على نقصان معرفة النحو والإعراب.

يقول أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري: « إنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث، لأنّ من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له، كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا»⁽¹⁾.

لا شك أن نظام اللغة لا يقبل، أن تهدم أركانه، أو يطعن في مقتل، وذلك بالخلط في الوظائف النحوية، وبإحلال حركات الإعراب، بعضها محل بعض، كأن ننصب الواجب الرفع أو نجر ما يجب نصبه، أو العكس؛ بأن ننصب ما يجب جره، فذلك من شأنه، أن

(1) – المذكر والمؤنث، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، د – ط، 1401هـ – 1981

يخلخل بنية اللغة وقواعدها ومن ثمَّ يتعذر التواصل والفهم، وتعجز اللغة عن القيام بالغاية التي وجدت من أجلها، و عُدَّ ذلك الخلط بين الحركات والخطأ في إحلالها مواقعها، من المعيب المشين، الواجب مقتته والتخلص منه.

وكذلك هي الحال لمن جهل معرفة المذكَر والمؤنَّث وخلط بينهما، وتكرر خطأه فيهما، يكون قد وقع في المعيب المقيت، وعبث بالمقدس، وصدَم السامع وربما قطع حبل التواصل معه، لعدم تحقق الفهم، ولغموض الرسالة، ومؤدى الكلام، ومضمونه.

يقول "فندريس": «و ليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس، فإذا تجاوز تكرارها، تعذّر فهم الكلام»⁽¹⁾.

التذكير والتأنيث وظاهرة الاقتصاد اللغوي:

"الاقتصاد"مبدأ تقوم عليه اللّغة ، وذلك ببذل «أدنى جهد والحصول على أكبر منفعة، ويُسمّى هذا السلوك: "الاقتضاب الألسني"»⁽²⁾ أو هو ما يسميه "دي سوسير": «قانون الجهد الأقل»⁽³⁾ وهذا الاقتصاد قد يكون في الجهد العضلي المبذول من لدن جهاز التصويت ، ويتجلى ذلك في ظواهر صوتية تحكم علاقة الأصوات بعضها ببعض ، من مثل المماثلة بين الصوامت والصوائت ، والإبدال بينها ، وغيرها من الظواهر .

كما يتحقق الاقتصاد بوساطة،تقليل الكلمات، قصد تخفيف الحمل على جهاز النطق،من ذلك ما يعرف في اللغة بالمشترك اللفظي،إذ يشترك أكثر من معنى في لفظ واحد، و كان الأصل أن يُجعل لكل معنى لفظٌ خاص به، وشبيهه بالمشترك اللفظي ، ظاهرة التضاد، إذ يدل اللفظ الواحد على المعنى وضده في آن معا.

وإذا كان اللجوء إلى إشراك عديد المعاني في اللفظ الواحد اقتصادا في الألفاظ ، وخوفا من تكاثرها، فيصعب علينا حصرها والإحاطة و الإلمام بها، فكذلك هي الحال مع ظاهرة التذكير والتأنيث ، إذ الأصل أن واضع اللغة، قد جعل لفظا للمذكر، وآخر للمؤنث، حرصا على التفريق بينهما وعدم الخلط فيهما، ولكنَّ خوفهم من أن تكثر الألفاظ، فتجلّ عن الحصر

(1) – اللغة، ص:127.

(2) – الألسنية العربية(مقدمة – الأصوات – المعجم – الصرف)،ريمون طحّان،دار الكتاب

الليبياني،لبنان،ط:1981،02م،ص:14.

(3) – محاضرات في الألسنية العامة،ص:180.

والعد، لكثرة النوع وتعدده، سواء أكان حقيقيا أم مجازيا، قد ألجأهم إلى توسل وسيلة أخرى، تحقق التفريق والفصل بين المذكر والمؤنث، وتحقق في الوقت ذاته الاقتصاد في الجهد العضلي؛ بقلة الألفاظ. فكانت تلك الوسيلة: "تاء التأنيث"؛ يقول بهاء الدين بن النحاس: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير المذكر، كما قالوا: عير و أتان، وجدي وعناق وحمل و رخل، وحصان وحجر، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بالعلامة، وفرقوا بها بين المذكر والمؤنث تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة و مرء ومرأة في الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة، للتوكيد، وحرصا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناق، وبلد ومدينة»⁽¹⁾.

إنَّ اللجوء إلى مورفيم "التاء" بعده مُمَيِّرُ التَّأْنِيثِ، والذي يُعَدُّ في الوقت ذاته وسيلة نحوية، قد حقق الاقتصاد المنشود، بعد أن كان المعوّل عليه، في البدء، هو الوسيلة المعجمية، وذلك بالإتيان بلفظ للمذكر، وآخر للمؤنث، ولا يخفى ما ينجم عنه من تضخم وضخامة في المعجم اللغوي، وليس الأمر مقصورا على اللغة العربية، بل تعداها إلى أخواتها الساميات، إذ تدل المقارنة بين اللغات السامية، على أن «الساميين القدامى، كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث؛ ففي العربية مثلا: "حمار" للمذكر، في مقابل "أتان" للمؤنث من الحمير، و"حصان" للمذكر، في مقابل "فرس" لأنثى الحصان، و"غلام" للمذكر في مقابل "جارية" لأنثى وغير ذلك...»⁽²⁾.

لاشك أن توسل "التاء" للتفريق بين المذكر و المؤنث، في نحو: فأر وفأرة، و مرء ومرأة، وبلد وبلدة، وعالم وعالمة...، قد حقق الاقتصاد اللغوي، وأغنى ناطق اللغة عن الإتيان بلفظ آخر للدلالة على التأنيث، وبلغ الاقتضاب الأسني ذروته حين تعمد الجماعة اللغوية إلى «شيء من صفات المؤنث بغير علامة التأنيث»⁽³⁾ من مثل: امرأة مذكر وهي التي لا تلد إلا الذكور، ومئنث وهي التي لا تلد إلا الإناث، ومن مثل: امرأة حائض، وحامل، و مُرضع،

(1) - "السيوطي"، الأشباه والنظائر، 318/1، نقلا عن مقدمة تحقيق، د/رمضان عبد التواب، لكتاب: البلغة في الفرق بين

المذكر والمؤنث، لأبي البركات بن الأتباري، ص: 37، 38.

(2) - مقدمة تحقيق: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 37.

(3) - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 83.

و طامث و طالق.. كما نجد الوصف الواحد، يتقاسمه المذكر و المؤنث، كقولنا: رجل صبور، وامرأة صبور و رجل شكور وامرأة شكور ورجل قتيل وامرأة قتيل⁽¹⁾، فقد تحقق مبدأ "الاقتصاد" مرتين؛ الأولى: حين لم نجعل لفظا للمذكر و آخر للمؤنث، بل أغنت "تاء" التأنيث عن ذلك، و الأخرى: حين خصصنا كلمة واحدة، للدلالة على التذكير والتأنيث في آن معا.

الفعل بين التذكير والتأنيث:

للفعل المسند إلى المؤنث أحكام، وذلك بحسب موقعه بالنسبة إلى المسند إليه؛ فإذا تقدم الفعل، وكان ما أسند إليه، مؤنثا تأنيثا حقيقيا، ملاصقا له ، من غير أن يفصل بينهما شيء، وجب تأنيث الفعل، وكذلك هي الحال إذا تأخر الفعل، وجب تأنيثه سواء أ كان المسند إليه مؤنثا تأنيثا حقيقيا أم غير حقيقي (مجازي) نحو قولنا: المرأة كُرِّمت، والمبادئ انتصرت.

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه، إذا تقدم، وكان ما اسند إليه مؤنثا تأنيثا غير حقيقي، نحو: اشتعل النار، واشتعلت النار⁽²⁾.

ويستوي التذكير والتأنيث في الفعل، إذا فصل بينه وبين ما اسند إليه بشيء ، نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود:94]. وقوله سبحانه: ﴿ وَأَخَذَ

الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود:67] فقد جاء الفعل (أخذ) مؤنثا مرة ومذكرا أخرى، والفاعل (الصيحة) واحد، وهو مؤنث.

يقول ابن الانباري: « اعلم أنّ أفعال المؤنث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء، وكان حذفها قبيا، كقولك قامت هند... وإنما قُبِح؛ لأنّ التأنيث باب مضاة باب التذكير، فيُفرّق بين فعل المذكر والمؤنث لاختلافهما. فإذا فصلت بين فعل المؤنث وبينه بشيء اعتدل التذكير والتأنيث، كقولك: ضرب زيدا هند، وضربت زيدا هند. فمن أنّت لزم القياس، ومن ذكّر قال:

(1) — نفسه، ص: 84، 83.

(2) — يُنظر: المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الانباري ، تحقيق وتعليق ، الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، وراجعته: رمضان عبد التواب ، طابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، د - ط ، 1419هـ - 1999م، 210/2 وما بعدها، واللؤلؤة في علم العربية وشرحها : لـ السمرمي، ص: 158 وما بعدها.

لما حَجَزَ بين الفعل والمؤنَّثِ حاجز، رجع الفعل إلى أصله، والقياسُ التأنِيثُ، والتذكير جائزٌ»⁽¹⁾.

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه مع ما يجمع بالألف والتاء، كقولك: جاءت المعلمات، وجاء المعلمات، ومع جمع التكسير، كقولنا: جاء الرجال، وجاءت الرجال؛ يقول ابن الأنباري: «وقال عز وجل: ﴿ فَكَدَّ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد:18]، فَذُكِّرَ لأنه جمع، والجموع يجوز في فعلها التذكير والتأنيث...»⁽²⁾.

هذا ويجوز التذكير والتأنيث في الفعل إذا كان من الأفعال التي لا تتصرف، نحو: نعم وبئس، وليس وعسى، فتقول: نعمت المرأة أُمي ونعم المرأة أُمي...⁽³⁾. وبالعودة إلى القراءات الشاذة، نجدها، قد تعاملت مع الأسماء تذكيراً وتأنيثاً، فما هو مؤنث في متواتر القراءة، قد تُذَكِّرُه القراءة الشاذة، وما هو مذكر في مشهور القراءة، قد يصبح مؤنثاً في شاذها. وذلك بالنظر إلى الأسماء وما أُسند إليها من أفعال؛ فتذكير الفعل ينبئ بأنَّها مذكَّرة، وتأنيثه يشير إلى أنَّها مؤنَّثة، ويكون ذلك بوساطة التبادل بين مورفيمي "الياء" و"التاء".

وبالعودة إلى القراءات الشاذة، نجدها، قد تعاملت مع الأفعال تذكيراً وتأنيثاً، فما هو مؤنث في متواتر القراءة، قد تذكره القراءة الشاذة، وما هو مذكر في مشهور القراءة، قد يصبح مؤنثاً في شاذها.

تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ:

يشير مصطلح التأنيث هنا، إلى ظاهرة نقل الاسم أو الكلمة من التذكير إلى التأنيث، فيُعاملُ معاملة المؤنَّثِ إلاَّ أنَّ هذا التحوُّل من التذكير إلى التأنيث لا يتحقَّق إلاَّ إذا رافقه تعليل وتأويل، لأنَّ تأنيث المذكر هو انتقال من الأصل إلى الفرع، أو من القاعدة إلى الاستثناء، والذي يُعدُّ مخالفةً، لما استقر في الذاكرة الجماعية، الأمر الذي يصدِّم ناطق اللغة، فكان أن تطلَّب الموقف تعليلاً وتأويلاً، يخففان من صدمته ويوجدان قبولا لديه.

(1) – المذكر والمؤنث، 210/2.

(2) – المذكر والمؤنث، 214/2، ويُنظر: اللؤلؤة في علم العربية، ص: 160.

(3) – يُنظر: اللؤلؤة في علم العربية، ص: 160، 161.

فمن الأسماء التي جاءت مذكّرة، في القراءة التي عليها العامة، في حين جعلتها القراءة الشاذة مؤنثة ، نذكر:

"الْبَقْرَ" في قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَبَهُ... ﴾ [البقرة:70] قرأ الجمهور: (تشابه) فعلا ماضيا مذكرا، يقول النحاس: « ذَكَرَ الْبَقْرَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ... »⁽¹⁾ وقرأ الحسن⁽²⁾: (تَشَابَهُ) بضم الهاء فعلا مضارعا مؤنثا، إذ الأصل فيه: (تتشابه) فأدغمت التاء الثانية في الشين.

ويقول العكبري، موجّها القراءتين: « الجمهور على تخفيف الشين وفتح الهاء لأنّ البقر تُذَكَّرُ، والفعل ماضٍ، ويُقْرَأُ بضم الهاء للتخفيف على تأنيث البقر إذ كانت كالجمع »⁽³⁾.
والبقر اسم جنس، يُذَكَّرُ ويؤنث، يقول الألويسي: « البقر اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، ومثله يجوز تذكيره وتأنيثه، كنخل منقعر، والنخل باسقات... »⁽⁴⁾.

" قُلُوبٌ " في قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبٌ... ﴾ [التوبة: 117] قراءة الجمهور بتذكير الفعلين: (كاد) و(يزيغ) وهما فعلان مسندان إلى جمع وهو (قلوب) وقد تقدم الفعلان، ومن ثمّ جاز تذكير الفعل معه وتأنيثه، وقد جاءت القراءة عن أبي⁽⁵⁾، بتأنيث الفعلين: (من بعد ما كادت تزيغ قلوب)، فتأنيث الفعلين، جاء موافقا للقياس، أما تذكيرهما فعلى الجواز.

فمن ذَكَرَ فعلى تذكير "الجمع" ومن أنث فعلى تأنيث "الجماعة"⁽⁶⁾. يقول القيسي: « الياء والتاء في "تزيغ" سواء؛ لأنّ تذكير الجمع وتأنيثه جائز على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة »⁽⁷⁾.

(1) – إعراب القرآن، 60/1.

(2) – إعراب القرآن للنحاس، 60/1، والبحر المحيط، 410/1.

(3) – إملاء ما من به الرحمان، ص: 44.

(4) – روح المعاني، 289/1، ويُنظر: لسان العرب، مادة: (بقر).

(5) – معجم القراءات، 472/3.

(6) – يُنظر: الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، ص: 99.

(7) – مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: ياسين محمد السّوّاس،

دار اليمامة، دمشق – بيروت، ط: 02، 1421هـ – 2000م، ص: 321.

يقول الفراء : « وكل فعل كان لجماع مذكر أو مؤنث فإن شئت أنثت فعله إذا قدمته ، وإن شئت ذكرته »⁽¹⁾.

"رُسُلٌ" في قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ... ﴾ [الأنعام: 130] قراءة الجماعة (يأتكم) بالياء على تذكير لفظ (الرسُل)، وقرأ الحسن وقتادة والأعرج⁽²⁾: (تأتكم) بالتاء، على تأنيث (الرسُل). ولفظ (الرسُل) جمع، وقد تقدم عليه فعله، ومن ثمَّ جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وقد يكون التذكير على معنى: " جمع الرسُل"، أما التأنيث فعلى معنى: " جماعة الرسُل".

"بَعْضُ السَّيَّارَةِ" في قوله جَلَّ و علا: ﴿ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف: 10] قراءة الجمهور (يلتقطه) بالياء على التذكير، ذلك لأنَّ ما أسند إليه الفعل، وهو: (بعض) يُذَكَّر، وإن أضيفَ إلى مؤنث، وهو هنا (السيارة)، وقرأ الحسن⁽³⁾: (تلتقطه) بالياء على التأنيث، على تأويل أنَّ بعض السيارة، هو سيارة أيضا، يقول الرَّجَّاجُ: « وقرأ الحسن تلتقطه بالتاء، وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأنَّ بعض السيارة سيارةٌ، فكأنه قال: تلتقطه سيارةٌ بعض السيارة»⁽⁴⁾.

" الْمَلَائِكَةُ " في قوله سبحانه: ﴿ وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ... ﴾ [الفرقان: 25] الجمهور على قراءة: (نزل) فعلا ماضيا مبنيًا للمجهول، وهو فعل مذكر، وقرأ أبي⁽⁵⁾: (نزلت) بتاء التأنيث، وقد سبقت الإشارة إلى أن الفعل إذا كان للجمع وتقدم، جاز فيه التذكير والتأنيث، والفعل هنا تقدم ولفظ (الملائكة) جمع، ومن ثمَّ استوى فيه التذكير والتأنيث، وقد يكون التذكير على معنى: نزل جمع الملائكة، أمَّا التأنيث، فقد يكون على معنى الجماعة، والتقدير: نزلت جماعة الملائكة، والله أعلم.

(1) – معاني القرآن، 454/1.

(2) – المحرر الوجيز، 347/2، والبحر المحيط، 648/4، ومعجم القراءات، 544/2.

(3) – معاني القرآن وإعرابه، 94/3.

(4) – نفسه، 94/3.

(5) – روح المعاني، 10/19.

"الْعَذَابَ" في قوله عز وجل: ﴿... الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيهِمْ ...﴾ [الشعراء:

202، 201] القراءة التي عليها العامة: (فيأتيهم) بالياء، بتذكير الفعل، والضمير يعود على العذاب، أما قراءة الحسن وعيسى⁽¹⁾ فهي: (فتأتيهم) بقاء التأنيث، أي: الساعة⁽²⁾، أو أنّ الضمير يعود على العذاب ولكن بتأويله بالعقوبة، أو على العذاب حقيقة، وقد أُنت لاشتمال العذاب على الساعة، وهي مؤنثة فأخذ منها التأنيث⁽³⁾، وهذا ما ذكره "أبو حيّان"، حين أورد قول "أبي الفضل الرّازي" " بأنّ الضمير: « للعذاب وأنت لاشتماله على الساعة فاكتسى منها التأنيث، وذلك لأنهم كانوا يسألون عذاب القيامة تكذيباً بها، فذلك أنت »⁽⁴⁾.

"الْبَحْرُ" في قوله تعالى: ﴿... وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أُنْحُرٍ...﴾ [لقمان: 27]

فقراءة العامة: (يمده) بالياء، على تذكير الفعل وقرأ ابن مسعود وابن عباس وأبي⁽⁵⁾: (تمده) بقاء التأنيث.

"ءَايَاتٍ" في قوله سبحانه: ﴿... وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ

وَأَلْحَمَةَ﴾ [الأحزاب: 34] قراءة الجمهور: (ما يتلى) على التذكير، أي: اذكرن « ما يتلى من الكتاب الجامع، بين كونه آيات الله تعالى، البينة الدالة على صدق النبوة، بأوجه شتى وكونه حكمة منظوية على فنون العلوم والشرائع »⁽⁶⁾، وقد قرأ زيد بن علي⁽⁷⁾: (ما تتلى) بالتأنيث والضمير هنا يعود على الآيات⁽⁸⁾.

(1) – الكشاف، 3/382، والبحر المحيط، 8/192، وروح المعاني، 19/130.

(2) – الكشاف، 3/382.

(3) – يُنظر: البحر المحيط، 8/192.

(4) – نفسه، 8/192.

(5) – البحر المحيط، 8/420، وروح المعاني، 21/100، ومعجم القراءات، 7/205.

(6) – روح المعاني، 22/20.

(7) – نفسه، 22/21، ومعجم القراءات، 7/285.

(8) – يُنظر: معجم القراءات، 7/285.

تذكير المؤنث:

تذكير المؤنث، هو الانتقال بالكلمة من التأنيث إلى التذكير، وهو بهذا المعنى يمثل ردّ فرع إلى أصله؛ فالمذكر أصل أما المؤنث ففرع عليه، ومع ذلك فلا بد من تعليل هذا التحول، كما أنه لا مناص من تأويل، يُخَرِّجُ الكلامَ وفقه، فيستقيم التركيب، معنًى ومبنىً، ومن الأسماء التي جاءت مذكرة في شواذ القراءة، وهي في مشهورها مؤنثة، نذكر:

"أموال" في قوله عز وجل: ﴿لَنْ تَغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ...﴾ [آل عمران: 10] قراءة

العامّة (تغني)، بالتاء، وذلك لتأنيث الفاعل (الأموال) لأنها جمع مال، والمعنى: «لن تدفع عنهم أموالهم ولا أولادهم من عذاب الله شيئاً»⁽¹⁾، وقرأ السلمي: (لن يغني) بالياء، في أول الفعل على التذكير، وكذلك قرأ الحسن، إلا أنه أسكن الياء الأخيرة لأجل التخفيف⁽²⁾.

وعلة تذكير الفعل (يغني) مع كون الفاعل (الأموال) مؤنثاً، هي كون الفعل قد تقدم، وقد وُجد حائل أو حاجز فصل بينه وبين الفاعل، وهو: "عنهم"، أضف إلى ذلك، أن تأنيث (الأموال) مجازي أو غير حقيقي⁽³⁾.

"ءآيت" في قوله جل ثناؤه: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءآيَاتُ اللَّهِ﴾ [آل

عمران: 101] قرأ الجمهور (تُتلى) بالتاء، فعلا مضارعاً مؤنثاً مبنيّاً للمجهول، والتأنيث في الفعل مرده إلى تأنيث، ما أسند إليه وهو نائب الفاعل (آيات)، وقرأ الحسن والأعمش⁽⁴⁾: (يُتلى) بالياء على التذكير، وتوجيهه أنه قد تم الفصل بين الفعل ونائبه (آيات) بالجار والمجرور (عليكم)، وأن تأنيث (آيات) مجازي، كما أنّ المراد بالآيات: القرآن الكريم⁽⁵⁾، ومن ثمّ

(1) – الجامع لأحكام القرآن، م 2 ج 21/4.

(2) – يُنظر: البحر المحيط، 35/3، والجامع م 2/ج، 21/4.

(3) – يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، 153/1، والجامع م 2، ج، 21/4.

(4) – البحر المحيط، 283/3.

(5) – البحر المحيط، 283/3.

الفصل الثاني _____ المستوى الصرفي

يتحقق التطابق بين تذكير الفعل، وتأويل الآيات بالقرآن، وكأنه قال: وأنتم يتلى عليكم قرآن الله.

"رُسُلْنَا" في قوله سبحانه: ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ... ﴾ [الأنعام: 61] قراءة العامة: (توفته) بالتاء، قبل الهاء، فعلا ماضيا مؤنثا، وذلك على تأنيث الجماعة، فالرسل جمع رسول، والجموع يجوز في فعلها التذكير والتأنيث كما مر بنا⁽¹⁾، وعليه يمكن تأويل الرسل، بالجماعة، فكأن تقدير الكلام: توفته جماعة الرسل.

وقرأ الأعمش وابن مسعود⁽²⁾: (يتوفاه)؛ فعلا مضارعا مذكرا والتذكير على معنى الجمع، أي جمع الرسل، في حين كان التأنيث على معنى الجماعة⁽³⁾.

"النار" في قوله تعالى: ﴿ فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ... ﴾ [هود: 113] قراءة الجمهور بتأنيث الفعل: (تَمَسَّكُمْ)، وذلك لأنَّ (النار) بعده مؤنثة، وقرأ علقمة ويحي والأعمش⁽⁴⁾: (فيمسَّكم) بالياء، أي بتذكير الفعل، وتعليل ذلك أن⁽⁵⁾: تأنيث النار مجازي، ولأجل الفصل بين الفعل وفاعله (تمس) (تمس) + كم + (النار)، وما دام تأنيث النار، غير حقيقي، فيمكن تأويلها بالعذاب، فكأن التقدير: فيمسكم العذاب. والله أعلم.

﴿ بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ... ﴾ [الأنبياء: 40] جاء الفعلان: (تأتيهم) و(تبهتهم) مؤنثين، في قراءة الجمهور، والضمير فيهما عائد، إلى: (النار)⁽⁶⁾ التي قبل هذه، وهي قوله سبحانه: ﴿ لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ ... ﴾

(1) – المذكر والمؤنث، 2/214.

(2) – إعراب القرآن للنحاس، 2/14، ومعجم القراءات، 2/247.

(3) – يُنظر: البحر المحيط، 4/540، وإعراب القرآن، 2/14.

(4) – معجم القراءات، 4/155.

(5) – يُنظر: التخريجات اللغوية والصرفية لقراءة الأعمش، ص: 83.

(6) – ينظر: الكشاف، 3/190، والمحزر الوجيز 4/83 والبحر المحيط، 7/432.

[الأنبياء:39] أو أنه يعود إلى: "الوعد" من قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ

إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الأنبياء:38] «لأنه في معنى النار، وهي التي وعدوها»⁽¹⁾، أو أنّ

الضمير فيهما، يعود إلى الساعة أو إلى العقوبة، والتقدير: بل تأتيهم الساعة أو العقوبة فتبهتهم ، وقرأ الأعمش⁽²⁾ بتذكير الفعلين: (يأتيهم) ، (فيبتهتهم) والضمير فيهما للوعد ، أو لكل من

"الحين" أو "النار" في قوله: ﴿ ... حِينَ لَا يَكْفُورَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ ... ﴾ [الأنبياء:39]

ولكن على أن تكون "النار" بمعنى العذاب ، وعليه فالتقدير: بل يأتيهم النار، أي العذاب، فيبتهتهم ؛ يقول "أبو حيان": « وقال أبو الفضل "الرازي" : لعله جعل النار بمعنى العذاب فذكر ثم ردها إلى ظاهر اللفظ »⁽³⁾.

"القلوب" في قوله جلّ ثناؤه: ﴿...تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور:37]

قراءة الجمهور: (تتقلب) بتأنيث الفعل، وقرأ ابن محيصن⁽⁴⁾: (يتقلب)، بالياء على التذكير، وعلّة ذلك، أنه فصل بين الفعل (يتقلب) وفاعله (القلوب) فجاز تذكيره، ومن ثم إعادة الفعل إلى أصله، وذلك لوجود الحائل أو الحاجز: "فيه".

"جَنَّةٌ" في قوله عز وجل: ﴿... أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ...﴾ [الفرقان:08] قرأ الجمهور:

(تكون) بالتاء مؤنثاً لتأنيث لفظ (الجنة) بعده، وقرأ قتادة والأعمش⁽⁵⁾: (يكون) بالياء على التذكير، وجاز ذلك لأن هناك فصلاً بين الفعل (يكون) وبين ما أسند إليه (الجنة) وذلك بوساطة، الجار والمجرور (له).

(1) – الكشف، 3/ 190.

(3) – الكشف، 3/ 190، والبحر المحيط، 7/ 432 .

(4) – البحر المحيط ، 7/432.

(4) – معجم القراءات، 6/276.

(5) – البحر المحيط، 8/84، ومعجم القراءات، 6/321.

"كَلِمَتٌ" في قوله سبحانه: ﴿ مَا نَفِدْتَ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: 27] قرأ الحسن⁽¹⁾: (ما نفذ كلام الله) حيث حذف التاء، فأصبح الفعل مذكرا، وجاء بعده بلفظة (كلام) وهي « اسم جنس يقع على القليل والكثير»⁽²⁾، وبذلك طابق بين الفعل وفاعله، وكذلك كانت المطابقة بين الفعل والفاعل واقعة في قراءة الجمهور، بتأنيث الفعل (ما نفذت) وتأنيث الفاعل (كلمات) التي هي جمع قلة، ولكن عندما أضيفت إلى لفظ الجلالة (الله) أصبحت تفيد الكثرة، ذلك أن « جموع القلة إذا تعرفت بالألف واللام غير العهدية، أو أضيفت، عمّت، وصارت لا تخص القليل، والعام مستغرق لجميع الأفراد»⁽³⁾.

فقراءة الحسن لا ينجر عنها إشكال، إذ صاحب تذكير الفعل تذكير في الفاعل، كما أن الدلالة المعنوية، تكاد تكون واحدة، ذلك أن (كلمات الله) تعم جميع الكلام، وتحمل دلالة الكثرة، وكذلك (كلام الله) دل هنا على الكثير.

ويجمل الإلماع إلى أنّ هناك كلمات، قد تمّ نقلها من التّأنيث إلى التّذكير، ليس بقريّة الإسناد إلى الفعل و التبادل بين مُورفيمَي: "التاء" و"الياء"، وإنما كان ذلك بوساطة علامات التّأنيث، من مثل التّاء المربوطة والألف المقصورة، فالحاقها بالاسم، دلالة على تأنيثه وأمّا حذفها منه، فيدل على تذكيره، ومن تلك الأسماء نذكر:

"الطّائفة" في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ... ﴾ [الأنفال: 07] فقد قرأها ابن محيصن: (أحد الطائفتين) بتذكير (أحد) حيث حذف علامة التّأنيث وهي الألف المقصورة، وذلك أنّ تأنيث لفظ (الطائفة) مجازي و ليس حقيقيا، ومن ثمّ جاز تذكيرها⁽⁴⁾.

"ظلال" في قوله سبحانه: ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا ﴾ [الإنسان: 14] قرأ الجمهور "دانية" فالتاء هنا هي مميّز التّأنيث أو مورفيم التّأنيث، وإضافة هذه التّاء إلى "داني" هو إيذان

(1) – البحر المحيط، 422/8.

(2) – لسان العرب، مادة: (كلم).

(3) – البحر المحيط، 422/8.

(4) – يُنظر: البحر المحيط، 277/7.

بتأنيث اللفظ وتحقيق الفصل بين المذكر والمؤنث، وقراءة التأنيث التي عليها الجمهور، توافق المسند إليه، وتناسبه وهو "ظلالها" الذي هو جمع "ظل" ومن ثمّ عومل معاملة المؤنث. هذا وقرأ الأعمش⁽¹⁾ "دانيا" بالتذكير، حيث حذف مميز التأنيث، وعومل هذا الجمع (ظلال) معاملة المذكر، ومع الجموع « لك أن تُذكر إذا أردت الجمع وتؤنث إذا أردت الجماعة »⁽²⁾. وجاز التذكير هنا لأنه قد فرق بين (دانيا) وما اسند إليه (ظلالها) بلفظ (عليهم) يقول مكي بن أبي طالب: « نكر للفرقة، وقيل لتذكير الجمع »⁽³⁾.

إنّ التناوب بين التذكير و التأنيث، على الاسم الواحد، يكاد يكون محصوراً فيما تذكيره أو تأنيثه من باب المجاز لا الحقيقة، أما المذكر و المؤنث الحقيقيان، فلا مجال إلى معاملتهما بما يخالف أصل كل نوع وطبعه، في الواقع، ما داما سميتين وخاصيتين من سمات وخصائص الإنسان والحيوان.

هذا و قد راوحت القراءات الشاذة، بين تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وقد صاحب الانتقال من نوع أو جنس إلى آخر، تقديرٌ وتأويلٌ، ليتحقق التشاكل والانسجام بين عناصر الجملة، ولتحقق قبل ذلك . وهو الأهم . قبول لدى المتلقي، إذ إنّه لا يقبل هذا التناوب أو الخلط في الجنس، وعلى الرغم من ذلك فإنّ المتلقي، قد يستسيغ تذكير المؤنث، في حين يقبل على مضض، تأنيث المذكر، وعلة ذلك، هو جدلية "الأصل" و"الفرع" بين المذكر والمؤنث؛ فقد استقر في الأذهان أنّ المذكر أصل، وأنّ المؤنث فرع عليه، ومن ثمّ فتذكير المؤنث جائز مستساغ، أما تأنيث المذكر فمُنكّر مُستعرب؛ يقول "سيبويه": « وإِنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر، لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تُختصُّ بعدُ، فكل مؤنث شيء والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً »⁽⁴⁾.

ويقول ابن جني: « وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه ردُّ فرع إلى أصل، لكنّ تأنيث المذكر، أذهب في التناوب والإغراب »⁽⁵⁾.

(1) – المحرر الوجيز، 5/ 411 والبحر المحيط، 10/ 362.

(2) – البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، 2/ 412.

(3) – معجم القراءات للخطيب، 10/ 215.

(4) – الكتاب، 3/ 241.

(5) – الخصائص، 2/ 417.

إنّ الاعتقاد بأنّ المذكر أصل للمؤنث، هو الذي جعلهم لا يجدون حرجاً في تذكير المؤنث، في حين يتحرجون كل الحرج من تأنيث المذكر، أضف إلى ذلك أنّ ما يؤكد أصالة المذكر وفعية المؤنث، أنّ المذكر لا يحتاج إلى علامة تميزه من المؤنث، في حين وعلى العكس يحتاج المؤنث إلى علامة تميزه عن المذكر، من مثل التاء والألف المقصورة والممدودة... يقول السّراج: «الأصل في جميع الأشياء التذكير لأنه لا يحتاج إلى زيادة، ولما كان التأنيث فرع التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه..» (1).

وفي الأخير تبقى ظاهرة التذكير والتأنيث مضمارة تتبارى فيه اللهجات، ذلك أنّها قد تختلف في الاسم الواحد، فما تُذكره قبيلة أو لهجة قد تُؤنثه أخرى، والعكس بالعكس. من ذلك أنّ "الصّاع" مؤنثة عند أهل الحجاز ومذكّرة عند أهل نجد وأسد، وربما أنّتها بعض بني أسد، وكلمة "طريق" يؤنثها أهل الحجاز، ويذكرها أهل نجد وتميم، أما "السبيل" فمؤنثة عند الحجازيين ومذكّرة عند أهل نجد و بني تميم، وكذلك هي الحال، بالنسبة إلى "الصراط" و"الزقاق" و"السوق"، فإنها مؤنثة عند الحجازيين، ومذكّرة عند أهل تميم، و"الهدى" مؤنثة عند بني أسد وغيرهم يُذكرها، و"الإبهام" مؤنث عند جميع العرب إلا بني تميم أو بعضهم، فإنهم يذكرونه، و"الحال" أنثى وأهل الحجاز يُذكرونها، و"العنق" مؤنثة عند الحجازيين ومذكّرة عند غيرهم، و"الدرع" مؤنثة وقد ذكرها قوم من فصحاء بني تميم، و"السرى" يؤنثها أعراب بني تميم وذكّرها غيرهم، و"الذراع" أنثى وبعض عُكّل يُذكرونها، و"القدر" مؤنثة وبعض قيس يُذكرها، وأهل الحجاز يؤنثون "البسر" و يُذكرون "التّمّر"، وغيرهم يُذكر "البسر" و يؤنث "التّمّر"... (2).

الإفراد والتثنية والجمع:

(1) – اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، تحقيق:خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط:01، 1403هـ – 1983م، ص:70.

(2) – ينظر: المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري [ت328هـ]، 383/1، 394، 400، 407، 420، 421، 423، 430، 431، 457، 473، 480. والمذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب [ت361هـ]، ص:64، 65، 88، 109. و البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات ابن الأنباري [ت577هـ]، ص:67، 70، 72، 77، 81، 83. والبحر المحيط، 1/45، 57، و4/529.

المفرد والمثنى والجمع، من قضايا "العدد" والذي يحمل دلالة التراوح بين القلة والكثرة؛ فالمفرد يدل عدد أقل من المثنى، وبديل المثنى على عدد أقل من الجمع، وبديل هذا الأخير على عدد أكثر منهما.

هذا ونجد عددا من المواضع، التي تعاقبت عليها صيغ الإفراد والتثنية والجمع، ما بين قراءة العامة والقراءات الشاذة؛ فما هو مفرد في القراءة التي عليها العامة، قد تُبدله القراءة الشاذة صيغة دالة على الجمع، وبالعكس؛ فقد نجد ما هو بصيغة الجمع في القراءة المشهورة، فتبدله القراءة الشاذة صيغة دالة على المفرد، كما نجد ما هو مفرد تجعله القراءة الشاذة مثنى، وهكذا..

1) التبادل بين المفرد والجمع :

"طَطِيرُهُمْ" في قوله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَطِيرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ...﴾ [الأعراف:131] قرأ الحسن⁽¹⁾: (إنما طيركم)، جمع طائر، وقد اختلف في هذا الجمع، هل هو جمع أو اسم للجمع غير مكسر نحو: الرِّكْب والتَّجْر، أو هو جمع تكسير⁽²⁾. وإذا كان لفظ "طائر" يدل على الواحد من الطيور في قراءة العامة، فإنه يجوز، أن يكون دالا على الجمع نحو: جامل وباقر.

كما أن لفظ "الطير" يمكن أن يكون للواحد، وإن كان يدل على الجمع في قراءة الحسن⁽³⁾. يقول "ابن جني": « وروينا عن قطرب في كتابه الكبير أن الطير قد يكون واحدا، كما أن الطائر الذي يقرأ به الجماعة واحد، وعلى أنه قد يكون الطائر جماعا بمنزلة الجامل والباقر»⁽⁴⁾.

ويذكر "العكبري"، في شواذه أن " طائر": « يجوز أن يكون واحدا، وأن يكون جمعا من " الجاهل، والباقر"⁽¹⁾ كما أن (طيركم)، في قراءة الحسن " يجوز أن يكون واحدا، وأن يكون جمعا، مثل: راكب، ورَكْب، وتاجر، وتَجْر»⁽²⁾.

(1) – الكشاف 190/2، المحتسب، 369/1، إعراب القرآن، 68/2، البحر المحيط، 148/5.

(2) – يُنظر: الكشاف، 190/2، والمحتسب، 369/1، 370.

(3) – المحتسب، 369/1.

(4) – المحتسب، 369/1، 370.

ولعل لفظي: (طائر و طير) في ميزان اللغة، يمكن أن يسد أحدهما مسد الآخر، إفراداً وجمعاً، فيعامل الواحد منهما على أنه مفرد وجمع، ومن ثمّ توفر اللغة شيئاً من السّعة أو التوسع والحرية لناطقها، فيجوز له توظيف كلمة (طائر) في السلسلة الكلامية، مريداً بها المفرد، أو مريداً بها الجمع، مثلما تبيح له اللغة توظيف كلمة (طير) مريداً بها الجمع مرة، والمفرد مرة أخرى.

ويبقى السياق اللغوي، الذي ترد فيه الكلمة هو الفيصل لتحديد، ما إذا كان المراد منها الإفراد أو الجمع.

وسواء أكانت القراءة (طائر كم) أم (طير كم) مراداً بها المفرد أو الجمع، فإن الدلالة المعنوية للسياق لا تخرج عن أن معنى (الطائر) أو (طير) هو: الحظ والنصيب وهو « مأخوذ من زجر الطير، فسُمّي ما عند الله من القدر للإنسان طائراً لما كان الإنسان يعتقد أن كل ما يصيبه إنما هو بحسب ما يراه في الطائر، فهي لفظة مستعارة»⁽³⁾ ويذهب "الزمخشري" إلى أنّ معنى: ﴿طائرهم عند الله﴾ هو: أنّ سبب ما هم فيه من خير أو شر، عند الله تعالى وهو بحكم من الله ومشية منه، وكذلك ما يصيبهم من الحسنة والسيئة إنما هو بمشيئة الله، وليس شؤمٌ أو يُمنٌ أحدهم سبباً فيه⁽⁴⁾.

"قُرّة" في قوله سبحانه: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرّةٍ أَعْيَنَ...﴾ [السجدة: 17] فمعنى (قُرّة) هنا: ما نَقَرُّ به أَعْيَنَ⁽⁵⁾، ويقول "ابن كثير": «أي: فلا يعلم أحد عظمة ما أخفى الله لهم في الجنات من النعيم المقيم، واللذات التي لم يَطَّلِعْ على مثلها أحدٌ، لَمَّا أَحْفَوْا أعمالهم أخفى الله لهم من الثواب، جزاءً وفاقاً، فإنّ الجزاء من جنس العمل»⁽⁶⁾.

(1) – إعراب القراءات الشواذ، 287/1.

(2) – نفسه، 287/1.

(3) – المحرر الوجيز، 443/2.

(4) – يُنظر: الكشاف، 190/2.

(5) – روح المعاني، 132/21.

(6) – تفسير القرآن العظيم، 98/11.

و"قرة" هنا: مصدر أو اسم مصدر، وجاءت القراءة عن الأعمش وعبد الله وأبي الدرداء وعون والعقيلي⁽¹⁾: (من قُرَّتْ أَعْيُنُ) على الجمع دلالة على التنوع والكثرة، يقول "الألوسي": «و جمع المصدر أو اسمه لاختلاف أنواع القرة»⁽²⁾.

فإذا كانت "الْقُرَّة" على قراءة الجمهور، تحمل دلالة النوع، فإنّ جمعها ها هنا جائز، إن كان المراد تعدد الأنواع، وإلا فالجمع فيه نظر، إن كان لا يدل على تعدد الأنواع، لأنه مصدر، وهو اسم جنس، واسم الجنس أبعد ما يكون عن الجمع، وإلا فسد المعنى واستحال، يقول "محمد فهد خاروف": «...قرة مصدر، وكان قياسه ألا يُجمع، لأنّ المصدر اسم جنس، والأجناس أبعد شيء عن الجمعية لاستحالة المعنى في ذلك، لكن جُعِلت القرة هنا نوعا فجاز جمعها، كما تقول نحن في أشغال، وبيننا حروب، وهناك أحزان، وأمراض، وحَسُنَ لفظ الجمع هنا أيضا إضافة [القُرَات] إلى لفظ الجماعة وهي : الأعين»⁽³⁾.

"الطَّغُوتُ" قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ..﴾ [الزمر: 17] جاءت قراءة الجمهور (الطاغوت) على الإفراد، وقرأها الحسن: "الطواغيت" على الجمع⁽⁴⁾، وذهب الجمع⁽⁴⁾، وذهب "الزّمخشري" إلى أنّ المراد من لفظ: "الطاغوت" ها هنا: الجمع⁽⁵⁾ ومن ثمّ فلا فرق بينها وبين قراءة (اجتنبوا الطواغيت) جمعا، فهذا اللفظ مما تتوسع فيه اللغة، فيقع « على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث»⁽⁶⁾.

قال الكسائي: «الطاغوت واحد و جماع»⁽⁷⁾، ويفهم من كلام "ابن عطية" في "محرّره"، أنّ الطاغوت هنا يدل على الجمع، إذ يقول: «و (الطاغوت): كل ما يعبد من دون الله على جماعة الشياطين، ولذلك أنث الضمير بعد»⁽⁸⁾.

(1) – روح المعاني، 132/21، وتفسير ابن كثير، 99/11.

(2) – المحتسب، 74/2، البحر، 171/7 وإعراب القرآن للنحاس، 67/5.

(3) – المُيسّر في القراءات الأربع عشرة، ص: 416.

(4) – المحتسب، 283/2، والبحر المحيط، 192/9.

(5) – الكشف، 44/4.

(6) – لسان العرب، مادة: (طغى).

(7) – نفسه، 4/2679.

(8) – المحرر الوجيز، 4/525.

وذكر "الطبري" في "جامع البيان" أنّ معنى الطاغوت في هذا الموضع: الشيطان⁽¹⁾ ويفهم من تفسيره، أن (طاغوت) دال على المفرد، وقد أورد الطبري قولاً لابن زيد يفسر الطاغوت بالشيطان، ثم قال: «هو ها هنا واحد وهي جماعة»⁽²⁾، وقد عقب الطبري على قوله هذا مؤنث، ولذلك قيل: «أن يعبدوها»، وقيل: إنما أنثت؛ لأنها في معنى جماعة»⁽³⁾.

" رَزَقُكُمْ " قال تعالى: ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات:22] الرزق

ها هنا: المطر والتلج، لأنه سبب الأقوات، وقيل المراد " برزقكم" القضاء والقدر، فالرزق من عند الله وهو يأتي به كيف يشاء⁽⁴⁾، وقرأ ابن محيصن⁽⁵⁾: (أرزاقكم) على الجمع.

" الرزق" في قراءة الجمهور على الإفراد تفيد جنس الأقوات، أمّا (أرزاق) في قراءة ابن محيصن، فتفيد التعدد والتنوع في الرزق والتكثير فيه، والملاحظ أن نقل الكلمة من الإفراد إلى الجمع كان بزيادة الهمزة في أول الكلمة والصائت الطويل الألف وسطها.

ويسمى هذا النوع من الكلمات، في الدرس اللساني الحديث، بـ: اللفظة المفروقة، وهي التي يفرق بين صوامتها المشكلة للجذر، وذلك بإضافة صوامت في أولها ووسطها فتكون اللفظة جمعا، نحو: بطل وأبطال، وقلم وأقلام.

"الْمُؤْتَفِكَةَ" في قوله عز وجل: ﴿ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى ﴾ [النجم:53]. ذكر "ابن عطية"

أن المؤتفكة قرية قوم لوط⁽⁶⁾، وقال الطبري: هي قرية سدوم قوم لوط⁽⁷⁾، والمؤتفكة هي «المنقلبة، ومنه الإفك لأنه قلب الحق كذبا»⁽⁸⁾. والمؤتفكة هنا بصيغة المفرد المؤنث، إلا

(1) – جامع البيان، 20/183.

(2) – نفسه، 20/183.

(3) – نفسه، 20/184.

(4) – يُنظر: البحر المحيط، 9/553، ويُنظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 13/216.

(5) – البحر المحيط، 9/553.

(6) – المحرر الوجيز، 5/209.

(7) – جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 22/90.

(8) – البحر المحيط، 10/28.

أن هذا المفرد يصلح أن يكون وصفا لجمع مؤنث، ولذلك وجدنا "أبا حيان" يقول: "والمؤتفكات هي مدائن قوم لوط" (1).

ويذكر "ابن عاشور" (2) أنّ المؤتفكة وصف لموصوف محذوف والتقدير: القرى المؤتفكة، والقرى والقرى هنا جمع مؤنث. ويبيّن أنّ وصف جمع المؤنث يجوز أن يُجمع وأن يكون بصيغة المفرد المؤنث.

وجاءت القراءة عن الحسن (3): (والمؤتفكات) بالجمع ويفهم من هذا الجمع أن هناك أكثر من قرية قد قلبت، وذكر صاحب التحرير والتنوير (4) أنها أربع قرى هي: (سدوم) و(عمورة) و(آدمة) و(صبوييم).

وعلل صاحب "الميسر في القراءات الأربع عشرة"، قراءة الحسن جمعاً « لأنها قرى كثيرة انتفكت بأهلها أي انقلبت بهم » (5).

ونخلص إلى أنّ القراءة بالمفرد المؤنث (المؤتفكة) يجوز أن يكون المقصود منه قرية واحدة هي قرية لوط وهي (سدوم) ويجوز أن تكون وصفا لقرى كثيرة وذلك لأن هذا النوع من الكلمات التي جيء بها لوصف جمع المؤنث يجوز جمعها ويجوز إفرادها. وأمّا على قراءة الجمع (المؤتفكات) فتحمل دلالة الكثرة والتعدد، فهي قرى كثيرة.

وقد تم جمع (مؤتفكة) بزيادة الصائت الطويل بعد صامت الكاف، ويتحقق ذلك بمطل صائت الفتحة على (الكاف) فتتولد عنه الألف، فالفرق بين الفتحة والألف فرق كمّي، ومن ثمّ كانت الفتحة ألفا صغيرة، و الألف فتحة طويلة.

مما جاء بصيغة الجمع، على جهة التكثر، وهو في قراءة الجمهور بالإفراد، نذكر:

(1) – نفسه، 28/10.

(2) – التحرير والتنوير، 154/22.

(3) – المحرر الوجيز، 209/5، والبحر المحيط، 28/10، والميسر في القراءات الأربع عشرة، ص: 528.

(4) – التحرير والتنوير، 154/22.

(5) – الميسر، ص: 528.

"كَاتِبًا" في قوله تعالى: ﴿...وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا...﴾ [البقرة:283] قرأها الحسن⁽¹⁾: (كاتباً) جمع "كاتب"، وكأنه جعل لكل نازلة كاتباً، ومن ثم قيل: للجماعة ولم تجدوا كاتباً⁽²⁾. وقرأ الحسن أيضاً⁽³⁾ قوله عز وجل: ﴿أَيُّودٌ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ...﴾ [البقرة:266] "جنّات" جمع جنة، ولا يخفي ما في هذا الجمع من دلالة على

الكثرة، وقرأ ابن أبي عبلة⁽⁴⁾ قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:72] "سكراتهم" بالجمع ومعنى في (سكرتهم) أي «في ضلالتهم وغفلتهم وإعراضهم عن الحق ولهوهم»⁽⁵⁾ وكان على قراءة الجمع تصبح كل واحدة في منزلة السكر، فالضلالة والغفلة والإعراض عن الحق، واللهو، كلها سكرات، والله أعلم.

وقرأ الأعرج⁽⁶⁾ قوله عز وجل: ﴿...فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ...﴾ [النحل:26]: (السَّقْفُ) بضم السين والقاف على الجمع؛ فالسقف، على قراءة العامة، تفيد الإفراد، وهي على وزن (فَعْل) أما في القراءة الشاذة فهي على وزن (فَعْل) وهي تفيد الكثرة؛ جاء في اللسان: «السقف: غماء البيت، والجمع سَقْفٌ وسقوف»⁽⁷⁾.

إن جعل بعض الكلمات على وزن (فَعْل) يجعلها تحمل دلالة الجمع أو العدد الكثير، نحو: رسول ورُسُل، وكتاب وكُتُب، وحِمَارٌ وحُمُرٌ، وهذا ما ذهب إليه "سيبويه"، حين قال: «فإذا أردت أكثر العدد بنيته على "فَعْل" وذلك: حِمَارٌ وحُمُرٌ، وإَزَارٌ وأَزْرٌ وفِرَاشٌ وفُرُشٌ...»⁽⁸⁾.

(1) – الميسر، ص:49.

(2) – نفسه، ص:49.

(3) – البحر المحيط، 672/2، ويُنظر: الكشاف، 279/1.

(4) – المحرر الوجيز، 370/3 والبحر المحيط، 490/6.

(5) – المحرر الوجيز، 370/3، ويُنظر: الكشاف، 564/2.

(6) – البحر المحيط، 521/6.

(7) – لسان العرب، مادة: (سقف).

(8) – الكتاب، 601/3.

فمع سَقْف وسُقْف، تم الإبقاء على صوامت الكلمة عند إرادة الجمع، ولكن بإبدال صائت الفتحة على السين ضمةً، وتشكيل القاف المعدوم الحركة صائتاً، هو الضمة، فتتابعت عندئذ ضمّتان، فجاءت الكلمة على صيغة (فُعْل) فأفادت الجمع أو العدد الكثير.

وقرأ الحسن⁽¹⁾: (صلواتهم) على الجمع، وقد جاءت بالإفراد في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ

صَلَاتِهِمْ دَاعِيُونَ﴾ [المعارج:23].

"لِيُنْبَذَنَّ" قال تعالى: ﴿كَلَّا لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ...﴾ [الهمزة:04]النَّبْذ في اللغة:الطرح

والإلقاء⁽²⁾، وقراءة الجمهور هنا تفيد أن المنبوذ واحد أو مفرد، وهو:جامع المال⁽³⁾:والفعل هاهنا مسند إلى الجامع، وقرأ الحسن وابن محيصن⁽⁴⁾ بإسناد الفعل إلى الجمع: "لِيُنْبَذَنَّ"، بضم الذال بعد أن كانت مفتوحة في قراءة العامة، وهنا تنتقل الدلالة، إلى أن المنبوذ هو:جامع المال وماله أو هو وأمواله لاختلافها وتنوعها⁽⁵⁾، وقيل هو و أنصاره⁽⁶⁾، وقيل المراد "الهُمَزَةُ وَاللُّمَزَةُ وَالْمَالُ وَجَامِعُهُ"⁽⁷⁾.

بين المفرد والمثنى:

" أَلْمَاءَ " قال تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ...﴾ [القمر:12]، الماء

في قراءة الجمهور، اسم جنس، والمراد منه ماء السماء والأرض⁽⁸⁾، ذلك أن الالتقاء «لا يكون

(1) – البحر، 10/275.

(2) – لسان العرب، مادة: (نبذ).

(3) – إملاء ما مَنَّ به الرحمان، ص:554.

(4) – المحرر الوجيز، 5/522، والبحر المحيط، 10/541.

(5) – إملاء ما مَنَّ به الرحمن، ص:554.

(6) – الكشاف، 4/631.

(7) – الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، م 10 ج 20 /184.

(8) – معجم القراءات، 9/223.

من واحد، وإثماً يكون من اثنين فصاعداً، لأنّ الماء قد يكون جمعاً وواحدًا، وأريد به في هذا الموضوع: مياه السماء ومياه الأرض، فخرج بلفظ الواحد، ومعناه الجمع»⁽¹⁾.

وقرأ: (الماءان) بالثنائية، الحسن وعلي الجحدري وأبي، ومحمد بن كعب⁽²⁾، والماءان هنا هما: ماء السماء وماء الأرض⁽³⁾.

والأرجح أنه لا خلاف في المعنى الإجمالي للآية على القراءتين، فالماء أو الماءان، هو: ما ينزل من السماء من مطر، وما تَقَجَّر من عيون الأرض. كما أفاد لفظ الإفراد معنى الجمع، لأنّ الالتقاء يكون بين مياه السماء ومياه الأرض، وكذلك هي الحال مع قراءة الثنائية، فهي الأخرى تحتل معنى الجمع فالماءان: مياه ومياه، واحدة للسماء وأخرى للأرض.

وعليه فالمفرد (الماء) والمثنى (الماءان) يحملان دلالة الجمع (المياه).

والملاحظ أنّ الانتقال من الإفراد إلى الثنائية كان بإضافة مورفيم الثنائية؛ "الألف" و"النون" (ا + ن) على هذا النحو: ماء + ان = ماءان. وكذلك مع نحو: قلم + ان = قلمان (مثنى) وهكذا..

"لَيْبِذَن" قال تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي أَحْطَمَةٍ...﴾ [الهمزة: 04] لِينْبَذَن بمعنى: لَيُلْقَيْنَّ

وَلَيُطْرَحَنَّ⁽⁴⁾، والفعل هنا مسند إلى ضمير الواحد، وهو: جامع المال⁽⁵⁾، وقرأ الحسن وعلي وابن محيصن وحميد وهارون⁽⁶⁾ (لَيُنْبَذَنَّ) بالثنائية، والمنبذان هنا: الهُمَزَةُ وَمَالُهُ⁽⁷⁾ أو الجامع للمال وَمَالُهُ⁽⁸⁾.

وليس هناك كبير فرق، بين القراءتين، وإن كان المراد في الأولى هو جامع المال وفي الثانية الجامع وماله، وقد تحقق نَقْلُ الكلمة من الدلالة على المفرد إلى الدلالة على الثنائية بإضافة

(1) – جامع البيان، للطبري، 122/22.

(2) – معجم القراءات، 223/9.

(3) – إعراب القراءات الشَّوَادِ، 268/2.

(4) – الجامع لأحكام القرآن، م 10 ج 20 / 184.

(5) – الإملاء للعكبري، ص: 554.

(6) – البحر المحيط، 541 / 10.

(7) – نفسه، 541/10.

(8) – الإملاء للعكبري، ص: 554، والكشاف، 631/4.

الفصل الثاني المستوى الصرفي

مورفيم التنثية الألف والنون إلى المفرد، فتحول إلى مثنى على هذا النحو: لينبذن + ان(مورفيم التنثية) = لينبذانن(مثنى)، وقد حُذفت النون الأولى لالتقاء الساكنين؛ النون التي مع الألف للتنثية والنون الأولى من النون المشددة للتوكيد؛ إذ الأصل: يُنْبَذَانُنِ يَنْبَذَانٌ. ينبذان.

بين المثنى والمفرد:

"عَقَبِيَّه" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَيَّ عَقَبِيَّهٌ..﴾ [آل عمران:144] ؛ العقب: مؤخَّر القدم، وهي مؤنثة وتجمع على أعقاب⁽¹⁾، وعقب كل شيء وعقبه وعاقبه وعاقبته وعقبته وعقباه وعقبانه: آخره⁽²⁾.

"وعقبية" هنا مثنى عقب، التي هي مؤخر القدم، وجاءت القراءة عن ابن أبي إسحاق⁽³⁾: (عقبه) بالإفراد.

إنَّ هذا التبادل بين المثنى والمفرد، لا ينجر عنه كبير فرق في الدلالة المعنوية للآية، فالقراءتان تفيدان الارتداد عن القتال و «عن ما كان عليه الرسول . صلى الله عليه وسلم . من أمر الجهاد»⁽⁴⁾، كما أن السياق اللغوي الذي وردت فيه القراءتان لا يخرج عن التمثيل والتشبيه؛ فقد شبه من يرجع إلى دينه الأول، وذلك من خلال الفرار عن القتال وأمر الجهاد، شُبّه بالانقلاب على العقبين أو العقب أو الأعقاب⁽⁵⁾.

بين المثنى والجمع:

"وَلِيَّهَآ" قال عز وجل: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّآئِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَّهَآ...﴾

[آل عمران:122] الطائفتان، مثنى طائفة، وهي تفيد الجزء من الشيء⁽⁶⁾ وضمير التنثية

(1) - مختار الصحاح، ص: 287 (عقب).

(2) - لسان العرب، مادة: (عقب).

(3) - البحر المحيط، 3/364.

(4) - نفسه، 3/69.

(5) - البحر المحيط، 3/69.

(6) - لسان العرب، مادة: (طوف).

(هما) في (وليهما) يعود على " الطائفتين " وقرأ ابن مسعود⁽¹⁾: (وليهم) بضمير الجمع، وهو عائد أيضا على " الطائفتين"، وأن القياس في التركيب اللغوي، أن يوظف ضمير المثنى مع المثنى، وضمير الجمع مع الجمع لا مع المثنى، كما هي الحال مع قراءة ابن مسعود، وتخريج ذلك، أن ضمير الجمع (هم) يعود على المعنى لا على لفظ المثنى (طائفتان)، أي على أفراد الطائفتين⁽²⁾ فاللغة قد تتوسع فتجيز استعمال مورفيم الجمع في السياق الذي يرد فيه مورفيم التثنية.

ويحمل ذلك على المعنى لا على اللفظ، وكأنها تتجاوز البنية السطحية للتركيب، إلى بنيته العميقة فتتأولها، فيستقيم اللفظ مع المعنى.

بين الجمع والمفرد:

"إِنثًا" قال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثًا...﴾ [النساء:117].

"إناث" جمع أنثى، وهو على فعال، والمراد بها الأصنام، سواء أكانت من الخشب أم من الحجارة، وهي جمادات لا روح فيها، وقرأ الحسن: "إلا أنثى" على الأفراد، مريداً بذلك الجنس، فيكون في معنى الجمع، فيدل الواحد (أنثى) على الجمع (إناث)⁽³⁾.

"قُرُوءٌ" قال عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ على

صيغة الجمع وهي على وزن (فُعُول)، وواحدتها: قُرْءٌ، وقُرءٌ، بضم القاف وفتحها، على وزن (فُعُل) و (فَعَل)، وقد جاءت القراءة عن الحسن: (قُرءٌ) بضم القاف وإسكان الراء وتثوين الهمز، وذلك على الأفراد⁽⁴⁾.

ولا نلمس كبير فرق بين قراءة الجمع وقراءة الأفراد ذلك أن السياق اللغوي الذي وردت فيه القراءتان يوحي بمعنى الجمع، وبخاصة بالنظر إلى اللفظ الدال على العدد وهو (ثلاثة).

(1) – البحر المحيط، 3/329.

(2) – نفسه، 2/47.

(3) – يُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمان ، للعكبري، ص:174، والبحر المحيط، 4/69، والمُبَسَّر في القراءات الأربع

عشرة، ص:97.

(4) – يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، م 2 ج 3/113.

"سَوَاءٌ تِهْمًا" قال تعالى: ﴿.. لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تِهْمًا...﴾ [الأعراف:20] قراءة الجمهور: (سوءاتهما) جمع:سوءة،وهي فرج المرأة والرجل،أو هي الفرج والدبر⁽¹⁾.

وعلى هذا جاءت(سوءات)جمعا ربما دلالةً على فرج ودبر كل من آدم وحواء عليهما السلام،فيجتمع لدينا "فرجان" أو "قُبْلان" و"دُبْران"،فيصبح مجموعهما أربعة،والأربعة من الأعداد التي تفيد الجمع، والله أعلم.

وقرأ الحسن ومجاهد⁽²⁾: (سوأتهما) على الإفراد وهذا الإفراد يفيد الجنس⁽³⁾، وقد بين "ابن جني" أنّ سوءة على وزن فَعْلَةٌ، وَالْفَعْلَةُ واحدة من جنسها، كالضربة والْفَعْلَةُ، وأنّ الواحد قد يوضع موضع الجماعة⁽⁴⁾.

فقد وقع إبدالُ صيغةِ (فَعْلَات) أي: سوءات،التي تفيد الجمع، صيغةً (فَعْلَةٌ) أي: سوءة التي تفيد الإفراد، وذلك بتقصير الصائت الطويل وهو الألف بعد اللام، فحذف، وبقيت الفتحة على اللام دون مد أو مط، فدلّت الصيغة الجديدة (فَعْلَةٌ) على الإفراد.

"الرِّيَّاح" قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ...﴾ [الروم:46].

"الرياح" جمع مفردة: "ريح" وهي: «نسيم الهواء، وكذلك نسيم كل شيء»⁽⁵⁾، وقرأ الأعمش⁽⁶⁾: (الريح) مفردًا، وقد درج بعضهم على التفريق بين "الرياح" جمعا و"الريح" إفرادا بأن قالوا: إنّ "الريح" متى جُمعت أفادت الرحمة والمطر ولذلك جاء في الآية(الرياح مبشرات)أي "بالغيث والرحمة"⁽⁷⁾، ومتى أفردت أفادت العذاب⁽¹⁾فرياح الرحمة ثلاثٌ؛هي:الجنوب والشمال والصبأ،أمّا ريح العذاب،فهي الدبور⁽²⁾.

(1) – يُنظر: اللسان، مادة: (سوأ)، والمحرر الوجيز، 2/384.

(2) – المحتسب، 1/354 ومعجم القراءات للخطيب، 3/19.

(3) – معجم القراءات، 3/19.

(4) – المحتسب، 1/354.

(5) – لسان العرب، مادة: (روح).

(6) – البحر المحيط، 8/398.

(7) – جامع البيان، للطبري، 18/517.

ويصبح المورفيم المقيد، وهو السابقة (أل) في كلمة: "الريح" على الإفراد، يحمل دلالة الجمع، أمّا حذفه منها، فإنّه يجعلها تحمل دلالة الإفراد، ومن ثَمَّ دلّت على العذاب، وهي ريح واحدة وهي المسمّاة: الدّبور.

"فالريح" على قراءة الأعمش، وإن كانت بالإفراد، فهي تفيد الجمع؛ يقول "أبو حيان": «وقرأ الأعمش: الريح، مفرداً، وأراد معنى الجمع، ولذلك قرأ: (مبشرات)»⁽³⁾.

وعليه «لفظ "الريح" يقوم مقام الرياح»⁽⁴⁾ وقد جاء في اللسان أنّ "سيبويه" قال: «وقد يجوز أن يدل الواحد على ما يدل عليه الجمع»⁽⁵⁾ يقول أبو منصور الأزهري: «فمن قرأ الرياح فهو جمع الريح، ومن قرأ الريح أراد بها الرياح، ولذلك أنثت، لأنّ معناها الجماعة»⁽⁶⁾، و"الريح" بالتعريف والإفراد قد يراد بها الجنس، فيجوز أن تقع على الجمع وتستغرقه، ويمكن⁽⁷⁾ أن تحتل في الوقت ذاته معنى العذاب والرحمة، بحسب البيئة اللغوية أو السياق الذي وظفت فيه، وكذلك الحال مع (الرياح) بالجمع والتعريف، قد تفيد العذاب أو الرحمة، بحسب السياق اللغوي الذي ترد فيه.

يقول "عبد الغني وهدان": «...المعرّف باللام يحتمل المعنيين أحدهما أو كليهما في آنٍ معاً؛ تبعاً لسياقه سواء أكان مفرداً أم جمعا، بناء على تغاير القراءة فيه...»⁽⁸⁾.

"كَلِمَتٌ" قال تعالى: ﴿.. مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ...﴾ [لقمان: 27] "كلمات" في قراءة الجمهور، جمع: "كلمة"، وهو جمع قلة، وهو هنا يفيد العموم، واستغراق جميع الأفراد، وذلك لإضافة هذا الجمع (كلمات) إلى لفظ الجلالة (الله).

(1) – يُنظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: 91.

(2) – يُنظر: البحر المحيط، 8/398.

(3) – البحر المحيط، 8/398.

(4) – معاني القراءات، للأزهري، ص: 67.

(5) – لسان العرب ، مادة: (روح).

(6) – معاني القراءات، ص: 67.

(7) – يُنظر: التوجيه اللغوي للقراءات السبع، عمرو خاطر عبد الغني وهدان، مكتبة الآداب، مصر، ط: 01،

1430هـ – 2009م، ص: 272.

(8) – التوجيه اللغوي للقراءات السبع، ص: 272.

يقول "أبو حيان": «...الكلمات جمع قلة، فجمع القلة إذا تعرفت بالألف واللام غير العهدية، أو أضيفت، عمّت وصارت لا تخص القليل، والعام مستغرق لجميع الأفراد»⁽¹⁾، وقرأ زيد ابن علي⁽²⁾: (كلمة الله) بالإفراد، وقراءته وإن كانت بالتوحيد، فهي تفيد الجمع وتحمل دلالة الكثرة التي تحملها (كلمات) بالجمع.

يقول "حمودي السامرائي": «وأمّا على قراءة زيد فبالإفراد، ويراد بها الجمع أيضا، لأنّ الكلمة لا يراد بها المفردة أي الكلمة الواحدة، وإنما يراد بها الكلمات»⁽³⁾. ف"كلمة" هنا تستغرق كلمات، وكلاما كثيرا، ومن ثم فهي كلمة بها كلام، ولعل ذلك من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، أو قل من باب ذكر المفرد وإرادة الجمع، ولعل ذلك من باب المجاز، نحو: ألقى الخطيب أو القائد كلمة، وإنما المعنى: ألقى خطابا، وقال كلاما، لا كلمة واحدة.

ومنه قوله تعالى: ﴿...كَلِمَاتٍ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۗ﴾ [المؤمنون:100] ليس المراد

بالكلمة هنا كلمة مفردة، وإنما المراد قوله: ﴿...رَبِّ أَرْجِعُونِ ﴿١٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا

فِيمَا تَرَكْتُ ﴿٢٠﴾﴾ [المؤمنون:99، 100]، هذا وقد جاء في ألفية ابن مالك:

واحدة كلمة والقول عمّ * وكلمة بها كلام قد يُوم

ولا فرق بين (كلمات) و(كلمة) سوى في الصائت الطويل (الألف بعد صائت الميم، فبحذفه أو تقصيره، يصبح الجمع مفردا، وبمطل أو مد الصائت القصير (الفتحة) الذي على الميم في (كَلِمَاتٍ) بالإفراد، تصبح جمعا؛ (كَلِمَاتٍ).

القصر والمد:

(1) – البحر المحيط، 422/8.

(2) – نفسه، 422/8، ومعجم القراءات، 206/7.

(3) – قراءة زيد بن علي، دراسة نحوية ولغوية، ص: 244.

من الأسماء، ما هو مقصور، وما هو ممدود؛ فالاسم المقصور، هو: « كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ، زائدة، كانت، أو غير زائدة»⁽¹⁾، أو هو: « الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة»⁽²⁾.

أمّا الاسم الممدود، فهو: « كل اسم كانت في آخره، همزة بعد ألف زائدة»⁽³⁾ أو هو: « الاسم

المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة»⁽⁴⁾.

وانقسام الأسماء إلى مقصور وممدود، لا يعني حظر أو منع، أن يُجَعَلَ المقصورُ منها ممدوداً، أو الممدود منها مقصوراً، ولكن جُوزَ ذلك في ضرورة الشعر ونحوه، ولا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين، إلا أن البصريين، ذهبوا إلى منع مد المقصور، وذهب الكوفيون إلى جوازه، ضرورةً.⁽⁵⁾

ويذكر صاحب "النحو الوافي"، أنه من الأحسن الأخذ بالرأي، القائل بإباحته عند الضرورة، شريطة ألا يؤدي المد، إلى لبس المعنى أو خفائه.⁽⁶⁾

إن الجواز أو المنع بالنسبة إلى مد المقصور أو قصر الممدود، مبنيان على أمرين:

أحدهما: نظام اللغة، مجسداً في القواعد التفصيلية التي وضعها النحاة واللغويون في هذا

الباب.

(1) — كتاب المقصور والممدود، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي، تصحيح محمد بدر الدين

النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي، مصر، ط: 02، 1413هـ — 1993م، ص: 03.

(2) — شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ط: 02، د — ت، 437/2.

(3) — كتاب المقصور والممدود، لابن ولاد النحوي، ص: 03.

(4) — شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك، تحقيق: علي محمد

معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1420هـ — 2000م، 231/2.

(5) — يُنظر: شرح ابن عقيل، 420/2، والنحو الوافي لعباس حسن، 612/4.

(6) — النحو الوافي، 612/4.

.الثاني: أن الأصل: أن تتجلى الألفاظ عن المعاني، وأن تفصح عن المراد، فإذا أدى مدُّ

المقصور، إلى التباس المعنى وخفائه فإن ذلك يصيب اللغة في مقتل؛ ذلك أن وظيفة اللغة،
التواصل.

ومن ثمّ، فالتباس المعنى، وغموض الرسالة، هو تعطيل لتلك الوظيفة، التي هي أساس اللغة
وروحها.

وتجمل الإشارة، إلى أنّ القراءات، قد اختلفت في الأسماء، قصرا ومداء، فما هو مقصور في
قراءة الجمهور، قد تجله القراءة الشاذة، ممدودا، وما هو ممدود فيها، قد يأتي في شاذّ
القراءة، مقصورا.

مدّ المقصور:

"الرَّبِّوَا" في قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ

الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا^ط

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ...﴾ [البقرة: 275]. قراءة الجمهور: (الربا) بالقصر، وهو

اسم: «على وزن: فِعْل، بكسر الفاء وفتح العين»⁽¹⁾، يقول "ابن عاشور": «لعلمهم خففوه من
الرِّبَا، . بالمد . فصيروه اسم مصدر، لفعل ربا الشيء يربو ربوا . بسكون الباء على القياس،
كما في الصحاح، بضم الراء والباء كَعَلُوْ . ورياء بكسر الراء وبالمد مثل الرِّمَاء، إذا زاد ...
الخ»⁽²⁾.

وقرأ الحسن البصري⁽³⁾: (الرياء)، بالمد والهمز، ولا فرق بين القراءتين من حيث المعنى، إلا
أنّ مع القراءة الأولى، يتحقق شيء من السرعة في الأداء وذلك لحذف الهمزة من آخره،

(1) – التحرير والتنوير، 79/3.

(2) – نفسه، 79/3.

(3) – إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: 184، وإتحاف فضلاء البشر، ص: 212، ومعجم القراءات، للخطيب، 402/1.

وهذه السرعة تُلائم البيئة البدوية لما أثير عنها من سرعة في الأداء، أمّا (الرباء) بالمد والهمز، ففيها زيادة في الأصوات، وبطء في الأداء، وهو ما يناسب البيئة الحضرية، التي تميل عادة إلى تحقيق الأصوات، وإعطائها حقها ومستحقها من النطق، ومن ثم فهي تعمد إلى زيادة في الصائت الطويل (الألف) فيتولد عنه الهمز، في نطاق ما يعرف بالمدود.⁽¹⁾ وعليه فلا فرق بين (الربا) بالقصر، و(الرباء) بالمد، سوى في كمية الصائت الطويل، ذلك أن «آخر الاسم المقصور صائت طويل مفتوح، وأن كمية هذا الصوت تزداد في الممدود، حتى تخلق الهمزة»⁽²⁾.

قصر الممدود:

"سَيْنَاء" في قوله عزّ و جلّ: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ...﴾ [المؤمنون: 20] القراءة

التي عليها العامة: (سيناء) بالمد والهمزة، وقرأ الأعمش⁽³⁾: (سَيْنَاء) بالقصر، دون همز. ونشير إلى أنه لا فرق بين قراءتي المدّ والقصر، من حيث المعنى: ذلك أن سَيْنَاء أو سَيْنَاء، اسم البقعة أو المكان أضيف لها الجبل؛ ذلك أنّ الطور في لغة العرب هو الجبل، وطور سيناء، أي جبل سيناء، كما تقول: جبل أحد، أو هو اسم جبل مركب من مضاف ومضاف إليه، كما تقول: امرؤ القيس، وبعلبك، وقيل: سيناء اسم حجارة أو اسم شجر يكثر في ذلك الجبل⁽⁴⁾، قال "الرمخشري": «هو جبل فلسطين، وقيل بين مصر وأيلة، ومنه نوذي موسى عليه السلام»⁽⁵⁾.

فالفرق الوحيد بين سَيْنَاء وسَيْنَاء، في الصائت الطويل المفتوح (الألف) من حيث الكمية، فقد ازدادت، كميته مع (سيناء) حتى تولدت الهمزة فكان ممدوداً، وقلّت مع (سيناء) فلم ينشأ الهمز بعد الصائت الطويل، فكان مقصوراً.

(1) – يُنظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، لعبده الراجحي، ص: 200.

(2) – نفسه، ص: 200.

(3) – الكشف، 245/3، تفسير "الرازي"، 90/23 والمعاني، 22/18.

(4) – يُنظر: المحرر الوجيز، 4/139، 140. والكشاف، 3/245، والبحر المحيط، 7/555، وتفسير "الرازي"، 90/23، وروح

المعاني 21/18، والتحرير والتنوير، 18/34.

(5) – الكشف، 3/245.

ويذكر "صاحب البحر المحيط" أن: (سيناء) بالفتح والمد، هي لغة سائر العرب⁽¹⁾، وكذلك قال "الألوسي": إنّ جمهور العرب على الفتح والمد⁽²⁾، وأمّا (سيناء) بكسر السين والمد فهي لغة لبني كنانة⁽³⁾.

وذكر "الطبري" أن قراء المدينة والبصرة، قرؤوا بكسر السين والمد، أمّا قراءة الكوفة، فبفتح السين والمد⁽⁴⁾.

وتجمل الإشارة في الأخير إلى الحقائق الآتية:

- أن الفرق بين المد والقصر، فرق في كمية الصائت الطويل.
- أن القصر والمد، وثيق الصلة بلهجات العرب، فمنهم من يؤثر المد، وهي لهجات الحجاز، ومنهم من يؤثر القصر، كبني تميم وقيس وربيعة وأسد.⁽⁵⁾
- أن القصر، سمة للقبائل، المتبديّة، لأن المعروف عن أهل البادية، والسرعة في النطق، وأمّا المد، فخاصية، للقبائل المتحضرة، وسيناء، بفتح السين والمد ذلك أن أهل الحضر، معروف عنهم الإبطاء في الكلام وتحقيق الأصوات وإعطائها حقها ومستحقها من النطق، فيلجأون إلى المد.

- الاقتصاد اللغوي، الذي يعني بدل أدنى جهد وتحقيق أكبر منفعة متحقق مع القصر، لأن فيه، حذفاً للجزء الأخير من الكلمة وهو الهمزة، التي تتولد بعد زيادة كمية الصائت الطويل، والمعروف كذلك أن الهمزة هي أشق الأصوات، ومن ثمّ فالقصر هو اقتصاد في الجهد العضلي وفي الزمن، وتكمن المنفعة في بقاء الدلالة على حالها بين قراءتي القصر والمد، أمّا مع الممدود فهناك زيادة في الجهد العضلي، وهي زيادة كمية الصائت الطويل هذا إلى جانب مشقة تحقيق أو إنتاج صوت الهمز، أضف إلى ذلك الزمن المستغرق في إنتاج الممدود، وهو زمن أطول مقارنة بالمقصور، ذلك أن زيادة كمية الصائت الطويل، وإنتاج الهمزة يتطلبان زمناً إضافياً، وجهداً عضلياً، كان المقصور في غنى عنهما.

(1) – البحر المحيط، 555/7.

(2) – روح المعاني 21/18.

(3) – البحر المحيط، 555/7، وروح المعاني، 22/18.

(4) – تفسير الطبري، 28/17.

(5) – يُنظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص: 201.

الفصل الثالث

المستوى التحوي

الأسماء:

المغايرة بين الوظائف النحوية :

الوظيفة النحوية: هي ما يسند إلى العنصر اللساني، من معنى فيؤديه، ضمن السلسلة الكلامية أو التركيب، فينبئ عن الفاعلية أو المفعولية، أو الابتداء أو الخبر، أو الحال أو الصفة، أو الإضافة... أو غيرها مما يدخل تحت المعاني النحوية.

ولما كانت الأسماء أوعية للمعاني، التي تعورها، كان لزاماً، جعل حركات الإعراب، لتنبئ عن تلك المعاني، وإبانيتها، مادام لها من القيمة الدلالية ذات الصلة بالمعنى، مالا ينكر، ومادام الإعراب وُجد، أصلاً، للإبانة والإفصاح عن المعاني وإيضاحها⁽¹⁾.

فظاهرة الإعراب تدور « في مجملها حول القيمة الدلالية لحركات الإعراب وعلاقة ذلك بالمعنى»⁽²⁾، كما أنه لا يمكن إنكار صلة تلك « الحركات بالمعاني الوظيفية من فاعلية و مفعولية، وغير ذلك لأنها وضعت أصلاً للوفاء بهذه المهمة »⁽³⁾.

ويبقى الإعراب «فرع المعنى» إذ الحركات الإعرابية قد لا تكون لوحدها كافية للدلالة على المعاني الوظيفية، بل تتكاثف معها قرائن أخرى مقالية وحالية تبرز في السياق⁽⁴⁾، كما أن للترتيب المفرداتي أثراً في تحديد الوظائف أو المعاني النحوية، للوحدات اللسانية، إذ تتحدد وظيفة كل وحدة، بحسب الموقع الذي تحتله في التركيب أو الجملة.

وإذا ما جئنا إلى القراءات الشاذة، نجد أنها تناوب بين حركات الإعراب على مستوى الأسماء، سواء أكانت تلك الأسماء مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة؛ إذ يتمّ التحوّل من الرفع إلى النصب أو الجر، أو التحوّل من النصب إلى الرفع أو الجر، أو من الجر إلى الرفع أو

(1) - لسان العرب، مادة: (عرب).

(2) - التوجيه اللغوي للقراءات السبع، عمرو خاطر عبد الغني وهدان، ص: 388.

(3) - نفسه، ص: 388.

(4) - يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط: 04، 1425هـ - 2004م، ص: 178.

ويُنظر: نفسه، ص: 388، 389.

النصب، ولا شك أن هذه المغايرة فيما بين حركات الإعراب، تصاحبها مغايرة في الوظائف النحوية، وربما صاحبها تغييرٌ وتنوع في الدلالة المعنوية للآية أو العبارة.

1) المرفوعات :

التحول من الرفع إلى النصب :

من المواضع التي نصبت فيها القراءة الشاذة، ما هو مرفوع في قراءة العامة ، نذكر :

"الْحَيُّ الْقَيُّومُ" في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران:02]

قرأ الحسن البصري⁽¹⁾: (الحي القيوم) بالنصب فيهما، ووجه النصب، أنهما مفعولان، لفعل محذوف، وتقدير الكلام: أعني الحي القيوم⁽²⁾، يقول القرطبي: « ويجوز في غير القرآن النصب على المدح»⁽³⁾ وأما تخريج الرفع في الاسمين وفق قراءة العامة، فعلى عدة أوجه هي: (4).

. الوجه الأول: أن (الحي القيوم) نعتان لاسم الجلالة (الله).

. الوجه الثاني: أنهما خبران، والمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)

. الوجه الثالث: أنهما مبتدآن، وخبرهما قوله عز وجل . في الآية التي بعدهما: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ

الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران:03].

. الوجه الرابع: أنهما بدلان، أما المبدل منه، فإما أن يكون: الضمير (هو) قبلهما، أو يكون: (لا إله) قبل الضمير.

. الوجه الخامس: أنهما خبر ثان للمبتدأ (الله) في بداية الآية.

(1) - إتحاف فضلاء البشر، ص: 218، ومعجم القراءات، للخطيب، 440/1.

(2) - إملأ ما من به الرحمان، ص: 99.

(3) - الجامع لأحكام القرآن، م، ج2، ج3/271.

(4) - ينظر: المحتسب، 1/257، و الإملأ، ص: 99، والجامع لأحكام القرآن، م، ج2، ج3/271.

إنَّ التَّحَوُّلَ من الرَّفْعِ في (الحي القيوم) إلى النصب فيهما، هو تَحَوُّلٌ في الوقت ذاته، في الوظيفة النحوية المسندة إلى اللفظتين، أي من الابتداء أو الإخبار أو النعت أو البديل، إلى المفعولية، وهو تحول أيضا من الأوجه المتعددة في التخريج إلى الوجه الواحد، أما على مستوى الدلالة، وأما كان هناك فرق بين المعاني النحوية بين القراءتين، من ابتداء وإخبار ونعت وبديل، ومفعول به فان المعنى العام للآية على القراءتين ، لا يخرج عن كون الحي القيوم، هو الله سبحانه فهو: «الحي في نفسه الذي لا يموت أبدا»⁽¹⁾ و«القائم بتدبير جميع ما خلق من إحياء وإنشاء ورزق وموت»⁽²⁾.

"الله" في قوله سبحانه: ﴿بَلِ اللَّهِ مَوْلَاكُمْ ۖ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ [آل عمران:150] قراءة الجمهور: "الله" بالرفع، مبتدأ خبره: مولاكم⁽³⁾، وقرأ عيسى البصري وابن ميسرة والحسن⁽⁴⁾: "الله" بالنصب، مفعول به لفعل محذوف دل عليه، سياق الآية السابقة لهذه الآية ، وهي قوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرَدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [آل عمران:149] وعليه يصبح التقدير: بل أطيعوا الله، وتصبح "مولاكم" على القراءة الثانية بدلا من لفظ الجلالة (الله)⁽⁵⁾.

إن الانتقال من الرفع إلى النصب قد جعل السياق يعرف تحولا في المعنى؛ من الإخبار بأن الله مولاكم، أي ناصرهم⁽⁶⁾، فهو متولي نصرهم وحفظهم إن أطاعوه⁽⁷⁾، ومن ثمَّ ف: «ليس

(1) - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 2/439.

(2) - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 1/373.

(3) - الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: محمد حسين النمر، وآخرون دار الثقافة، قطر، ط: 01، 1411هـ. 1991م، 1/643.

(4) - البحر المحيط، 3/371 ومعجم القراءات، 1/593.

(5) - الفريد في إعراب القرآن المجيد، 1/643.

(6) - نفسه، 1/643.

(7) - الجامع لأحكام القرآن، م2، ج4، 232/4.

الكفار أولياء فيطاعوا في شيء، بل الله مولاكم»⁽¹⁾، إلى الأمر بطاعته وموالاته والاستعانة به والتوكل عليه⁽²⁾، ولا يخفى إن الأمر بطاعة الله هو في الوقت ذاته، نهي عن طاعة الكفار وكأنه قال: «لا تطيعوا الكفار فتكفروا، بل أطيعوا الله مولاكم»⁽³⁾.

" قَبِيلُهُ " في قوله عز وجل: ﴿...إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ...﴾ [الأعراف:27] قرأ الجمهور برفع "قبيله"، ويوجه على أنه: (4)

معطوف على الضمير المستتر، في الفعل المضارع (يراكم) والتقدير: يراكم الشيطان، ويراكم قبيله، أي: «جنوده من الشياطين»⁽⁵⁾.

أو أنه معطوف «على موضع اسم إن على مذهب من يجيز ذلك»⁽⁶⁾، وموضع الضمير في أنه الرفع على الأصل .

أو أن تكون "قبيله" مبتدأ، خبر محذوف، ولعل التقدير الذي يستفاد من السياق هو: وقبيله يرونكم.

وجاءت القراءة عن اليزيدي⁽⁷⁾: (و قبيله) بالنصب، وذلك على وجهين:

الأول: أنه معطوف على اسم "إن" وهو الضمير في (أنه).

الثاني: أن يكون مفعولا معه، وهنا يتوجب أن تكون "الواو" "واو المعية"، والتقدير: مع قبيله.

ولا نجد كبير فرق بين قراءتي الرفع والنصب، من حيث الدلالة المعنوية؛ فالرؤية واقعة من لدن الشيطان وقبيله أو حزبه وجنوده من الشياطين، وهذا ما يفهم من سياق الآية رفعا و نصبا، وإن تغيرت الوظائف النحوية لـ (قبيله) من العطف على الضمير في (يرونكم) أو موضع اسم "إن" أو من الابتداء، إلى العطف على اسم "إن" أو إلى المفعول معه، هذا وقد صاحب

(1) - البحر المحيط، 3/371.

(2) - تفسير ابن كثير، 3/207.

(3) - البحر المحيط، 3/371.

(4) - ينظر: الكشاف، 2/51، والبحر المحيط، 5/33.

(5) - الكشاف، 2/151.

(6) - الكشاف، 2/151، والبحر المحيط، 5/33.

(7) - نفسها.

التَّحَوَّلَ من الرفع إلى النصب ، تحولٌ في وظيفة حرف "الواو" من كونه عاطفا فقط في قراءة الرفع، إلى كونه عاطفاً أو "واو معية" في قراءة النصب.

"أُمَّتُكُمْ" في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء 92] قرأ الحسن البصري⁽¹⁾: (أمتكم) بالنصب على أنه بدل من (هذه)، أما الرفع فيها فعلى أنه خبر "إن"⁽²⁾، ويكون الخبر على قراءة النصب محذوفاً ، وربما أغنى الحال في قوله: (أمة واحدة)، عن ذكره⁽³⁾.

(أمتكم) على القراءتين بمعنى: ملتكم أو دينكم، أي الإسلام، وكأن التقدير: «إن هذه ملتكم ملة واحدة»⁽⁴⁾، أو «دينكم دين واحد»⁽⁵⁾، يقول "الزمخشري": «الأمة الملة، وهذه إشارة إلى ملة الإسلام، أي: إن ملة الإسلام هي ملتكم»⁽⁶⁾.

" قِطْعُ مُتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَّاتٍ " في قوله عز وجل: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الرعد: 04] قراءة الجمهور بالرفع في الكلمات الثلاث، وذلك على الابتداء والنعت والعطف، ف: (قطع) مبتدأ و ما قبله (في الأرض) خبر⁽⁷⁾، أما متجاورات فنعت للمبتدأ (قطع) و (جنات) معطوف على (قطع) وكأن التقدير: في الأرض قطع وفي الأرض جنات. وقرأ الحسن البصري⁽⁸⁾: (قطعا متجاورات و جنات) وشاركه المطوعي⁽⁹⁾ في نصب (جنات) وتخرج على أن⁽¹⁰⁾: (قطعا) مفعول به لفعل محذوف تقديره: جعل، أي وجعل في الأرض

(1) - الكشاف، 204/3، والبحر المحيط، 464/7.

(2) - نفسها.

(3) - معجم القراءات للخطيب، 54/6.

(4) - تفسير الطبري، 392/16.

(5) - نفسه.

(6) - الكشاف، 204/3.

(7) - إعراب القراءات الشواذ، 382/1.

(8) - معجم القراءات، 376/4، والميسر في القراءات الأربعة عشرة، ص: 249.

(9) - معجم القراءات، 376/4.

(10) - البحر المحيط، 349/6، وإعراب القراءات الشواذ، 382/1، والإملاء للعكبري، ص: 313.

قطعا، و(متجاورات) نعت ل(قطعا) وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، أما(جنات) فهي معطوفة على(قطعا) أي مفعول به للفعل "جعل" المقدر، أي وجعل جنات وقد جاءت الكسرة دالة على النصب لكونها هي الأخرى جمع مؤنث سالم.

وتخريج النصب بفعل محذوف، تقديره: "جعل"، يستفاد من سياق الآية السابقة، وهي قوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ

جَعَلَ فِيهَا زَوْجِينَ اثْنَيْنِ ﴾ [الرعد:03]، وقيل إنَّ النصب في(جنات) وإن كان على المفعولية، ولكن ليس بفعل مقدر وإنما بالعطف⁽¹⁾ على "رواسي" المنصوبة بالفعل "جعل" الظاهر، والتقدير: وجعل فيها رواسي وأنهارا وجنات، أو بالعطف على "زوجين" في الآية السابقة، إذ يصبح التقدير: "جعل فيها زوجين اثنين وجنات".

وينصب المرفوع، ثم الانتقال من وظيفة الابتداء إلى وظيفة المفعولية، مع محافظة لفظة "متجاورات" على وظيفة النعت في قراءتي الرفع والنصب، لكونها من التوابع.

- أَشِدَّاءُ.... "رُحَمَاءُ" في قوله عز وجل: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ

عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح:29] قرأ الجمهور:

"أشداء"..."رحماء"؛ بالرفع فيهما، لكونهما خبرين للمبتدأ "الذين"⁽²⁾ أو لمبتدأ محذوف، تقديره:

"هم"⁽³⁾، وروى قرّة عن الحسن البصري⁽⁴⁾: "أشداء"..."رحماء"؛ بالنصب فيهما على الحال، أي: هم مع الرسول(ص) على هذه الحال، وقيل⁽⁵⁾: النصب فيهما على المدح أو التعظيم، أي

(1) - ينظر: معجم القراءات، للخطيب، 4/376، 377.

(2) - إعراب القرآن، لابن النحاس، 4/136، ومعجم القراءات، 9/66.

(3) - معجم القراءات، 9/66.

(4) - إعراب القرآن لابن النحاس، 4/136، والمحتسب، 2/325، والبحر المحيط، 9/500.

(5) - ينظر: المحتسب، 2/325، و إعراب القراءات الشواذ، 2/249.

أنهما مفعولان لفعل محذوف، تقديره: أمدح أشداءً ورحماءً، وقد يكون الفعل المحذوف: أصف أو أزكي، أي: «أصف وأزكي أشداءً ورحماءً»⁽¹⁾.

التحول من الرفع إلى الجر:

من المواضع التي تم فيها جر المرفوع، أو التحول من الرفع، في قراءة العامة إلى الجر في شاذ القراءة، نذكر:

"أشد" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ

قَسْوَةً﴾ [البقرة: 74]، الجمهور على رفع "أشد" وهو خبر معطوف على خبر؛ هو (كالحجارة) أو

خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، أي أو هي أشد قسوة، وهذا ما ذهب إليه "الزمخشري"⁽²⁾.

وقرأ الأعمش وأبو حيوة⁽³⁾ "أشد" مجروراً، وعلامة جره الفتحة، لكونهم منوعاً من الصرف، و"أشد" على قراءة الجر، معطوف على كالحجارة "والتقدير" أو كأشد قسوة⁽⁴⁾.

إن التحول من الرفع على الإخبار، إلى الجر، والذي يفيد الإخبار، هو الآخر، لا يخرج الدلالة المعنوية للتركيب، عن أنهم أفرطوا في القسوة القلبية فكانت شديدة، وإن اشتدت قسوة الحجارة، فقلوبهم أشد قسوة⁽⁵⁾.

"الْعَاكِفُ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ

وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ

﴿[الحج: 25] القراءة على رفع "العاكف" على الفاعلية للمصدر (سواء) وهو مصدر في «معنى مستو أعمل عمل اسم الفاعل»⁽⁶⁾ وقرأ الأعمش: (7) (العاكف)، وتخريجه من وجهين:

(1) - المحتسب، 325/2.

(2) - الكشاف، 145/1 وينظر: البحر المحيط، 424/1.

(3) - الكشاف، 145/1، والبحر المحيط، 424/1، ومعجم القراءات، 129/1.

(4) - الكشاف، 145/1 والبحر المحيط، 423/1، 424.

(5) - ينظر: الكشاف، 145/1.

(6) - المحرر الوجيز، 115/4.

(7) - البحر المحيط، 499/7، ومعجم القراءات، 101/6.

- الأول: أنه نعت لـ (الناس)، والتقدير: « جعلناه للناس العاكف فيه والبادي سواء»⁽¹⁾.

- الثاني: أنه بدل من (الناس)⁽²⁾.

إن إبدال الضم في (العاكف) كسرا، قد نقل وظيفتها النحوية، من كونها فاعلا إلى كونها، نعتا أو بدلا، وتبقى الدلالة العامة للتركيب وفق الرفع والجر تدور حول: أن "العاكف" هو الملازم للمسجد « في أحوال كثيرة وهو كناية عن الساكن بمكة، لأن الساكن بمكة يعكف كثيرا في المسجد الحرام... فأطلق العكوف في المسجد على سكنى مكة مجازا بعلاقة اللزوم العرفي»⁽³⁾.

التحول من الرفع إلى النصب والجر:

قد تصبح الكلمة في آية ما، مجالا للتناوب بين حركات الإعراب الثلاث، بأن تُرفع في القراءة التي عليها جمهور القراء، ثم تتحول في القراءة الشاذة إلى النصب مرة، وإلى الجر مرة أخرى؛ من ذلك:

"رَسُولُهُ" في قوله جل ثناؤه: ﴿ أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: 03] يُخَرِّجُ الرفع في (رسوله) على وجوه:⁽⁴⁾

. الأول: أنه معطوف على الضمير أو المنوي كما . يسميه "الزمخشري" . في (برئ)، فالتقدير: بريء هو ورسوله من المشركين.

. الثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف « لدلالة ما قبله عليه»⁽⁵⁾، والتقدير: ورسوله برئ من المشركين. وهذا التقدير أستفيد من سياق الآية، «فالخبر عن الله دل على الخبر عن الرسول»⁽⁶⁾.

(1) - إعراب القرآن ، للنحاس، 66/3.

(2) - البحر المحيط، 499/7، وينظر: المحرر الوجيز، 115/4.

(3) - التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 237/17.

(4) - تفسير الفخر الرازي، 231/15، والكشاف، 278/2، والبحر المحيط، 368/5، وإملاء ما من به الرحمان، ص: 268.

(5) - البحر المحيط، 368/5.

(6) - تفسير "الرازي"، 231/15.

. الثالث: « أن الله " رفع بالابتداء وقوله (برئ) خبره وقوله (ورسوله) عطف على المبتدأ الأول»⁽¹⁾ أي أن (رسول) معطوف على موضع اسم الله قبل أن تدخل (أن) عليه⁽²⁾. وجاءت القراءة عن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، وزيد بن علي⁽³⁾: (ورسوله) بال نصب وتخرجه من وجهين⁽⁴⁾:

. أحدهما: أنه معطوف على اسم (أن) أي: (الله) في قوله (أن الله) والتقدير: أن الله وأن رسوله... .

. الثاني: أنه مفعول معه، وهذا ما ذهب إليه "الزمخشري"⁽⁵⁾ فتصبح الواو بمعنى (مع) والتقدير: أن الله برئ ورسوله برئ معه منهم. وفي قراءة شاذة، نسبت إلى الحسن البصري⁽⁶⁾ أنه قرأ (ورسوله) بالجر، وقيل: إنه لم تصح عنه هذه القراءة⁽⁷⁾ وتوجيه (رسوله) من وجهين أيضا:

. الأول: أنه معطوف بالجر على الجوار⁽⁸⁾، وله نظائر في لغة العرب، من ذلك قولهم هذا حجر ضب خرب، والأصل خرب بالرفع لأنها نعت للحجر وقد جاء مرفوعا، والنعت يتبع المنعوت.

يقول "أبو حيان": «وخرُجت (قراءة الجر) على العطف على الجوار كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار»⁽⁹⁾.

(1) - نفسه، 231/15.

(2) - الإملاء للعكبري، ص: 268 ومعجم القراءات، 3/343.

(3) - البحر المحيط، 5/368، والمحمر الوجيز، 7/3.

(4) - ينظر: الكشف، 2/278 والبحر المحيط، 5/368 وتفسير "الرازي"، 231/15.

(5) - الكشف، 2/278.

(6) - البحر المحيط، 5/368.

(7) - التحرير والتنوير، 10/109.

(8) - الكشف، 2/278 والبحر المحيط، 5/368، وتفسير "الرازي"، 231/15.

(9) - البحر المحيط، 5/368.

الثاني: أن "الواو" ليست للعطف، وإنما هي واو القسم والتقدير: «أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَحَقِّ رَسُولِهِ»⁽¹⁾.

وتجمل الإشارة إلى أن (رسوله) بالجر، لا يجوز أن تكون معطوفة على لفظ (المشركين) لأنَّ المعنى يصبح والعياذ بالله: أن الله بريء من المشركين ومن رسوله؟! وحاشا الله أن يتبرأ من خير خَلَقَهُ وخاتم أنبيائه، ومن ثمَّ فهذا التخريج، مُخْرِجٌ مِنَ الْمَلَّةِ؛ أي من نور الإيمان، إلى ظلمات الكفران، يقول العكبري: «ولا يكون عطفًا على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر»⁽²⁾.

مما لا ريب فيه أن التبادل الواقع بين الحركات الثلاث في لفظ (رسول) ليس بمنأى، عن تباين المعاني النحوية، من ابتداء أو عطف على الخبر مرة، و على المبتدأ أخرى، في حالة الرفع أو أنه معطوف على أسم (إن)، أو مفعول معه في حالة النصب، أو أنه مجرور على العطف بالجوار، أو مجرور على القسم، في حالة الجر.

و يبقى المعنى الذي يحمله السياق متقاربا على القراءات الثلاث؛ فالمشركون قد نقضوا العهد، فخطب الله المسلمين محدِّراً؛ أن: «اعلموا أنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ بَرَأَ مَا عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»⁽³⁾.

"بَلَّغْ" في قوله تعالى: ﴿...كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَّغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: 35] قرأ الجمهور: (بلاغ) بالرفع

و تقدير الكلام: هذا القرآن بلاغ، أو هو بلاغ. وعلى هذا التخريج تعرب (بلاغ) خبراً لمبتدأ محذوف. و البلاغ هنا بمعنى: القرآن، أو الشرع، و هو بلاغ أي: تبليغ و إنذار⁽⁴⁾.

(1) - تفسير "الرازي"، 231/15.

(2) - إملاء ما منَّ به الرحمان، ص: 268، و يُنظر: 316/1.

(3) - تفسير حدائق الروح و الريحان في روابي علوم القرآن، تأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي، إشراف و مراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، طوق النجاة، لبنان، ط: 1421، 01: 1421 هـ - 2001م،

124/11.

(4) - البحر المحيط، 452/9.

أما قراءة الحسن البصري وزيد بن علي و عيسى: ⁽¹⁾(بلاغا) بالنصب فمفعول مطلق،
التقدير: ⁽²⁾وبلاغا في القرآن، أي بلغ أو بلغوا أو بلغنا بلاغا ونجد تخريجا آخر، لـ: (بلاغا) على
أنها نعت للساعة أي: إلا ساعة بلاغا ⁽³⁾.

و في قراءة أخرى، منسوبة إلى الحسن البصري ⁽⁴⁾أنه قرأ (بلاغ) بالجر، و تُخْرَجُ على وجهين:
أحدهما: أنها نعت لـ(نهار)، و التقدير: من نهار بلاغ، أو ذي بلاغ ⁽⁵⁾.

الثاني: أنها بدل من (نهار) ⁽⁶⁾.

المنصوبات:

التحول من النصب إلى الرفع:

تم التحول عن النصب ، في مشهور القراءة ، إلى الرفع في شاذها ، في عدد من المواضع ،
نورد بعضها فيما يلي :

" لَكَبِيرَةٌ " في قوله تعالى: ﴿... وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ...﴾

[البقرة:143]

فالقراء على نصب (لكبيرة) على أنها خبر "كانت" ⁽⁷⁾و "لكبيرة" بمعنى عظيمة أو هي « شاقة
صعبة تكبر في الصدور» ⁽⁸⁾.

(1) - نفسه، 452/9 ، و الجامع للقرطبي، م8ج16/222.

(2) - البحر المحيط، 452/9، و المحتسب، 317/2.

(3) - الجامع للقرطبي، م8ج16/222.

(4) - البحر المحيط، 452/9 ، و روح المعاني 35/26 ، و معجم القراءات، 158/8.

(5) - الجامع الأحكام القرآن، م8ج16/222 ، و الإملاء للعكبري، ص: 478 و روح المعاني، 35/26.

(6) - معجم القراءات، 518/8.

(7) - البحر المحيط، 18/2.

(8) - المحرر الوجيز، 220/1 و يُنظر: تفسير الطبري، 649/2.

و قرأ اليزيدي: (1) (لكبيرة) بالرفع، و ذهب "الزمخشري" (2) إلى أن: (كان) على قراءة الرفع مزيدة ، كما هي الحال في قول الشاعر: "وجيران لنا كانوا كراماً".

و من ثمَّ تعرب (لكبيرة) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هي أي و إن هي لكبيرة، و قد رد "أبو حيان" هذا التوجيه ، و رأى فيه ضعفاً، لأن « كان الزائدة لا عمل لها، و هنا قد اتصل بها الضمير فعملت فيه، و لذلك استكن فيها... » (3).

و في توجيه آخر لـ: "لكبيرة" أنها: (4) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: لهي كبيرة، و الجملة المؤلفة من المبتدأ المحذوف و الخبر، خبر (كان)، و بذلك يتم الجمع بين كان العاملة و (لكبيرة) بالرفع، و إن كان صاحب البحر يرى في هذا التوجيه ضعفاً ، و يقر بأنه توجيه شذوذ (5). و لا يخفى أن هذا التحول من النصب إلى الرفع، لا يخرج لفظ (لكبيرة) عن الخبرية، كما أن هذا التحول لا ينأى بالآية أو التركيب عن المعنى العام المقصود، و هو عظم و مشقة التحول عن القبلية التي ألقوها، حتى كبر ذلك في صدورهم، و كان أمراً عظيماً في نفوسهم (6).

"ذَهَبًا" في قوله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ

أَحَدِهِمْ مِلءٌ أَلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: 91]، لعلَّ من الجميل الإشارة إلى أن لفظ

" ملء " المضاف إلى الأرض، يكتنفه بعض الغموض و الإبهام فيحتاج إلى تجلية و تفسير، فجاءت كلمة « ذهبا » المنصوبة في القراءة التي عليها الناس، لتقي بغرض التفسير و إزالة الإبهام، فملء الشيء هو: قدر ما يملؤه (7) و الملء: أيضا هو « ما شحن به الوعاء

(1) - البحر المحيط، 2/18.

(2) - الكشاف، 1/185.

(3) - البحر المحيط، 2/18.

(4) - نفسه ، و روح المعاني، 2/07.

(5) - البحر المحيط، 2/18.

(6) - يُنظر: المحرر الوجيز، 1/220 ، و تفسير ابن كثير، 2/114.

(7) - تفسير الفخر الرازي، 8/144.

«(1)، و كأنّ ملء الأرض ذهباً، هو ما يملؤها من الذهب أو ما تُشحن به من الذهب إذا كانت كالوعاء له .

و يوجه النصب في " ذهباً " على أنها تمييز⁽²⁾، و قد سماه "الفراء": تفسيراً؛ ذلك أنه يدل على جنس المقدار من أي شيء هو، يقول « ملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر كقولك: عندي قدر قفيز [مكيال للحبوب] دقيقاً ، و قدر حملة تبناً، و قدر رطلين عسلاً ، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسراً، لأنك ترى التفسير [التمييز] خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو، كما أنك إذا قلت: عندي عشرون، فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره، و جهل جنسه و بقي تفسيره، فصار هذا مفسراً عنه، فلذلك نُصبَ»⁽³⁾.

و يقول الطبري: « و نُصِبَ قوله: " ذهباً " على الخروج من المقدار الذي قبله والتفسير [التمييز] منه و هو قوله {ملء الأرض} كقول القائل: عندي قدر زقّ سمناً، و قدر رطل عسلاً، فالعسل مبين به ما ذكر من المقدار، و هو نكرة منصوبة على التفسير للمقدار و الخروج منه»⁽⁴⁾.

و إذا ما جئنا إلى علة النصب في التمييز، فهي خلوه من الخافض و الرافع ، فجئنا بالفتحة دلالة على النصب لخفتها .

يقول "الفخر الرازي" : « و إنّما نصبته لأنّه ليس له ما يخفضه و لا ما يرفعه فلما خلا من هذين نُصِبَ لأنّ النّصْبَ أخفُّ الحركات فيُجْعَلُ كأنّه عامل فيه»⁽⁵⁾.

هذا و قد قرأ الأعمش⁽⁶⁾: "ذهبٌ" بالرفع، وذلك على البدل⁽⁷⁾ من (ملء)، التي جاءت مرفوعة، فجاء البدل (ذهب) تابعا لها في الرفع.

(1) - المحرر الوجيز، 470/1.

(2) - الكشف، 327/1، البحر المحيط، 256/3، المحرر الوجيز، 470/1.

(3) - معاني القرآن، 226/1.

(4) - جامع البيان، 571/5، 572.

(5) - تفسير الفخر الرازي، 144/8.

(6) - الكشف، 327/1، و البحر المحيط، 256/3، و تفسير "الرازي"، 144/8.

(7) - الكشف، 327/1 و البحر المحيط، 256/3 و تفسير "الرازي"، 144/8.

إنَّ التناوب الواقع بين حركتي الفتح و الضم، قد واكبه تناوب في الوظيفة النحوية، بين وظيفة التمييز في حالة النصب، و وظيفة البذل في حالة الرفع ، و هذا التناوب بين الحركتين لم يفقد التركيب زخمه و شحنته الداليتين، و إنما حافظ على المعنى العام الذي مؤداه: أن الكافر « لو تقرب إلى الله بما في الدنيا بملء الأرض ذهباً لم ينفعه ذلك مع كفره، و لو افتدى من العذاب في الآخرة بملء الأرض ذهباً... لم يقبل منه »⁽¹⁾، و من ثم فلا مهرب له من العذاب ، و لا ينفذه منه شيء، حتى إن و أنفق أو افتدى نفسه « بملء الأرض ذهباً بوزن جبالها و تلالها و ترابها و رمالها و سهلها و وعرها و برها و بحرها »⁽²⁾.

"الشمس و القمر" في قوله جل ثناؤه: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ

وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا...﴾ [الأنعام:96] الجمهور على قراءة (والشمس والقمر) بالنصب

فيهما، عطفاً على لفظ (الليل)، المنصوب لكونه مفعولاً به للفعل "جعل" أو هما منصوب بفعل مقدر، يستفاد من سياق الكلام، و عليه يكون التقدير: و جعل الشمس و القمر حسبانا⁽³⁾.
أما " و الشمس و القمر " بالرفع فيهما ، فهي قراءة ابن محيصة⁽⁴⁾ و وجه الرفع : . أنهما مبتدآن خبرهما محذوف تقديره : مجعولان أو محسوبان، و عليه يصبح التقدير: و الشمس و القمر مجعولان حسبانا ، أو محسوبان حسبانا⁽⁵⁾.

إنَّ التحوّل من النّصب إلى الرّفْع لم ينجّر عنه اختلاف معنوي، و إن اختلف الإعراب بين العطف على المفعولية، و الرفع لأجل الابتداء، فسواء أقلنا: جعل الشمس و القمر، أم قلنا: الشمس و القمر مجعولان، فإن حدث الجعل، قد وقع و ثبت، وما علينا إلا التسليم بأن الله قد جعل الشمس و القمر، يجريان بحساب مقدر و مقنن لا اضطراب فيه و لا تغيير،

(1) - حدائق الروح و الريحان في روابي علوم القرآن، 4/423.

(2) - تفسير ابن كثير، 3/107.

(3) - يُنظر: الكشف، 2/112، و البحر المحيط، 4/594 و معجم القراءات، 2/496.

(4) - معجم القراءات، 2/496، و المسير في القراءات الأربع عشرة، ص: 140 .

(5) - الكشف، 2/112، و البحر المحيط، 4/495.

و لكل منهما منازل يسلكها صيفا و شتاء، فيختلف الليل و النهار طولا و قصرا، و ما دورانهما، إلا لمصلحة الخلائق التي جعلها⁽¹⁾.

التحول من النصب إلى الجر:

وقع التحول من نصب الاسم إلى جره ، في كلمة :

"رَسُولًا" في قوله سبحانه: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن

رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ

اللَّهِ...﴾ [آل عمران :49] القراءة التي عليها القراءة "رسولاً" بالنصب و في تخريج هذا

النصب وجوه عدة ، بل إن "الزمخشري" قد قال: إنه من المضائق⁽²⁾ و كأنني به يريد أنه يضيق على الباحث فيقف عاجزا أمامها، غير قادر على ترجيح وجه على آخر، لكثرة التأويل و التفريع، أما عن تلك الوجوه فهي:⁽³⁾.

.الأول: أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: و يجعله أو نجعله رسولا إلى بني إسرائيل، و هذا الوجه أولى الوجوه و أرجحها⁽⁴⁾.

. الثاني: أنه حال معطوف على الفعل: "يُعَلِّمُهُ" في الآية المتقدمة و هي قوله جل

ثناؤه: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران:48] على تقدير:

و مُعَلِّمًا الْكِتَابَ و رسولا، فهذا التخريج مبني على إعراب "ويعلمه" و هذا الأخير، يكون في

(1) - ينظر: تفسير الطبري، 430/9 ، و تفسير ابن كثير، 116/6.

(2) - الكشاف، 320/1.

(3) - ينظر: المحرر الوجيز، 438/1 ، و البحر المحيط، 361/1 ، و جامع البيان للقرطبي، 418/5 ، و الكشاف، 320/1،

و تفسير "الرازي" ، 60/8 ، و تفسير حدائق الروح و الريحان ، للأرمي، 317/4 ، و معجم القراءات، 497/1.

(4) - ينظر: البحر المحيط، 161/1.

موضع الحال، على أساس أنه معطوف على لفظ "وَجِيهًا" في قوله سبحانه: ﴿...إِذْ قَالَتْ

الْمَلَكَةُ يَمْرِيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيْحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: 45]، ولا يخفى مدى التباعد بين

المعطوف و المعطوف عليه؛ فالمعطوف (و يعلمه) واقع في الآية الثامنة والأربعين [آل

عمران: 48] و المعطوف عليه (وجيها) متواجد في الآية الخامسة والأربعين [آل عمران: 45]،

و هذا ما جعل "أبا حيان" يحكم بضعف هذا التخريج أو التوجيه النحوي، و ذلك « للفصل

المفرط بين المتعاطفين»⁽¹⁾.

الثالث: أنه حال من الضمير المستتر في الفعل " و يكلم " معطوف على " و كهلا" و ذلك

قوله عز وجل: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهَلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل

عمران: 46]، و عليه يصبح التقدير « و يكلم الناس طفلا و كهلا و رسولا »⁽²⁾، و ليس خفيا

أيضا طول الفصل بين المعطوف عليه (و كهلا) و المعطوف (ورسولا)، و لهذه لعدة

وصف "أبو حيان" هذا التخريج بالبعيد جدا⁽³⁾.

الرابع: أنه مفعول به معطوف على كلمة: "الكتاب" في قوله عز وجل: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ

وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: 48] وهنا، و ليستقيم التركيب، يتعين حملُ

(رسولا) على (الرسالة) ، و النقدير: و يعلمه الكتاب... و يعلمه رسالة⁽⁴⁾.

(1) - البحر المحيط، 3/161.

(2) - نفسه، 3/161.

(3) - البحر المحيط، 3/161.

(4) - إملأ ما منَّ به الرحمان، ص: 124.

الخامس: أنه حال من الضمير في الفعل "و يعلمه" مع عدّ "الواو" التي قبل (رسولا) زائدة، وهذا ما ذهب إليه "الأخفش" وقد ذكر ذلك "أبو حيان" ⁽¹⁾، و ردّ هذا التوجيه واسما إياه بالضعف؛ ذلك أنه لا يوجد في كلام العرب، جاء زيد و ضاحكا : أي ضاحكا.

السادس: أنه منصوب على إضمار فعل من لفظ "رسول" و يكون « ذلك الفعل معمولا لقول من عيسى، التقدير: و تقول أرسلت رسولاً إلى بني إسرائيل» ⁽²⁾، و هذا الوجه الإعرابي، فيه ضعف وذلك لإضمار القول و معمول (أرسلت) و الاستغناء عنهما باسم منصوب على الحال المؤكدة (رسولا) إذ يفهم من قوله: أرسلت، أنه رسول، فهي على هذا التقدير: حال مؤكدة ⁽³⁾.

هذا و جاءت القراءة عن اليزيدي: ⁽⁴⁾ (ورسول) بالجر، و وجهه ⁽⁵⁾: أنه معطوف على (بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ) في قوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ...﴾ [آل عمران: 45] و التقدير: إن الله يبشرك بكلمة منه و برسول.

يقول "أبو حيان": «و هي قراءة شاذة في القياس لطول البعد بين المعطوف و المعطوف عليه» ⁽⁶⁾.

وبالنظر إلى قراءتي: النصب و الجر، نجد أن الوظيفة الإعرابية تتراوح بين النصب على المفعولية و الحال، و الجر عطا على الاسم المجرور، و بالتأمل في توجيه قراءة النصب التي عليها القراء، نجد أنها متعددة الوجوه الإعرابية؛ حيث كثر التفرع و التأويل، فكانت مجالا لإعمال الفكر و بابا مفتوحا لعدد الاحتمالات، و أن التخريج لوجه معين يجعل الكلام يستدعي بعضه بعضا، ليستقيم التوجيه و يحسن التقدير، فتجدك تعود أدراجك إلى

(1) - البحر المحيط، 161/3.

(2) - البحر المحيط، 161/3.

(3) - نفسه، 161/3.

(4) - الكشف، 320/1، و البحر المحيط، 162/3، و معجم القراءات، 497/1.

(5) - الكشف، 320/1، و معجم القراءات، 497/1.

(6) - البحر المحيط، 162/3.

الآية الخامسة و الأربعين (45) مرة، و إلى الآية السادسة و الأربعين (46) أخرى، و في الحَسَنِ ، تعود إلى الآية الثامنة (48) ثالثة.

هذا و تبقى الوجوه الإعرابية تتفاوت قوة و ضعفا ، فأقواها النصب على المفعولية، لفعل محذوف تقديره: "يجعله"، و يصيب الوهن، الوجوه الأخرى: لعلة فرط أو طول الفصل بين المتعاطفين أو لضعف إضمار القول و معموله ، أو لعدم التقدير للوجه الإعرابي في كلام العرب: من مثل ورود الواو مزيدة مع الحال... و بعد هذا نستطيع أن نتفهم لما وضع "الزَمْخَشَرِي" كلمة (رسولا) في خانة المضائق و هو مَنْ هو في النحو و اللغة .

التحول من النصب إلى الرفع والجر:

من المواضع التي وقع فيها التحول من النَّصْب في قراءة العامة ، إلى الرَّفْع ثمَّ الجَرّ في القراءة الشَّاذة ، نذكر:

"الشَّمْسُ" و "القَمَرُ" في قوله سبحانه: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿[الأنعام:96]، فقد قرأ الجمهور: (و الشمس و القمر) بالنصب فيهما، و توجيهه⁽¹⁾:

أنهما: مفعولان معطوفان على كلمة (الليل) المنصوبة بالفعل (جعل).

أو: مفعولان، لفعل محذوف، و يفسره سياق الآية، و عليه يكون التقدير و الأصل في الكلام: جعل الليل سكنا، و جعل الشمس و القمر حسبانا.

ف"الشمس" و "القمر" منصوبان على المفعولية، و عامل النصب، على التخريج الأول، هو: الفعل (جعل) الظاهر، فيأخذان حكم ما عطف عليه و هو (الليل)، و يكون ذلك من عطف الاسم على الاسم، و مع التخريج الثاني: يكون عامل النَّصْب فيهما فعلا مضمرًا فسره الفعل (جعل) الناصب لـ: (الليل) فجاء التقدير: و جعل الشمس و القمر، و هنا يصبح العطف

(1) - يُنظر: الكشاف، 112/2، و البحر المحيط، 594/4، و معجم القراءات، 496/2.

من باب عطف الجملة على الجملة، حيث تمَّ عطف الفعل (جعل) المضمَر على الفعل (جعل) المظهر، أي: جعل الليل سكنا، و جعل الشمس و القمر حسبانا.

و قرأ ابن محيَّصن: (1) (و الشمسُ و القمرُ) برفعهما، و ذلك على الابتداء، أمَّا الخبر فمحذوف، و تقديره: مجعولان أو محسوبان، و عليه يكون أصل الكلام: والشمسُ و القمرُ مجعولان، أو: محسوبان حسبانا (2).

هذا و جاءت قراءة أبي حيوة، و يزيد بن قطيب السكوني: (3) (والشمسِ و القمرِ حسبانا) بالجر فيهما، عطفًا على لفظ (الليل) المجرور بالإضافة، في قراءة من قرأ (جاعلُ الليلِ) و هي قراءة تنسب إلى ابن قطيب السكوني أيضًا (4)، حيث تمَّ التحول من الفعل الماضي (جعل) إلى اسم الفاعل (جاعل)، و على قراءة الجر، يصبح تقدير الكلام وأصله: (5) جاعلُ الليلِ سكنا و الشمسِ و القمرِ، أي: و جاعلُ الشمسِ و القمرِ .

إنَّ التناوب الواقع بين الصوائت الإعرابية القصيرة، قد واكبه تغاير في الوظائف النحوية؛ فمن النصب على المفعولية، إلى الرفع على الابتداء، وصولًا إلى الجر، على الإضافة .

ثم إنَّ هذا الرفع ومن بعده الجر للمنصوب، وإن صاحبه اختلاف في الوظائف النحوية، فإنَّه لم ينجرَّ عنه تغاير و اختلاف نو صلة بالدلالة المعنوية للتركيب، فسواء أقلنا: جعل الشمسِ و القمرِ حسبانا، أم قلنا: والشمسُ و القمرُ مجعولان حسبانا، أم قلنا: جاعلُ الشمسِ و القمرِ، فإنَّ المعنى يكاد يكون متطابقًا، أو لنقل: إنه من باب "تعددت التراكيب و المعنى واحد"، و لم لا من باب "اختلاف البنى السطحية و اتقاق البنية العميقة"، وفق منظور اللسانيات التوليدية التحويلية، و من ثمَّ، فإنَّ "حدث" (الجعل) على القراءات الثلاث؛ نصبا و

(1) - معجم القراءات، 496/2، و الميسر في القراءات الأربع عشرة، ص: 140 .

(2) - الكشف، 112/2، و البحر المحيط، 495/4.

(3) - معجم القراءات، 496/2.

(4) - نفسه، 496/2.

(5) - ينظر: الكشف، 112/2 و معجم القراءات، 496/2.

رفعا و جرا، قد وقع و تمّ ، لتجريّ الشمسُ و القمرُ بحساب مقدر و مقنن من لدن الخالق عز وجل، حساب لا اضطرب و لا تغيير فيه ، فكان لكل منهما منازل و مسالك صيفا و شتاء، فيعلم حساب الأوقات ، بدورانها و سيرهما(1).

المجرورات:

التحول من الجر إلى الرفع:

وقع التحول من الجر في القراءة المشهورة ، إلى الرفع في القراءة الشاذة في عديد المفردات ، و قد صاحب هذا التحوّل أو الرفع للمجور، تغيير في الوظائف النحوية أو الإعرابية لتلك المفردات، و من أمثلة هذه الظاهرة النحوية، نذكر :

"الْمَلٰٓئِكَةُ" "أَجْمَعِينَ" "النَّاسِ" في قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ

كُفَّارًا أُولٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلٰٓئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: 161] قرأ الحسن

البصري(2): (و الملائكةُ و الناسُ أجمعون)، بالرفع فيها، و هي في قراءة الجمهور،

مجرورة، وتوجيه الجر(3) أنه: على العطف على اسم "الله" سبحانه، المجرور بالإضافة، و

التقدير: (عليهم لعنةُ الله و لعنةُ الملائكةِ و لعنةُ الناسِ أجمعين)، هذا عن "الملائكة"

(1) - يُنظر: تفسير الطبري، 430/9 ، و تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 6/116 ، و الكشاف، 2/112.

(2) - إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز ، لمحمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله الشهير بالقباقبي ، دراسة

و تحقيق : فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د- ط ، 1995م، ص: 173 و المحرر الوجيز، 1/232

و إملاء ما منَّ به الرحمن ص: 69 ، و تفسير حدائق الروح و الريحان، 3/64 ، و معجم القراءات، 1/222 و البحر

المحيط، 2/72.

(3) - يُنظر: البحر المحيط، 2/72.

و"الناس" أما "أجمعين" فهي توكيد معنوي مجرور و علامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وأما توجيه الرفع، في قراءة "الحسن" فمن وجوه هي: (1)

.الأول: أن "الملائكة و الناس" معطوفان على موضع اسم الله، و هو الرفع على المصدر المستفاد من لفظ (لعنة)؛ وعليه فالتقدير: أولئك عليهم أن لعنهم أو يلعنهم الله و الملائكة و الناس أجمعون، أي: و لعنتهم أو تلعنهم الملائكة و يلعنهم الناس أجمعون .

.الثاني: أنهما معطوفان على (لعنة) لا على (الله) وذلك على تقدير حذف المضاف، أي: «لعنة الله و لعنة الملائكة، فلما حذف المضاف أعربَ المضاف إليه بإعرابه، نحو ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]» (2)، إذا الأصل: و اسأل أهل القرية.

.الثالث: أن يكون لفظ "الملائكة" مرفوعا على الابتداء، و"الناس" معطوفا عليه، أما الخبر، فمحذوف، لدلالة السياق عليه، و هو يفهم من المعنى، و تقديره: يلعنونهم، و عليه فأصل التركيب: و الملائكة و الناس أجمعون يلعنونهم .

و "أجمعون" على قراءة الرفع و توجيهاتها السابقة، تُعرب: توكيدا معنويا مرفوعا، و علامة الرفع فيه "الواو"؛ لكونه ملحقا بجمع المذكر السالم.

فقد ارتبط "الجر" في قراءة الجمهور بمعنى العطف على الإضافة، أما الرفع في شاذ القراءة ، فمرتبط بمعاني الفاعلية، و الابتداء، و أما "أجمعين" فتحمل دلالة التوكيد على القراءتين .

على الرغم من اختلاف وجوه الإعراب على القراءتين، إلا أن المعنى فيهما ، متقارب ، ذلك أن إضافة اللعنة إلى الملائكة أو إلى الناس في حال الجر على العطف بالإضافة ،

(1) - يُنظر: البحر المحيط، 72/3 و المحرر الوجيز، 232/1 ، و إملأ ما منَّ به الرحمن ، ص: 69 70. و تفسير

الطبري، 743/2، و حقائق الروح و الريحان، 64/3 و معجم القراءات، 222/1.

(2) - البحر المحيط، 72/2.

لا تبعد عن إسناد الفعل المقدر إلى الملائكة و الناس ، لأجل الفاعلية في الرفع، حيث كان تقدير الكلام: و تلعنهم الملائكة و يلعنهم الناس أجمعون، و لا يبعد عنهما دلاليًا، و في حالة الرفع أيضا ، عندما تم حذف المسند أي: الخبر، لدلالة التركيب عليه، فكان التقدير: و الملائكة و الناس أجمعون يلعنونهم.

" الْعَظِيمِ " في قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿...فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعُلَّ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: 129] القراءة التي عليها القَرَاءَةُ (العظيم) بالجر، وقرأ ابن محيصة⁽¹⁾: (العظيم) بالرفع، في هذا الموضع، و في مواضع أخرى منها: (2) قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: 86] وقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: 26]؛ و علة الجر في (العظيم) هي: أنه نعت لـ (العرش).

أما الرفع فله وجهان: (3)

أحدهما: أنه نعت لـ: (رب).

الثاني: أنه « صفة العرش، و قطع على إضمار "هو" على سبيل المدح فتستوي قراءته [ابن

محيصة]

و قراءة الجمهور في المعنى»⁽⁴⁾، و على هذا تكون (العظيم): خبر مبتدأ مضمرة تقديره:

(هو).

(1) - البحر المحيط، 5/534 ، وإيضاح الرموز و مفتاح الكنوز ، للقباقبي ص: 250.

(2) - يُنظر: إيضاح الرموز، ص: 250، و البحر المحيط، 7/580، و 8/232.

(3) - يُنظر: البحر المحيط، 5/534، و 7/580، و 8/232. و إعراب القراءات الشواذ، 2/113، و المحرر الوجيز، 3/100، و

الميسر في القرآن الأربع عشرة ، ص: 247.

(4) - البحر المحيط، 5/534.

لا تخرج المعاني النحوية، بين الجر و الرفع، عن النعت، مع اختلاف في المنعوت أو المقصود من النعت، فهو (العرش) على القراءة الأولى، و (رب) على القراءة الثانية.

و إذا ما جئنا إلى المعنى على القراءتين، فإننا نجد لطيفة دلالية بين نعت العرش بالعظم، و نعت (الرب) جل ثناؤه، بأنه عظيم؛ ذلك أن العرش، ذو صلة بالحجم، ضخامةً و كبراً، و هذا تدركه الحواس، و ذلك لصفته المادية، أما عظمة الرب، فمتصلة بالجانب الروحاني و الإيمان، فهو عظيم بكمال علمه و قدرته، و هو منزه عن أن تدركه الحواس.

و عليه فشتان بين أن يكون "الرب" هو الموصوف بالعظمة، و بين أن يكون "عرشه" هو الموصوف بها، و لعل هذا ما جعل بعضهم يستأنس بقراءة الرفع، و يسمها بالعجيبة، للطيف معناها، فهذا "أبو بكر الأصب"، يقول: «و هذه القراءة أعجب إلي، لأن جعل العظيم صفة الله تعالى أولى من جعله صفة للعرش، و عظم العرش بكبر جثته و اتساع جوانبه، على ما ذكر في الأخبار و عظم الرب بتقديسه عن الحجمية و الجزاء و الإبعاض و بكمال العلم و القدرة و تنزيهه عن أن يتمثل في الأوهام أو تصل إليه الأفهام»⁽¹⁾.

"جَاعِلٍ" في قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَيْكَةِ رُسُلًا...﴾ [فاطر: 01] القراءة التي عليها جمهور القراء: (جاعل) بالجر، على النعت ل: (الله) قبلها، و قرأ الحسن: (2) (جاعل) بالرفع، جعلها: خيرا لمبتدأ مضمراً، تقديره: "هو"، أي: هو جاعل، و هذا الرفع كما يقول "الزمخشري": على المدح⁽³⁾.

و قد تحقق بوساطة الرفع، تغير في نمط التركيب؛ فبعد أن كانت (جاعل) كلمة مفردة، وظيفتها النعت، أصبحت مع قراءة الرفع جزءاً من جملة اسمية محذوفة المبتدأ، هي: خبره، فالتحول من الجر إلى الرفع، هو تحول من كلمة إلى جملة، و فيه تنويع في الكلام، و خروج به من نسق إلى نسق و من تركيب إلى تركيب، في إطار الخيارات التي تتيحها،

(1) - نفسه، 5/534.

(2) - المحتسب، 2/243، و البحر المحيط، 9/10.

(3) - الكشاف، 3/618، و ينظر: المحتسب، 2/243، و البحر، 9/10.

اللغة العربية و خصائصها و هذا ما تجسد في قراءتي (جاعل) و بذلك تتأكد حقيقة أن القرآن أفصح كلام، و أبلغ بيان.

أضف إلى ما سبق أن في القراءة الأولى، نجد جملة واحدة تتكون من مبتدأ و خبره، و تابع (النعت)، و مع القراءة الثانية أصبح الكلام متكونا من جملتين هما: "الحمد لله" و "هو جاعل" و هذا التعدد في الجمل، هو تعدد في ضروب الكلام وتراكيبه، الأمر الذي قد يكسبه مسحة من البلاغة و لمسة من الجمال و البيان. و هذا "ابن جني" يوطئ لتخريج الرفع في "جاعل" بقوله: «... فكلما اختلف الجمل كان الكلام أفانين و ضروبا، فكان أبلغ منه إذ ألزم شرحا واحدا، فقولك أنني على الله، أعطانا فأغنى، أبلغ من قولك: أنني على الله المعطينا واحدا، لأن معك هنا جملة واحدة، و هناك ثلاث جمل... و يدلك على صحة هذا المعنى قراءة الحسن: "جاعل الملائكة" بالرفع، فهذا على قولك: هو جاعل الملائكة... قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، و من النصب إلى الرفع... لتختلف ضروبه و تتباين تراكيبه»⁽¹⁾.

إن الخروج من صائت إعرابي إلى آخر، ضمن ظاهرة التغير و التبادل بين حركات الإعراب، على أواخر الكلم، من شأنه أن يحقق مسحة البلاغة و لمسة الجمال، و يجعل الكلام أنواعا و التراكيب ضروبا، هذا التنوع الذي تأنس له النفس، فتقبل على الكلام فتقبله، أما إذا جاء على نمط واحد، و تكرر في قالب أوحده، فربما تمجه الأذن، و النفس ترفضه، وقد جاء في "المزهر": «فلو كرر اللفظ الواحد لسمج ومج ويقال: الشيء إذا تكرر تكرج والطباع مجبولة على معاداة المعادات، فخالفوا بين الألفاظ والمعنى واحد»⁽²⁾.

التحول من الجر إلى النصب:

(1) - المحتسب، 2/243 242.

(2) المزهر في اللغة، 1/37.

من نماذج نصب القراءة الشاذة، للأسماء المجرورة في مشهور القراءة، نذكر

"سَوَاءٌ" في قوله عزّ و جلّ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا

وَبَيْنَكُمْ...﴾ [آل عمران:64] قرأ الجمهور: (سواء) بالجر و نعتا لـ (كلمة) (بمعنى: ذات الأول: أنها مفعول مطلق، و من ثَمَّ فـ"سواءً" مصدر بمعنى: استواء، و عليه يكون استواءٌ و قرأ الحسن: (سواء) بالنصب، و تخرج على وجهين: التقدير: استوت استواء (1).

الثاني: أنه حال، لـ"كلمة"، و إن كانت نكرة، و قد ذكر "أبو حيان" أن "سيبويه"، قد أجاز أن يكون صاحب الحال نكرة، و قاسه (2).

و معنى (سواء) بمعنى: عدل، أي: كلمة عدل (3)، يقول الزجاج: «يريد بالسواء العدل كذا يقول أهل اللغة، و هو الحق» (4).

و يذهب "الرازي" إلى أن "السواء" بمعنى: العدل و الإنصاف (5)، و ذكر "ابن عطية" أن "أبا العالية"، قال: «الكلمة السواء هي لا إله إلا الله» (6).

و فسرّ ابن عباس قوله: (كلمة سواء) بـ: «كلمة مستوية، أي مستقيمة» (7)، وقيل: إلى كلمة سواء، أي: إلى كلمة قَصْدٌ (8). فالسواء: القصد، بمعنى: العدل، والذي يقوي دلالة سواء على العدل، قراءة ابن مسعود: (1) (إلى كلمة عدل).

(1) - الكشاف، 327/1، البحر المحيط، 3:194، و إعراب القرآن للنحاس، 163/1، و معاني القرآن و إعرابه، 425/1.

(2) - البحر المحيط، 3:194.

(3) - يُنظر: إعراب القرآن، للنحاس، 1:163 و البحر المحيط، 3:194، و البحر الوجيز، 449/1، و تفسير

الطبري، 473/5.

(4) - معاني القرآن للزجاج، 425/1.

(5) - تفسير الفخر الرازي، 8/95.

(6) - المحرر الوجيز، 449/1.

(7) - البحر المحيط، 3:194.

(8) - نفسه، 3:194.

الملاحظ أنّ الوظيفة النحوية قد تغيّرت، لأنّ هناك مغايرةً، بين حركتيّ: الجر و النصب؛ حيث تمّ التحول من الجر على النعت، إلى النصب على المفعول المطلق، لفعل محذوف يفهم من السياق أو النصب على الحال، و إذا كان تخريج "سواء" في حالة النصب على أنها مفعول مطلق، فإنّ ذلك يحتاج، إلى عامل مضمّر أو مقدّر، فكان الفعل: "استوى"، في حين تخريج قراءة النصب على الحال، لا يحتاج إلى عامل، شأنه في ذلك شأن النعت، في حالة الرفع، و بالتالي فإنّ هناك تقارباً أو تلاقياً بين النعت و الحال، و هذا ما ذهب إليه "أبو حيّان"؛ إذ يقول: «و الحال و الصفة متلاقيان من حيث المعنى و المصدر يحتاج إلى إضمار عامل و إلى تأويل "سواء" بمعنى "استواء"»⁽²⁾.

و نشير إلى أن المعنى على القراءتين يكاد يكون واحداً بمعنى: "العدل"، «فلما كان من لوازم العدل و الإنصاف التسوية جعل لفظ التسوية عبارة عن العدل»⁽³⁾ فهي «كلمة عادلة مستقيمة مستوية»⁽⁴⁾ بيننا و بينكم «لا يختلف فيها القرآن و التوراة والإنجيل»⁽⁵⁾، و لا تختلف فيها الشرائع مثلما لم تختلف فيها الكتب السماوية⁽⁶⁾.

و في الأخير تجلّ الإشارة إلى أمرين:

الأول: أن نقل كلمة (سواء) من الجر إلى الرفع، أخرج الكلام من سياق إلى سياق؛ فكان الكلام ضرورياً، كما تعدد التركيب؛ ففي الجر كانت لفظة (سواء) مفردة واحدة وظيفتها النعت، و أمّا في النصب، فأصبحت جملة متكونة من فعل مضمّر أو محذوف، و هو عامل النصب في (سواء) و من مفعول مطلق هو: (سواء).

(1) - المحرر الوجيز، 449/1، و البحر المحيط، 194/3.

(2) - البحر المحيط، 194/3.

(3) - تفسير الفخر الرّازي، 95/8.

(4) - نفسه، 95/8.

(5) - الكشاف، 327/1.

(6) - يُنظر: روح المعاني، 193/3.

الثاني: أن (سواء) على قراءة الجر، نعت حقيقي لـ (كلمة) و يشترط في النعت الحقيقي أن يطابق منوعته في الإعراب (الرفع و النصب و الجر) و في التعريف و التنكير و في العدد (الأفراد و التثنية و الجمع) و في النوع (التذكير و التأنيث)⁽¹⁾، و إذا ما جئنا إلى هذا الأخير . أي شرط المطابقة في النوع . فإنه غير متحقق هاهنا؛ فالمنعوت (كلمة) مؤنث أما النعت (سواء) فمذكر، إذ الأصل: على كلمة مستوية، و لما كانت كلمة (سواء) اسم مصدر الاستواء، فإن شرط التطابق في النوع يصبح لاغيا؛ إذ تتجاوز فيه اللغة، فيكون «الوصف بالمصدر و اسم المصدر لا مطابقة فيه»⁽²⁾.

"فَسَادٍ فِي قَوْلِهِ جَلِ ثَنَاؤُهُ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ...﴾ [المائدة:32] القراءة المشهورة: (فسادٍ) بالجر عطا على ما سبق، و التقدير: أو بغير فساد⁽³⁾، و قرأ الحسن: ⁽⁴⁾ (أو فسادا) بالنصب، و توجيهه أنه: مفعول به لفعل مضمر دلّ عليه السياق أو الكلام، كما أن عمله النصب في (فسادا) ينبئ عنه ويدل عليه؛ و تقدير الكلام: ارتكب أو فعل أو عمل أو أتى أو أحدث فسادا، يقول "ابن جني" مخرجا قراءة (فسادا) بالنصب: «ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول الكلام و ذلك أن قتل النفس بغير النفس من أعظم الفساد فكأنه قال: أو أتى فسادا أو ارتكب فسادا أو أحدث فسادا و حذف الفاعل الناصب لدلالة الكلام و إبقاء عمله ناطقا به، ودليلا عليه مع ما يدل من غيره عليه، أكثر من أن يؤتي بشيء منه ، مع وضوح الحال به...»⁽⁵⁾.

(1) - يُنظر: الكتاب، لـ "سيبويه"، 5/2، و ما بعدها، و المقرب، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: عبد الستار الجواري، و عبد

الله الجبوري د.م.ن.د. ط. 1392 هـ - 1972 م، 1/219 و ما بعدها.

(2) - التحرير و التنوير، 269/3.

(3) - يُنظر: تفسير "الرازي"، 11/218.

(4) - المحتسب، 1/317، و إعراب القرآن، للنحاس، 1/266 و معجم القراءات، 2/264.

(5) - المحتسب، 1/317، و يُنظر: إعراب القراءات الشواذ للعسكري، 1/223، و إعراب القرآن للنحاس، 1/266.

أنه منصوب على المصدر و التقدير⁽¹⁾: أو أفسد فسادا و هنا تكون (فسادا) مفعولا به مطلقا و عامل النصب فيه الفعل المحذوف (أفسد).

فالجر كان على العطف بالإضافة، و المعطوف عليه مقدر يستفاد من الكلام السابق، و هو: (بغير نفس) أما التحول إلى النصب، فكان على المفعولية، و لا بد مع القراءتين من التأويل و التقدير؛ ففي الأولى قُدِّرَ المضاف إليه، و في الثانية قُدِّرَ الفعل العامل النصب، فكان: عمل، أو أتى، أو ارتكب، هذا في حال إعراب (فسادا) مفعولا به، أما عند إعرابها مفعولا مطلقا، فإنَّ الفعل المضمر هو (أفسد).

و مع القراءة الثانية بالنصب، يكون لنا ثلاث جمل عوضا عن جملتين؛ و هي:

أ) كتبنا على بني إسرائيل.ب) أنه من قتل نفسا.ج) أو أتى أو أفسد فسادا.

و بهذا تحقق التعدد في ضروب الكلام، و اختلفت تراكيبه، و ربما كان أبلغ بيانا و أقوى دلالة.

"الْحَقَّ" في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ﴾ [الأنعام:62] القراءة التي عليها العامة: (الحق) بالجر، نعتا، لاسم الله⁽²⁾، و جاءت لقراءة عن الحسن والأعمش:⁽³⁾ (الحق) بالنصب، و يُخْرَجُ من وجهين:

أحدهما: أنه مفعول به، لفعل محذوف، تقديره: أعني أو أمدح الحق.

الثاني: أنه نعت للمصدر المحذوف، و التقدير: ثم رُدُّوا إلى مولاهم الرَّدَّ الحق.

(1) - يُنظر: إعراب القرآن، 1/266 و إعراب القراءات الشواذ، 1/223.

(2) - يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي و 4 ج، 7/07، و إعراب القراءات الشواذ، 1/250، و إعراب القرآن للنحاس،

14/2، و الجامع للقرطبي، م 4 ج، 7/07، و المحرر الوجيز، 2/301، و تفسير حدائق الروح و الريحان، 8/382.

(3) - المصادر نفسها. الأجزاء و المواضع نفسها.

و الحق ضد الباطل، و الحق هو « الموجود و أحق الأشياء بالموجودية هو الله سبحانه و تعالى لكونه واجبا لذاته فكان أحق الأشياء بكونه حقا هو هو»⁽¹⁾.

و معنى مولاهم الحق أنه: « خالقهم ورازقهم و نافعهم و ضارهم، و هذا لا يكون إلا الله جلّ و عزّ...»⁽²⁾.

إن التناوب على حركتي الجر و النصب قد نجم عنه أمور، هي:

(1) أدى إلى اختلاف الوظيفة النحوية من نعت إلى المفعولية وهنا المعني بالنعت هو (الله) و كذلك هي الحال عند النصب على المفعولية و العامل للنصب فعل محذوف تقديره: أمدح أو أعني الحقّ، و "الحق" هو "الله" أيضا.

(2) . في التوجيه الإعرابي الثاني على قراءة النصب المنعوت محذوف، و هو المصدر (الردّ) و تقديره مستفاد من السياق و الكلام دال عليه و قراءة الجر كانت (الحق) نعتا أيضا و عليه فإن نجد مع التحول من الجر إلى النصب تحولا من النعت و لكن إلى النعت، مع التسليم باختلاف المنعوت؟ فعلى الجر هو "الله" و على النصب هو المصدر المحذوف "الردّ" و شتان ما بينهما، أي بين قولنا: الله الحق، و قولنا: الردّ الحق.

(3) . لا يخفى الاختلاف في ضروب الكلام و التنويع فيه، بالانتقال من الجر إلى النصب، أضف إلى ذلك تعدد التراكيب، فعلى، فعلى القراءة الأولى نجد جملة واحدة هي: ردوا إلى الله مولاهم الحق، في حين نجد جملتين على القراءة الثانية؛ هما: (أ) ردوا إلى الله مولاهم. (ب) أمدح الحق.

و في ختام هذا المبحث الخاص، بالمغايرة بين الوظائف النحوية، حرّيتنا أن نشير إلى بعض الحقائق، وهي:

(1) - تفسير الرازي، 19/13.

(2) - إعراب القرآن، 14/2.

أن المغايرة بين حركات الإعراب، تصاحبها مغايرة في الوظائف النحوية لعناصر التركيب، أو الجملة، مما يدل على وثيق الصلة، ومدى الترابط بين حركات الإعراب، ومعاني الكلام، وأن التغيير على مستوى الشكل، يستدعي تغييراً على مستوى المضمون، وعليه فاللغة بنية، مؤلفة من مجموعة عناصر، ترتبط فيها بينها بشبكة من العلاقات، ومن ثمّ فالتغيير الذي يطرأ على عنصر من عناصرها، من شأنه التأثير على باقي العناصر؛ فاللغة كلّ، ولا قيمة للكل إلاّ بأجزائه، ولا قيمة للجزء إلاّ بوظيفته، وبعلاقته مع بقية الأجزاء.

على الرغم من أن التباين بين حركات الإعراب، قد واكبه تغيير في الوظائف النحوية و تغيير في الوجوه الإعرابية، إلاّ أنّ الدلالة العامة للتركيب أو الكلام . على اختلاف القراءات . تكاد تكون متقاربة، إن لم نقل متطابقة في أحيان كثيرة، فلا يعني وسم القراءة بالشذوذ، أن يجعلها ذلك على طرفي نقيض مع القراءة التي عليها العامة؛ وقد مرّ بنا أنّ كلمة "سواء" في قراءة الجمهور، بمعنى: عدل، ووجدنا أنّ ابن مسعود قرأ شاذاً: (إلى كلمة عدل).

و من ثمّ فغالبا ما تصب القراءة مشهورها و شاذّها في مجرى دلالي واحد، هذا مع الإلماح إلى تلك اللطائف الدلالية، التي قد تصاحب التحوّل من حركة إعرابية إلى أخرى، وإن كان هناك اختلاف في المعنى من قراءة إلى أخرى، فإن هذا «الاختلاف في المعنى ليس خلاف تناقض، و إنّما خلاف تنوع في الفهم أو المعنى بما يزيد من وضوح المراد أو تأكيده»⁽¹⁾.

إن الخروج من حركة إعرابية إلى أخرى، ليس بمنأى عن اختلاف ضروب الكلام و تنوع التراكيب، و ما قد يصاحب ذلك من زيادة في عدد الجمل، فيجعل الكلام أبلغ و البيان أسطع و ذلك بالتوكؤ على التأويل و التقدير .

الضمائر:

(1) - أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، محمد مسعود علي حسن عيسى، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و

الترجمة ، مصر ، ط 01 ، 1430 هـ - 2009 م ، ص: 370.

للضمائر في اللغة العربية معاني عدة منها⁽¹⁾: الاستتار والخفاء، أو السر وما بداخل الخاطر ومن ثم فالضمير ، الشيء الذي تضمه في قلبه أي تخفيه، ما ترى إياه ،ومنه سمي الضمير ضميرا لكثرة استتاره وخفائه،حتى أصبح يطلق على البارز منها، من التوسع والتجوز،والكوفيون يسمونه: الكناية أو المكني⁽²⁾.

والضمير ما دل على متكلم أو مخاطب،أو غائب؛فالأول،نحو:أنا ونحن، والثاني من مثل:أنت وأنتم،والثالث: نحو: هو وهما.

ومن الضمائر، ما هو للمخاطب تارة، وللغائب مرة أخرى « وهو: الألف والواو والنون، ك:قوما وقاما وقُمنَ»⁽³⁾.

الإبدال بين الضمائر:

المراد من الإبدال بين الضمائر:مجيء القراءة التي عليها الجمهور بضمير معين، فتبدله القراءة الشاذة، ضميرا آخر، كأن يكون ضمير مخاطب،فيصبح ضميرا للغائب، والعكس، أو يكون ضمير

متكلم، فتبدله القراءة الشاذة، ضميرا للغائب، أو العكس وهكذا.

ونشير إلى أن هذا النوع من المغايرة بين الضمائر قد يتحقق بوساطة إحلال حروف المضارعة(الهمزة التاء والياء والنون)أحدهما محل الآخر، أو يكون بين الضمائر المتصلة بآخر الكلمة اسما كانت أم فعلا...

والذي يعنينا في هذا المقام، هو الإبدال الواقع بين الضمائر على مستوى الكلمة الواحدة، بصرف النظر،إن كان ذا صلة بظاهرة"الالتفات" أم لا،فالالتفات هو نقل الكلام من إلى

(1) - يُنظر: لسان العرب، مادة:(ضمير).

(2) - يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ضبط وتحقيق: محمد محمد تامر،

والأستاذان: أحمد عبد رب النبي ، وشريف أحمد عبد رب النبي، الزهراء للإعلام العربي، مصر، د- ط

ت،ص:130، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المكتبة العصرية، بيروت ، د- ط ت،1/83، وما

بعدها، والتوجيه النحوي واللغوي لقراءات قرآنية،خليل إبراهيم حمودي السامرائي،وصالح حيدر الجميلي،ط:01،

بيروت، مؤسسة الرسالة،1428هـ . 2007 م،ص:51.

(3) - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام،1/83، وشرح شذور الذهب، لابن هشام،ص:130.

حال، أو الانصراف عن أسلوب إلى آخر « تطرية واستدرازا للسامع وتجديدا لنشاطه، وصيانة لخطره من الملل والضجر بدوام الأسلوب الواحد على سمعه».(1)

إن الانصراف من أسلوب إلى آخر، قد يتحقق، بالإبدال أو المغايرة بين الضمائر، فينتقل الكلام من الغياب إلى الحضور، سواء أكان هذا الحضور متكلما أم مخاطبا، أم من الحضور، إلى الغياب، أو من المخاطب إلى المتكلم وهكذا.

لاشك أن التنوع الحاصل في الكلام، بسبب إحلال الضمائر بعضها محل بعض، ليس غرضا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لغرض مقصود، أو سر دلالي أو معنوي خفي، مما يعطي الكلام أبعادا بلاغية، ومعنوية خاصة.

يقول ابن جني: « وليس ينبغي أن يقتصر في ذكر علة الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بما عادة توسط أهل النظر أن يفعلوه، وهو قولهم: إن فيه ضربا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ. هذا ينبغي أن يقال إذا عري الموضوع من غرض معتمد، وسر على مثله تتعد يد»(2).

بين تاء الخطاب وياء الغيبة:

وقع التحول من تاء الخطاب إلى (ياء) الغيبة، أو من المخاطب إلى الغائب، في عديد المواضع، منها: - "تُرْجَعُونَ" في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ

ط ثُمَّ تُؤَفَّفُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿ [البقرة: 281] قراءة الجمهور: (تُرْجَعُونَ) بتاء الخطاب،

وبناء الفعل للمجهول، وقرأ الحسن البصري: (يرجعون) بياء الغيبة وبناء الفعل للمجهول. فمع الخطاب بـ"التاء" وكأن الكلام موجه للمؤمنين، وعلى قراءة "الياء" (يرجعون) يصبح الخطاب لجميع الناس، على معنى: اتقوا يوما يرجع فيه جميع الناس أو البشر إلى الله(4)، وقد

(1) - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د. ط، 1981م

.314/3.

(2) - المحتسب، 1/240.

(3) - المحتسب، 1/239، ومعجم القراءات، 1/412.

(4) - ينظر: المحتسب، 1/239، والبحر المحيط، 2/719.

بين "ابن جني" أن العدول عن الخطاب إلى الغيبة إنما كان «رفقا من الله سبحانه وتعالى بصالحي عبادته المطيعين لأمره»⁽¹⁾، وأما القراءة بتاء الخطاب على الأصل، ففيها «فضل تحذير للمؤمنين نظرا لهم واهتماما يعقب السلامة بحذرهم»⁽²⁾.

"تَقُولُوا" في قوله عز وجل: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ قَبْلَنَا مِنْ

وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلِينَ﴾ [الأنعام 156]. قرأ العامة: (تقولوا) بتاء

الخطاب، وقرأ ابن محيصة⁽³⁾ (أن يقولوا) بياء الغيبة.

ومعنى (أن تقولوا): لئلا تقولوا أو كراهة أن تقولوا⁽⁴⁾، والخطاب موجه إلى مشركي وكفار قريش من عبدة الأوثان⁽⁵⁾، ومع قراءة (يقولوا) بالياء، يبغى الضمير عائدا على كفار قريش، وقد حسن "الزمخشري" قراءة (يقولوا) بالياء، الدالة على الغيبة، لما في هذه القراءة من الالتفات⁽⁶⁾.

"تُرْهِبُونَ" في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ

الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ

اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ^ج وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا

تُظَلَمُونَ﴾ [الأنفال: 60] قراءة الجمهور: (ترهبون) بتاء الخطاب، وقرأ الحسن: ⁽⁷⁾(يرهبون)

(1) - المحتسب، 240/1.

(2) - نفسه، 240/1.

(3) - إتحاف فضلاء البشر، ص: 277 ومعجم القراءات، 2/590.

(4) - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 2/307 306.

(5) - تفسير الطبري، 10/09، والمحرر الوجيز، 2/365.

(6) - الكشف، 2/137.

(7) - المحرر الوجيز، 2/546، وإتحاف الفضلاء البشر، ص: 299.

بياء الغيبة: فعلى قراءة الجمهور يكون الضمير عائداً على المؤمنين⁽¹⁾ فهم الذين يُدخِلون الرهبة في قلوب أعداء الله وأعدائهم من الكفرة، ففعل الإرهاب هاهنا مسند إلى المؤمنين، وأما على القراءة الثانية، فإنّ الضمير يعود على الكفار، ومن ثمّ ففعل الإرهاب أو الترهيب والإرعاب مسند إليهم، فعند علمهم بما أُعدّ لحربهم، يخافون ويخوفون غيرهم من الكفار. يقول "أبو حيان": «والضمير في يرهبون عائداً على ما عاد عليه (لهم)، وهم الكفار والمعنى أن الكفار إذا علموا بما أُعدتُم للحرب من القوة ورباط الخيل خوّفوا من يليهم من الكفار وأرهبوهم إذ يعلمونه ما أنتم عليه من الإعداد للحرب فيخافون منكم وإذا كانوا قد أخافوا من يليهم منكم، فهو أشدّ خوفاً لكم»⁽²⁾.

إنّ العدول عن الخطاب إلى الغياب، قد نقل الضمير، من العود على المؤمنين لأنهم بتأهيبهم للجهاد واستعدادهم له واستكمالهم لجميع الأسلحة والآلات يخيفون الكفار⁽³⁾ إلى العود إلى الكفار إذ هم إذا علموا الاستعداد والتأهب واستكمال الأسلحة خافوا وخوفوا غيرهم.

" تَعْمَلُونَ " في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا

تَطْغَوْا^ج إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: 112] اقرأ الجمهور (تعلمون) بالتاء على

الخطاب، وكأنّ المعنى: «إنّ ريكماً أيها الناس لما تعملون من الأعمال كلها طاعتها ومعصيتها (بصير): ذو علم بها، ولا يخفى عليه منها شيء»⁽⁴⁾ وقرأ الحسن والأعمش⁽⁵⁾ (يعملون) بالياء، وفي ذلك التفات وتحويل من الخطاب إلى الغيبة، ولعله من باب التخفيف على النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك أنّ الخطاب في بداية الآية موجه للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله سبحانه وتعالى: فاستقم كما أمرت أنت ومن تاب معك... فالأمر هنا للرسول؛ أي: «استقم أنت

(1) - تفسير الطبري، 250/11.

(2) - البحر المحيط، 356/5.

(3) - تفسير الفخر الرازي، 192/15.

(4) - تفسير الطبري، 599/12.

(5) - البحر المحيط، 220/6، وروح المعاني، 154/12، وحدائق الروح وريحان، 260/13.

يا محمد على أمر ربك والدين الذي ابتعتك به..»⁽¹⁾ فقد تتابع على قلبه أمر (استقم) ثم نهى (فلا تطغوا) وإن كان الخطاب هنا للنبي صلى الله عليه وسلم ولأمته، ولكن نجد تغليباً لحال سائر الأمة على حاله، صلى الله عليه وسلم، وقد يكون النهي خاصاً بالأمة⁽²⁾، ومن ثمّ، فنقل الكلام من الخطاب إلى الغيبة، تخفيف عليه، لثقل الأمر وعظمه، نظراً لما فيه هذه السورة [هود] على وجه العموم؛ فقد هاله، صلى الله عليه وسلم «ما فيها من الشدائد وخاف من عدم القيام بأعبائها...»⁽³⁾، وما في هذه الآية، على وجه الخصوص، (استقم كما أمرت) فقد قيل: إن هذا "الأمر" (استقم) هو الذي جعل الرسول . صلى الله عليه وسلم . يقول: "شيبتي هود وأخواتها" والله أعلم⁽⁴⁾.

"تكون" في قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا تَأَلَّفَ تَفْتَوْاً تَذَكَّرُ يَوْسُفَ حَتَّى

تَكُونَ حَرَصًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ [يوسف: 85] القراء على قراءة (تكون) بالتاء

على الخطاب، (يعقوب) عليه السلام والمعنى حتى تصير إلى المرض وضعيف الجسم والقوة، فاسد البدن والأعضاء فتكون من الهالكين أو كمن قارب الموت وأشرف على الهلاك⁽⁵⁾.

و في قراءة للحسن البصري: ⁽⁶⁾ (يكون)؛ بإبدال "تاء" الخطاب "ياء" غيبة، ومن ثمّ فقد تحول إسناد الفعل من يعقوب إلى يوسف عليهما السلام⁽⁷⁾.

بين "ياء" الغيبة و"تاء" الخطاب:

يحدث أن تنقل القراءة الشاذة، الضمير من الغيبة إلى الخطاب، وقد وقع ذلك في مواضع عدة منها:

- (1) - تفسير الطبري، 598/12.
- (2) - يُنظر: روح المعاني، 153/12، وحدائق الروح وريحان، 259 260/13.
- (3) - روح المعاني، 152/12.
- (4) - يُنظر: تفسير الفخر الرازي، 72/18.
- (5) - يُنظر: المحرر الوجيز، 273/3 وتفسير ابن كثير، 64/8، وتفسير الفخر الرازي، 201/18.
- (6) - إيضاح الرموز مفتاح الكنوز، ص: 269، وإتحاف فضلاء البشر، ص: 334.
- (7) - يُنظر: الميسر في القراءات الأربعة عشر، ص: 245.

"يَقْتُلُونَ" في قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعَايَةِ اللَّهِ

وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ..﴾

[البقرة: 61] قراءة العامة (يقتلون) بياء الغيبة، فقد تم إسناد الفعل إلى بني إسرائيل، وهم أجيال اليهود السابقة، فقد اتخذوا من قتل الأنبياء حرفة وصناعة يتقنونها، ويتقنون فيها حتى قيل: إن الأمر قد وصل بهم إلى قتل ثلاثمائة نبي، في اليوم الواحد⁽¹⁾، وأي جرم أعظم، وأي كفر أكبر من قتل نبي، فكان أن ضرب الله عليهم الدلة والمسكنة، وأحل الغضب بهم⁽²⁾، هذا وقد قرأ الحسن⁽³⁾ (تقتلون) بقاء الخطاب، حيث أسند الفعل إلى اليهود أيضا، بأن وجه إليهم الخطاب مباشرة، وفي ذلك، والله أعلم، تقريع وتذم لهم، وتعظيم للذنب الذي أتوه، والجرم الذي اجترحوه،⁽⁴⁾ وقد ذكر "أبوحيان" أن قراءة الحسن: "تقتلون" بقاء الخطاب هي من باب الالتفات⁽⁵⁾.

"يَعْلَمُونَ" في قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾

[البقرة: 77]، قراءة الجمهور: (يعلمون) بالياء، والضمير عائد على بعض اليهود، الذين كانوا يسرون الكفر، ويعلنون بأنهم آمنوا⁽⁶⁾، فجاء قوله سبحانه: ﴿..أفلا يعلمون..﴾ فهو «استفهام معناه التوبيخ والتقريع»⁽⁷⁾.

وقرأ ابن محيصن⁽⁸⁾: (تعلمون) بقاء الخطاب، والخطاب هنا للمؤمنين⁽¹⁾، وكأنه قال: أو لا تعلمون أيها المؤمنون بأن الله يعلم ما يسرُّ اليهود من الكفر وما يعلنون قائلين: آمنا. والله أعلم، فعلى قراءة "الياء" يكون الفعل مسندا لليهود، وعلى قراءة "التاء" يكون مسندا للمؤمنين.

(1) - تفسير ابن كثير، 430/1، والتحرير والتنوير، 530/1.

(2) - تفسير ابن كثير، 429/1.

(3) - البحر المحيط، 382/1 المحرر الوجيز، 155/1.

(4) - ينظر: المحرر الوجيز، 156/1.

(5) - البحر المحيط، 382/1.

(6) - المحرر الوجيز، 464/1. تفسير ابن كثير، 464/1.

(7) - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، م1 ج1/219.

(8) - نفسه، م1 ج1/219. والمحرر الوجيز، 169/1.

"لَيْسَجُنَّهٗ" في قوله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهٗ

حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف 35]، القراءة المشهورة: (ليسجننه) بياء الغيبة، وقد جاء هذا الفعل على

نسق الفعل قبل (رأوا) والفعل (بدا)، والضمير مسند هنا إلى العزيز وامرأته وأصحاب العزيز من المتصددين للحل والعقد⁽²⁾.

وقرأ الحسن: ⁽³⁾(لتسجنن) بالتاء على خطاب "العزيز" ومن يليه، أو على الخطاب للعزيز وحده، على وجه التعظيم⁽⁴⁾.

بين (نون) العظمة و(باء) الغيبة:

وقع إبدال "نون" العظمة "ياء" غيبة في مواضع عديدة منها:

"نَرَفَع" و "نَشَاء" في قوله جل ثناؤه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ

نَرَفَعٌ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: 83]، الجمهور على

قراءة: "نرفع" و "نشاء" بنون العظمة فيها، والضمير في الفعلين، عائد إلى الله عز وجل، وجاءت

القراءة عن الحسن⁽⁵⁾: (يرفع) و(يشاء) بالياء فيهما وهو من باب الالتفات من التكلم إلى

الغيبة⁽⁶⁾، والمعنى بضمير الغيبة في الفعلين، هو الله عز وجل أيضاً، فالملاحظ أن المسند

إليه، على قراءتي: "النون" و"الياء" واحد، ذلك أن الله هو من يرفع درجات من يشاء من عباده

فقد «رفع درجات إبراهيم بسبب أنه تعالى أتاه تلك الحجة»⁽⁷⁾ فحصلت له «الرفعة والفوز

بالدرجات العالية»⁽⁸⁾ ودل فعل المشيئة (نشاء) على أن الرفع يكون لبعض الناس دون

(1) - الجامع لأحكام القرآن، م، 1، ج1/219، والمحزر الوجيز، 1/169.

(2) - تفسير حدائق والريحان، 13/395.

(3) - البحر المحيط، 6/274، وحدائق الروح والريحان، 13/396، ومعجم القراءات، 4/256.

(4) - البحر المحيط، 6/274.

(5) - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: 221، وإتحاف فضلاء البشر، ص: 268، وينظر: الإملاء، للعكبري، ص: 225.

(6) - ينظر: الميسر في القراءات، ص: 138، ومعجم القراءات، 2/473 472.

(7) - تفسير الفخر "الرازي"، 13/65.

(8) - نفسه، 13/65.

غيرهم⁽¹⁾» بأن الله يعلم مستحق ذلك ومقدار استحقاقه ويخلق ذلك على حسب تعلق علمه⁽²⁾.

ونشير إلى أن "نون" العظمة في "ترفع" و"نشأ" جاءت على نسق الضمير في الفعل المتقدم (أتيانها) فجاء الكلام من وجه واحد هو مجيء نون العظمة في الأفعال الثلاثة، فكانت القراءة "بالياء" من باب نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب في إطار ما يعرف بالانتقالات.

"لِنَصْرِفَ" في قوله عز وجل: ﴿...كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ...﴾^ج

[يوسف:24] القراءة المشهورة (لنصرف) بنون العظمة، والضمير هنا لله تعالى، وقرأ

الأعمش^ط:⁽³⁾ (ليصرف) بياء الغيبة والضمير يعود على (ربه) في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِـ

وَهُمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِـ...﴾^ج، وعلى هذه القراءة الثانية، وإن كان العائد عليه

واحدا على القراءتين، يصبح الكلام على نسق واحد، وهو الغيبة في (ربه) والغيبة في

يصرف، فالذي أرى يوسف عليه السلام البرهان فدفع بذلك عنه السوء والفحشاء، هو الرب

تبارك وتعالى⁽⁴⁾، والمعنى: «كما أريناه برهانا صرفه عما كان فيه، كذلك نقيه السوء والفحشاء،

وفي جميع أموره»⁽⁵⁾.

فالبرهان من لدن الرب، والذي صرف يوسف عليه السلام عن السوء وإتيان الزنا والوقوع في

الحرام، هو الرب أيضا، فالمسند إليه واحد، سواء أكانت القراءة بنون العظمة، أم بياء الغيبة.

(1) - يُنظر: التحرير والتنوير، 336/7.

(2) - نفسه، 336/7.

(3) - البحر المحيط، 259/6 ومعجم القراءات، 228/4، وتفسير حقائق الروح والريحان، 376/13.

(4) - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، 102/3 وتفسير الطبري، 100/13، والتحرير والتنوير، 224/12، وتفسير حقائق الروح

والريحان، 375/13.

(5) - تفسير ابن كثير، 31/8.

"نَدْعُو" في قوله تعالى: ﴿..يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْهَمِهِمْ ۗ﴾ [الإسراء:71]،

قراءة العامة (ندعو) بنون العظمة، والضمير لله عز وجل، وقرأ مجاهد: (1) (يدعو) بياء الغيبة على معنى: « يدعو الله » (2)؛ فالضمير هنا أيضا يعود إلى الله سبحانه.

"نَحْشُرُ" في قوله تعالى: ﴿..يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ ۗ﴾ [طه:102]، قرأ

الجمهور: (نحشر) بنون العظمة والضمير هنا لله جل ثناؤه، قرأ أبي بن كعب وأبو الجوزاء والحسن وطلحة بن مصرف: (3) (يحشر) بياء الغيبة والضمير لله، أي: « يحشر الله » (4)، وذهب "الزمخشري" إلى أن الضمير على هذه القراءة لله عز وجل ، أو لإسرافيل عليه السلام (5).

بين (ياء) الغيبة و(نون) العظمة:

من المواضيع التي تم التحول فيها عن (ياء) الغيبة في قراءة الجمهور إلى (نون) العظمة في شاد القراءة نذكر:

"يَحْشُرُهُمْ" في قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ

فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء:172]، قراءة الجمهور (فسيحشرهم) بياء الغيبة، والضمير

يعود إلى الله عز وجل والمعنى: « أن من استنكف عن عبادة الله واستكبر عنها فإن الله يحشرهم إليه أي يجمعهم إليه يوم القيامة حيث لا يملكون لأنفسهم شيئا » (6)، وقرأ الحسن: (7) (فسنحشرهم) بنون العظمة، والضمير هنا أيضا لله سبحانه.

(1) - المحرر الوجيز، 473/3.

(2) - نفسه، 473/3، ويُنظر: معجم القراءات، 95/5.

(3) - معجم القراءات، 497/5، والبحر المحيط، 382/7.

(4) - البحر المحيط، 382/7، ويُنظر: إعراب قراءات الشواذ العكبري، 33/2.

(5) - الكشف، 165/3.

(6) - تفسير "الرازي"، 121/11، ويُنظر: التحرير والتنوير، 61/6.

(7) - البحر المحيط، 148/4، والمحرر الوجيز، 140/2، وإيضاح الرموز ص: 207، والإتحاف، ص: 248.

" يُذِيق " في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ۗ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: 65]، قرأ القراء: (يذيق) بياء الغيبة، والضمير لله عز وجل، والأصل في التدوق أنه خاص بالحواس، والإذاقة ها هنا استعارة للألم⁽¹⁾، والبأس هو القتل والشر⁽²⁾، والمعنى: «يقتل بعضكم بيد بعض»⁽³⁾ أو «يسلط بعضكم على بعض بالقتل والعذاب»⁽⁴⁾.

وقرأ الأعمش⁽⁵⁾: (نذيق) بنون الجماعة، وهي «نون عظمة الواحد»⁽⁶⁾، فالضمير لله عز وجل؛ ففعل الإذاقة منسوب إلى الله «على سبيل العظمة والقدرة القاهرة»⁽⁷⁾.

وقد ذكر "أبو حيان" و "الألوسي"، أن القراءة بنون العظمة من باب الالتفات⁽⁸⁾، أما عن الغرض من الالتفات فلأجل «تهويل الأمر والمبالغة في التحذير»⁽⁹⁾. وبالنظر إلى القراءة بياء الغيبة (يذيق) يكون الفعل قد جاء على نسق الفعلين المتقدمين عليه وهما: (يبعث) و (يلبسكم)، وأما إبدال "ياء" الغيبة "نون" عظمة، ويصبح الفعل: (نذيق) على نسق الفعل الذي بعده وهو (نصرف)، ولا شك أن القراءة بالنون يتحقق معها أمران:

.أحدهما: التنوع في الأسلوب أو التركيب، وذلك بوضع لفظ مكان لفظ، وهو ضرب من التوسع في اللغة.

(1) - التحرير والتنوير، 284/7.

(2) - نفسه، 284/7.

(3) - تفسير الطبري، 300/9.

(4) - نفسه، 301/9.

(5) - المحرر الوجيز، 303/2، والبحر المحيط، 544/5.

(6) - البحر المحيط، 544/4.

(7) - نفسه، 544/4.

(8) - البحر المحيط، 544/4، وروح المعاني، 180/7.

(9) - روح المعاني، 180/7.

.الثاني: أن المعنى، اكتسب قوة وزيادة معنى، وذلك أن "النون" دلت على العظمة والقدرة القاهرة، ومن ثم على هول الأمر وشدة التحذير منه.

"تُحَدِّثُ" في قوله سبحانه: ﴿...لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ هُمْ ذِكْرًا﴾ [طه:113] القراءة

التي عليها العامة: (يحدث) بياء الغيبة وضم "الثاء"، والضمير يعود على "القرآن" والمعنى: « يحدث لهم القرآن ذكرى يدعوهم إلى الطاعات وفعل ما ينبغي»⁽¹⁾ أو على معنى: « أو يحدث لهم هذا القرآن تذكرة فيعتبرون ويتعظوا بفعلنا بالأمم التي كذبت الرسل قبلها و ينزجروا عما هم عليه مقيمون من الكفر بالله»⁽²⁾.

يقول "ابن عطية": « ومعناه: أو يكسبهم شرفا ويبقي عليهم إيمانهم ذكرا صالحا في الغابرين»⁽³⁾.

وقرأ (نحدث) بنون العظمة وإسكان الثاء: عبد الله والحسن ومجاهد وأبي حيوة والجحدري وسلام⁽⁴⁾، والضمير في هذه القراءة، هو لله عز وجل، يقول العكبري: « وهو في معنى الياء إذا نسب إلى الله»⁽⁵⁾.

الملاحظ أن التحول من القراءة بالياء (يحدث) إلى القراءة بالنون (نحدث) قد أدى إلى تغير المسند إليه، أو من يعود إليه الضمير، من القرآن الكريم إلى الله جل ثناؤه.

"يَجْعَلُكُمْ" في قوله تعالى: ﴿...وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ...﴾ [النمل:62]، قراءة

الجمهور: (يجعلكم) بياء الغيبة، والضمير عائد إلى الله سبحانه فهو الذي « يجعلكم خلفاء فيها بأن ورثكم سكنها والتصرف فيها، ممن كان قبلكم من الأمم»⁽⁶⁾.

(1) - تفسير الفخر الرازي، 121/22.

(2) - تفسير الطبري، 178 179/16.

(3) - المحرر الوجيز، 65/4.

(4) - روح المعاني، 276/16، والبحر المحيط، 386/7، ومعجم القراءات، 500/5.

(5) - إعراب القراءات الشواذ، 34/2.

(6) - تفسير حدائق الروح والريحان، 16/21.

وقرأ الحسن⁽¹⁾: (نجعلكم) بنون العظمة، والضمير لله عز وجل، قال "أبو حيان": «وقرأ الحسن في رواية: ونجعلكم بنون المتكلم كأنه استئناف إخبار ووعد»⁽²⁾.

إنَّ الخروج من "ياء" الغيبة إلى التكلم بـ"نون" العظمة، لم ينجر عنه اختلاف في عائد الضمير إذ هو الله تعالى ذكره، فهو الذي جعل الناس أمما يتوارثون سكنى، الأرض ويتصرفون فيها قرنا من بعد قرن⁽³⁾.

"يُعْظِمُ" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: 05] القراءة التي عليها العامة: (يُعْظِمُ) بياء الغيبة، والضمير يعود إلى الله

جل ثناؤه، وقرأ الأعمش: (4) (نعظم) بـ"نون" العظمة، التفاتاً و خروجاً من الغيبة إلى التكلم⁽⁵⁾، والمعنى على القراءتين، واحد؛ ذلك أن الذي يُعْظِمُ الأجرَ ويضاعفه، ويُجْزِلُ الثَّوَابَ على العمل، ولو كان يسيراً، هو الله عز وجل⁽⁶⁾.

بين (نون) العظمة و(همزة) المتكلم:

"نُقُولُ" في قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ..﴾ [ق: 30]، جاءت القراءة عن الحسن البصري⁽⁷⁾: (أقول) بهمزة المتكلم، والضمير يعود إلى الله عز وجل، والقراءة التي عليها الجمهور: (نقول) بنون العظمة، والضمير هنا، أيضاً، عائد على الله سبحانه⁽⁸⁾.

(1) - المحرر الوجيز، 267/4، والبحر المحيط، 259/8، ومعجم القراءات، 541/6، وتفسير الروح والريحان، 17/2، وروح المعاني، 7/20.

(2) - البحر المحيط، 259/8.

(3) - تفسير الفخر الرازي، 209/24.

(4) - المحرر الوجيز، 326/5، البحر المحيط، 201/10، وروح المعاني، 138/28.

(5) - البحر المحيط، 201/10، وروح المعاني، 138/28.

(6) - ينظر: تفسير ابن كثير، 39/14، وتفسير الطبري، 59/23، وروح المعاني، 138/28.

(7) - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 18/17، ومعجم القراءات، 112/9.

(8) - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 18/17، والتوجيه النحوي واللغوي لقراءات قرآنية، ص: 53.

ف فعل "القول" سواء أكان بـ"النون" أم بـ"الهمزة"، فإنه مسند إلى الله جل ثناؤه، وهو حدث متحقق، وقول صادر على الحقيقة، وخطاب موجّه من لدنه، إلى "جهنم"، وذلك يوم القيامة، قائلاً لها: ﴿.. هَلِ امْتَلَأْتِ..﴾؟ «ذلك أنه وعدها أن سيملؤها من الجنة والناس أجمعين»⁽¹⁾.

بين (تاء) المتكلم و(نون) العظمة:

"مَتَّعْتُ" في قوله عز وجل: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَتُّؤَلَاءِ وَّءَابَاءَهُمْ حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ وَرَسُولٌ

مُبِينٌ﴾ [الزخرف:29]، قرأ الجمهور: (مَتَّعْتُ) بضم "التاء" وهي "تاء" المتكلم، وهو الله عز وجل، والمعنى: «بل متّعتُ يا محمد، هؤلاء المشركين من قومك وآبائهم من قبلهم بالحياة، فلم أعاجلهم بالعقوبة على كفرهم»⁽²⁾، وقرأ الأعمش: (مَتَّعْنَا) بـ"نون" العظمة، والضمير هنا أيضاً، يعود على الله عز وجل، قال "ابن عطية": «وهي قراءة تعضد قراءة الجمهور»⁽⁴⁾، ونجد الرأي نفسه عند "أبي حيان"⁽⁵⁾.

بين (نون) العظمة وضمير الغائب:

"بِأَسْنَا" في قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْعَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا

جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَاءُ^ط وَلَا يُرَدُّ بِأَسْنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾

[يوسف:110]، قراءة الجمهور: (بِأَسْنَا) بـ"نون" العظمة والضمير لله عز وجل، والبأس هو العذاب والعقوبة، والمعنى: «ولا تردُّ عقوبتُنا وبطشُنا بمن بطشنا به من أهل الكفر بنا، عن القوم الذين أجرموا..»⁽⁶⁾.

(1) - تفسير ابن كثير، 193/13، ويُنظر: تفسير الطبري، 143/21.

(2) - تفسير الطبري، 579/20، ويُنظر: المحرر الوجيز، 52/5.

(3) - المحرر الوجيز، 52/5، والبحر المحيط، 368/9.

(4) - المحرر الوجيز، 52/5.

(5) - البحر المحيط، 368/9.

(6) - تفسير الطبري، 401/13، ويُنظر: المحرر الوجيز، 337/6، وروح المعاني، 73/13.

وقرأ الحسن: (1) (بأسه) بضمير الغائب، والضمير يعود على الله عز وعلا، يقول "أبو حيان": «قرأ الحسن: (بأسه) بضمير الغائب أي: بأس الله» (2).
وتجمل الإشارة إلى أن البأس أو العذاب والعقوبة، على القراءتين قد أُسند إلى الله عز وجل، كما نشير إلى ما تضمنته هذه الجملة من تهديد ووعد شديدين لمعاصري الرسول صلى الله عليه وسلم (3)، ولا شك أن التهديد والوعيد يكونان مع "نون" العظمة أبلغ، وفي النفس أشد وقعا، وذلك لاستحضار عظمة الخالق وقدرته، وشدة عذابه وعقابه، والله أعلم.

بين (نون) الجماعة و(تاء) التانيث:

"نَعَلَمَ" في قوله جل ثناؤه: ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطَهِّرَ قُلُوبَنَا وَنَعَلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: 113]. القراءة المشهورة: (نعلم) بـ"النون" الدالة على جماعة المتكلمين، والضمير يعود على الحواريين، إذ سألوا عيسى عليه السلام أن يدعو الله إنزال مائدة من السماء فيأكلون منها، وتطمئن قلوبهم، ويعلمون علما يقينيا أنه صادق في دعوى النبوة، وأن الله يجيب دعوته (4).
وقرأ الأعمش (5): (تعلم) والضمير يفيد التانيث وهو عائد إلى "القلوب"، ذلك أن هذا الجمع يعامل معاملة المؤنث، والتقدير: «وتعلمه قلوبنا» (6).
والمعنى على القراءتين واحد، وإن اختلفت عائد الضمير، لخروج الأسلوب من التكلم إلى الغياب، والأمران سريان؛ أن يُنسب العلم إلى الحواريين، أو إلى قلوبهم، أو أن يعلموا هم صدق نبوة عيسى عليه السلام، أو أن تعلم قلوبهم ذلك، ومن تحصيل الحاصل أن القلوب جزء من أصحابها، وعلم القلوب بشيء يستلزم علم أصحابها.

(1) - المحرر الوجيز، 289/3، والبحر المحيط، 337/6، وروح المعاني، 73/13.

(2) - البحر المحيط، 337/6، ويُنظر: روح المعاني، 73/13.

(3) - المحرر الوجيز، 289/3، والبحر المحيط، 337/6، وروح المعاني، 73/13.

(4) - يُنظر: تفسير الطبري، 123/9، وتفسير حدائق الروح والريحان، 146/8.

(5) - البحر المحيط، 412/4، وتفسير حدائق الروح والريحان، 147/8.

(6) - البحر المحيط، 412/4، ويُنظر: روح المعاني، 60/7، وتفسير حدائق الروح والريحان، 147/8.

التقديم والتأخير:

إنَّ صفة الخطية، التي تميز اللغة، هي التي تجعل العناصر اللسانية، تتابع أثناء ممارسة الكلام، وفق ترتيب معين، وهذا التتابع يكون على مستوى الكلمة؛ فتتابع أصواتها، ثم على مستوى الجملة؛ فتتابع كلماتها، ثم على مستوى الفقرة، فتتابع جملها، وأخيرا على مستوى النص ككل فتتابع فقره.

فطبيعة اللغة تمنع إنتاج العناصر دفعة واحدة، أضف إلى ذلك عجز جهاز التصويت، عن الوفاء بهذه المهمة، شأنه شأن المتلقي، الذي يستوعب الرسالة بطريقة خطية، أي: عنصرا عنصرا وجملة بعد جملة وهكذا.

لا شك أن بنية اللغة وقوانينها، هي التي تجعل الوحدات اللسانية، تتبدى وفق نسق خاص، محتلةً مواقعها، ولا مجال في هذا للاعتباطية؛ ذلك أن أهمية العناصر لا تأتي من كونها أعضاء ذات بال في أثناء العملية التواصلية، بل أهميتها تكمن في ما يربط بينها من وشائج وصلات؛ إذ ليست العبرة بالعنصر، بل بعلاقته بالعناصر الأخرى، سواء أكانت سابقة له، أم لاحقة بعده.

ولما كانت القوانين أو العلاقات بهذه الأهمية « فإنه لا يمكن فهم أيّ عنصر من عناصرها، دون النظر إلى المكان الذي يشغله داخل النظام ككل»⁽¹⁾.

ونظرا للمرونة التي تطبع وحدات اللسان، فإن ناطق اللغة، قد تصرف فيها تقديما وتأخيرا، وكما أن ترتيب الوحدات لم يكن اعتباطا، فكذلك هي الحال مع إعادة الترتيب، ما كانت لتكون اعتباطية؛ ذلك أن إعادة تشكيل الجملة، قد يصاحبه تغيير في المعنى، ف« مواقع الكلمات من الجملة عظيمة المرونة، كما هي شديدة الحساسية وأي تغيير فيها يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني وألوان الحس وظلال النفس»⁽²⁾.

(1) - التوجيه اللغوي للقراءات السبع، عمرو خاطر عبد الغني وهدان، ص: 307.

(2) - المرجع نفسه، ص: 308.

إن تخلي الكلمات عن مواقعها الأصلية وقبولها، مواقع جديدة، إذعانا واستجابة لآلية التقديم والتأخير، ليعُدُّ مظهرًا من مظاهر ثراء اللغة، ومضمارًا تتجلى فيه القدرة على الإبانة، وطاقات التعبير، وركوب صهوة الفصاحة والتفنن فيها، فتتعدّد الأساليب، ويخرج التركيب وفق ملمح جمالي جديد⁽¹⁾.

وعلى العكس من ذلك فلو « كانت الكلمات غير قابلة للتغيير لكان ذلك عيبًا في اللغة وعجزًا قاهرًا في اللسان»⁽²⁾.

وإذا ما جئنا إلى القراءات الشاذة، نجد أنها قد عمدت إلى إعادة ترتيب عناصر بعض الآي، بواسطة خاصية التقديم والتأخير، فتتوعدت الأساليب، وربما صاحب ذلك تغير في نوع الجملة، وفي الوظائف النحوية المسندة إلى عناصرها، ومن العينات التي وقع فيها التقديم والتأخير، نذكر:

" وَيُشْهِدُ اللَّهُ " في قوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۗ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿﴾ [البقرة: 204]، قراءة

الجمهور: "ويشهد الله" فعل + فاعل مضمّر + مفعول به. وهذا هو الأصل في ترتيب الجملة الفعلية، والمعنى: أن مدعي الإيمان بالله ورسوله ومحبة الرسول والدين، يجعل الله شاهداً، بأن يقول الله يعلم، أن ما أدّعيه هو الحق، وقولي هو الصدق، وأن ما في قلبه يوافق لسانه واعتقاده⁽³⁾، فهو « يُظهِرُ لِلنَّاسِ الْإِسْلَامَ ، ويبارز الله بما في قلبه من الكفر والنفاق»⁽⁴⁾.

(1) - يُنظر: التوجيه اللغوي للقراءات السبع، ص: 308، وأثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، محمد مسعود علي حسن

عيسى، ص: 257، و التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في سورة البقرة، الطاهر قطبي، ص: 173.

(2) - التوجيه اللغوي للقراءات السبع، ص: 308.

(3) - يُنظر: المحرر الوجيز، 1/279، وتفسير "الرازي"، 5/215، وتفسير الطبري، 3/576، وروح المعاني، 2/95.

(4) - تفسير ابن كثير، 2/269.

وقرأ ابن عباس: (1) {والله يَشْهَدُ على ما في قلبه}، حيث قدم اسم الجلالة وأخر الفعل، وأضمر الفاعل.

إنَّ إعادة تشكيل الجملة، قد نقلها من كونها جملة فعلية، إلى كونها جملة اسمية، فتتغير وظائف عناصرها، نحويًا، فلفظ الجلالة على القراءة الأولى كان مفعولًا به، وأصبح في القراءة الثانية مبتدأ، كما أن الفاعل ليس نفسه على القراءتين، فهو الضمير العائد على المنافق، في القراءة التي عليها عامة القراءة، وأما في القراءة الشاذة، فهو الضمير العائد على الله عز وجل، فشتان ما بين الإسنادين؛ بين إسناد الفعل للمنافق، وإسناده للخالق؟! . كما أن الفعل المضارع على القراءة الثانية، اختص بوظيفة ثانية؛ وهي كونه، خبرًا، والتقدير: والله شَاهِدٌ.

وقراءة ابن محيصة وأبي حيوة: (2) {وَيَشْهَدُ اللهُ} بإسناد الفعل إلى الله، عزَّ وجل، تَعَضُّدُ قراءة ابن عباس: {والله يَشْهَدُ}، والمعنى على القراءة الثانية: أن الله يعلم ما في قلبه حقيقةً، وأنه خلاف قوله، وأن ما أضمر من النفاق خلاف ما أظهر من الإيمان، ومحبة الله والدين والرسول، فهو منافق كاذب (3).

وإذا جئنا إلى المعنى على القراءتين، نجد أن قراءة الجمهور أبلغ بالذنب وأدل عليه، فهي تدل على كونه « مرأيا وعلى أنه يَشْهَدُ اللهُ باطلا على نفاقه وريائه » (4) أما القراءة الثانية « فلا تدل إلا على كونه كاذبا » (5).

فالتقديم والتأخير في عناصر الجملة، وثيق الصلة بالمعنى المراد إيصاله إلى المخاطب، وبالقصد من الرسالة، فرأينا المعنى المرسل إلى المخاطب، على قراءة الجمهور، هو النفاق والرياء والإشهاد بالباطل، أما على القراءة الثانية فهو: أنه كاذب في دعوى محبة الدين والرسول، وأن الذي في قلبه هو النفاق، ومن ثمَّ فهو يضمر خلاف ما يظهره.

(1) - المحرر الوجيز، 279/1، وروح المعاني، 95/2، ومعجم القراءات، 279/1.

(2) - المحرر الوجيز، 279/1، وتفسير الطبري، 577/3، وتفسير الرازي، 215/5.

(3) - يُنظر: المصادر نفسها، الأجزاء والصفحات نفسها.

(4) - تفسير الرازي، 215/5.

(5) - نفسه، 215/5.

وعليه يُعدُّ « الترتيب من العناصر التي تؤثر في المعنى داخل السياق إذ يعمد المتكلم، إلى ترتيب المورفيمات بطريقة مقصودة، كي يحقق معه المعنى والمراد»⁽¹⁾.

"نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا" في قوله سبحانه: ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ

مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا... ﴾ [البقرة:106] قرأ الجمهور: (بخير منها أو مثلها) والمعنى . كما

يقول "السُّدِّيُّ": « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنَ الَّذِي نَسَخْنَاهُ، أَوْ مِثْلَ الَّذِي تَرَكَنَاهُ»⁽²⁾.

ويقول "ابن عطية": « ولفظة خير في الآية صفة تفضيل، والمعنى: بأنفع لكم أيها الناس في عاجل، إن كانت الناسخة أخف، وفي أجل إن كانت أثقل، وبمثلها إن كانت مستوية»⁽³⁾.
فما من حكم آية، تم تغييره أو تبديله، أو ترك، إلا وأتى الله بخير منه، للمؤمنين حكماً، أو مثل حكمها، خفة وثقلا وأجراً وثواباً⁽⁴⁾.

وجاءت القراءة عن الأعمش وابن مسعود:⁽⁵⁾ (نجيء بمثلها أو خير منها)؛ بالفعل (نجيء) عوضاً عن (نأت)، وبتقديم (مثلها) وتأخير (خير منها).

فقد جاء الكلام وفق أسلوب آخر، وهذا علامة على التنوع في ضروب الكلام، وإشارة إلى سعة اللغة، والتفنن في الفصاحة والبيان⁽⁶⁾.

وقد يكون المعنى، على القراءتين واحداً، فهذا "سيبويه" حيث يتحدث عن: "ضرب عبد الله زيداً" و "ضرب زيداً عبدُ الله" يقول: « .. إنما أردت به مقدماً ما أردت مؤخراً»⁽⁷⁾، ولكن،

(1) - التوجيه اللغوي للقراءات السبع، ص:309.

(2) - تفسير ابن كثير، 2/12.

(3) - المحرر الوجيز، 1/194.

(4) - يُنظر: تفسير القرطبي، 2/402.

(5) - المحرر الوجيز، 1/193، ومعجم القراءات، 1/173.

(6) - يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، ص:257.

(7) - الكتاب، 1/34.

قد يكون وراء التقديم والتأخير غرض، أو سر، أو لطيفة معنوية، وقد قال "سيبويه": « كأنهم [إنما] يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم»⁽¹⁾. والملاحظ أن مع قراءة الجمهور نجد انتقالا من الخيرية (بخير منها) والتي تحمل صفة التفضيل، إلى المثلية (أو مثلها) التي تحمل دلالة التساوي، والتماثل بين الآية الناسخة والمنسوخة.

وعلى القراءة الثانية، نجد تدرجا من المثلية التي تفيد التساوي إلى الخيرية، التي هي ارتقاء وتفاضل.

ولعل ما وقع في هذه الآية من تقديم وتأخير، ينسحب عليه، ما ذكره "ابن الصائغ" من أن « من أسباب التقديم، الترقى من الأدنى إلى الأعلى، كقوله تعالى: ﴿ أَلْهُمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ ^ط أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ... ﴾ [الأعراف:195] فبدأ بالأدنى لغرض الترقى، لأن اليد أشرف من الرجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر... ومنه كذلك التذلي من الأعلى إلى الأدنى، كقوله تعالى: ﴿... مَالٍ هَذَا أَلْكَتَبِ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ [الكهف:49]»⁽²⁾.

فكأن على قراءة الجمهور: (نَحْيِرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) نجد تذليا من الأعلى إلى الأدنى، وكأن على القراءة الشاذة: (بِمِثْلَهَا أَوْ نَحْيِرٍ مِّنْهَا) نجد ترقيا من الأدنى إلى الأعلى، هذا مع عدم إغفال الإعجاز البلاغي الذي يستفاد من القراءتين⁽³⁾. "فالخيرية" تحمل دلالة العموم والإطلاق، فهي كل ما فيه خير للعباد من نفع أو ثواب أو غيرهما، وهنا مكنم الأفضلية والعلو، أما "المثلية" فهي خاصة بالنفع والثواب فقط، وهذا ما يجعلها أقل درجة من "الخيرية"، الشمولية "الخيرية" ومحدودية "المثلية" والله أعلم.

(1) - نفسه، 34/1.

(2) - أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، ص: 257.

(3) - نفسه، ص: 257.

يقول الألوسي: « والخيرية أعم من أن تكون في النفع فقط، وفي الثواب فقط، وفي كليهما، والمثلية خاصة بالثواب، على ما أشار إليه بعض المحققين »⁽¹⁾.

"وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ" في قوله تعالى: ﴿... فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا...﴾ [آل عمران: 07]. فقد

قرأ الجمهور: (الراسخون في العلم يقولون) بتقديم (الراسخون) وتأخير (يقولون)، وجاءت القراءة عن ابن عباس وأبي بن كعب شذوذاً⁽²⁾ (ويقول الراسخون في العلم)، بتقديم الفعل المضارع: (يقولون) بعد حذف الواو والنون، وتأخير (الراسخون). وتوجه القراءة، التي عليها الجمهور، من وجهين:⁽³⁾

. أحدهما: أن "الراسخون" مبتدأ خبره: الجملة الفعلية (يقولون)، وعلى هذا التخریج يكون الوقف على لفظ الجلالة (الله)، وتكون (الواو) التي قبل "الراسخون" للاستئناف، ويكون المعنى على هذا الوجه: لا يعلم تأويل "المتشابه"⁽⁴⁾ إلا الله وحده، فقد استأثر بعلمه دون خلقه، فهو يعلمه على الكمال والاستيفاء⁽⁵⁾.

وهنا يكون لفظ التأويل بمعنى: « حقيقة الشيء وما يؤول إليه... فحقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل »⁽¹⁾.

(1) - روح المعاني، 353/1، وينظر: تفسير حدائق الروح والريحان، 195/2.

(2) - المحرر الوجيز، 404/1، وتفسير الطبري، 221/5، وتفسير ابن كثير، 14/3، وروح المعاني، 84/3.

(3) - ينظر: المحرر الوجيز، 402/1، وروح المعاني، 83 84/3، وتفسير الطبري، 218/5، وتفسير "الرازي"، 190 191/7، والتحرير والتنوير، 168/3.

(4) - لقد قسمت آيات القرآن إلى قسمين: بالنظر إلى دلالة الألفاظ على المعاني، هما: المحكم والمتشابه، فالمحكم: ما كان واضح دلالة، ولا يشوبه غموض، فهو قائم بنفسه، فهو متضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب: يستوي في علمه الراسخ وغيره: نحو: ﴿... لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 04] وكقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ...﴾ (طه: 82). وأما المتشابه: فما كان خفي الدلالة غامضها، محتملاً للمعاني المتشابهة، ويرجع فيه إلى غيره، يرد إليه حتى يستبين ويتضح، نحو: ﴿... إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا...﴾ (الزمر: 53) يرجع فيه إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ [النساء: 48 116]، ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 355/1، وتفسير التحرير والتنوير، 153/3 وما بعدها، والمحرر الوجيز، 403/1.

(5) - ينظر: المحرر الوجيز، 403/1، وتفسير حدائق الروح والريحان، 185/4.

ويعضد هذا المعنى، الذي يتوجه إلى أن المتشابه، يعلمه الله، وأن الراسخين لا يعلمون تأويله، وهم يؤمنون به، القراءة الشاذة: (ويقول الراسخون في العلم) بتأخير "الراسخين" وتقديم الفعل المضارع، كما تعضده قراءة عبد الله بن مسعود: (إن تأويله إلا عند الله).

يقول عروة بن الزبير: «إن الراسخين لا يعلمون تأويله ولكنهم يقولون: (آمنا به)»⁽³⁾.

الثاني: أن (الراسخون) فاعل معطوف على اسم الجلالة (الله)، وتقديم الكلام: وما يعلم تأويله إلا الله ويعلمه الراسخون أيضاً، وهنا يكون الوقف على (والراسخون في العلم)، وتصبح "الواو" التي قبل (الراسخون) حرف عطف، أما (يقولون) فجملة فعلية في محل نصب حال، (الراسخين)، والتقدير: أي: «يعلمون تأويله في هذه الحالة»⁽⁴⁾.

أو إن (يقولون) جملة فعلية، في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم⁽⁵⁾، والمعنى على هذا التخريج: أن الراسخين في العلم، يعلمون تأويل المتشابه، وعليه يكون «العلم بالمتشابه حاصلًا عند الله تعالى، وعند الراسخين في العلم»⁽⁶⁾، يقول مجاهد: «والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به»⁽⁷⁾.

وعلى هذا المعنى، فإن معنى "التأويل" ليس حقيقة الشيء وما يؤول إليه، وإنما: «التفسير والبيان والتعبير عن الشيء... فالوقف على (والراسخون في العلم) لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء، على كنه ما هي عليه»⁽⁸⁾. هذا عن توجيه قراءة الجمهور، فماذا عن تخريج قراءة ابن عباس وأبي، والتي وقع فيها تقديم وتأخير؟.

(1) - تفسير ابن كثير، 15/3، 14.

(2) - المحرر الوجيز، 404/1، وروح المعاني، 84/3، وتفسير الطبري، 221/5، وتفسير ابن كثير، 14/3، وتفسير حدائق الروح والريحان، 185/4، ومعجم القراءات، 445/1.

(3) - المحرر الوجيز، 402/1.

(4) - التحرير والتنوير، 168/3.

(5) - روح المعاني، 83/3.

(6) - تفسير "الرازي"، 190/7.

(7) - المحرر الوجيز، 402/1.

(8) - تفسير ابن كثير، 16/3.

إنّ (الراسخون) في القراءة الشاذة، فاعل للفعل (يقول)، وهذا الأخير فعل مضارع أُسندَ إلى (الراسخون) بعده.

ومما سبق يجمل الإشارة إلى بعض الحقائق وهي:

(1) إنّ تحديد الوظائف الإعرابية لعناصر الجملة، وثيق الصلة بالموضع الموقوف عليه، ذلك أن « لكل موضع من مواضع الوقف، وجها من وجوه الإعراب »⁽¹⁾.

(2) يتحدد المعنى بناء على الموضع الذي تم الوقف عليه؛ فالوقف « يؤثر في المعنى، وهذا بدوره يؤثر في الإعراب »⁽²⁾.

وقد رأينا كيف أن الوقف على (الله) في قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله)، يجعل علم المتشابه، قد استأثر به، وأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله الحقّ، الذي يجب أن يُحمَلَ عليه، وإنما يؤمنون به فقط، في حين إن الوقف على (والراسخون في العلم)، يجعل تأويل المتشابه، يعلمه الله عز وجل، ويعلمه عباده الراسخون في العلم الذين « قد أتقنوا علمهم، ووعوه فحفظوه حفظا لا يدخلهم في معرفتهم وعلمهم بما علموه شكّ ولا لبس »⁽³⁾. ومن ثم فقد تيسر لهم على الكتاب وعرفوا « محامله وقام عندهم من الأدلة ما أرشدهم إلى مراد الله تعالى، بحيث لا تروج عليهم الشبهة »⁽⁴⁾.

(3) إن التقديم والتأخير في عناصر الجملة، قد أدى إلى تغير الوظائف النحوية لتلك العناصر؛ فالراسخون " قد انتقلت من الرفع على الابتداء، وخبره، جملة (يقولون) ومن العطف على الفاعلية، في قراءة العامة، إلى كونها فاعلا للفعل: (يقول) في القراءة الثانية: (ويقول الراسخون)، كما أن (يقولون)، قد انتقل من كونه جملة فعلية في موضع الرفع خبرا للمبتدأ: (الراسخون)، أو خبرا للمبتدأ المحذوف: "هم"، ومن كونه حالا لـ (الراسخون)، إلى فعل مضارع لا يحتاج إلى تقدير أو محل إعرابي.

(4) أن القراءة الشاذة، لم تكن مع القراءة المشهورة على طرفي نقيض، بل جاءت مؤيدة لها، وذلك في حالة الوقف على: (وما يعلم تأويله إلا الله).

(1) - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ل: أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ط، 1983 م، ص: 210.

(2) - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص: 209.

(3) - تفسير الطبري، 223/5.

(4) - التحرير والتنوير، 164/3.

5) إن القراءة الشاذة لم تطرح إشكالا ذلك أن علم المتشابه قد استأثر الله بعلمه، في حين إن القراءة المشهورة قد أوجدت خلافا بين المذاهب، كما أن المفسرين قد انقسموا قسمين: قسما يرجح الوجه الأول من الوقف، وآخر يرجح الوجه الثاني منه، ونجد أن الحنفية ترى أن المتشابه هو ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومن ثم فالوقف على (الله)، أما الشافعية، فترى أن الوقف على (والراسخون في العلم) ما دام المتشابه عندها هو ما لم يتضح معناه.⁽¹⁾

"الْإِنْسِ وَالْجِنِّ" في قوله عز وجل: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ

الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا... ﴾ [الأنعام:112]

قرأ الجمهور: (شياطين الإنس والجن) بتقديم (الإنس) وتأخير (الجن)، وقرأ الأعمش:⁽²⁾ (شياطين الجن والإنس) بتقديم لفظ (الجن) وتأخير، (الإنس)، وقد ذهب "القرطبي" إلى أن المعنى واحد،⁽³⁾ في القراءتين، والمراد من شياطين الإنس والجن، مردتهم، فالشيطان كل عات متمرّد، وقيل: إن شياطين الإنس، هي الشياطين التي مع الإنس، أما شياطين الجن، فهي الشياطين التي مع الجن، فهما فريقان، فريق يضل الإنس، وفريق يضل الجن وقيل: إن شياطين الإنس والجن، هم: كفار الإنس، وكفار الجن.⁽⁴⁾

وذهب "ابن عاشور" إلى أن: «شياطين الإنس، استعارة للناس الذين يفعلون فعل الشياطين، من مكر وخديعة وإضافة الشياطين إلى الإنس إضافة مجازية على تقدير (من) التبعية... وشياطين الجن حقيقة، وإضافة حقيقية لأنّ الجن منهم الشياطين، ومنهم غير الشياطين...»⁽⁵⁾.

(1) - ينظر: روح المعاني، للأوسى، 3/84.

(2) - الجامع لأحكام القرآن، 4/67، ومعجم القراءات، 2/528، وتفسير حدائق الروح والريحان، 9/14.

(3) - الجامع لأحكام القرآن، 4/67.

(4) - ينظر: تفسير الطبري، 9/497، وما بعدها، وتفسير الفخر الرازي، 13/162، 161، وروح المعاني، 8/05، والمحمر

الوجيز، 2/335، وتفسير ابن كثير، 6/142، وحدائق الروح والريحان، 9/13.

(5) - التحرير والتنوير، 8/09.

والمعنى على القراءتين « وكذلك جعلنا شياطين الإنس والجن أعداء لكل نبي »⁽¹⁾ أو أنه « جعل مرده الإنس والجن لكل نبي عدوا يوحي بعضهم إلى بعض من القول ما يؤذيه به »⁽²⁾.

وهنا تجمل الإشارة إلى أن إعادة ترتيب عناصر الجملة، بوساطة التقديم والتأخير، وإن لم تغير المعنى، فإنه قد تحقق معها تنوع في التركيب، فنحن أمام جملتين؛ في الأولى تقدم لفظ الإنس، وتأخر لفظ الجن، وأما في الثانية، فتقدم هذا الأخير (الجن)، وتأخر لفظ الإنس. وقد يكون التقديم للاهتمام بأمر المتقدم، أو هو نوع من إعادة تشكيل الجملة؛ بأن يكون الانتقال مما هو مجازي إلى ما هو حقيقي، ما دام لا يوجد في الإنس شياطين على الحقيقة، وإنما أفعالهم هي أفعال الشياطين، في حين نجد من الجن الشياطين على الحقيقة، وهم الكفرة منهم.

وقد يكون إعادة الترتيب، بحسب درجة الأذية والعداوة، التي تلحق الأنبياء من الفتنين؛ فإن كانت الأذية من شياطين الإنس أو من كفرة الإنس، ومن أفعالهم كأفعال الشياطين مكرًا وخديعة، كان الابتداء والتدرج بهم، وصولاً إلى أذية وعداوة، شياطين الجن، وهذا ما جاء عليه ترتيب القراءة التي عليها الجمهور (شياطين الإنس والجن)، وقد قال مالك بن دينار: « إن شيطان الإنس أشد عليّ من شيطان الجن، لأنني إذا تعوذت من ذلك ذهب عني، وهذا يجرنني إلى المعاصي عياناً »⁽³⁾.

وإن كان المراد أن الأذية والعداوة من شياطين الجن أكبر وأشد، كان التدرج والابتداء من شياطين الجن، وصولاً إلى شياطين الإنس، وهذا ما جاءت عليه قراءة الأعمش: (شياطين الجن والإنس)، والله أعلم.

كما أن إعادة ترتيب عناصر الجملة، لم تؤثر في الوظيفة الإعرابية لعناصرها؛ فقد حافظ كل من لفظ "الجن" و "الإنس" على حركته الإعرابية، وهي الكسرة وكلاهما مجرور بالإضافة إلى لفظ "شياطين" أو بالعطف على المضاف إلى لفظ "شياطين"، هذا باستثناء، أن تبادل المواقع، قد جعل ما كان معطوفاً (الجن) معطوفاً عليه، وما كان معطوفاً عليه (الإنس) معطوفاً عليه،

(1) - حدائق الروح والريحان، 13/9.

(2) - تفسير الطبري، 499/9.

(3) - تفسير حدائق الروح والريحان، 15/9.

وما كان مضافا إليه (الإنس) معطوفا على المضاف إليه، وما كان معطوفا على المضاف إليه (الجن)، مضافا إليه.

وفي الأخير، لا شك أن لجوء ناطق اللغة، إلى خاصية التقديم والتأخير، لا تعدم أن يكون من ورائها غرض، وإن خفي علينا، فالى جانب تعدد أضرب الكلام، فلا شك أن هناك اهتماما بالمتقدم، أو أن هناك تدرجا وارتقاءً من الأدنى إلى الأعلى أو من المهم إلى الأهم، أو أن هناك تدليا وانحدارا من الأعلى إلى الأدنى، أضف إلى ذلك إمكانية، الاهتمام بالرسالة في حد ذاتها، وذلك بالتأنق والتفنن فيها، ما دام التقديم والتأخير، من شأنه إبراز قدرات ناطق اللغة فيتنفنن فيها تفصحا وبلاغة وبيانا.

وفي الأخير إن ظاهرة التقديم والتأخير، ليست ترفا أو بذخا لغويا، قَصَدَ إليه المرسل أو المتكلم، بل إن لها غرضا إخباريا، يختلف عن العلاقات التركيبية والدالية، ومن هنا لا مناص من إيلاء الاهتمام، إلى الركن الركين الثاني في المعادلة التواصلية ألا وهو المخاطب أو المرسل إليه، وما يريد المرسل أن يخبره به، بناءً على ما يعتقده تجاه المتلقي، بخصوص المعلومة التي يريد تقديمها له، فيعمد إلى ترتيب المفردات بطريقة مخصوصة، لغرض مخصوص، مقيما ذلك على مفهومي المُسَلِّمة والإضافة، أو المُسَلِّمة والفائدة، فما يتقدم هو المُسَلِّمة أو ما يَعْرِفُهُ المتلقي، وما يتأخر هو الفائدة، أو الإضافة التي يستفيدها، فلا شك أن هناك فرقا بين قولنا: "مؤسس الدولة الأموية هو معاوية بن أبي سفيان"، وقولنا: "معاوية بن أبي سفيان هو مؤسس الدولة الأموية"؛ وكأن المرسل، مع الجملة الأولى، يعتقد بأن المخاطب يعرف أن الدولة الأموية قد تأسست، ولكنه لا يعرف مؤسسها فَقَدَّمَ ما هو معروف لديه وهو المُسَلِّمة، وأخر ما هو مجهول، ليكون الإضافة أو الفائدة، في حين في الجملة الثانية، يعتقد المرسل: أن المرسل إليه، يجهل من هو معاوية بن أبي سفيان، فجاءت الإضافة بأنه هو من أسس الدولة الأموية⁽¹⁾.

وعلى العموم يتوجب عدم إغفال الجانب التداولي، عند تحليل نماذج التقديم والتأخير، مع إيلاء «العناية بالمتقدم، لأن لتقديمه، أغراضا قَصَدَ المتكلم إليها معتمدا على العلاقة بينه وبين مخاطبه وعلى فهمه في الموقف المعين»⁽¹⁾.

(1) - يُنظر: مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان،

هذا وليس مكن الاختلاف بين التقديم والتأخير في البنية التركيبية والدلالية، وإنما في البنية الإخبارية كما يذهب إلى ذلك "سعيد بحيري"؛ فالمعلومة الأهم في البيان والإخبار والتي ينقسم المخاطب والمتكلم معرفتها هي التي تتقدم⁽²⁾.
وعليه فالتقديم « لا يؤثر في البنية الدلالية، وإنما يؤثر في البنية الإخبارية»⁽³⁾، وهي البنية التي « تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة "المقام" كعلاقتي (Topic) والبؤرة (Focus)»⁽⁴⁾.

النكرة والمعرفة:

التكثير والتعريف من خواص الأسماء، وسماتها؛ فهي إما نكرات، وإما معارف، والنكرة في اللغة، ما جهلته من الأشياء، ولم تدرك حقيقته، أما المعرفة فما اتضح من الأشياء وأدركت حقيقته.⁽⁵⁾
النكرة في الاصطلاح هي: « ما لم يخص الواحد من جنسه، نحو: رجل وفرس ودار»⁽⁶⁾ أو هي: « كل اسم عم اثنين فما زاد... وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكر».⁽⁷⁾

(1) - التوجيه اللغوي للقراءات السبع، ص: 314.

(2) - نفسه، ص: 314.

(3) - نفسه، ص: 315.

(4) - نفسه، ص: 315.

(5) - يُنظر: نحو اللغة العربي، عادل خلف، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ط، 1415 هـ. 1994 م، ص: 57، 56، ولسان

العرب، مادة: (نكر).

(6) - أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص: 341.

(7) - الأصول في النحو، لابن السراج، 1/148.

فالاسم الذي « لا يدل بذاته على معيّن أو معهود بين المتكلم والمخاطب»⁽¹⁾ هو الاسم النكرة.

أمّا "المعرفة" في الاصطلاح، فهي: « ما وضع ليدل على شيء بعينه»⁽²⁾، أو هي: « كل اسم معروف بنفسه مختص لا يُشكل بغيره»⁽³⁾، ومن ثم فالاسم الذي يدل على معيّن أو معهود من لدن المرسل والمرسل إليه، هو الاسم المعرفة⁽⁴⁾.

فمدار الأمر بالنسبة للنكرة والمعرفة، على الوضوح والبيان، وحقيقة الشيء من عدمه، وعلى التعيين والتحديد والتخصيص من عدمه، فالمعرفة ترتبط « بالوضوح والبيان وحقيقة الشيء ووسمه، أي علامته، والإعلام والماهية، والتسمية، والفهم، وكل ذلك يرتبط بالتعيين والتحديد الدلالي»⁽⁵⁾، أمّا النكرة فترتبط « بالتغير إلى المجهول، أو الجهل بحقيقة الشيء، وهو بذلك ضد المعرفة، أي ضد البيان والوضوح، وهو بذلك يرتبط بعدم التعيين أو التحديد أو الوصول إلى حقيقة ما»⁽⁶⁾.

وقد يكون مقياس القلّة والكثرة، قاعدة يُحتكم إليها بالنسبة إلى النكرة والمعرفة، فهذا ابن السراج، يبني تعريفه للنكرة على العدد حين قال: « كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة»⁽⁷⁾، ثم يقول: « .. فكلمة قلّ ما يقع عليه الاسم، فهو أقرب إلى التعريف ، وكلما كثر كان أنكر»⁽⁸⁾.

وفي المحصلة، فإن التنكير والتعريف، شديدا الارتباط بما نحمله من تصورات، عن أشياء العالم من حولنا، من حيث كونها معلومة أو مجهولة، بالنسبة إلينا، كما لهما صلة

(1) - التوجيه البلاغي للقراءات، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 02، 1421هـ - 2000 م، ص: 138.

(2) - كتاب التعريفات، للشريف الجرجاني، ص: 153.

(3) - مبادئ الإعراب، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط، 1992 م، ص: 71.

(4) - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات، ص: 138.

(5) - التعريف والتنكير في النحو العربي، أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د. ط ت ، ص: 19.

(6) - نفسه، ص: 19.

(7) - الأصول في النحو، 1/148.

(8) - نفسه، 1/148.

وعلاقة، بعملية التفكير الإنساني والاتصال الكلامي، مثلما يذهب إلى ذلك "غراتشيا غابوتشان" (1).

ونشير إلى أن المعرفة على خمسة أنواع، هي: «الاسم المضمر والعلم، والمبهم، وهو اسم الإشارة، وما عرّف بالألف واللام، وما أضيف إلى أحد هذه المعارف» (2).

وإذا ما جئنا إلى شواذ القراءة، نجدها قد تعاملت مع الأسماء مُراوِحَةً بين التكرير والتعريف؛ فما هو نكرة في مشهور القراءة، قد يصبح معرفة في شاذها، وما هو معرفة فيها، قد تجعله القراءة الشاذة نكرة.

1) من التعريف إلى التكرير:

"الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمَ" في قوله عزّ و جلّ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاحة: 06]

القراء على قراءة: (الصراط المستقيم) بالتعريف فيهما، و الصراط: الطريق، والمستقيم: الواضح المستوى الذي لا عوج ولا انحراف فيه (3)، والمعنى: طريق الاستقامة «على الحق إلى غاية الفلاح، ودخول الجنة» (4)، أو هو: «جملة ما يوصل إلى السعادة في الدنيا والآخرة..» (5).
والعرب تستعير "الصراط" «فتستعمله في كل قول وعمل وصف باستقامة أو اعوجاج، فتصف المستقيم باستقامته، والمعوجّ باعوجاجه» (6).

وقيل: الصراط المستقيم هو دين الحق وقيل: القرآن، وقيل: هو ملة الإسلام (7)، وقد سمي هذا الموصِل إلى الحق، أو إلى الإسلام، والسعادة والفلاح في الدارين، سراطا مستقيما، «تشبيها

(1) - يُنظر: التعريف والتكرير في النحو العربي، ص: 17.

(2) - أسرار العربية، ص: 315 314، ويُنظر: الأصول في النحو، 1/149، وكتاب التعريفات، للشريف الجرجاني، ص: 153.

(3) - يُنظر: المحرر الوجيز، 1/75، وتفسير الطبري، 1/171، وروح المعاني، 1/92.

(4) - المحرر الوجيز، 1/75.

(5) - نفسه، 1/75.

(6) - تفسير الطبري، 1/171.

(7) - يُنظر: تفسير الطبري، 1/172 وما بعدها، والتحرير والتنوير، 1/191.

له بالطريق الحسي، إذ كل منهما موصل إلى الغاية، فهذا سير معنوي، يوصل إلى غاية يقصدها الإنسان، وذلك سير حسي يصل به إلى غاية أخرى»⁽¹⁾.

فالمستقيم هنا « مستعار للحق البين الذي لا تخلطه شبهة باطل فهو كالطريق الذي لا تتخلله بُنيّات...»⁽²⁾.

وقرأ الحسن والضحاك وزيد بن علي ونصر بن علي:⁽³⁾ (صراطا مستقيما) دون تعريف، فالتحوّل من التعريف إلى التكرير، تمّ بوساطة الحذف من بنية الكلمة، والمحذوف هو الألف واللام، في كل من (الصراط) و (المستقيم)، فقد انتقل اللفظان من التعيين والتحديد والوضوح والبيان، إلى اللّا تحديد و اللّا تعيين، وإلى شيء من العموم، ذلك لأنّ (صراطا مستقيما) لا تدل على صراط واحد بعينه، وكأنّ هناك تعدادا في الصُّرُط المستقيمة، فطلب التثبيت والإرشاد إلى أحدها، متّصف بالاستقامة، والله أعلم.

أما قراءة الجمهور: (الصراط المستقيم) فالتعريف فيها هو « تعريف العهد الذهني، لأنهم سألوا الهداية لهذا الجنس في ضمن فرد هو الفرد المنحصر فيه الاستقامة، لأن الاستقامة لا تتعدد»⁽⁴⁾.

هذا و بالتحوّل من التعريف إلى التكرير، قد نجد أنفسنا أمام ثنائية الأصالة والفرعية، إذ الأصل في الأسماء والأشياء، التكرير، ثم تُعرّف بعد، وذلك بالألف واللام أو بالإضافة، أو بأن تكون علماً⁽⁵⁾.

وعليه فالتعريف فرع على التكرير، وهذا ما ذهب إليه "سيبويه" وغيره، إذ يقول: « النكرة هي أشدّ تمكّنا من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تُعرّف»⁽¹⁾، ويقول ابن السّرج: « والنكرة قبل المعرفة...»⁽²⁾.

(1) - تفسير حدائق الروح والريحان، 77/1.

(2) - التحرير والتنوير، 191/1.

(3) - يُنظر: المحتسب، 116/1، و المحرر الوجيز، 74/1، وروح المعاني، 93/1، ومعجم القراءات، 19/1، وتفسر حدائق

الروح والريحان، 76/1.

(4) - التحرير والتنوير، 191/1.

(5) - الكتاب، 242/3.

ويقول أبو البركات الأنباري: « النكرة هي الأصل، لأن التعريف طارٍ على التكرير»⁽³⁾. وترتبط الأصالة الفرعية، بالتصورات والمفاهيم التي نحملها عن الأشياء والتي تكون في البدء عامة ثم تُحدّد، ولكنّ المحدد منها وبالنسبة إلى غير المحدد نزر من بحر، وقلّ من كُثْر؛ ومن ثمّ كانت النكرات، أصلاً وأكثر، وكانت المعارف، فرعاً ونزراً.

يقول "بدير متولّي حميد": « الأصل في الأسماء التكرير، إذ أنّ مفاهيم الأشياء تكون أولاً عامة، ثم تحدد بالاستعمال، إذا أُريدَ ذلك من أجل ذلك استطاع النحويون، أن يحصروا المعارف، ولم يتمكنوا من حصر النكرات»⁽⁴⁾.

لقد شكّلت القراءة الشاذة، عودةً، إلى الأصل، إذ الأصل في الأسماء . مثلما سلف . أن تكون نكرات، وبهذه العودة، تمّ نقل الاسمين (صراطا مستقيما) من التحديد والتعيين والبيان، إلى الإطلاق والعموم.

وذهب "ابن جني"، إلى أنّ في قراءة التكرير، تذلاً إلى الله وإظهار طاعة له، والرضا منه ولو بما يُسمّى: (صراطا مستقيما)، كما أنّ القليل يُسمى (الصراط المستقيم) والذي شاعت استقامته وعُرِفَ حاله وطريقه، هو زاك وكثير بالنسبة لنا، وهو من إنعامك علينا، فمنّا الطاعة والمصير إلى أمر ونهيك⁽⁵⁾.

ثم يقول "ابن جني": « وزاد في حسن التكرير هنا، ما دخله من معنى، وذلك أنّ تقديره: أدم هدايتك لنا فإنك إذا فعلت ذلك بنا هديتنا إلى صراط مستقيم»⁽⁶⁾.

"الرُّسُل" في قوله سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنِ

مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ...﴾ [آل عمران: 144]، القراءة التي عليها عامة

(1) - نفسه، 241/3.

(2) - الأصول في النحو، 48/1.

(3) - أسرار العربية، ص: 141، وينظر: اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، لمحمد السرمري، ص: 141.

(4) - لغة الإعراب، دار المعرفة، القاهرة، د. ط ت، 41/1.

(5) - المحتسب، 116/1.

(6) - نفسه، 116/1.

القراء: (الرسل) بالتعريف، وفي هذا التعريف دلالة على « تفخيم ذكر الرسل، والتنويه بهم، على مقتضى حالهم من الله تعالى». (1)

أما (رُسُلٌ) بالتكثير، فهي قراءة عبد الله بن مسعود، وابن عباس و قحطان بن عبد الله (2)، ووجه التكثير، أن الموضع: « موضع تبشير لأمر النبي . صلى الله عليه وسلم . في معنى الحياة، ومكان تسوية بينه وبين البشر في ذلك» (3).

وقد ذكر "ابن عطية" أن « القراءة بتعريف (الرسل) أَوْجَهُ في الكلام». (4)

وإلى هذا ذهب "أبو حيان"؛ إذ يقول: « وقراءة التعريف أَوْجَهُ إذ تَدَلَّ على تساوي كُلِّ في الخلق والموت، فهذا الرسول هو مثلهم في ذلك» (5)، ويرى العكبري أن: (رسل) بالتكثير « قريب من معنى المعرفة» (6).

وفي الجملة، فإن المعنى، على القراءتين يتعين للدلالة على أن الرسول . عليه الصلاة والسلام . كسائر الرسل، بَلَّغَ كما بَلَّغُوا، فلما انقضت آجالهم ماتوا، وكذلك هي الحال معه . صلى الله عليه وسلم . لما ينقضي أجله، يموت كما ماتت الرسل قبله، وسيخلو مثلما خَلَوْا وانقرضوا وَمَضَوْا (7).

"الْأَسْرَى" في قوله عزّ و جلّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى ... ﴾ [الأنفال: 70]، قرأ ابن محيصن: (8) (أسرى) بالتكثير، ولا يبعد أن يكون هناك تقارب دلالي بين

(1) - المحرر الوجيز، 516/1.

(2) - المحرر الوجيز، 516/1، إملاء ما من به الرحمن، ص: 138، ومعجم القراءات، 583/1، وتفسير حدائق الروح

والريحان، 163/5.

(3) - البحر المحيط، 363/3.

(4) - المحرر الوجيز، 516/1.

(5) - البحر المحيط، 363/3.

(6) - إملاء ما من به الرحمن، ص: 138.

(7) - يُنظر: المحرر الوجيز، 516/1، وتفسير الطبري، 96 97/6، وروح المعاني، 73/4، وتفسير لفخر "الرازي"، 22/9.

(8) - معجم القراءات، 331/3، وتفسير حدائق الروح والريحان، 96/11.

قراءتي: التعريف والتذكير، وقد يكون الاختلاف كامناً في الدلالة ما بين المعرفة والنكرة، وما تنبئ به المعرفة من تعيين وتحديد وعهد، وما تعنيه النكرة من عموم ولا عهدية⁽¹⁾.
ونشير إلى أن الحذف من بنية الكلمة كان كافياً لإعادتها إلى أصل تنكيرها، ومن ثم الدلالة على عدم التحديد والتعيين.

"الْمَوَدَّةُ" في قوله تعالى: ﴿... قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ...﴾

[الشورى: 23]، قرأ زيد بن علي: (إلا مودة) بالتكثير، والنصب في القراءتين، لكلمة (مودة) فعلى الاستثناء، والنكرة في القراءة الشاذة و « إن كانت عامة إلا أنها هنا أفادت التخصيص »⁽³⁾.

ومعنى المودة: « المحبة والمعاملة الحسنة المشبهة معاملة المتحابين »⁽⁴⁾، وقد يكون المراد بها هنا: « معاملة المحبة أي المجاملة بقريظة أن المحبة لا تُسأل لأنها انبعاث وانفعال نفساني »⁽⁵⁾.

ولعل قراءة الجمهور (المودة) بالتعريف، تفيد استغراق المودة والمحبة، أما على التنكير وعدم التعيين، فقد تفيد مودة من المودات أو محبة من المحبات.

وعلى كل فإن المعنى: « لا أسألكم عليه أجرا يا معشر قريش، إلا أن تودوني في قرابتي منكم، وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم »⁽⁶⁾.

2) من التنكير إلى التعريف:

(1) - يُنظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، و الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط: 01، 1408 هـ -

1988م، ص: 323. وقراءة زيد بن علي، ص: 186.

(2) - روح المعاني، 33/25، ومعجم القراءات، 8/323.

(3) - قراءة زيد بن علي، ص: 187.

(4) - التحرير والتنوير، 82/25.

(5) - نفسه، 82/25.

(6) - تفسير الطبري، 501/20، ويُنظر: روح المعاني، 30/25.

"حَيَوَةٌ" في قوله عز وجل: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ...﴾ [البقرة:96]، قرأ الجمهور: (حياة) بالتنكير، والغرض من هذا التنكير، هو إرادة حياة «مخصوصة، وهي الحياة المتطاولة»⁽¹⁾، والكلام عن اليهود، فهم أحرص الناس على الحياة، وأشدهم كراهة للموت⁽²⁾، وهذا الحب للحياة ثابت في أجيالهم المتعاقبة، وهذا "الظاهر بن عاشور" يخبر عن يهود تونس أنهم يقولون: «الحياة وكفى»⁽³⁾. فنوع الحياة المرادة، هي ذلك النوع المتطاول، بصرف النظر عن مدته أو كلفيته، أي كيفما كانت الحياة تلك⁽⁴⁾.

يقول "الألوسي": «وتنكير (حياة) لأنه أريد بها فرد نوعي، وهي الحياة المتطاولة، فالتنوين للتعظيم، ويجوز أن يكون للتحقير، فإن الحياة الحقيقية هي الأخروية... ويجوز أن يكون التنكير للإبهام، بل قيل إنه الأوجه، أي على حياة مبهمة غير معلومة المقدار، ومنه يعلم حرصهم على الحياة المتطاولة من باب أولى...»⁽⁵⁾.

هذا عن المعاني المستفادة من التنكير، في القراءة المشهورة، أما في شواذ القراءة، فقد ثبت عن أبي بن كعب⁽⁶⁾ أنه قرأ: (على الحياة) بالتعريف، والمراد من قراءة التعريف «مطلق الحياة؛ لأنها قد دخل عليها (أل) الجنسية الاستغراقية؛ فهي تشمل الحياة الماضية والراهنة والمستقبلية»⁽⁷⁾.

(1) - الكشاف، 1/155.

(2) - تفسير الطبري، 2/275.

(3) - التحرير والتنوير، 1/617.

(4) - يُنظر: روح المعاني، 1/329، والتحرير والتنوير، 1/617.

(5) - روح المعاني، 1/329.

(6) - الكشاف، 1/155، وروح المعاني، 1/329، ومعجم القراءات، 1/56، وتفسير حدائق الروح والريحان، 2/123.

(7) - أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، ص: 255.

وقراءة الجمهور بالتكثير أبلغ وأوقع، وذلك لإفادة العموم، وأن الحرص ليس على ما هو حاصل ومتحقق من الحياة؛ ماضيه وحاضره، وإنما ما لم يحصل أو يتحقق منها، وهو الحياة المستقبلية التي لم توجد بعد⁽¹⁾.

يقول "الدرويش": «ففي تكثير "حياة" فائدة عجيبة، فحواها أن الحريص لا بد أن يكون حيا، وحرصه لا يكون على الحياة الماضية، والراهنة، فإنهما حاصلتان، بل على الحياة المستقبلية، ولما لم يكن الحرص متعلقا بالحياة على الإطلاق، بل على الحياة في بعض الأحوال وجب التكثير»⁽²⁾.

إن هناك صلة بين التكثير في دلالاته اللغوية، إذ يدل على عدم التحديد، والغموض والإبهام وما جهل فلم تتضح حقيقته، وبين دلالة (حياة) بالتكثير على الحياة المبهمة أو الغامضة، فهي حياة مجهولة لم توجد بعد، حقيقتها غير متضحة، فهي حياة في المستقبل وكفى، المهم أن تكون متطاولة تُزاد إلى أعمارهم، لشدة حرصهم عليها وعظم بغضهم وكرهيتهم للموت.

"أحد" في قوله جل ثناؤه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 01] القراءة التي عليها

القرأة: (أحد)، و"أحد"، بمعنى: منفرد، وأصل همزته الواو، أي: وحد، وهو صفة مشبهة مثل: حسن⁽³⁾ يقول "الزمخشري": «هو أحد، وهو بمعنى واحد وأصله واحد ...»⁽⁴⁾، والمعنى: «فرد من جميع جهات الوجدانية، وليس كمثلته شيء»⁽⁵⁾، فهو: «الواحد الأحد، الذي لا نظير له ولا وزير، ولا نديد ولا شبيه ولا عدل...»⁽⁶⁾، وهو: «منفرد بالإلهية لا يشاركه فيها

(1) - يُنظر: الكشاف، 1/155، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير للطباعة والنشر ودار الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط: 07، 1420 هـ - 1999 م، 1/145، وأثر القراءات في الفهم اللغوي، ص: 255.

(2) - إعراب القرآن الكريم وبيانه، 1/45.

(3) - التحرير والتنوير، 30/613.

(4) - الكشاف، 4/650.

(5) - المحرر الوجيز، 5/536.

(6) - نفسه، 5/536.

(6) - تفسير ابن كثير، 14/513.

شيء من الموجودات».(1)

يقول ابن كثير: « ولا يطلق هذا اللفظ على أحد في الإثبات إلا على الله . عز و جل . لأنه الكامل في جميع صفاته وأفعاله».(2)

وقرأ الأعمش:(3) (الواحد) بالتعريف، وبالواو، عوضاً عن الهمزة والظاهر أن (أحد) بالتنكير، أكثر دلالة على الوحدانية وعدم التعدد من لفظ (الواحد) بالتعريف.

كما أن (أحد) من حيث الصيغة، صفة مشبهة، أما (واحد) فهو اسم فاعل، وهو لا يفيد التمكّن: في حين أن الصفة المشبهة « تفيد تمكّن الوصف في موصوفها بأنه ذاتي له، فلذلك أوثر (أحد) هنا على (واحد)».(4)

وقد اجتهد العلماء في التفريق بين "الأحدية" و"الواحدية"، فقالوا: الأحدية والوحدانية، فقالوا: لا يُبنى عليه العدد ابتداءً، أما الواحدية، فيبنى عليها: ذلك أنك لا تقول: أحد اثنان، وإنما تقول: واحد، اثنان، كما أن "أحد" في النفي تفيد العموم، أما الواحد فإنه يحتمل العموم وغيره، فيقال: ما في الدار أحد ولا يقال بل اثنان، ويجوز ما في الدار واحد بل اثنان، وقيل: الأحدية لتفرد الذات والواحدية لنفي المشاركة في الصفات، وقيل عكس ذلك، وقد قيل: إن الواحد الأحد في حكم الاسم الواحد، وقد فسّر لفظ (أحد) بالواحد، ورأوا أن قراءة الأعمش تعضد هذا التفسير (5).

ونلمح إلى أن (أحد) و(واحد) وصفان مصوغان من مادة واحدة متحدة، للدلالة على الوحدة والتفرد، إلا أن لفظ (أحد) يتحقق معه إثبات الوحدة الكاملة لله عز و جل، وإبطال عقيدة

(1) - التحرير والتنوير، 615/30.

(2) - تفسير ابن كثير، 513/14.

(3) - الكشاف، 650/4، وروح المعاني، 272/30.

(4) - التحرير والتنوير، 614/30.

(5) - يُنظر: روح المعاني، 272/30.

الشريك⁽¹⁾، ذلك لكونه جاء على صيغة الصفة المشبهة، وهي: «نهاية ما يمكن به تقريب، معنى وحدة الله تعالى، إلى عقول أهل اللسان العربي المبين»⁽²⁾.

التنوين:

التنوين ظاهرة صوتية، تتحقق بوجود صائت قصير، بعده صامت "النون الساكنة، فهو: «حركة قصيرة بعدها نون»⁽³⁾، أو هو: «مجموع الحركة والنون»⁽⁴⁾ وهذا الصامت (النون) حاضر نطقاً أو تلفظاً، غائب خطأً أو كتابياً. يقول "الفاكهي": «التنوين نون تثبت لفظاً لا خطأ»⁽⁵⁾، فالتنوين وإن لحق الآخر لفظاً، فإنه لا يفارقه خطأ فحسب، بل ووقفاً أيضاً⁽⁶⁾.

وللتنوين صلة بالنظام المقطعي للكلام فهو يؤثر على موضع النبر من الكلمة، فيضيف إلى بنيتها مقطعاً جديداً⁽⁷⁾ وهو أيضاً أمانة على الخفة في الأسماء، فإذا ثقل الاسم، حذف التنوين، طلباً للخفة، وبذلك يصبح حذف التنوين، مظهراً من مظاهر التخفيف⁽⁸⁾ وإذا كان التنوين ضارياً بوشائجه إلى المستوى الصوتي فإن له وطيد الصلة بالمستوى النحوي، وذلك

(1) - التحرير والتنوير، 614/30.

(2) - نفسه، 614/30.

(3) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط: 2003 08 م، ص: 218.

(4) - عوض المرسي جهادي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، دار الرفاعي، مصر. الرياض، ط: 01، 1413 هـ. 1982 م، ص: 10.

(5) - الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي [899 هـ. 972 هـ]، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، مصر، ط: 1414 02 هـ. 1993 م، ص: 281.

(6) - محمود العالم المنزلي، الأصول الوافية أنوار الربيع في الصرف والنحو والبدع، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط: 1322 01 هـ، ص: 176.

(7) - ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: 220، و ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض مرسي جهادي، ص: 34، 10، ودلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية، أشواق محمد النجار، دار دجلة، الأردن، ط: 01، 2006 م، ص: 184.

(8) - ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط: 1417 01 هـ. 1996 م،

ص: 284. و من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، حمزة عبد الله النشرتي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر،

د - ط، 1407 هـ - 1986 م، ص: 126.

لتأثيره على الوظائف النحوية للعناصر الواقعة في حوالية الاسم المنون، هذا إلى جانب صلة ظاهرة التتوين بالجانب الدلالي، فالتتوين يسهم في تحديد البنية الدلالية للتركيب، كما أن حذفه، قد يسهم في تغيير تلك دلالة.

دلالات تركيبية وزمنية ودلالات معنوية»⁽¹⁾.

وعليه فإن هذه اللاصقة، حين تلحق الأسماء، لا تقتصر دلالتها على التتكير فحسب، بل هي « ذات لا شك أن ظاهرة التتوين حين يتجاوزها أكثر من مستوى لغوي، تكشف أن اللغة بناء متلاحم الأركان، وأن هذه المستويات، توجد في حالة من الترابط، وأن التغيير على مستوى معين قد يصاحبه تغيير في باقي المستويات، و من ثم، فإن محاولة الفصل بين مستويات اللغة لا تبرره إلا الرغبة في تيسير الدراسة والتحكم فيها، جريا وراء الدقة، وأملا في العلمية.

ويبقى التتوين خصيصة، تنفرد بها اللغة العربية، دون لغات العالم⁽²⁾، وأن التتوين، ليس ترفا لغويا، وإنما هو وسيلة توسلتها اللغة، لتؤدي وظائف معينة، ثم إن التتوين وإن عدم وظيفة النون التي هي للتوكيد، فإنه لا يعدم وظائف أخرى من مثل الدلالة على الاسمية، والتتكير، و على كون الاسم مصروفا، فالتتوين « يهدينا إلى أمور لغوية قد تغيب عنا لولا هذه العلاقة فهو قد يدلنا مثلا على هوية الكلمة واشتقاقها، ومعرفة هي أم نكرة فهو علامة يحملها الاسم تدل على أصله وهويته»⁽³⁾.

و قد نونت القراءات الشاذة، بعض الكلمات غير المنونة، في قراءة الجمهور، في مواضع عدة، منها :

(1) - دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، أشواق محمد النجار، ص: 80.

(2) - ينظر: من أسرار اللغة، ص: 218، ودلالة اللواصق في اللغة العربية، ص: 80. و حمودي زين الدين المشهداني ،

قراءة حمزة بن حبيب الزيات، دراسة نحوية وصرفية (الموسوعة العلمية، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، العدد: 09) ص: 93.

(3) - قراءة حمزة بن حبيب الزيات، دراسة نحوية وصرفية، ص: 93.

تنوين الفتح:

"لَا رَبِّبَ" في قوله سبحانه ﴿ذَلِكَ أَلْكِتَابُ لَا رَبِّبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 02]، قراءة العامة: "لا ريباً بالفتح"، وهي لا النافية للجنس وهي تفيد نفي العموم، ولذلك تعمل النصب فيما بعدها، يقول "سيبويه": «و"لا" تعمل النصب فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، و ترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت و ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة»⁽¹⁾، ويقول "ابن الأنباري": «"لا" تعملُ النصب إجماعاً، و لأنها نقيضة "إن" لأنَّ "لا" للنفي وإنَّ للإثبات»⁽²⁾، ويقول أيضاً: «"لا" لا تعمل إلا في النكرة»⁽³⁾، و"لا" تفيد النفي العام، يقول "الزجاج": «فإذا قلت لا رجل في الدار، فهو نفي عام، وكذلك (لا ريبَ فيه)».»⁽⁴⁾.

ذكر صاحب "الإتحاف" أن الحسن قد قرأ: ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ بالتنوين حيث وقع بفعل مُقدَّر أي: لا أجد ريباً، والجمهور بغير تنوين مع البناء على الفتح»⁽⁵⁾. فالريب هو الشك و«أصل الريب القلق واضطراب النفس»⁽⁶⁾ والمعنى على قراءة الجمهور هو: أن القرآن لا شك فيه، والمراد: «نفي كونه مظنة للريب بوجه من الوجوه والمقصود أنه لا شبهة في صحته، ولا في كونه من عند الله، ولا في كونه معجزاً»⁽⁷⁾.

فالتنوين نقل التركيب من الاسمية إلى الفعلية؛ ف(ريباً) على قراءة الجمهور، اسم (لا) النافية للجنس، والخبر محذوف تقديره: موجود، وتقدير الكلام: لا ريبَ موجود فيه؛ وعليه فالجار

(1) - الكتاب، 2/274.

(2) - أسرار العربية، ص: 278.

(3) - نفسه، ص: 279.

(4) - معاني القرآن وإعرابه، 1/69. ويُنظر: الجامع لأحكام م، 1، ج1/159.

(5) - إتحاف فضلاء البشر، ص: 167.

(6) - التحرير والتنوير، 1/222.

(7) - تفسير الفخر الرازي، 1/21.

والمجرور (فيه) متعلقان بالخبر المحذوف⁽¹⁾، وأما (ريباً) في القراءة الشاذة، فمفعول به لفعل محذوف تقديره: (أجد).

كما أن التتوين قد نقل (لا) من النفي العام، المستغرق لكل الجنس، إلى النفي المعهود الذي لا يشترط فيه اشتغال جميع أفراد المنفي، و من ثَمَّ سلب التتوين (لا) العمل، أي أن تعمل عمل (إن)؛ فقد طابقتها في العمل عندما شُبِّهت بها في قراءة الجمهور، وفارقتها عملاً و دلالةً، في شاذّ القراءة؛ لأنها لم تعمل النصب، ولم تفد الإثبات.

فقد أسهم التتوين في تغيير الوظائف النحوية لعناصر الجملة، فما كان نافياً للجنس أصبح نافياً فقط، وما كان اسم "لا" النافية للجنس، أصبح مفعولاً به، كما دعا التتوين إلى تقدير فعل محذوف، عمل النصب في (ريباً) المنونة.

تنوين الضمّ:

"جَامِع": في قوله عزّ وجلّ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ...﴾ [آل

عمران عمران:09] قرأ القراء: (جامع الناس) برفع اسم الفاعل "جامع" من غير تنوين، و بجرّ "الناس" على الإضافة، التي هي المفعول في الأصل؛ مثلما أنّ الأصل في اسم الفاعل التتوين، فلما كُفَّ التتوين عنه، انجرّ المفعول. وقرأ الحسن البصري⁽²⁾: (جامع الناس)، بتتوين اسم الفاعل (جامع) ونصب (الناس) على المفعولية، والتقدير: تجمع الناس، يقول

"الزّمخشري": «أي تجمعهم لحساب يوم أو لجزاء يوم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ

الْجَمْعِ...﴾، [التغابن:9]»⁽³⁾، والمعنى: «يا ربنا إنك تجمع الناس للجزاء في يوم لا شك في

وقوعه...»⁽⁴⁾.

(1) - ينظر: التحرير والتنوير، 1/223. وإعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، دار اليمامة، دمشق، بيروت، ودار ابن

كثير، دمشق، بيروت، و دار الإرشاد للشؤون الجامعية، ط: 07، 1420 هـ - 1999 م، 1/38.

(2) - إتحاف فضلاء البشر، 1/219.

(1) - الكشاف، 1/299 298.

(4) - تفسير حدائق الريحان، 4/182.

وتتوين اسم الفاعل، هو جعله قسيما للفعل المضارع في عمله النصب، يقول "سيبويه": «فإذا كان [اسم الفاعل] منونا فهو بمنزلة الفعل النَّاصِب»⁽¹⁾، وتتوينه أيضا هو إيذان بجعله دالا على الحال أو الاستقبال، وهذه الدلالة الزمنية شرط، لكي يعمل النَّصْب فيما بعده؛ يقول "المبرد": «فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه و لم ينقطع، أو ما تفعله بعد، و لم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره، لأنه في معناه»⁽²⁾.

ويقول "السبتي": «وقد صحَّ أنَّ العرب لم تُعْمَلِ اسمَ الفاعلِ إلَّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال»⁽³⁾.

ولا وجود لتغيّر دلالي بين قراءة الجمهور (جامع) بالإضافة من غير تتوين، وقراءة "الحسن" (جامع) بالتتوين ونصب (الناس)؛ فاسم الفاعل في القراءتين؛ يدل على الاستقبال، ولذلك جاز فيما بعده الجر والنصب، يقول "رضي الدين الاسترأبادي": «وإن كان [اسم الفاعل] بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب والجر»⁽⁴⁾.

لاشك أن كف التتوين والإضافة، يُعد قرينة شكلية، تجعل اسم الفاعل، دالا زمنيا على الماضي، و إن كان «بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل، بل يجر ما بعده»⁽⁵⁾ إلا أنه في قراءة الجمهور، يدل على الاستقبال، وقد وجدنا المفسرين قد درجوا على تأويل "جامع" بفعل مضارع؛ فهذا الطبري يقول: «وذلك يوم يجمع الله فيه خلقه لفصل القضاء بينهم في موقف العرض و الحساب»⁽⁶⁾، وفسر "الزمخشري" (جامع) ب: "تجمعهم" وكذلك فعل "السيوطي"⁽⁷⁾، وقد

(1) - الكتاب، 1/177.

(2) - المقتضب، 4/149.

(3) - البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط: 01، 1407 هـ. 1986 م، 2/1014.

(4) - شرح الرضي على الكافية، 3/425.

(5) - أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، شرح ملحّة الإعراب، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، ط: 01،

1412 هـ - 1991 م، ص: 99-98.

(6) - جامع البيان، 5/234.

(7) - يُنظر: الكشف، 1/298. و جلال الدين المحلي، و جلال الدين "السيوطي"، تفسير الجلالين، شركة ابن باديس

للكتاب، الجزائر، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 1430 هـ. 2009 م، ص: 59. ويُنظر: تفسير حدائق

الريحان، 4/182.

جعل "أبو حيّان"، من القراءة الشاذة "جامع الناس"؛ بالتثوين والنصب، دليلاً على أن "جامع" في قراءة الجمهور، للاستقبال؛ حيث يقول: «وظاهر هذا الجمع أنه الحشر من القبور للمجازاة، فهو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، وبديل على أنه مستقبل، قراءة أبي حاتم: جامع الناس، بالتثوين، ونصب الناس»⁽¹⁾.

"ذَائِقَةٌ": في قول الله سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ...﴾ [آل عمران: 185]، قراءة الجمهور "ذائقة" اسم فاعل غير منون، مضاف إلى لفظ "الموت"، بعده، الذي جاء مجروراً بالإضافة، لا شك أن سياق الكلام ينبئ أن ذوق الموت، يكون في الزمن المستقبل، و كأن المعنى: أن كل نفس تتصف بالحياة، سيكون الموت مآلها، وستذوقه إن آجلاً أم عاجلاً، ويؤكد أنه للاستقبال، قراءة الأعمش ويحي وابن أبي إسحاق، والمطوعي⁽²⁾: "ذائقة" بالتثوين و "الموت" بالنصب، على المفعولية، ونقل "الفخر الرازي" : "أنها رويت عن "الحسن"⁽³⁾ ونسبها "الزمخشري" إلى "اليزيدي"⁽⁴⁾، ويكون التقدير: تذوق الموت. وخرجها "القرطبي" بقوله: «ذائقة الموت» بالتثوين ونصب الموت، قالوا: لأنها لم تذوق بعد، وذلك أن اسم الفاعل، على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى المضي، والثاني بمعنى الاستقبال، فإن أردت الأول لم يكن فيه إلا بالإضافة إلى ما بعده...و إن أردت الثاني، جاز الجر والنصب، والتثوين فيما هذا سبيله هو الأصل»⁽⁵⁾.

و مما سبق نخلص، إلى الحقائق الآتية:

- 1) التثوين لم يكن ترفا لغوياً، وإنما جاء به لأداء وظيفة معينة.
- 2) أثر التثوين في الوظائف النحوية للكلمات، داخل التركيب؛ فأصبح المجرور بالإضافة، منصوباً، على المفعولية.

(1) - البحر المحيط، 3/33.

(2) - الجامع لأحكام القرآن، م2 ج، 4/297. المحرر الوجيز، 1/550، معجم القراءات للخطيب، 1/639. حدائق الريحان، 5/310.

(3) - تفسير الرازي، 9/129.

(4) - الكشاف، 1/394.

(5) - الجامع لأحكام القرآن، م2 ج، 4/298 297.

(3) التتوين نقل اسم الفاعل من الإبطال إلى الإعمال؛ أي من إبطال نصب الاسم الذي بعده؛ فهو مجرور بالإضافة، إلى إعماله النصب فيه، على المفعولية.

(4) للتتوين دلالة زمنية، فهو علامة شكلية، تجعل اسم الفاعل دالا على زمن الحال أو الاستقبال، أما غيابه فقد يكون علامة شكلية أيضا، تدل على الزمن الماضي، «فإذا أخبر [اسم الفاعل] أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تتوين البتة»⁽¹⁾، و لكن رأينا أن غياب التتوين في قراءة الجمهور؛ في "جامع" و"ذائقة"، لم يجعلهما منصرفين للدلالة على الزمن الماضي، بل كان للسياق أثره، في دلالتهما على الاستقبال.

(5) نقل "اسم الفاعل"، من كفّ التتوين إلى التتوين، هو نوع من المعاقبة، بين الفرعية و الأصالة، أو لنقل عودة من الفرع، إلى الأصل؛ فالأصل في اسم الفاعل إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال أن يكون منونا، ناصبا لما بعده، ويجوز كف التتوين و إضافته للاسم بعده؛ إذ «أن التتوين والإضافة لا يجتمعان أبدا»⁽²⁾، فالتتوين هو الأصل و الإضافة فرع عليه، إلى هذا ذهب سيبويه⁽³⁾، وذكر "الزمخشري"، وذكر "الزمخشري" أنه قرئ: «جامع الناس» على الأصل⁽⁴⁾ و كذلك، قراءة من قرأ: "ذائقة الموت"، بالتتوين و النصب، فعلى الأصل أيضا⁽⁵⁾، ويرى "القرطبي" الرأي نفسه، حين يقول: « والتتوين فيما هذا سبيله [اسم الفاعل بمعنى الاستقبال] هو الأصل»⁽⁶⁾، وأما "المبرد" فيذكر: أن التتوين هو الأصل، والإضافة أخف

(1) - الكتاب، 1/171.

(2) - الطاهر خليفة القراضي، الأسس النحوية و الإملائية في اللغة العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: 01

، 1422هـ - 2002م، ص: 195.

(3) - ينظر: الكتاب، 1/167.

(4) الكشاف، 1/298.

(5) - نفسه، 1/394.

(6) - الجامع لأحكام القرآن، م 2 ج، 4/298.

وأكثر، وهما في الجودة سواء⁽¹⁾ ويرى "السيوطي" : أن الإضافة هي الأصل، أما "الكسائي" فيرى: أن الإضافة و التتوين سيان⁽²⁾.

إذا عدنا التتوين، في اسم الفاعل هو الأصل، فإن كَفَّ التتوين عنه، وإضافته، قد يُعدُّ ضرباً من التخفيف، وعليه فقراءة العامة أخفُّ، وهي وفق الأكثر، والقراءة الشاذة، وإن كانت على الأصل، فهي أثقل، و وفق الأقل، وإن كانت الدلالة على القراءتين، واحدة؛ يقول "سيبويه": «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التتوين و النون، و لا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفَّ التتوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، و دخل في الاسم معاقبا للتتوين...»⁽³⁾ و يقول أيضا: «و ليس يغير كَفُّ التتوين، إذا حذفته مستخفاً، شيئاً من المعنى، و لا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عزَّ و جلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾»⁽⁴⁾، و يقول "القرطبي": «و يجوز حذف التتوين والإضافة تخفيفاً»⁽⁵⁾.

إنَّ كَفَّ التتوين جاء لضرب من التخفيف، وللتخفيف وطيد الصلة بالاقتصاد اللغوي، والتتوين، كما سلف، هو نون بعد الحركة، تثبت لفظاً لا خطأ، وهي مقطع صوتي جديد يضاف إلى بنية الكلمة، وعليه فإنَّ التّخلص من هذه النون بوساطة كَفُّ التتوين، ما هو إلاّ تَخْلَصُ، من مقطع من مقاطع الكلمة، وهو . في الوقت ذاته . إعفاء لجهاز التصويت، من الجهد العضلي اللازم لإنتاج ذلك الصوت، فنتحقق بذلك الخفة، و من ثمَّ الاقتصاد اللغوي. وعليه فإنَّ قراءة العامة، قد جاءت منسجمة، مع القوانين الصوتية، ومنها قانون "الجهد الأقل" والذي يتجلى في الاقتصاد اللغوي، و قد نجمت عنه الخفة، أما القراءة الشاذة ففيها جهد

(1) - يُنظر : المقتضب، 4/149.

(2) - يُنظر : محمد سمير محمد عزيز نمر موقدة، اسم الفاعل في القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء

المنهج الوصفي، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004م. ص: 54.

(3) - الكتاب، 1/166 165.

(4) - نفسه، 1/166.

(5) - الجامع لأحكام القرآن، م 2 ج، 4/298.

إضافي، يقوم به جهاز التصويت، فيأتي التتوين وفق "الجهد الأكثر"، وإن لم تكن ثقيلة، فهي أقل خفة من القراءة المشهورة.

التبادل بين الأسماء:

كثيرا ما تأتي القراءة المشهورة، بأسماء، معينة فتأتي القراءة الشاذة، فتبدلها أسماء أخرى، غالبا ما تكون، مقاربة لها دلاليا، وتقوم مقام الكلمات البديل منها أو المحذوفة من حيث وظيفتها النحوية في التركيب.

من عينيات حذف الاسم وإقامة اسم آخر مقامه، نذكر:

- التبادل بين "غلا" و"غمرا":

في قوله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا

وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا

إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: 10]، قرأ الجمهور: (ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا) جاء

في لسان العرب: «الغل بالكسر والغليل الغش والعداوة والضغن والحقد والحسد»⁽¹⁾، وقرأ

الأعمش⁽²⁾: (ولا تجعل في قلوبنا غمرا للذين آمنوا) قرأ: (غمرا) استعاض بها عن (غلا) التي هي

للجمهور، والغل والغمر، هما: الحقد، يقول "الزمخشري": «(غلا) وقرئ: (غمرا)، وهما الحقد»⁽³⁾.

وقال "ابن عطية": « والغل والاعتقاد الردي، وقرأ الأعمش: (في قلوبنا غمرا للذين) :

الحقد»⁽⁴⁾.

(1) - لسان العرب، مادة: (غل)، وينظر: تاج العروس، للزبيدي، مادة: (غل).

(2) - المحرر الوجيز، 288/5.

(3) - الكشاف، 370/4.

(4) - المحرر الوجيز، 288/5 .

فالغُلُّ والغِمْرُ، تحمّلان الدلالة نفسها، ويمكن عدّهما من باب المترادف، إذ يتحقق التطابق الدلالي بينهما، وإلا فهما على الأقلّ متقاربتان دلالياً، على رأي منكري الترادف، في علاقة الكلمات بعضها ببعض.

إنّ اتفاق الكلمتين دلالياً، هو الذي أباح حلول إحداهما محل الأخرى في السياق نفسه، ولذلك وجدنا بعض المفسّرين، يفسّر الغل بالغمر، دونما إشارة إلى أنّ "الأعمش" قد قرأ: "غَمْرًا"، فهذا "الطّبري" يقول: «و قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعني غمرا و ضغنا»⁽¹⁾.

وإذا ما جئنا إلى المعاجم نجدها تشرح الغمر بأنّه الحقد والغلّ؛ يقول "الزبيدي": «والغمر أيضا: الحقد والغل ويكسر ج غمور وقد غمّر صدره كفرح يغمر غمرا غمرا: غلّ»⁽²⁾.
و يقول "ابن فارس": «والغمر: الحقد في الصدر وسُمّي لأنّ الصدر ينطوي عليه. يقال: غمر عليه صدره»⁽³⁾.

وأما عن الوظيفة النحوية فنجدها واحدة، لا تتغيّر بوقوع التبادل بين الكلمتين؛ ف(غلا) على قراءة الجمهور، مفعول به للفعل: (تجعل)، وكذلك (غمرا) على القراءة الشاذة، مفعول به للفعل نفسه (تجعل).

الأفعال:

أ- الأفعال المرفوعة:

1- جزم الفعل المرفوع:

(1) - جامع البيان في تأويل القرآن، 287/23 .

(2) - تاج العروس، مادة: (غمر).

(3) - معجم مقاييس اللغة، مادة: (غمر).

يَحْدُثُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِي الْقِرَاءَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْعَامَّةُ، مَرْفُوعًا فَتَجْعَلُهُ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةَ مَنْصُوبًا، وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا نَسْبُ الْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ، نَذَرَ:

:"يُكْفِّرُ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُوتُوهَا

الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ...﴾ [البقرة: 271] قراءة

الجمهور برفع الفعل (نكفر) لعدم الناصب والجازم، قرأ الأعمش والحسن⁽¹⁾: (يكفر) بالجزم دون واو فعلي قراءة لجمهور، يكون الفعل (يكفر) في موضع خبر مبتدأ محذوف، تقديره، هو أي هو يكفر وعلى القراءة الثانية، بالجزم فيكون عطفا على موضع الجملة قبله والتي هي في محل جزم، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ بِمَا

لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بَكُمْ عَمِي فَهَمَّ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 171]، وقد

خرج "أبو حيان" قراءة الجزم بقوله: «ووجهه أنه أبدل على الموضع من قوله: فهو خير لكم، لأنه في موضع جزم، وكأن المعنى: يكن لكم الإخفاء خيرا من الإبداء، أو على إضمار حرف العطف، أي ويكفر»⁽²⁾، ويقول "ابن خالويه": «والحجة لمن جزم: أنه عطفه على قوله: (وإن تخفوها) فجعل التكفير مع قبول الصدقات، والحجة لمن رفع: أن ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع»⁽³⁾.

فعلى قراءة الرفع يكون الكلام مستأنفا، وعلى الجزم يكون الكلام معطوفا، على جواب الشرط، أو هو بدل منه.

يقول "ابن عطية": «والجزم في الراء أفصح هذه القراءات، لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطا إن وقع الإخفاء، وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى»⁽⁴⁾.

(1) - البحر المحيط، 691/2، والميسر في القراءات الأربع عشرة، ص: 46.

(2) - البحر المحيط، 961/2 .

(3) - الحجة في القراءات السبع، ص: 102.

(4) - السابق، 65/1.

وقد عقّب "أبو حيّان" على رأي "ابن عطية"، مرجحاً الرفع على الجزم، بقوله: « ونقول إنّ الرفع أبلغ وأعمّ، لأنّ الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والشرط يدل على أنّ التكفير مترتب من جهة المعنى، على بذل الصدقات، أبديت أو أخفيت، لأننا نعلم أنّ هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصه به ولا يمكن أن يُقال: إنّ الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين، من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء»⁽¹⁾.

"يَضُرُّكُمْ" في قوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ^ع إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة:105]، قراءة جمهور القراء (لا يضرُّكم) بضم الضاد وتشديد الراء وضمها، فعلا مضارعاً مرفوعاً، وتخرج هذه القراءة، من وجهين:⁽²⁾

الأول: أنّ الضم في الراء علامة رفع الفعل، وفي ذلك دلالة على استئناف الكلام، ويكون الفعل خبراً.

الثاني: أنّ الضمّ علامة جزم، وقد بني الفعل على الضم، لتماثل ضمّة الراء ضمّة الضاد قبلها، فهو من باب المماثلة بين الصوائت، ليكون عمل اللسان من وجه واحد، فيكون ذلك أخفّ، وعليه يكون (يضرُّكم) جواباً للأمر (عليكم) مجزوماً، وقد يكون مجزوماً على النهي. يقول "الزمخشري": « لا يضرُّكم فيه وجهان: أنّ يكون خبراً مرفوعاً وتنصره قراءة أبي حيوة، لا يضيركم، وأن يكون جواباً للأمر مجزوماً، وإنّما ضُمَّتِ الراء إتباعاً لضمّة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة، والأصل لا يضرُّركم، ويجوز أن يكون نهياً»⁽³⁾.

ويقول "ابن النحاس": (لا يضرُّكم من ضلّ) ير ويجوز أن يكون جزماً على الجواب أو على النهي، يراد به المخاطبون كما يقال، إلا أرينك ها هنا، وإذا كان جزماً جاز ضمه وفتحته وكسره»⁽¹⁾.

(1) - السابق، 65/1.

(2) - ينظر: إعراب القراءات الشواذ، 236 237/1 وإعراب القرآن لابن النحاس 258/1 والبحر المحيط، 388/4، والإملاء للعكبري، ص: 205.

(3) - الكشف، 69/2.

وجاءت القراءة عن الحسن البصري (لا يَضْرُكُم) بضم الضاد وسكون الراء، فعلا مضارعاً مجزوماً وقرأ إبراهيم النخعي، بالجزم إلا أنه كسر الضاد (لا يَضْرِكُم).

ويُخَرِّجُ الجزم من وجهين: (2)

الأول: أنه جواب الأمر (عليكم أنفسكم) بمعنى: الزموا. يقول "الزمخشري": «عليكم من أسماء الفعل بمعنى: الزموا إصلاح أنفسكم، ولذلك جزم جوابه» (3).

الثاني: أن تكون (لا) ناهية، فهو مجزوم بها.

يقول ابن جني: «قراءة الحسن: (لا يَضْرُكُم) وقراءة إبراهيم (لا يَضْرِكُم).. فيها أربع لغات: ضاره يضيره، وضاره يضوره، وضَرَّه يضره، وضَرَّه يضره بسر وتشديد الراء.. وجزم يَضْرُكُم ويَضْرِكُم لأنه جعل جواب الأمر أعنى قوله: (عليكم أنفسكم) ويجوز أن تكون لا هنا نهياً كقولك: لا تقم إذا قام غيرك، والأول أجود» (4).

فقراءة الجمهور من: ضَرَّ يَضُرُّ، وقراءة الحسن، من: ضار يضور، أما قراءة النخعي، فمن: ضار يضير، وكلها لغات، وقد ذكر ذلك: "ابن جني" و"العكبري"، و"أبو حيان" (5).

"تَطَهَّرُهُمْ" في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ

عَلَيْهِمْ...﴾ [التوبة: 103] قراءة الجماعة: (تَطَهَّرُهُمْ) بفتح الطاء، وكسر الهاء وتشديدها، وضم

الراء، فعلا مضارعاً مرفوعاً، من طَهَّرَ، وهو في موضع نصب، صفة لصدقه والتقدير: (خذ من أموالهم صدقة مطهرة) (6)، وقرأ الحسن البصري: (1) (تَطَهَّرُهُمْ) بسكون الطاء، وكسر الهاء

(1) - إعراب القرآن، 284/1.

(2) - يُنظر: الكشاف، 69/2. المحتسب، 328/1. وإعراب القراءات الشواذ، 236/1. والإملاء، ص: 205 والبحر

المحيط، 388/4.

(3) - الكشاف، 69/2.

(4) - المحتسب، 328/1.

(5) - يُنظر: المحتسب، 328/1. وإعراب القراءات الشواذ، 237/1. والإملاء، ص: 205. والبحر المحيط، 388/4.

(6) - يُنظر: البحر المحيط، 379/4، والإملاء، ص: 205، وإعراب القراءات الشواذ، 237/1، ومعاني القرآن

وإعرابه، الرَّجَّاح، 467/2.

وتخفيفها، مع كسر الراء، فعلا مضارعا مجزوما، من الفعل: أَطَهَّرَ، وعن الحسن أيضا: تُطَهَّرُهُمْ، بفتح الطاء وسكون الراء من الفعل: طَهَّرَ (2)، وتُخْرِجُ قراءة الجزم من وجهين: الأول: إنه مجزوم لكونه جواب الأمر: (خُذْ)، يقول الزجاج: « ويجوز تُطَهَّرُهُمْ، بالجزم على جواب الأمر، المعنى إن تأخذ من أموالهم تُطَهَّرُهُمْ وتزكَّهم » (3).

الثاني: إنَّ السَّكُونُ فِي الرَّاءِ، جِيءَ بِهِ فِرَارًا أَوْ تَخْلُصًا، مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَالضَّمَّاتِ (4)؛ فقد توالى في قراءة الجمهور خمس حركات، لولا السكون في الهاء المشددة، هكذا: [-+ -+ -+ -+ -+؛ ضمة التاء، ففتحة الطاء، وبعدها السكون، ثم كسرة الهاء، وبعدها ضمتان؛ ضمة الراء وضمة الهاء، في الضمير (هم) فكان تسكين الراء. وفق هذا التخريج. طلبا للخفة واليسر وفرارا من توالي الحركات، الذي يُعَدُّ كراهةً مِنَ الكراهات، التي تتأى اللغة العربية بنفسها عن الوقوع فيها.

2- نصب الفعل المرفوع:

من المواضع التي جاء الفعل فيها مرفوعا، في قراءة العامة، وجعلته القراءة الشاذة منصوبا، نذكر:

"يُكْفِرُ" فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ قراءة الجمهور: (يُكْفِرُ) فعل مضارع مرفوع، يُخْرِجُ الرَّفْعَ فِيهِ، عَلَى أَنَّهُ: كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، وَهُوَ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: "هُوَ"، يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، أَيْ مُكْفَرٌ، أَوْ يَعُودُ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: الْإِخْفَاءُ، مُكْفَرٌ (5).

(1) - البحر المحيط، 499/5، ومعجم القراءات، 488/3.

(2) - ينظر: البحر المحيط، 499/5، والكشاف، 329/2، وإعراب القراءات الشواذ 331/1

(3) - معاني القرآن وإعراجه، 467/2.

(4) - إعراب القراءات الشواذ، 331/1.

(5) - ينظر: الكشاف، 282/1، والبحر المحيط، 691/2.

وأما قراءة الحسن، فهي: (يُكْفَرُ) بالنصب، وذلك بإضمار (أَنْ) ومعناه: «إِنْ تَخَفُوهَا يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ، وَأَنْ يُكْفَرَ عَنْكُمْ»⁽¹⁾.

وقد قرأ الأعمش⁽²⁾: (نَكْفَرُ) بنصب الفعل أيضا، ولكن بإبدال حرف المضارعة "نونا". يقول "أبوحيان"، مشيراً إلى عسر تقدير مصدر مع قراءة النصب: «ومن نصب الراء) بإضمار "أَنْ" وهو عطف على مصدر متوهم، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 284] بنصب الراء، إلا أنه هنا يعسر تقدير ذلك المصدر المتوهم من قوله فهو خير لكم، فيحتاج إلى تكلف، بخلاف قوله: يحاسبكم، فإنه يُقَدَّرُ تقع محاسبة فغفران»⁽³⁾.

وقد عقب على كلام "الزمخشري": (إِنْ تَخَفُوهَا يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ، أَنْ يَكْفَرَ عَنْكُمْ)، فيقول "أبو حيان": (وظاهر كلامه هذا أن تقديره، وَأَنْ يَكْفَرَ، يكون مقدار المصدر، ويكون معطوفاً، على خيراً، خبر يكن، التي قدرها، كأنه قال: يكن الإخفاء خيراً لكم وتكفيراً، فيكون أَنْ يَكْفَرَ في موضع نصب»⁽⁴⁾.

"نُرْدُ" في قوله عز وجل: ﴿... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ...﴾ [الأعراف: 53] قرأ الجمهور: (أَوْ نُرَدُّ) بضم الدال، فالفعل مرفوع، وهو معطوف على الجملة الفعلية قبله وداخلٌ معها في حكم الاستفهام، وتقدير الكلام: (هل لنا من شفعاة؟ أو هل نردُّ؟).

وقرأ ابن أبي إسحاق⁽⁵⁾ بنصب الفعل (نُرَدُّ)، وكذلك قرأ الحسن البصري⁽¹⁾ بنصبه، إلا أنه رفع الفعل (فنفعل) بعده، الذي جاء منصوباً في قراءة الجمهور، وينصب الفعل (نرد)، فإنه يأخذ حكم

(1) - الكشاف، 282/1.

(2) - إعراب القرآن، لابن النحاس، 132/1.

(3) - البحر المحيط، لابن النحاس، 132/1.

(4) - الكشاف، 160/2، وينظر: المحرر الوجيز، 408/2.

(5) - نفسه 160/2، وإعراب القرآن، لابن النحاس، 56/2، والبحر المحيط، 63/5.

العطف، على "فيشفعو" الذي سبق باستفهام، بعده فاء السببية، فنُصب بـ"أن" المضمره وجوبا بعدها.

يقول "الزمخشري": «وقرأ ابن أبي إسحاق: أو نردّ بالنصب عطا على فيشفعوا لنا، أو أن تكون "أو" بمعنى حتى أن أي يشفعوا لنا حتى نردّ فنعمل»⁽²⁾.

وخرج "ابن النحاس" قراءة النَّصب، بقوله: «... والمعنى إلا أن نردّ...»⁽³⁾.

"يُسَلِّمُونَ" في قوله سبحانه: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلِي قَوْمٍ أُولِي

بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقْتُلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ...﴾ قرأ الجمهور: (أو يسلمون) بثبوت النون، فعلا

مضارعا مرفوعا، معطوفا على (تقاتلونهم)، أهو على الاستئناف، والتقدير: أو هم يسلمون⁽⁴⁾.

وقرأ أبي بن كعب وزيد بن علي وعبد الله بن مسعود: (أو يسلموا) بحذف النون، فعلا مضارعا منصوبا، وتكون "أو" بمعنى إلى أن أو حتى»⁽⁵⁾.

يقول الزجاج: «فالمعنى تقاتلونهم حتى يسلموا، وإلا أن يسلموا»⁽⁶⁾. وكذلك خرج الفراء النصب بقوله: «والمعنى تقاتلونهم أبدا حتى يسلموا، وإلا أن يسلموا تقاتلونهم، أو يكون منهم الإسلام»⁽⁷⁾.

ب- الأفعال المنصوبة:

(1) - الكشاف، 160/2 والبحر المحيط، 63/5.

(2) - الكشاف، 160/2.

(3) - إعراب القرآن، 56/2.

(4) - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ، ص: 481، ومعجم القراءات للخطيب، 55/9.

(5) - إملاء ما من به الرحمن ، ص: 481.

(6) - معاني القرآن وإعرابه، 24/5.

(7) - معاني القرآن، 66/3.

- رفع الفعل المنصوب:

تمّ التحول عن نصب الفعل، في القراءة المشهورة، إلى رفعه في القراءة الشاذة، في مواضع عدة نذكر منها:

" تَكَلِّمَ " في قوله جلّ شأنه: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ۗ قَالَ ءَايَتُكَ إِلَّا

تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ۗ... ﴾ [آل عمران: 41] فقد قرأ العامة، بنصب الفعل

المضارع: (تكلم)، وقرأه ابن أبي عبلة⁽¹⁾: (ألا تكلم) بالرفع.

إنّ علة النصب في قراءة العامة، هي كون الفعل، قد سبق بـ"أن" المصدرية المدغمة في (لا) النافية، وتكون (لا) وما اتصل بها، أو ما في حيزها في تأويل مصدر، خبر المبتدأ (آيتك).

ويؤجّه الرفع في القراءة الشاذة، على أنّ (أن) المدغمة في (لا) هي (أن) المخففة من (أن) على قراءة الرفع، ضمير شأن محذوف، وما بعدها (لا تكلم) في مجال رفع خبرها، وتكون الجملة المؤلفة من (أن) المخففة و اسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها، في موضع رفع خبر المبتدأ (آيتك)، والتقدير: آيتك أنه لا تكلم الناس أو أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام⁽²⁾.

يقول "الفراء": «إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى ليس، وإذا أردت: آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت، وقلت: أن لا تكلم الناس؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: آيتك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً»⁽³⁾.

لاشك أن التحول من مصب الفعل إلى رفعه، قد صاحبه تغيير في الوظائف النحوية، لعناصر الجملة، ورافقه تقدير وتأويل، ليوافق الكلام وجهها من وجوه العربية، فلا يخرج عن نظام اللغة وقواعدها؛ وعليه فما كان حرف مصدر ونصب في مشهور القراءة، أصبح حرفاً

(1) - المحرر الوجيز، 432/1، والبحر المحيط، 139/3.

(2) - يُنظر: المحرر الوجيز، 432/1، والبحر المحيط، 139/3، وإملاء ما منّ به الرحمن ص، 122، ومعجم

القراءات، 490/1.

(3) - معاني القرآن، 213/1.

مخففاً من (أن) المشبهة بالفعل، تطلب تقدير ضمير شأن محذوف ليكون اسمها، وما كان خبراً للمبتدأ (آيتك) أصبح خبراً (لأن) المخففة من (أن) المشددة، وتصبح بعد ذلك (أن) واسمها؛ ضمير الشأن المحذوف، وخبرها (لا تكلم الناس) في موضع رفع خبر المبتدأ: (آيتك) أضف إلى ما سبق، أن نوع الجملة قد تغير؛ فقد كانت في قراءة النصب جملة فعلية، وأصبحت مع قراءة الرفع، جملة اسمية، كما أن الدلالة الزمنية، ومنه دلالة الكلام، قد تغيرت من الدلالة على الاستقبال المحض، في قراءة الجمهور، إلى الدلالة على حال من عدم التكلم لثلاثة أيام، ولعل هذا ما يفهم من كلام "الفراء" السالف الذكر.

"يَتُوبُ" و"يُعَذِّبُهُمْ" في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: 128] قرأ الجمهور: (أو يتوب.. أو يعذبهم) بنصب الفعلين، وقرأ أبي⁽¹⁾ (أو يتوب.. أو يعذبهم)، بالرفع فيهما، وتخريج النصب في قراءة الجمهور من وجهين:

الأول: أن الفعل (يتوب) معطوف، على الفعل (ليقطع) في الآية التي قبل هذه الآية، وهي قوله سبحانه: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتَبَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾ [آل عمران: 127] والتقدير: «ليقطع طرفاً من الذين كفروا، أو يكتبهم، أو يتوب عليهم، أو يعذبهم»⁽²⁾.

الثاني: أن (يتوب) منصوب بـ، "أن" المضمرة بعد "أو" التقدير أو أن يتوب عليهم، أو أن تكون (أو) بمعنى: إلا أن؛ وعليه يصبح التقدير: أو إلا أن يتوب عليهم، أو أن تكون "أو" بمعنى: "حتى" أو على مذهب "حتى" على حد تعبير الفراء⁽³⁾، وعليه يكون التقدير: حتى يتوب

(1) - المحرر الوجيز، 506/1، والبحر المحيط، 383/3.

(2) - البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، 202/1.

(3) - معاني القرآن، 234/1.

عليهم أو إلى أن يتوب؛ يقول "الفرّاء": « إن شئت جعلت نصبه على مذهب حتىّ، كما تقول: لا أزال ملازمك أو تعطيني حقي أو إلا أن تعطيني حقي»⁽¹⁾.

يقول "العكبري" (أو يتوب أو يعذبهم، معطوفان على يقطع، وقيل أو بمعنى إلا أن⁽²⁾). هذا عن النصب الفعلين (يتوب) و (يعذب) في القراءة التي عليها الجمهور أما عن تخريج الرفع فيهما، حين قرأ أبي بن كعب: (أو يتوب عليهم أو يعذبهم) فإنّ الكلام يصبح في سياق مستأنف فيتحول نمط الجملة من الفعلية إلى الاسمية، وذلك على إضمار مبتدأ، والخبر هو الفعل: (يتوب)، والتقدير: أو هو يتوب عليهم ويعذبهم، فيكون يعذبهم في موضع رفع خبرا معطوفا، على يتوب، فأصل الكلام: وهو يعذبهم.

يقول ابن "عطية": (وقرأ أبي (أو يتوب أو يعذب) برفع الباء فيهما، المعنى: أو هو يتوب)⁽³⁾. وذهب "أبو حيان" إلى التخريج نفسه، حين قال: « قرأ أبي أو يتوب عليهم أو يعذبهم برفعها على معنى أو هو يتوب عليهم»⁽⁴⁾.

" فَنَعْمَلْ " في قوله عزّ وجلّ: ﴿..فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ

فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ...﴾ [الأعراف: 53]، قراءة الحسن⁽⁵⁾ (نُرَدُّ فنعملُ) برفع

الفعل: (نعمل) الذي جاء منصوبا في القراءة التي عليها العامّة، وتوجيه النصب، أن الفاء فاء السببية، والفعل: (نعمل) منصوب بـ"أنّ" المضمرة وجوبا بعدها، وأصل الكلام: هل نُردُّ فنعمل. وتخرج قراءة الرفع، من وجهين:⁽⁶⁾

الأول: أنه عطف للفعل (فنعمل) على الفعل (أو نُردُّ) والتقدير: أو هو نُردُّ فهل نعمل؟

(1) - نفسه، 234/1.

(2) - الإملاء، ص: 136.

(3) - المحرر الوجيز، 506/1.

(4) - البحر المحيط، 383/3.

(5) - الكشاف، 16/2، وإعراب القرآن، لابن النحاس، 56/2، والبحر المحيط، 63/5.

(6) - ينظر: الكشاف، 160/2، والمحرر الوجيز، 408/2، والبحر المحيط، 63/5.

الثاني: أن (نعمل) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: نحن: والمعنى: فنحن نعمل.

ونلمح إلى أن التحوّل من نصب الفعل إلى رفعه، قد نجم في عنه تحوّل في نوع الجملة؛ فقد كانت في قراءة النصب . التي عليها الجمهور. جملة فعلية، وأصبحت في قراءة الرفع الشاذة، جملة اسمية، وهذا بخاصة مع التوجيه الثاني، عندما تمّ تقدير مبتدأ محذوف، هو: نحن، والفعل: (نعمل) في محل رفع خبره، والتقدير: فنحن عاملون.

ج- الأفعال المجزومة:

- رفع الفعل المجزوم:

قد تجعل القراءة الشاذة الفعل المجزوم، في قراءة العامّة، مرفوعاً، ومن عيّنات هذا التحوّل من جزم الفعل إلى رفعه، نذكر:

"أَتَّبِعَهُ" في قوله عزّ وجلّ: ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا

أَتَّبِعُهُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [القصص:49] قرأ الجمهور: (أَتَّبِعُهُ) فعلا مضارعا

مجزوما، لأنه واقع في جواب الطلب (فَأَتُوا)، وقرأ زيد بن علي: (1) (أَتَّبِعُهُ) بالرفع على الاستئناف، فيصبح (أَتَّبِعُهُ) جملة فعلية في محل رفع خبر، لمبتدأ محذوف تقديره: أنا أَتَّبِعُهُ، أو يكون (أَتَّبِعُهُ) خبراً بعد (أَهْدَى) في الآية.

يقول "العكبري": « يُقرأ . بضمّ العين . أي أنا أَتَّبِعُهُ، ولم يجزم على الجواب، ويجوز أن يكون خبراً آخر، بعد (أَهْدَى)» (2).

ويقول "أبو حيّان": « وقرأ زيد بن علي: أَتَّبِعُهُ، برفع العين على الاستئناف، أي أنا أَتَّبِعُهُ (1)، ويقول الفراء: (وقوله: أَتَّبِعُهُ رفع: لأنها صلة للكتاب لأنه نكرة وإذا جزمت . وهو الوجه . جعلته شرطاً للأمر» (2).

(1) - البحر المحيط، 312/8، ومعجم القراءات، 57/7.

(2) - إعراب القراءات الشواذ، 126/2.

وجاء في تفسير "الرازي": « قال الزجاج أتبعه بالجزم على الشرط ومن قرأ أتبعه بالرفع فالتقدير: أنا أتبعه»⁽³⁾.

"يَعْفُ" في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:34]، قراءة (يعف) فعل مضارع مجزوم معطوف على الفعل (يوبقهن) الذي جاء مجزوما عطفا على الفعل (يسكن) المجزوم؛ وذلك في الآية التي قبل هذه الآية، وهي قوله سبحانه إن ﴿ يَشَأُ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ... ﴾ [الشورى:33]، وعليه يكون المعنى: «إن يشأ يسكن الرياح فيركدن، أو يعصفها فيغرقن بعصفها»⁽⁴⁾.

والملاحظ أن عطف (يعف) على (يوبق) يطرح إشكالا مؤداه، إذا كان الإيلاق بمعنى الهلاك، فهل يدخل العفو في حكم الإيلاق، وقد عطف عليه، وجزم مثله؟، ومن ثم فهل يأخذ العطف هنا حكم العطف اللفظي والمعنوي؛ أم أنه عطف على اللفظ دون المعنى؟.

يقول "القشيري": « والقراءة الفاشية (يعف) بالجزم، وفيها إشكال، لأن المعنى: إن يشأ يسكن الريح، فتبقى تلك السفن رواكد ويهلكها بذنوب أهلها، فلا يحسن عطف (يعف) على هذا، لأنه يصير المعنى: إن يشأ يعف، وليس المعنى ذلك، بل المعنى الإخبار عن العفو من غير شرط المشيئة، فهو إذا عطف على المجزوم من حيث اللفظ لا من حيث المعنى»⁽⁵⁾.

وقد أجاب "الزمخشري" عن إشكال عطف (يَعْفُ)، على (يوبق) فقال: « فإن قلت: معناه: أو إن شاء يهلك ناسا وينج ناسا على طريق العفو عنهم»⁽⁶⁾.

وقرأ الأعمش⁽⁷⁾: (يعفو) بالواو، حيث جعله فعلا مضارعا مرفوعا وعليه، تتحول "الواو" في (يعف) في قراءة الجمهور، من وظيفة العطف، إلى واو الاستئناف، وعليه فالكلام

(1) - البحر المحيط، 312/8.

(2) - معاني القرآن، 307/2.

(3) - تفسير "الرازي"، 26163/24.

(4) - الكشف، 138/4.

(5) - الجامع لأحكام القرآن، م 08، ج:33/16.

(6) - الكشف، 138/4.

(7) - البحر المحيط، 340/9.

مستأنف، وفيه «أخبر الله تعالى أنه يعفو عن كثير، أي لا يؤاخذ بجميع ما أكتسب الإنسان»⁽¹⁾.

هذا وقد حكم "القرطبي" على قراءة الرفع (يعفو) بالجودة، حين قال: «وقد قرأ قوم "و يعفو" بالرفع وهي قراءة جيدة في المعنى»⁽²⁾.

الأفعال اللازمة والمتعدية:

الأفعال بالنظر إلى اكتنائها بالفاعل، أو تجاوزها له، طلبا لمفعول به أو أكثر، إما أن تكون لازمة أو تكون متعدية؛ فمتى لاقت الأفعال شيئا، وأثرت فيه فهي متعدية، ومتى لم تلاق شيئا فلم تؤثر فيه، فهي لازمة⁽³⁾.

والأفعال التي لا تتعدى هي: «ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلا من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها»⁽⁴⁾.

يقول "الكفوي": «وكل فعلٍ نسبته إلى جميع الأعضاء، وكل ما كان خلقة وطبيعة لا تعلق له بغير من صدر عنه، فهو لازم، نحو: قام، صام، وجلس، وخرج ونحو ذلك»⁽⁵⁾.

والأفعال المتعدية، هي أفعال لا تكتفي بفاعلها، بل تتعداه، وتتجاوزه إلى مفعول به، فكل فعل كان «فهمه موقوفا على فهم غير الفاعل فهو الفعل المتعدي ك(ضرب) ...»⁽⁶⁾.

ومن ثمَّ فكل حركة للجسم لاقت غيرها من أفعال الجسم والحواس كانت أفعالها متعدية، نحو سمعت وشممت، وذقت، وأتيت، ووطئت، وتركت، وغيرها⁽⁷⁾.

(1) - نفسه، 340/9، وينظر: الكشاف، 138/4، وتفسير "الرازي"، 176/27.

(2) - الجامع لأحكام القرآن، م8، ج: 33/16.

(3) - يُنظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 169/1.

(4) - نفسه، 169/1.

(5) - الكليات، ص: 809.

(6) - نفسه، ص: 809.

(7) - ينظر: الأصول في النحو، 170/1/1.

وبالنظر إلى القراءات الشاذة، في تعاملها مع الأفعال من حيث اللزوم والتعدي، نجد أنها قد نقلت بعض الأفعال اللازمة في قراءة الجمهور، إلى متعدية، وحولت بعض ما كان متعدياً في قراءتهم، إلى لازم، ومن أمثلة هذا التبادل بين الأفعال اللازمة والمتعدية، نذكر:

1] من اللزوم إلى التعدية :

﴿... أَنْ تَقْرَأَ أَعْيُنَهُنَّ ..﴾ [الأحزاب: 51] قرأ الجمهور: (أَنْ تَقْرَأَ أَعْيُنَهُنَّ) فعل مضارع +فاعل، من الفعل: (قَرَّ)، وقد غابَ المفعول من التركيب، لأنَّ الفعل لازم مكتفٍ بفاعله، لا يتجاوزُه إلى المفعول.

ونجد في قراءة شاذة لابن محيصن: ⁽¹⁾(أَنْ تَقْرَأَ أَعْيُنَهُنَّ)؛ فعل مضارع + فاعل مضمرة (أنت) + مفعول به (أَعْيُنَهُنَّ)، فالفعل هنا لم يكتفِ بفاعله، بل تعداه طالباً مفعولاً به، وهو هنا، مشتق من الفعل: (أَقْرَأَ).

ومما سبق نسجل على القراءتين الآتي:

(1) - أَنْ تَقْرَأَ من الفعل "قَرَّ" أي: قَرَّتْ أَعْيُنَهُنَّ. وهو فعل لازم.

(2) - أَنْ تَقْرَأَ من الفعل: "أَقْرَأَ" المتعدي.

(3) - انتقال "صامت" أو حرف المضارعة من الفتح، في قراءة الجمهور، إلى الضم في القراءة الشاذة، وهذا الإبدال بين صائتي الفتح والضم، أو وجد تغييراً في صيغة الفعل، من حيث وزنه واشتقاقه؛ فالفتح، يكون مأخوذاً من "قَرَّ"، وأصله: قَرَّرَ على وزن: (فَعَلَ)، وبضم التاء، يكون مأخوذاً، من "أَقْرَأَ" وأصله: "أَقْرَرَّ" على وزن: (أَفْعَلَ).

(4) - التحول من فتح حرف المضارعة إلى ضمّه، صاحبه، تحوّل الفاعل (أَعْيُنَهُنَّ) إلى مفعول به، والفعل من اللزوم إلى التعدية، والفاعل من كونه مضمراً مقدراً ب(أنت) في القراءة الشاذة ⁽²⁾.

(5) - تغيير صاحب الحدث، أو ما أُسند إليه الفعل، حيث كان في القراءة المشهورة منسوباً إلى (الأعين) وهي أعين زوجات الرسول . صلى الله عليه وسلم . أمّهات المؤمنين ، في حين

(1) - المحور الوجيز، 393/4.

(2) - يُنظر: البحر المحيط، 496/8.

أصبح منسوبا إلى ضمير الخطاب المقدر (أنت) العائد على الرسول . صلى الله عليه وسلم .
وعليه فقد تغيرت الدلالة المعنوية للتركيب، بين قراءة الجمهور والقراءة الشاذة، أضف إلى ذلك تغير الوظائف النحوية لعناصر التركيب.

(2) من التَّعدية إلى اللزوم :

" يُشْهَدُ " في قوله تعالى: ﴿... وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ...﴾ [البقرة: 204]، قراءة الجمهور: (يُشْهَدُ) فعل مضارع من

الفعل: (أَشْهَدَ) + فاعل ضمير مستتر تقديره: (هو) + مفعول به، اسم الجلالة (الله).

فالفعل هنا مسند إلى « كل مبطن كفرٍ أو نفقا أو كذب أو إضرار وهو يظهر بلسانه خلاف

ذلك»⁽¹⁾. فعلى هذه القراءة، يكون معنى: (ويُشْهَدُ اللهُ): أي يقول «الله يعلم أن أقول حقا»⁽²⁾.

أو يكون المعنى: « أنه يحلف بالله ويشهده أنه صادق وقائلٌ حقا، وأنه محب في الرسول والإسلام»⁽³⁾.

وقد قرأ ابن محيصن وأبو حيوة⁽⁴⁾: (ويُشْهَدُ اللهُ) بفتح الياء والهاء، ورفع اسم الجلالة (الله)، حيث

أسند الفعل إليه. والفعل لازم مأخوذ من (شَهِدَ)، ويكون المعنى على هذه القراءة: « والله يعلمُ

منه خلاف ما قال»⁽⁵⁾. أو أن معناها: "ويطلع الله على ما في قلبه من الفكر الذي هو

خلاف قوله»⁽⁶⁾.

يذهب "ابن عطية" إلى أن (ما في قلبه): « مختلف بحسب القراءتين فعلى قراءة الجمهور هو

الخير الذي يُظهر، أي هو في قلبه بزعمه، وعلى قراءة ابن محيصن هو الشر الباطن»⁽⁷⁾.

(1) - المحرر الوجيز، 1/279.

(2) - نفسه، 1/279.

(3) - البحر المحيط، 2/326.

(4) - المحرر الوجيز، 1/279، والبحر المحيط، 2/326.

(5) - المحرر الوجيز، 1/279.

(6) - البحر المحيط، 2/327.

(7) - المحرر الوجيز، 1/279.

- أن قراءة الجمهور بضم الياء وكسر الهاء في الفعل (يُشْهِد) تجعل الفعل متعدياً، فلا يكتفي بفاعله، بل يتجاوز إلى المفعول به وهو اسم الجلالة (الله) وهو، من (أَشْهَدَ).
ومما سبق نسجل الحقائق التالية:

(1) - أن قراءة الجمهور بضم الياء و كسر الهاء في الفعل (يُشْهِد) تجعل الفعل متعدياً، وهو من الفعل (أَشْهَدَ)، فلا يكتفي بفاعله، بل يتجاوزه إلى المفعول به، وهو اسم الجلالة (الله).

(2) - أن فتح (الياء) و(الهاء) في (يَشْهَدُ) في شاذّ القراءة؛ تجعل الفعل هنا من (شَهِدَ) اللّازم، المكتفي بفاعله، المستغني عن المفعول، كما تجعله مسنداً إلى اسم الجلالة (الله).

(3) بنقل الفعل من التعدي إلى اللزوم، نُقل اسم الجلالة (الله) من المفعولية إلى الفاعلية، وإذا كان ما أُسند إليه الفاعل في قراءة الجمهور مضمراً، وهو المنافق أو مُبطن الكفر، فإن ما أُسند إليه الفعل في القراءة الشاذّة، ظاهرٌ، وهو الله عز وجلّ.

(3) إن نقل الفعل من التعدية إلى اللزوم، قد أسهم في تغيير الوظائف النحوية لعناصر الكلام، كما أسهم في تغيير الدلالة المعنوية لتلك العناصر، فشتان بين أن يُسند الفعل إلى المنافق وبين إسناده إلى الله الخالق!! وشتان بين أن يشهد المنافق على أن ما في قلبه الخير، زاعماً ذلك، وبين أن يشهد الله أن ما في قلبه هو الكفر والشر الباطن!!.

"يُهْلِكُ" في قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ

وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ الْفَسَادَ ۗ ﴾ [البقرة: 205].

القراء على قراءة (يُهْلِكُ) فعل مضارع متعدٍ من أَهْلَكَ يَهْلِكُ، بضم الياء وكسر اللام، والفاعل ضمير مستتر فيه، تقديره: (هو)، وقد أُسند هنا الفعل إلى هذا الضمير العائد على المنافق أو مبطن الكفر، وأمّا المفعول فهو (الحرث والنسل).

وقرأ ابن محيصة وأبو حيوة⁽¹⁾: "ويَهْلِكُ الحرث والنسل" بفتح الياء، من الفعل "هَلَكَ" اللّازم وقد أُسند إلى (الحرث والنسل)، حيث جاء مرفوعين على الفاعلية.

ومما سبق يتبين أنّ التبادل بين صائت الضم و صائت الفتح على صامت أو حرف المضارعة في "يُهْلِكُ" قد جعل الفعل لازماً، من هَلَكَ يَهْلِكُ، بعد أن كان متعدياً، من أَهْلَكَ

(1) - معجم القراءات، للخطيب، 280/1.

يُهْلِكُ، كما أنه نَقَلَ (الحرث والنسل) من النصب على المفعولية إلى الرفع على الفاعلية، وبذلك نجد الوظائف النحوية لعناصر التركيب، قد تغيّرت وتغيّر. تبعا لذلك . المعنى الذي يحمله التركيب، وذلك بالنظر إلى اختلاف ما أسند إليه الفعل في القراءتين.

"نَزَلَ" في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ... ﴾ [آل عمران:03] قرأ

العامّة: (نزل) فعلا ماضيا مضعّف العين، على وزن (فعل) وينصب (الكتاب) على المفعولية، أما الفاعل أو ما أُسند إليه الفعل، فهو الضمير المستتر العائد على الله عزّ وجلّ. وقد قرأ الأعمش⁽¹⁾: (نزل عليك الكتاب) بتخفيف عين الفعل، على وزن (فعل)، ويرفع (الكتاب) على الفاعلية والتقدير: نزل من عنده الكتاب⁽²⁾.

إن نقل الفعل من التعدية إلى اللزوم، قد تحقق بوساطة الانتقال من تضعيف عينه إلى تخفيفها، وقد صاحب ذلك نقل للوظيفة النحوية لكلمة (الكتاب)، من المفعولية إلى الفاعلية، كما رافقه نقل للفاعل من كونه ضميرا مستترا، إلى كونه اسما ظاهرا. ويبقى المعنى متقاربا بين القرائتين؛ ذلك أن الذي نزل الكتاب أو نزل من عنده الكتاب، واحد وهو الله عزّ وجلّ.

- "مُخْرِجٌ" في قوله تعالى ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عُنُقِهِ ۗ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: 13] نُخْرِجُ، مضارع: أخرج، وهو مسند هنا

إلى الله عزّ وجلّ، وهو متعد، والمفعول هنا هو (كتاباً). وجاءت القراءة عن الحسن البصري⁽³⁾: (يَخْرِجُ) بإبدال حرف المضارعة (ياءً)، مضارع (خرج)، اللزوم و(كتاب) فاعله.

(1) - الكشاف، 297/1، وروح المعاني، 76/3.

(2) - معجم القراءات، للخطيب، 280/1.

(3) - البحر المحيط، 22/7، وروح المعاني، 32/15.

الملاحظ أنّ الفعل المضارع في قراءة العامّة، ماضيه: "أَخْرَجَ"، والمصدر: "الإخراج"، وأمّا ما أسند إليه الفعل في القراءة المشهورة، فهو الله سبحانه، وهو ضمير مستتر، وأمّا ما وقع عليه الفعل فهو (كتاباً)، وفي القراءة الشاذة نجد الفعل مسندا إلى (كتاب)؛ وهو اسم ظاهر حيث يتحول الفعل من مضارع: "أَخْرَجَ" إلى مضارع: "خَرَجَ"، وبذلك يتحوّل من التعديّة إلى اللزوم، ويصاحبه انتقال المفعول (كتاباً) إلى الفاعلية (كتاب)، وتغيّر في إسناد الفعل من (الله) إلى (كتاب).

III الحروف والأدوات:

(1) حركة لام الأمر:

"لامُ الأمر هي لامٌ تسبق الفعل المضارع، ويؤمر بها المخاطب والغائب، نحو: لِيَقِيمْ، وقد يؤمر بها المتكلم، نحو: لِنَقَمْ، والأصل في هذه اللام التي للأمر، أن تكون مكسورة، ويجوز تسكينها إذا سُبقت بالواو أو الفاء، فرارا من توالي الحركات، فيكون التسكين فيها طلبا للتخفيف.

يقول "ابن جني" في باب "لحاق اللام الأفعال" «وتلحقها على ضربين عاملة وغير عاملة، فالعاملة لام الأمر وهي مكسورة جازمة وذلك قولك: لِيَقَمْ زيد وليَقَعْد عمرو...ومتى اتصل بهذه اللام من قبلها واو العطف أو فاؤه فإسكانها للتخفيف جائز وذلك قولك: وليَقَمْ زيد فليَقَعْد جعفر وإنّما جاز إسكانها لأنّ الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام»⁽¹⁾، ويقول ابن "السراج": «وأما لام الأمر فنحو قولك: ليقم زيد وليقعد عمرو، ولتقم يا فلان؛ تأمر بها المخاطب كما تأمر الغائب وقال عز وجل ﴿فبذلك فلتفرحوا...﴾»⁽²⁾.

(1) - سر صناعة الإعراب، 63/2.

(2) - الأصول في النحو: 157/2.

ويقول في موضع آخر: « وأما لام الأمر فهي مكسورة ويجوز أن تُسَكَّنَ ولا تُسَكَّنَ إلا أن يكون قبلها شيء نحو قولك: فليقيم زيد...»⁽¹⁾.

والملاحظ أن القراءة المشهورة، قد جاءت "لام" الأمر فيها ساكنة، لجواز ذلك لأجل التخفيف، في حين جاءت القراءة الشاذة بكسر اللام، على الأصل، ومن تلك المواضع التي نقلت فيها لام الأمر من التسكين إلى الكسر، نذكر:

"وَلِيَمِّلِ" و"وَلِيَتَّقِ" في قوله عز وجل: ﴿وَلِيَمِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ

رَبَّهُ﴾ [البقرة:282]، قراءة الجمهور بتسكين لام الأمر في الفعلين: (يمل) و(يتق)، وذلك

على الجواز، ولأنهما سبقا بالواو العاطفة، فتتحقق بذلك الخفة، وقرأ الحسن البصري⁽²⁾: (وليُمِّلِ) و(وليَتَّقِ) بكسر اللام فيهما، وذلك على الأصل.

"فَلْيَتَوَكَّلِ" في قوله عز وجل: ﴿...وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾

[إبراهيم:11] قراءة الجمهور: (فليَتَوَكَّلِ) بتسكين لام الأمر، وهذا الإجراء النطقي جائز لأجل التخفيف، وبخاصة إذا ما توالى الحركات، وقد كثرت الحركات ها هنا؛ حيث نجد: حركة الفاء تليها حركة اللام وهي الكسرة في الأصل، وبعدها حركة الياء ثم حركة التاء وأخيرا حركة الواو، فهذه خمس حركات (فليَتَوَكَّلِ)، وتصبح ست حركات، وإذا ما وضعنا في الحسبان حركة الهاء في لفظ (الله) قبلها! ومن ثمَّ كان اللجوء إلى تسكين لام الأمر، للتخلص من توالي الحركات، وما يصاحبه من ثقل؛ ذلك أن الحركة جهد، والتسكين عدمٌ لذلك الجهد، فيكون أخفَّ.

وأما قراءة الحسن⁽³⁾، فهي: (فليَتَوَكَّلِ) بكسر لام الأمر، على الأصل ووفق المشهور في لغة العرب، وقد عَقَّبَ "ابن جني" على هذه القراءة بقوله: « هذا لعمري الأصل في لام الأمر، أن تكون مكسورة، إلا أنهم أقرؤا إسكانها تخفيفا. وإذا كانوا يقولون: مره فليقيم، فيسكنونها مع قلة

(1) - الأصول في النحو، 219/2.

(2) - الميسر في القراءات، ص:48، معجم القراءات للخطيب، 414/1.

(3) - المحتسب، 33/2، والبحر المحيط، 416/6.

الحروف والحركات فأسكانها مع كثرة الحروف والحركات أمثل، وتلك حالها في قوله: (فليتوكل المؤمنون) لاسيما وقبلها كسرة الهاء»⁽¹⁾.

- "فَلْيَنْظُرْ" و "وَلْيَتَلَطَّفْ" في قوله سبحانه: ﴿...فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ

إِلَى الْمَدِينَةِ فَيَنْظُرَ بِهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ

بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 19] قرأ الحسن البصري⁽²⁾: "فَلْيَنْظُرْ" و "وَلْيَتَلَطَّفْ" بكسر لام

الأمر فيهما، وذلك على الأصل والمشهور في لغة العرب، وإذا نظرنا إلى قراءته نجد أنه قد توالى مع الفعل الأول ثلاث حركات [فَلْيَ]؛ فتح فكسر ففتح، وإذا نظرنا إلى الحركات التي سبقت "الفاء" العاطفة، تصبح خمس حركات: (المدية [فَلْيَ] نُنْظُرُ). و مع الفعل الثاني توالى خمس حركات: (وليتلطف) فتح وكسر ثم ثلاث فتحات، وإذا ما عدنا إلى الورا إلى الكلمة التي قبل "الواو" العاطفة تصبح لدينا ست حركات: (منه وليتلف) و معروف أن توالي الحركات مع كثرتها، يعد من الكراهات في لغة العرب؛ لأن فيه ثقلاً، واللغة تجنح بطبعها إلى الخفة، ومن ثم كان اللجوء إلى التسيكين، قصد تخفيف الحمل على جهاز التصويت، وعليه فإن القراءة المشهورة بتسيكين "لام" الأمر في الفعلين (فَلْيَنْظُرْ) و (وَلْيَتَلَطَّفْ) تصب في مجرى التخفيف، وتوافق القاعدة، القائلة بجواز تسيكين لام الأمر إذا ما سبقت بالواو أو الفاء العاطفتين.

- ﴿...وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا...﴾ قرأ العامة، بتسيكين لام الأمر بعد الواو العاطفة، في

الفعلين، وذلك لأجل التخفيف من الثقل، الناتج عن توالي ثلاث حركات في كل منهما، وقرأ الحسن:⁽³⁾ (فليعفوا وليصفحوا) بالكسر فيهما على الأصل، وجاء في "معجم القراءات": أن ابن خالويه ذكر أن "الحسن" قرأ: (فليعفوا وليصفحوا) بالفاء في الفعل الأول وبكسر اللام فيهما، وخرج ذلك على أن اللام "لام" لكي، وليست لام الأمر⁽⁴⁾.

(1) - المحتسب، 33/2. ينظر البحر المحيط، 416/6.

(2) - البحر المحيط، 156/7، ومعجم القراءات، للخطيب، 175/5.

(3) - الميسر في القراءات، ص، 352، ومعجم القراءات، 247/6.

(4) - ينظر: معجم القراءات للخطيب، 247/6.

2. حركة لام التعليل:

وتسمى لام "كي" واللام الجارة وجاء في "سر صناعة الإعراب" أن الأصل في هذه اللام الفتح، يقول "ابن جني": «...كان سعيد بن جبير يقرأ، ﴿ وَقَدْ مَكَّرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم:46] فيفتح اللام، ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح...وحكي أن الكسائي سمع من أبي حزام العكلي: ما كنت لآتيك، ففتح لام كي»⁽¹⁾.

وتدخل لام التعليل على الفعل المضارع فينصب، وقد « ذهب الكوفيون إلى أن لام كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن" نحو جئت لتكرمني، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أن" مقدرة بعدها والتقدير جئتك لأن تكرمني»⁽²⁾.

والشائع في هذه اللام الكسر، فإذا ما فتحت فذلك عودة بها إلى الأصل، كما سلف، وأما التسكين فيها، فشاذا في الاستعمال، قوي في القياس على قول "ابن جني"⁽³⁾. وقد جاءت هذه اللام في مشهور القراءة مُحَرَّكة بالكسرة، في حين سَكَّنَتَهَا القراءة الشاذة، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ

وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُّقْتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام:113] جاءت لام التعليل في الأفعال (لِ) تَصْغَىٰ

وَلِيَرْضَوْهُ وِلِيَقْتَرِفُوا) مكسورة، وهذا في قراءة الجمهور، وهي أفعال منصوبة بـ"أن" المضمرة بعد "لام" التعليل، وهي معطوفة على كلمة (غروراً) في [الآية:112] من هذه السورة، وهي

قوله عز وجل: ﴿... يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا...﴾ وكان التقدير

للغرور أو لأجل الغرور، ولأجل أن تصغي ولأن يرضوه ولأن يقترفوا..وقد قرأ الحسن

(1) - سر صناعة الإعراب، 12/2.

(2) - الإنصاف في مسائل الخلاف، 123/2.

(3) - المحتسب، 336/1.

البصري: (وَلْتَصْغِي وَلَيْرِضُوهُ وَلِيَقْتَرَفُوا) بسكون لام التعليل في الأفعال الثلاثة، وهي قراءة ابن شرف أيضا⁽¹⁾.

يقول "ابن جني"، في تخريج القراءتين: « هذه اللام هي الجارة، أعني لام كي، وهي معطوفة على الغرور من قول الله تعالى: {يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا} أي للغرور، "وَلَأَنَّ تَصْغِي إِلَيْهِ أَفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة، وليرضوه، وليقترفوا ما هم مقترفون" إلا أن إسكان هذه اللام شاذ في الاستعمال على قوته في القياس، وذلك لأن هذا الإسكان إنما كثر عنهم في لام الأمر... وإنما أسكنت تخفيفا لثقل الكسرة فيها، وفرقوا بينها وبين لام كي بأن لم يسكونها...»⁽²⁾.

وكذلك ذهب "أبو حيّان" إلى أن اللام لام كي، وهي معطوفة على قوله: غرورا، وأما تسكينها فهو شذوذ فيها، وذهب بعضهم إلى أنها لام الأمر، وعندئذ يصبح الكلام متضمنا معنى التهديد والوعيد⁽³⁾.

3. التبادل بين "أَنَّ" و"إِنَّ":

قرأ الجمهور قوله تعالى ﴿... وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وُلْدٌ ..﴾ [النساء: 171] (أَنَّ يكون) بفتح همزة (أَنَّ) وهي: "أَنَّ" الناصبة، و(يكون) فعل مضارع، منصوبٌ بها، والمعنى كما يقول "ابن كثير": «تعالى وتقدس عن ذلك علواً كبيراً»⁽⁴⁾.

(1) - المحتسب، 336/1، والبحر المحيط، 626/4.

(2) - المحتسب، 336/1، 337.

(3) - ينظر: البحر المحيط، 625/4، 626، 627. والميسر في القراءات، ص: 142.

(4) - تفسير القرآن العظيم، 390/4.

ويقول "الزّمخشري": « ومعنى (سبحانه أن يكون له ولد) سبحة تسبيحاً من أن يكون له ولده»⁽¹⁾.

ويقول ابن عطية « و(سبحانه) معناه: تنزيها له وتعظيماً عن أن يكون له ولد كما تزعمون أنتم أيها النصارى في أمر عيسى، إذ نقلتم أبوة الحنان والرأفة إلى أبوة النسل»⁽²⁾، وقد نقل "أبو حيان" عنه هذا القول بحرفيته⁽³⁾.

وقرأ الحسن البصري:⁽⁴⁾ (إن يكون) بكسر همزة (إن) و برفع الفعل المضارع (يكون)، وبذلك تتحول (أن) من عمل (النصب) إلى معنى (النفي) بمعنى: لا يكون أو ما يكون، فيرتفع الفعل بعدها، والمعنى على هذه القراءة: (سبحانه ما يكون له ولد)⁽⁵⁾.

وكذلك ذكر "ابن جني": "أنّ قراءة "الحسن" توجب رفع الفعل (يكون) لأنّ (إن) هنا نافية، وعليه فإنّ (إن يكون له ولد)، كقولنا ما يكون له ولد⁶.

وأشار "الزّمخشري" إلى أنّ الكلام، وفق هذه القراءة جملتان⁽⁷⁾، وقد فصلّ "أبو الحيان" الجملتين، بقوله: « قرأ الحسن: إن يكون له ولد، بكسر الهمزة، وضمّ النون من يكون، على أنّ أن نافية: أي ما يكون له ولد، فيكون التنزيه عن التثليث، والإخبار بانتفاء الولد، فالكلام جملتان، وفي قراءة الجماعة، جملة واحدة»⁽⁸⁾.

4. التبادل بين "أنّ" و"إنّ":

يخضع فتح همزة (أنّ) وكسرها، لضوابط وقواعد معينة، ومن ثمّ فإنّ لها أحوالاً ثلاثة هي: « وجوب الفتح ووجوب الكسر، وجواز الأمرين، فيجب فتحها إذا قدرّت بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعلٍ، نحو: "يعجبني أنّك قائم أي قيامك"، أو منصوبة، نحو: "عرفت

(1) – الكشاف، 514/1..

(2) – المحرر الوجيز، 140/2.

(3) – البحر المحيط، 145/4.

(4) – الكشاف 514/1، والمحرر الوجيز، 140/2، والمحتسب، 310/1، والبحر المحيط، 145/4.

(5) – الكشاف 514/1

(6) – والمحتسب، 310/1، و يُنظر: المحرر الوجيز، 140/2.

(7) – الكشاف 514/1.

(8) – البحر المحيط، 145/4.

أنتك قائمٌ أي: قيامك، أو في موضع مجرورٍ حرفٍ، نحو "عجبت من أنتك قائمٌ" أي: من قيامك...»⁽¹⁾.

وتُكسرُ همزة (إنّ) في ابتداء الكلام، «سواء كان في أول كلام المتكلم نحو: إنّ زيدا قائمٌ، أو كان في وسط كلام، لكنه ابتداء كلام آخر، نحو: أكرم زيدا، إنه فاضل، فقولك: إنه فاضل، كلام مستأنف، وقع علةً لما تقدّمه... وكذا تُكسرُ بعد القول، إذا قصدت به الحكاية، لا الاعتقاد، الشامل للعلم، والظن، فإنها تفتح كما تفتح بعد الظن والعلم؛ وإنما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكي، وكسرت بعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة، نحو: أكرمت الذي إنه فاضل... وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالة، نحو: بالله إنك قائم... وتُكسرُ أيضا إذا كانت حالا، نحو: لقيتك وإنك لراكب... وتُكسرُ أيضا، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو: زيد إنه قائم، وكان عمرو إنه قائم... وتُكسرُ أيضا إذا دخلت في مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلا المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، فإن المكسورة، فهما سواء في المعنى»⁽²⁾.

وفي المحصلة فإن: "إنّ" بالكسر «لا تغير معنى الجملة، "أنّ" مع صلتها في حكم المفرد، ومن ثمّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد»⁽³⁾، والكلام لابن الحاجب، وقد شرّحه "الرضي"، بقوله: «فإنّ موضوعة لتأكيد معنى الجلة فقط، غير مغيرة لها، وأنّ المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها... ومن ثمّ وجب الكسر"، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد»⁽⁴⁾.

وتكون "إنّ" مكسورة أيضا، إذا وقعت بعد "ألا" الاستفتاحية نحو: ألا إنّ زيدا قائمٌ، وإذا وقعت بعد "حيث" نحو: اجلس حيث إنّ زيدا جالس⁽⁵⁾، ويجوز الفتح والكسر في بعض مواضع؛ يقول ابن عقيل: «يجوز فتح (إنّ) وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو: "خرجت فإذا

(1) - شرح ابن عقيل، 350/1، 351.

(2) - شرح الرضي على الكافية، 342، 341/4.

(3) - نفسه، 340/4.

(4) - شرح الرضي على الكافية، 341/4.

(5) - ابن عقيل، 354/1، 355.

إنَّ زيدا قائمٌ... فمن كسرهما جعلها جملة... ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً... وكذا يجوز فتح "إن" وكسرهما، إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: "حلفت أن زيدا قائمٌ" بالفتح والكسر... وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت "إن" بعد فاء الجزاء، نحو: "من يأتي فإنه مُكْرَمٌ"، فالكسر على جعل "إن" ومعموليها جملة أُجيبَ بها الشرط، فكأنه قال: من يأتي فهو مُكْرَمٌ، والفتح على جعل "أن" وصلتها مصدراً مبتدأً خبر محذوف والتقدير: "من يأتي فإكرامه موجودٌ" ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير: "فجزاؤه الإكرام"... وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت "أن" بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر "إن" قول، والقائل واحد، نحو: "خير القول إني أحمد الله" فمن فتح جعل "أن" وصلتها مصدراً خبراً عن "خير" التقدير: خير القول حمد الله، فـ"خير" مبتدأ، و"حمد الله": خبره، ومن كسر جعلها جملة خبراً عن "خير"...»⁽¹⁾.

وإذا ما جننا إلى القراءات الشاذة، فإننا نجدها قد نقلت همزة "أن" من الفتح إلى الكسرة في مواضع منها:

"أن" في قوله سبحانه: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ ﴿قرأ جمهور القراء: (أن) بفتح الهمزة، والأصل في الكلام: بأن الله⁽²⁾؛ حيث حذفت الباء، يقول الرازي: «أن الله بريء من المشركين، فيه حذف والتقدير: وأذان من الله ورسوله بأن الله بريء من المشركين، إلا أنه حذف الباء لدلالة الكلام عليه»⁽³⁾.

وقرأ الحسن والأعرج: (إن الله)⁽⁴⁾ بكسر الهمزة، ذلك أن الهمزة تُكسر بعد فعل القول وما أُشْتُقَّ منه، مثل قال، قلنا، قلتم... وهو ما يُستفاد من كلمة (أذان) التي بمعنى الإعلام والإنباء

(1) - نفسه، 356/1 وما بعدها.

(2) - يُنظر: معاني القرآن، الأَخْفَشُ سعيد بن مسعدة، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط: 01، 1405 هـ - 1985 م، 549/2، والمحرر الوجيز، 07/3.

(3) - تفسير الفخر الرازي، 231/15.

(4) - المحرر الوجيز، 07/3، والبحر المحيط، 67/5، وتفسير حدائق الروح والريحان، 127/11.

والإخبار، فهي تفيد القول، أو أن فعل القول مقدر، يقول "أبو حيان": «فالفتح على تقدير: بأن، والكسر على إضمار القول على مذهب البصريين، أو لأن الأذان في معنى القول فكُسرت على مذهب الكوفيين»⁽¹⁾.

ويقول "ابن عطية": «إن الله" بكسر الألف على القطع، إذا الأذان في معنى القول»⁽²⁾.

"أَنَّهُمْ" في قوله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ

رَاجِعُونَ ﴾ [المؤمنون:60] حيث قرأ عامة القراء:(وجلةٌ أنهم) بفتح همزة(أن)، وذلك لأن ما

بعدها هو تعليل لسبب وجل القلوب أو خوفها، وعليه فإن تقدير الكلام:وقلوبهم وجلة لأنهم

أو لأجل أنهم أو من أجل أنهم بأنهم إلى ربهم راجعون⁽³⁾، وعليه ف"أن" و معمولها، في

تأويل مصدر في محل جر، وكأنّ التقدير:وجلة للرجوع إلى ربهم؛ يقول "ابن عطية":

« ويحتمل أن يكون قوله(وجلة)عامّة في "أن" من حيث إنّها بمعنى خائفة»⁽⁴⁾، والذي يفهم

من كلامه، أنّ (أنّ) وما بعدها(معموليها) في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به، لاسم

الفاعل الذي يفهم من (وجلة) وهو(خائفة) وكأنّ التقدير:خائفة الرجوع إلى ربهم، والله أعلم.

يقول "أبو حيان": «وقلوبهم وجلةٌ أي خائفة أن لا يقبل منهم لتقصيرهم أنهم أي وجلة لأجل

رجوعهم إلى الله أي خائفة لأجل ما يتوقعون من لقاء الجزاء»⁽⁵⁾.

ويقول "الرازي": «ثم إنه سبحانه بينّ علة ذلك الوجل وهي علمهم بأنهم إلى ربهم راجعون،

أي للمجازاة والمساءلة ونشر الصحف وتتبع الأعمال...»⁽⁶⁾.

(1) - البحر المحيط، 67/5.

(2) - المحرر الوجيز، 07/3، وينظر: تفسير حدائق الروح والريحان، 127/11.

(3) - ينظر: المحرر الوجيز، 148/4، روح المعاني، 44/18، معجم القراءات، 188/6.

(4) - المحرر الوجيز، 148/4.

(5) - البحر المحيط، 569/7.

(6) - تفسير "الرازي"، 108/23.

وقرأ الأعمش⁽¹⁾: (إنهم) بكسر الهمزة، وعليه يصبح الكلام مستأنفاً من حيث إنه مقطوع عما قبله.

جاء في "المحرر الوجيز": «الأعمش (إنهم) بالكسر على إخبار مقطوع في ضمنه تخويف»⁽²⁾.

إنَّ التَّحَوُّلَ من الفتح إلى الكسر في (أَنَّ)، قد أسهم في اختلاف بنية الكلام، في القراءتين؛ ففي قراءة الجمهور، نحتاج إلى تأويل الفتح ثم إلى تقدير أو تأويل مصدر من أَنَّ و معموليها، وفيها تكون (أَنَّ) و معموليها علة لما قبلها، بل تكون جملة مستقلة تحمل دلالة الإخبار عن كونهم راجعون إلى ربهم، بعد أن كان على القراءة المشهورة، قلوبهم خائفة لأنهم راجعون إلى ربهم.

5. التبادل بين "التاء" و"الباء":

وقع التبادل بين "التاء" و"الباء"، اللتين للقسم، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ...﴾ [يوسف:73] حيث قرأ الجمهور بتاء القسم، وقرأ ابن محيصن⁽³⁾: (بالله) بالباء؛ حرف القسم.

ف"التاء" و"الباء" حرفا قسم، قد يحلُّ أحدهما محلَّ الآخر، وتبقى الدلالة المعنوية للكلام على حالها، وهي دلالة القسم أو الحلف على العموم، حيث نجد أداة القسم والمقسم به والمقسم عليه، فالأداة في قراءة الجمهور هي "التاء"، وهي في القراءة الشاذة، "الباء"، أما المقسم به، فواحدٌ فيهما، وهو الله عزَّ وجلَّ، وأما ما جاء القسم لأجله، أو المقسم عليه، فهو علمُ المخاطبين أن مجيئهم لم يكن لأجل الإفساد في الأرض... وهو واحد على القراءتين أيضاً.

(1) - المحرر الوجيز، 148/4، والبحر المحيط، 569/7، ومعجم القراءات، 188/6.

(2) - المحرر الوجيز، 148/4.

(3) - إتحاف فضلاء البشر، ص:333، ومعجم القراءات، 310/4.

ونشير إلى أن "التاء" و"الباء" من حروف الجر في الأصل، وقد كثر استعمالها في سياق القسم، بدرجة أقل من "واو" القسم التي تأتي بعدها "باء" القسم، ثم "التاء"، هذا وقد حذف فعل القسم الذي هو: (أُقْسِمُ) من التركيب، ولا يجوز إظهاره في قراءة الجمهور؛ فلا نقول: أقسم تالله، في حين يجوز إحلاله في القراءة الشاذة؛ بالباء، فنقول: أقسم بالله، يقول "سيبويه": « وللقسم والمقسم به أدوات، في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثمّ التاء، ولا تدخل إلاّ في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلنّ وبالله لأفعلنّ، وتالله لأكيدنّ أصنامكم»⁽¹⁾.

ويقول "ابن عقيل": « وأما الواو فمختصة بالقسم، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما، فلا نقول: أقسم والله ولا أقسم تالله»⁽²⁾.

ونُلجِ إلى أن القسم بالباء (بالله) في القراءة الشاذة، وإن كانت باء القسم، تأتي تالية للواو من حيث الكثرة، إلاّ أنها تكاد تكون هي (الباء) الأصل في باب القسم، ذلك أن "واو" القسم مبدلة منها، وأما "تاء" القسم، التي جاءت بها قراءة العامة، فهي مبدلة عن الواو، وعليه فالواو مبدلة عن الباء والتاء مبدلة عن الواو، يقول "الزمخشري": « و واو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله أُبدلت عنها عند حذف الفعل ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة ، وقد روى "الأخفش" تَرَبَّ الكعبة فالباء لأصالتها تدخل على المضمر و المظهر، فنقول بالله وبك لأفعلنّ كذا ، والواو لا تدخل إلاّ على المظهر لنقصانها عن الباء، والتاء لا تدخل من المظهر إلا على واحد لنقصانها عن الواو»⁽³⁾.

يقول "ابن عقيل": « ولا تجرّ التاء إلا لفظ الله فنقول: تالله لأفعلنّ، وقد سُمع جرّها لـ"رب" مضافا إلى الكعبة [قالوا]: تَرَبَّ الكعبة.. وسُمع أيضا "تألرحمن" »⁽⁴⁾.

(1) - الكتاب، 496/3.

(2) - شرح ابن عقيل، 12/2.

(3) - المفصل في علم العربية، ص: 373.

(4) - شرح ابن عقيل، 12/2.

كما تجمل الإشارة، إلى أن توظيف، حرف القسم (الباء) مثلما هي الحال في القراءة الشاذة فيه شيء من التخفيف، ومن ثمّ الاقتصاد في الجهد، ذلك أنه يجوز ذكر فعل القسم مع الباء، نحو: أقسم بالله، في حين لا يجوز أقسم والله أو تالله، وعليه فحذف الفعل مع "بالله" هو حذف من الوحدات اللسانية مما يوفرّ على جهاز التصويت تكلفَ نطقها، فيتحقق بذلك التخفيف يقول "الزمخشري": «ولكثره القسم في كلامهم، أكثروا التصرّف فيه، وتوخواّ ضروباً من التخفيف، من ذلك حذف الفعل في "بالله"...»⁽¹⁾.

6. التبادل بين اللام "و" من " :

"لِمَا" في قوله سبحانه: ﴿...وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ...﴾ [يوسف: 68] القراءة المشهورة: (لما) باللام الجارة، التي تفيد معنى التعليل، أي: إنه لذو علم، بسبب أو لأجل تعليمنا إياه، أو لتعليمنا، يقول "الطبري": «وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ يقول تعالى ذكره: وإن يعقوب لذو علم لتعليمنا إياه»⁽²⁾.

ويقول "الألوسي": «فاللام للتعليل وما مصدرية»⁽³⁾، وقرأ الأعمش⁽⁴⁾ شذوذاً: (مما علمناه)؛ حيث جاء بـ(من) الجارة عوضاً عن اللام، و(من) هنا تفيد التعليل، تعليل من معانيها، نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: 25] أي: من أجل خطاياهم أو بسبب خطاياهم أغرقوا⁽⁵⁾، و"مما" في الأصل مركبة من: "من" و"ما" وقد أُدغمت نون (من) في ميم (ما).

(1) - المفصل، ص: 445.

(2) - جامع البيان، 240/13، ويُنظر: روح المعاني، 21/13.

(3) - روح المعاني، 21/13.

(4) - البحر المحيط، 299/6، وروح المعاني، 21/13.

(5) - يُنظر: إملاء ما من به الرحمن ، ص: 516.

ونلاحظ أنه لا فرق بين قراءة الجمهور، بحرف الجر "اللام"، والقراءة الشاذة ما دام معنى التعليل مشتركاً بينهما، ومن ثمّ فلا ضير أن تحلّ إحداهما محل الأخرى، وقد جاء في بعض التفاسير أن: (لَمَّا) بمعنى: (مَمَّا)، يقول "الطبري": «... عن قتادة ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ أي مِمَّا عَلَّمْنَاهُ»⁽¹⁾، وقد جاءت قراءة الأعمش مفسرةً لمعنى التعليل الذي ل: اللام في قراءة الجمهور؛ يقول "الألوسي": «(لَمَّا علمناه) أي لتعليمنا إياه... ويؤكد التعليل قراءة الأعمش (مما علمناه)»⁽²⁾.

7. التبادل بين "الواو" و"الفاء":

وقع التبادل بين "الواو" و"الفاء" العاطفتين، في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ [الشعراء: 91]، فقد قرأ الجمهور: (وبرّزت) بالواو، وهي تفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين أو التشريك في الحكم، فقولنا، جاء زيد وعمرو، «دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما»⁽³⁾، ودلّ على اشتراكهما في فعل المجيء، وهذا مذهب البصريين؛ أنها للجمع المطلق⁽⁴⁾، وأنّ الواو لا تفيد الترتيب إلا إذا دلّ على ذلك دليل بوجود قرينة لغوية، أو فهم الترتيب من سياق الكلام.

يقول "السيرافي": «أجمع النحويون واللّغويون من البصريين والكوفيين على أنّ الواو للجمع من غير ترتيب»⁽⁵⁾.

(1) - جامع البيان، 240/13.

(2) - روح المعاني، 21/13.

(3) - شرح ابن عقيل، 226/2.

(4) - نفسه، 226/2.

(5) - شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية،

مصر، ط: 11، 1383 هـ، 1963، ص: 301.

ويقول "ابن عقيل": « فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: "جاء زيد وعمرو" دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما واحتمل كون (عمرو) جاء بعد (زيد)، أو جاء قبله، أو جاء مصاحبا له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو "جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه"، فيعطف بها: اللاحق، والسابق ومصاحب، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وردّ بقوله تعالى: ﴿ إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَحَيَاةٌ ﴾ [37: 37]»⁽¹⁾.

والواو في قراءة الجمهور: (وَبُرِّزَتْ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ) أفادت عطف ما بعدها على ما قبلها؛ وهو قوله سبحانه: ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾ [88: 10] إِلَّا مَنْ أتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ وَبُرِّزَتْ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ [الشعراء: 88 . 91].

وقرأ الأعمش⁽²⁾: (فَبُرِّزَتْ) بالفاء، وهي حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب، أو اتصال المعطوف بالمعطوف عليه دونما تراخ أو مهلة، « فالمعطوف بها ثانٍ عن المعطوف عليه من غير مهلة.. فإذا قلت: قام زيد فعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة، وإذا قلتك قام زيد ثم عمرو، فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة»⁽³⁾.

فكأن المعنى على قراءة الجمهور، أن الواو وأفادت الجمع بين تزليف أو تقريب الجنة، وتبريز النار أو الجحيم، فالتقريب والتبريز ربما وقعا في وقت واحد، وأما قراءة الأعمش: (فَبُرِّزَتْ) بالفاء فتفيد الترتيب والتعقيب، فالتقريب للجنة أعقبه واتصل به تبريز الجحيم، من غير انفصال أو مهلة بينهما، يقول "أبو حيان": « قرأ الأعمش: فَبُرِّزَتْ، بالفاء، جعل تبريز الجحيم بعد تقريب الجنة يعقبه، وذلك لأن الواو للجميع، فيمكن أن يكون كل واحد منهما

(1) - شرح ابن عقيل، 226/2.

(2) - المحرر الوجيز، 236/4، والبحر المحيط، 169/8.

(3) - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: فاطمة راشد

الراجي، منشورات جامعة الكويت، الكويت، د. ط، 1993، 563/2، 564.

ظهوره قبل الآخر، وهو من تقديم الرحمة على العذاب، وهو حسن، لولا أن رسم المصحف بالواو»⁽¹⁾.

(1) البحر المحيط، 8/169.

الخطمة

ها قد أزيّف الرحيلُ، ونحن نطأ أرض الختام، بعد أن جمعنا أشناتنا متفرّقات من شواذّ القراءات، ولكن هل حان إيّان القطاف، أم أنّ زمنه قد تباعد؟ وهل المقطوف أهل للقراءة؟ أم أنّه كسرّاب، في حقل البحث العلمي، يحسبه المتخصّصون، وطلبة العلم، بحثا أكاديميا ذا بال، فإذا جاءوه لم يجدوه شيئا؟؟.

إني وإذ أخوص البحث في هذا الفرع من الدّراسات اللّغويّة، الشّاق والمشوّق في آن معا، فأنا لا أدعي فضل سبق، فيما درست أو وصلت إليه، كما لا أدعي فضل زيادة، ولكن ودّدتُ أن أسهم كما أسهم من له قدم راسخة في هذا المجال، ولسان الحال:

فتشّبّهوا إن لم تكونوا مثلهم * إنّ النّشبه بالكرام فلاح.

و من النّتائج التي توصلت إليها الدراسة، و التي لا أدعي فيها سبقا أو تميّزا ، بل إنّها قد تتطابق، مع نتائج وصل إليها أصحاب السبق في هذا المجال، نذكر:

— لقد كانت القراءات الشاذة، بحق، غنية بظواهر لغوية، تضرب بوشائجها إلى مستويات اللغة، ومن ثمّ إلى الدرس اللغوي، الذي جعل من دراسة هذه المستويات ديدنه وغايته؛ فقد كانت المقابلة بين القراءات الشاذة والقراءة التي عليها العامة، تُظهر تغيّرا يدخل ضمن أحد مستويات اللغة، وقد لقيَ هذا التغيّر تخريجا وتوجيها، في كتب القراءات والاحتجاج لها، وكذا التفاسير وغيرها، مما تولّد عنه حركة لغوية نشطة، دفعت بعجلة الدرس اللغوي إلى الأمام، فازداد ثراءً وغنى .

— إنّ ما مرّ بنا من قراءات شاذة، والتي شكّلت مدوّنة هذا البحث، قد توافر فيها أمران: **الأوّل:** صحة السند، وهو الركن الأقوم، والمقياس الذي تقاس عليه القراءة، فتكون أهلا للقبول، أو الرّد والرفض.

الثاني: موافقة العربية، ولو احتمالا، أو لنقل موافقة لغة العرب في سننها وقواعدها، ونظامها العام؛ فلم تعدم القراءات تخريجا وتوجيها واحتجاجا لها، ودفاعا عنها، وذلك كلّ بالعودة إلى اللّغة، وبالنظر إلى قواعدها ونظامها، فكان للقراءات الشاذة ما يوافقها، وما يعضدها ويجعل لها موطئ قدم في أرض اللّغة، لا تزلّ عن الصحة، وعن واقع اللّغة في زمانها المتجدّر في القدم .

— نعتقد جازمين أنّ وصم القراءات بالشذوذ، مرجعه إلى مخالفتها للمصحف العثماني رسما، لا مخالفتها للغة في نظامها وخصائصها؛ فقد وافقت العربية ولو احتمالا، ونظاما، وإن أعوزها التواتر والإجماع، فلم يُعوزها صحة السند، وما أدراك ما صحة السند؟

— فعليه فإنّ الشذوذ ليس مرادفاً للخطأ، ومجانبة الصواب اللغوي، بقدر ما هو مخالفة لرسم المصحف، ومن ثمّ فلا بدّ أن نجد من يحتج لشواذّ القراءات، ويدافع عنها، وبناءً عليه، فليس ثمة ما يدعو إلى ردّ هذه القراءات أو تخطئتها، أو النّظر إليها نظراً شذراً، وهي ممّا يوافق اللّغة، ولها من الأيدي البيضاء على الدّرس اللّغوي ما لا ينكر؟

— إنّ المقابلة بين شواذّ القراءات و مشهورها أو صحاحها، هي في الوقت ذاته، مقابلة بين الوصفية والمعياريّة؛ ذلك أنّ شروط القراءة الصّحيحة هي معيار الحكم على القراءة بالصّواب أو الصّحة، أما نسبة الشذوذ إليها ورفضها، أو تخطئتها، فما هو إلّا رفض لواقع لغويّ موجود بالفعل، والقراءة الشاذّة هي انعكاس له، أو وصف له كما هو كائن، لا كما يجب أن يكون.

— ثمّ إنّ دراسة القراءات الشاذّة، لهو من صميم اللّغة، ويوافق خطّ الدّراسات اللّغويّة واللّسانيّة، التي تجعل من اللّغة ومستوياتها، ولهجاتها، مادة لها، والقراءات الشاذّة في سوادها الأعظم، ذات صلة بتعدّد اللّهجات واختلافها. كما تجعل تلك الدراسات، من اللّغة — قديمة كانت أم حديثة، حيّة أم ميّتة، جيّدة أم رديئة — موضوعها، و عيّنة، تُدرس لمعرفة كنهها ونظامها، وحاشا أن تكون القراءات ممّا يوصف بالميت أو الرديء، وهي من كلام الله، الصّحيح، الموصول السنّد إلى الرّسول الأكرم، صلّى الله عليه وسلّم.

— لقد جاءت القراءات الشاذّة، موافقة للقوانين الصوتيّة، ومنها قانون الاقتصاد اللّغويّ، أو الجهد الأقلّ؛ أو في إطار ما يعرف بنظرية السهولة التي تعني، بذل أدنى جهد وتحقيق أكبر منفعة؛ فالكثير من الظواهر، يتجسّد فيها هذا القانون، أو هذه النظرية؛ من مثل: المماثلة التامة بين الصّوامت (الإدغام)، وكذا المماثلة بين الصّوائت، والإبدال بين الصّوامت، والإبدال بين الصّوائت، وتقصير الصّائت أو حذفه، بل إنّ الخفة ويُسر النطق مما يُنشد مع شواذّ القراءات، وليس أيّ خفة أو يسر، بل السّعي إلى أعلى مراتب الخفة، و منتهى الكمال فيها.

— و ما دام الحديث عن الخفة، فإنّها تبقى نسبيّة، فلا يكفي أن يكون الصّائت خفيفاً في ذاته كالكسرة مثلاً، التي هي من أخفّ الحركات أو الصّوائت بعد الفتحة، بل إنّ طبيعة الصّوت هي الفيصل للحكم عليه صوتياً بالخفة، فقد يصبح الخفيف مستقلاً، إذا وُجد في بيئة صوتيّة معينة من نحو وجود صائت الكسر على صامت الواو.

— وفي السياق ذاته، إنّ البيئَة اللّغويّة التي ينشأ عليها المرء وكذا المران والدُّربة، والعادة المتأتية من تَكَرُّر الممارسة اللغوية، هي المقياس الذي يُحْكَم بوساطته على توظيف لغوي معين، بالخفة أو الثقل؛ فالثقل قد يصبح خفيفاً بالتعود، وعليه فما يراه "زيدٌ" من الناس ثقيلًا، قد يراه "عمرٌ" من الناس خفيفًا، "فكلُّ امرئٍ من دهره ما تعوداً"، وهذا ما وجدناه مع القراءات الشاذة؛ فحين تدغم ما تفكه، أو تترك إدغامه القراءة المشهورة، فهذا يعني أنّها حققت مبدأ الاقتصاد والخفة، وكذلك الحال حين تُبدل بعض الصوامت أو الصوائت، أو حين تماثل بين الصوائت.

— الخلاف بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة، لا ينفك أن يكون وثيق الصلة بتعدد اللهجات، فالإدغام لهجة، أما فكّه فهو لهجة أخرى، و الإبدال بين الصوائت، له ارتباط باختلاف اللهجات، من ذلك، مثلاً، إبدال الكسر ضمّاً في (مريّة) ← (مُريّة)، فكسر الميم، لغة الحجاز، أمّا ضمّها، فلغة أسد وتميم، كما أنّ حذف الصائت القصير له، هو الآخر، صلة باللهجات؛ فـ(كَلِمَة) بكسر "اللام"، لغة أهل الحجاز، أمّا (كَلِمَة) بتسكينها، فلغة تميم، وكذلك هي الحال، مع تخفيف الصائت الإعرابي، فهو سمة خاصة، بتميم وأسد وبعض نجد، أما تحقيقه، فسمة أهل الحجاز، وهكذا...

— لقد أسهمت القراءات الشاذة، في تكشّف العادات النطقية، التي شاعت في بعض البيئات اللغوية، والتي طبعت ألسنة الناطقين، في أثناء ممارستهم اللغة، من ذلك السرعة في الأداء، أو التؤدة؛ فقد كانت البيئات اللغوية البدوية أميلَ إلى السرعة أثناء النطق، في حين كان أهل البيئة المتحضرة أميلَ إلى الأناة والتؤدة، وقد تكون هذه الصفة النطقية لصيقة بطبيعة الحياة لكل من البدو و الحضر؛ فالأولى يطبعها الحل والترحال، أمّا الثانية فتنتسم بطول البقاء والإقامة، فالأولى متحركة أما الثانية فساكنة.

— من ذلك أنّ تقصير الصائت أو حذفه، يسهم في سرعة الأداء، وهو خصيصة بدوية، والخفة متحققة معه؛ إذ الحركة أثقل من السكون.

— إنّ سمة السرعة في النطق، وإن كانت تغلب على أهل البادية، فإنّها ليست مضطربة فيهم، فهبلاً تسير على نمط واحد؛ ذلك أنّهم اجتهدوا في التخلص من عيب سرعة الأداء، فلجأوا إلى اللغة، فنظروا فيها فوجدوا الهمزة، فحققوها، في حين خففها غيرهم، ذلك أنّ التحقيق، يعني إعطاء الصوّت حقه ومستحقّه من النطق، وعليه فتحقيق الهمز يخفف من سرعة الأداء، كما أن تخفيفها، عند أهل الحضر قد يزيد في سرعة الأداء، وهم المعروف

عنهم التّودة والأناة، وكأنّ مدار الأمر على التوازن والتعادل؛ فالمتعجلون خففوا من عجلتهم أو من سرعتهم، بالتحقيق، والمتأّنون، قللوا من الإبطاء، وزادوا في سرعة الأداء، بالتخفيف.

— التخفيف والتثقيل (التشديد) وثيق الصلة بتباين اللهجات؛ فأهل الحضر يخفّفون، في حين أهل البادية يُثَقِّلون، ويضغطون على المقاطع، ويجهرون بالصوت فيعلو، فيتحقق لهم الوضوح السمعي.

— التبادل بين (فعل) و(أفعل) يُظهر اتفاقهما في عدد المقاطع، مع اختلافهما في نوعها؛ فعدد المقاطع في الوزنين ثلاثة، أما نوعها: فهي مفتوحة في الوزن الأول، أما في الوزن الثاني، فالمقطع الأول متوسط، والثاني مفتوح، أما الثالث فمغلق، والملاحظ أنّ البيئتين المتحضرة قد اختارت الوزن ذي المقاطع المفتوحة، أما البيئتين المتبدّية، فاخترت الوزن الذي في مقاطعه إغلاق.

— إنّ مستويات اللغة، توجد في حالة من الترابط والتّماسك، فهي أركان اللغة وركائزها؛ فما من تغيير في عضو منها، إلّا وأثر في باقي الأعضاء، إنّ على المستوى الصوتي أو الدلالي أو النحوي أو الصرفي، كما أنّ فهم بعض القضايا الصرفية، يكون بالعودة إلى المستوى الصوتي مثلاً؛ من ذلك أنّ التبادل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، ليس بمعزل عن إحداث تغييرات صوتية وصرفية، ويكون ذلك بوساطة الإبدال بين الصوائت في أكثر من موضع في بنية الفعل، كما يؤدي إلى اختلاف الوظائف النحوية، كما له صلة بالجانب المعنوي، وبخاصة معاني الفاعلية والمفعولية.

— كما أنّه لا فرق بين المقصور والممدود إلّا في كمية الصائت، ولهذه الظاهرة، أيضاً، صلة بتعدّد اللهجات؛ فالبدو يؤثرون القصر، لأنّه يحقّق لهم السرعة، والحضر يفضلون الممدود، لأنّه يحقّق لهم الأناة، لأنّ في ذلك إخراجاً لكلّ حرف من مخرجه وإعطاءه حقه من النطق، أضف إلى ذلك، أنّ "القصر" يحقّق الاقتصاد اللغوي، أمّا "المدّ" فيه زيادة جهد؛ لكون الهمزة أشقّ الأصوات، والممدود، آخره همزة، فيكون الجهد معه أكبر.

— لم تلتزم القراءات الشاذة خطأ واحداً في تعاملها مع أبنية الأفعال فقد تخفف ما كان مثقلاً أو مشدداً، وقد تثقل ما كان مخففاً في قراءة الجمهور.

— قد يؤدي تحريك الصامت إلى اختلاف الأصل الذي اشتقت منه الكلمة؛ من ذلك: (مَيْلاً) و(مَيْلاً)، كما ينجر عنه اختلاف معنوي؛ فالتسكين للحادث، والتحريك للخليفة والبناء.

— قد يؤدي الإبدال بين الصوائت إلى اختلاف في المعنى من ذلك: (عَطْفُه) و(عَطْفُه)؛ فالأولى للكثير والإعراض، والثانية للعطف بمعنى الشفقة، ونحو(جَزَاء) و(جَزَاء) بمعنى المجازاة، فالأولى مشتقة من(جَزَى)أما الثانية فمن(جَزَى)، وقيل: هما للخير والشر، وقيل: الأولى للخير والشر، والثانية للشر فقط..

— مخالفة القراءة الشاذة للقراءة التي عليها العامة لا ينجر عنه دوماً فرق أو تغيير دلالي؛ من ذلك أنّ التعاقب بين بعض أبنية الأفعال، لا يصاحبه اختلاف أو فرق معنوي، وإن كانت القاعدة تقول: بأنّ كلّ زيادة في المبنى، ينجر عنها، أو تصاحبها زيادة في المعنى.

— أضف إلى ذلك أن إدغام الحرفين أو فكهما لا صلة له باختلاف المعنى، وإن كان وثيق الصلة بالخفة والاقتصاد في الجهد، أو العكس مع فك الإدغام الذي يعني زيادة جهد ومجانبة وابتعادا عن الخفة والاقتصاد، كما أنّ الانتقال من الممدود إلى المقصور، أو العكس، لا يغيّر دلالة الاسم أو الكلمة.

— إنّ التبادل بين صيغ الأفعال، وإن كان لا يؤدي إلى كبير فرق معنوي، فإنّه قد ينجم عنه تأثير على الوظائف النحوية لعناصر الجملة أو التركيب؛ فنتغيّر وظائفها، ينجم عنه اختلاف في الدلالة الزمنية للكلمة.

— إنّ المعاقبة بين الاسم والفعل، قد يسهم في تغيير المعنى، من ذلك التبادل بين الاسم والفعل من ذلك: (استبرق) في قراءة الجمهور اسم أعجمي بمعنى الديباج أو الحرير، قرأها ابن "ابن محيصن": (اسْتَبْرَقَ)، على صيغة الفعل الماضي، من الفعل: (بَرِقَ)، بمعنى: تألأ؛ فقد تغيّرت الدلالة المعنوية، من: الحرير إلى بريقه، حيث تم تلحين "ابن محيصن" واتهامه بالسهو، وكان بالوسع النأي عن ذلك، بتخريج الكلمة على أنها انتقلت من الاسمية إلى الفعلية.

— إن التبادل الواقع بين الصوائت الإعرابية، والذي نجده مُجَسِّداً في نصب المرفوع أو رفع المنصوب، أو رفع المجرور وغيره، قد أو جد أمرين:

الأول: تغيير الوظائف النحوية لعناصر التركيب؛ كالتحول من الفاعلية إلى المفعولية أو العكس...

الثاني: تغيّر المعنى بين القراءة التي عليها العامة والقراءة الشاذة، تبعا لتغيّر الوظائف النحوية لوحدات الجملة، ولكن دون كبير فرق دلالي، إذ لا يصل الأمر حد التناقض، أو قلب المعنى الكلي للسياق، بل إنّ المعنى الجديد يمكن أن يُتلقّى بالقبول.

— إن التبادل بين حركات الإعراب، على الموضع الواحد من الكلمة بين متواتر القراءة وشاذها، قد نجم عنه اختلاف معنوي ذو صلة بتغير الوظائف النحوية للكلمات داخل التركيب، وهو بقدر ما يبرز إمكانات ووسائل التبادل بين حركات الإعراب؛ فتختلف الوظائف النحوية، ومنه الدلالات المعنوية للتركيب، فهو دليل على حركة اللغة، وكيف تتعدّد المعاني وتتغيّر، بوساطة اللّجوء إلى المغايرة بين الصوائت الإعرابية.

— إذا كان الغرض من تعدد القراءات التيسير والتوسعة على الأمة، فإنّ ذلك يكون فيما له صلة بالجوانب الصوتية اللهجية، أما هذا التعدّد المبني على التّغاير في حركات الإعراب، ما بين القراءة الشاذة والقراءة التي عليها العامة، فلا يدخل في ضمن ذلك التيسير، وتلك التوسعة والتخفيف على الأمة؛ ذلك أنّ العربي لا يقف عاجزا عن رفع ما هو مرفوع أو نصب ما هو منصوب مثلا، فيكون نصب المرفوع أو رفع المنصوب تهوينا وتوسعة عليه، بل بوسعه رفع المرفوع ونصب المنصوب، وبوسعه الإبدال بين حركات الإعراب، في حين يعجز، سليقةً واكتساباً، عن رفع واجب النّصب، أو نصب واجب الرّفع، لأنّ في ذلك مخالفةً لنظام اللغة، وقوانينها من ثمّ ينعدم لديه التطابق بين الكفاءة والأداء، فيجد التّناقض سبيله إليهما.

وفي الأخير، وبعد ذكر بعض النتائج التي توصل إليها البحث، فإنّه يدعو إلى:

— الحرص، على استيعاب التراث اللّغوي، وبخاصّة ما تعلق منه بالقرآن وقراءاته، وقتله بحثا ودراسة، ثمّ تقديمه في ضوء منهاج حديث، لا يغطّ الدراسات القديمة حقّها، ولا يتوانى عن الإفادة من معطيات الدّرس اللّغويّ الحديث.

— ضرورة إيلاء القراءات الشاذة حقّها ومستحقّها، من البحث والدراسة والتحليل، والاستشهاد بها والقياس عليها، بل وتقديمها على غيرها من الشواهد، غير القرآنية، في مجال التّعيد للغة، ما دام شرط الصحة متوفرا فيها؛ إذ تقوم قناعتنا، على الاستشهاد بالقراءات كل القراءات، ما لم تكن موضوعة مكذوبة .

— تشجيع الأساتذة، على الاطلاع على الظواهر اللغوية، الموجودة في القراءات القرآنية، بما فيها الشاذة، وتوظيفها في قاعات الدرس، وتطعيم شواهدهم و أمثلتهم بها، فيتم ربط الطلبة بموروثهم، و إطلاعهم على مدى ثراء وغنى ذلك الموروث، بشواهد تتصل بالدرس اللغوي تفسر، تلك الظواهر اللغوية، و من ثمّ، اللّغة في واقعها الماضي والراهن.

— نهيب بالأساتذة المتخصّصين في الدّراسات اللغوية المتّصلة بالقرآن الكريم وقراءاته، أن يفكروا جادّين، في فتح تخصصات، لطلبة التّدريج، وطلبة الدراسات العليا، ومخابر بحث، تجعل من القراءات الشاذة، مدوّنة لدراسة اللّغة و مستوياتها، في ضوء علم اللّغة الحديث، ولم لا، العمل على أن يكون في أقسام اللّغة العربيّة وآدابها، مقاييس لغوية ثابتة تجعل السواد الأعظم من شواهدها، من القراءات القرآنية بما فيها القراءات الشاذة؛ ما دامت القراءات، تزخر بمادة علميّة تتّصل مباشرة ببعض فروع الدّراسة اللّغوية، ومن مثل علم الأصوات، والنحو والصرف وعلم الدّلالة وغيرها من فروع اللّغة.

— تشجيع الطلبة على خوض غمار البحث اللغوي، في صلته بالقرآن الكريم قراءاته، مع عدم، إغفال الإفادة من معطيات الدرس اللغوي الحديث وما توصل إليه من حقائق و نتائج.

— حسن اختيار عينات الدراسة، بشرط توفر صحة السند، وبخاصة تلك العينات التي تبتعد عن التمحّل والجدل؛ فتخريج الوجوه المتعددة، لتلك القراءات، من شأنه أن يغرس فينا حبّ اللّغة والاعتزاز بها، ويربي فينا ملكة اللّغة، ويدفعنا إلى البحث في اللّغة، لمعرفة كنهها ومواطن الإعجاز فيها.

وفي الختام، إن كان سيبويه — وهو من هو في اللّغة والنحو — قد مات وفي نفسه شيء من "حتى" فإني، إذ أوصد باب هذا البحث — وأنا المقرّ بجهلي — لأجد في نفسي أشياء من "القراءات الشاذة"، وبخاصة في صلته بالدّرس اللّغوي ومستوياته، فالجهدُ جهْدُ المُقْلِّ، والسفر طویل، و الزّاد قليل، و مع ذلك، فقد بذلت جهدي، وحاولت بإخلاص — ما وسعني الجهد وما وسعتني المحاولة — ولا أرى لي من فضل في هذا البحث، سوى فضل الجمع لمادّته، فإن أصبت فمن الله، ثمّ من أستاذي المشرف، وإن أخطأت فمن تقصيري

الخاتمة

وعجزي ، و ما الكمال إلا لصاحب الكمال، وحده، فله الحمد من قبل، ومن بعد، وهو وليّ التوفيق.

تَمَّ الْكَلَامُ وَرَبُّنَا مَحْمُودٌ ... وَلَهُ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَا وَالْجُودُ
وَعَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُهُ ... مَا نَاحَ قَمْرِيٍّ وَأُورِقَ عُودُ
ومسك الختام: (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب
إليك).

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. أبحاث لغوية. سميح أبو مغلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 01، 1423 هـ - 2002م.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. البناء الدمياطي، وضع حواشيه الشيخ أنس، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 03، 1427 هـ - / 2006 م، ص: 30.
3. الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين عبد الرحمان "السيوطي"، دارالمعرفة، بيروت، د - ط - ت.
4. أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي. محمد مسعود علي حسن عيسى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط 01، 1430 هـ - / 2009 م.
5. أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، ليبيا- لبنان، ط: 1، 1978م.
6. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء". عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، مصر، ط: 01، 1407 هـ - / 1987م.
7. أحكام تجويد القرآن في ضوء علم الأصوات الحديث. عبد الله عبد الحميد سويد، مطابع الوحدة العربية، ليبيا، ط: 2، د - ت.
8. الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية. محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د - ط - ت.
9. أساس البلاغة. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد "الرمخشري"، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419 هـ - / 1998م.
10. استخدامات الحروف العربية (معجمياً، صوتياً، صرفياً، نحوياً، كتابياً). سليمان فياض، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، د - ط - ت.
11. أسرار الحروف. أحمد رزقة، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط: 01، 1993م.
12. الأسس النحوية و الإملائية في اللغة العربية. الطاهر خليفة القراضي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: 01، 1422 هـ - / 2002م 195.

المصادر والمراجع

13. أسس علم اللغة. ماريو باي ترجمة و تعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: 08، 1419 هـ - / 1988 م.
14. اسم الفاعل في القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الوصفي. محمد سمير محمد عزيز نمر موقدة، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004 م.
15. أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات. أحمد محمود عبد السميع الحفيان ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط: 01، 1422 هـ - 2001 م ،
16. أصوات اللغة العربية. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 03، 1416 هـ - 1996،
17. الأصوات اللغوية. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: 03، د . ت
18. أصول النحو العربي. محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، سوريا، د . ط، 1979 م.
19. الأصول الوافية "أنوار الربيع في الصرف والنحو والبديع. محمود العالم المنزلي، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط: 01، 1322 هـ ..
20. الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 03، 1417 هـ - / 1996 م.
21. إعراب القراءات الشواذ. العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق ضبط وتعليق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار السعادة للطباعة، مصر ، ط 1، 1424 هـ - / 2003 م.
22. إعراب القرآن وبيانه. محي الدين الدرويش، دار اليمامة ،دمشق - بيروت، ودار ابن كثير ،دمشق - بيروت، و دار الإرشاد للشؤون الجامعية، ط: 07، 1420 هـ - / 1999 م.
23. إعراب القرآن. ابن النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1421 هـ - / 2001 م.
24. الأعلام "قاموس تراجم". خير الين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 5، 1980 م.

المصادر والمراجع

25. إملاء ما مَنَّ به الرحمان من وجوه القراءات والإعراب في جميع القرآن .أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، مراجعة وتعليق:نجيب الماجدي،المكتبة العصرية،صيدا- بيروت،ط:01، 1423هـ - / 2002م.
26. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين.أبو البركات بن سعيد الأنباري(ت577هـ -)،دارالطلائع،القاهرة،د - ط، 2005م.
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت ، د - ط - ت.
28. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر.القباقبي محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله ، دراسة وتحقيق: د. فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د - ط ، 1995م.
29. البحر المحيط في التفسير .محمد بن يوسف "أبو حيان" الأندلسي الغرناطي،تحقيق:جماعة من العلماء،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت - لبنان،د - ط،1412هـ -/1992م.
- 30.البرهان في علوم القرآن.بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د - ط ، 1981م.
31. البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، ط:01، 1407هـ - /1986م
- 32.البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث.أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن الأنباري(ت:577هـ -)، ، مطبعة دار الكتب،تح:رمضان عبد التواب مصر، د - ط ، 1970م.
- 33.البلغة في تاريخ أئمة اللغة.مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، د - ط، 1392 هـ - .1972م.
- 34.بنية الكلمة العربية،دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية.جمال إبراهيم ، مؤسسة الرسالة ناشرون-سوريا- لبنان، ط:1، 1429هـ - / 2008م.
- 35.البيان في علوم القرآن.محمد الصالح الصديق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د - ط،1989م.

المصادر والمراجع

36. البيان في غريب إعراب القرآن. أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن الأنباري (ت: 577هـ -)، دراسة وتحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط: 01، 2007م.
37. التبصرة في القراءات. مكي بن أبي طالب، تح: محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط: 01، 1405هـ - 1989م.
38. التبيان في علوم القرآن. محمد علي الصابوني، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، ط: 03، 1986م.
39. تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، (معجم في غريب القرآن الكريم). "أبو حيان" الأندلسي، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط: 01، 2001م.
40. التخرجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش. سمير أحمد عبد الجواد، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، ط: 01، 1411هـ - 1991م.
41. التسهيل لعلوم التنزيل. ابن جزي الكلي محمد بن أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 4، 1983.
42. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. الطيب بكوش، تقديم صالح القرمادى، المطبعة العربية ، تونس، ط: 02 ، 1987م.
43. التطبيق الصرفي. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د - ط - ت.
44. التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03، 1417هـ - / 1997م.
45. التطور النحوي للغة العربية. برجشتراسر حولتف، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 04، 1423هـ - / 2003م.
46. التعريف والتكثير في النحو العربي. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د - ط - ت.
47. التعريفات. الشريف الجرجاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط: 01، 1419هـ - / 1998م .

المصادر والمراجع

48. تفسير الجلالين. جلال الدين المحلي، وجمال الدين "السّيوطي"، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 1430 هـ - / 2009 م
49. تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن. أبو جعفر بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 01، 1422 هـ - / 2000 م.
50. تفسير الفخر الرّازي، الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. فخر الدين محمد "الرّازي"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط: 01، 1401 هـ - 1981 م.
51. تفسير القرآن العظيم. الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد مصطفى وآخرون، مؤسسة قرطبة، مصر، ط: 01، 1421 هـ - / 2000 م.
52. تفسير حدائق الروح و الريحان في روابي علوم القرآن. محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي إشراف و مراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، طوق النجاة، لبنان، ط: 01، 1421 هـ - / 2001 م.
53. تقريب النشر في القراءات العشر. محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، تقديم وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، د - ط - ت،
54. تهذيب اللغة. الأزهرى، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، د - ط، 1967 م.
55. التوجيه البلاغي للقراءات. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 02، 1421 هـ - / 2000 م.
56. التوجيه اللغوي للقراءات السبع. عمرو خاطر عبد الغني وهدان مكتبة الآداب، مصر، ط: 01، 1430 هـ - / 2009 م.
57. التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في سورة البقرة. الطاهر قطبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د - ط - ت.
58. التوجيه النحوي واللغوي لقراءات قرآنية. خليل إبراهيم حمودي السامرائي، وصالح حيدر الجميلي، ط: 01، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1428 هـ ، 2007 م.

المصادر والمراجع

59. الجامع لأحكام القرآن. القرطبي أبو عبد الله الأنصاري، تحقيق جماعة من العلماء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د - ط - ت.
60. الحجة في القراءات السبع. ابن خالويه الحسين بن أحمد بن حمدان، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 05، 1410 هـ - /1990م.
61. خصائص اللغة العربية تفصيل وتحقيق. محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، د - ط - ت.
62. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط: 04، 1999م.
63. الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث. حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط: 01، 2005م.
64. دراسة الصوت اللغوي. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د - ط، 1425 هـ - /2004م.
65. دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية. أشواق محمد النجار دار دجلة، الأردن، ط: 01، 2006م.
66. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث، لبنان، د - ط - ت.
67. سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 02، 1428 هـ - /2007م.
68. شذا العرف في فن الصرف. أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، دار الكيان، الرياض، د - ط - ت.
69. شرح ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: 02، د - ت.
70. شرح التصريف. عمر ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 01، 1419 هـ - /1999م.

المصادر والمراجع

71. شرح الرضي على الكافية. رضي الدين بن محمد بن محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط:02. 1996م.
72. شرح القصيدة الكافية في التصريف. جلال الدين "السّيوطي" ، تحقيق: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق، د . ط، 1409هـ . / 1989 م.
73. شرح الكافية الشافية. أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط:01 1420 هـ . / 2000 م.
74. شرح المفصل. موفق الدين يعيش بن علي النحوي، تصحيح وتعليق، جماعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ، د . ط - ت.
75. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام الأنصاري، ضبط وتحقيق: محمد محمد تامر، وآخران، الزهراء للإعلام العربي، مصر، د . ط - ت.
76. شرح كتاب الحدود في النحو. الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي [899هـ - /972هـ]، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، مصر، ط:02 ، 1414 هـ . /1993م.
77. شرح ملحّة الإعراب. أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، ط:01، 1412 هـ . / 1991م.
78. الصاجي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أحمد بن فارس، تحقيق وتقديم: عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف مصر، ط:01، 1414 هـ - 1993م.
79. الصاحح، تاج اللغة وصحاح العربية. إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان: ط:04، 1404 هـ - 1984م.
80. ضاد العربية في ضوء القراءات القرآنية. عبد اللطيف محمد الخطيب، عالم الكتب، القاهرة، ط:01، 1422 هـ . - 2001م.
81. طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسين الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، د . ط، 1973م.

المصادر والمراجع

82. ظاهرة الإعراب في النحو العربي. أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د - ط، 1983 م.
83. ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية "دراسة لغوية تاصيلية" . إسماعيل أحمد عمارة، دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة، الأردن، ط: 02 ، 1413 هـ - / 1993 م.
84. ظاهرة التخفيف في النحو العربي. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط: 01، 1417 هـ - / 1996 م.
85. ظاهرة التتوين في اللغة العربية. عوض المرسي جهادي، دار الرفاعي، مصر - الرياض، ط: 01 ، 1413 هـ - / 1982 م.
86. الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري . عادل هادي حمادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط: 01، 1425 ، 2005 م.
87. الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز. صاحب أبو جناح ، مطبعة جامعة البصرة، العراق، د - ط، 1408 هـ - / 1988 م.
88. علم الأصوات. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 01 ، 1425 هـ - / 2004 م.
89. علم القراءات، مفهومه، نشأته، مصدره، أقسامه ومدارسه، منصور كافي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، د - ط، 2008 م.
90. علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي. محمود السعران ، دار المعارف، مصر، د - ط، 1962 م.
91. علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. فهيم حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د - ط - ت.
92. علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات، علم أصوات اللسان العربي. نشأة محمد رضا ظبيان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 01 ، 1418 هـ - / 1997 م.
93. الفريد في إعراب القرآن المجيد. المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني ، تحقيق: محمد حسين النمر، وآخرون دار الثقافة، قطر، ط: 01، 1411 هـ - / 1991 م.
94. فقه اللغة وأسرار العربية. أبو منصور الثعالبي، منشورات دار الحياة، لبنان، د - ط - ت.
95. في اللهجات العربية . إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د - ط، 2003 م.

المصادر والمراجع

96. القاموس المحيط. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، عالم الكتب، بيروت، د. ط - ت.
97. القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية. حمدي سلطان أحمد العدوي، تقديم: محمد حسن جبل ، و سامي عبد الفتاح، دار الصحابة، مصر، ط: 01، 1427هـ - / 2006م.
98. القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي. حمود ناصر علي نصار، رسالة دكتوراه مخطوطة، إشراف أ.د: نبيل محمد أبو عمشة، جامعة دمشق، 1426هـ - / 2000م.
99. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د - ط ، 1994م.
100. القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث. عبد الغفار حامد هلال ، دار الفكر العربي، مصر، ط: 02، 1425 هـ -، 2004م 148.
101. قراءة حبيب الزيات حمزة بن ، دراسة نحوية وصرفية. حمودي زين الدين المشهداني ، دار الكتب العلمية، بيروت ، د - ط ، 2002م.
102. قراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية. خليل إبراهيم حمودي السامرائي، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط ، 01، 1427 هـ - / 2006م.
103. قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي. أحمد طه حسانين سلطان، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط: 01، 1425هـ - / 2004م.
104. كتاب العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي و د: إبراهيم السامرائي، دار و مكتبة الهلال، د - ط - ت.
105. كتاب المقصور والممدود. أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي، مصر، ط: 02، 1413هـ - / 1993م.
106. كتاب معاني القراءات. أبو منصور محمد بن احمد الأزهرى، تحقيق وتعليق: الشيخ احمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، 1420 هـ - / 1999م.
107. الكتاب. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه" ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، و دار الرفاعي، الرياض ، ط: 02 ، 1402 هـ - / 1982م.
108. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. محمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط: 01، 1996 م.

المصادر والمراجع

109. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر "الزمخشري" الخوارزمي، شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، مصر، د. ط.
110. الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن. محمد بخيت المطيعي، دار الرائد العربي، لبنان، د. ط، 1982م.
111. الكليات "معجم في المصطلحات والفرق اللغوية". أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط: 02، 1419 هـ - 1988م.
112. اللؤلؤة في علم العربية وشرحها. يوسف بن محمد السمرري، دراسة وتحقيق وتعليق: أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، ط: 01، 1412 هـ - 1992م.
113. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب. محمد علي السراج، تحقيق: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 1403 هـ - 1983م.
114. لسان العرب. ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د. ط. ت.
115. لغة الإعراب. حميد بدير متولي، دار المعرفة، القاهرة، د. ط. ت.
116. اللغة العربية معناها ومبناها. تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط: 04، 1425 هـ - / 2004م.
117. لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية. ضاحي عبد الباقي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، د. ط، 1428 هـ - / 2006م.
118. اللغة. ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخيلي ومحمد القصاص، المكتبة الأنجلو المصرية، د. ط. ت.
119. لغويات. عبيد عبد العزيز قليقة، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ط. ت.
120. لهجات العرب. أحمد تيمور باشا، تقديم: إبراهيم مدكور الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ط، 1393 هـ - / 1973م.
121. اللهجات العربية في التراث. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا. تونس، د. ط، 1983م.
122. اللهجات العربية في القراءات القرآنية. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر و التوزيع، الرياض، 1420 هـ - / 1999م.

المصادر والمراجع

123. اللهجات العربية نشأة وتطورا. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 02، 1408 هـ /-1993م.
124. اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط. محمد خان، دار الفخر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 01، 2002م.
125. ما ذكره الكوفيون من الإدغام. أبو سعيد السيرافي، تح: صبيح التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، د - ط - ت.
126. مباحث في علوم القرآن. مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 13، 1425 هـ - 2004م.
127. مبادئ الإعراب. شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د - ط، 1992م.
128. محاضرات في الألسنية العامة. فردينا نده سوير، ترجمة، يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د - ط، 1986م.
129. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 01، 1419 هـ /-1998م.
130. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 01، 1422 هـ /-2001م.
131. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات بالجامعة الدول العربية، مصر، ط: 01، 1377 هـ /-1958م.
132. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. محمد الأنطاكي، دار الشرف العربي، لبنان، ط: 03، د - ت.
133. مختار الصحاح. محمد ابن أبي بكر "الرزازي"، ضبط وتخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط: 4، 1990م.
134. المخصص. ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د - ط - ت.

المصادر والمراجع

135. مدخل إلى اللسانيات. محمد محمد يونس علي. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط: 01، 2004م.
136. مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات. محمود فهمي حجازي، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ط: 04، 2006.
137. المذكر والمؤنث. أبو بكر بن الانباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، د. ط، 1401هـ - 1981م.
138. المذكر والمؤنث. ابن التستري الكاتب، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، 1403هـ - / 1983م.
139. المذكر والمؤنث. أبو بكر بن الانباري، تحقيق وتعليق، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وراجعته: رمضان عبد التواب، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، د. ط، 1419هـ - / 1999م.
140. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. عبد الرحمان جلال الدين "السيوطي"، شرح وضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت، د. ط - ت.
141. المستتير في القراءات العشر. الإمام أبو الطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، تح: عمّار أمين الدّوّ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 01، 1426هـ - / 2005م.
142. مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب القيسي، تح: ياسين محمد السّوّاس، دار اليمامة، دمشق - بيروت، ط: 02، 1421هـ - / 2000م.
143. المصباح في علم النحو. ناصر بن أبي المكارم المطريزي، تحقيق وتعليق: ياسين محمود الخطيب، ومراجعة وتقديم: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 01، 1417هـ - / 1997م.
144. المعارف. ابن قنينة، تحقيق وتقديم: ثروت عكاشة دار المعارف، مصر، ط: 2، 1969م.
145. مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث. حمدي صلاح الهدهد، دار البصائر، القاهرة، ط: 01، 1429هـ - 2008م.
146. معاني القرآن وإعرابه. الزجاج إسحاق بن إبراهيم السّري، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، لبنان، ط: 01، 1408هـ - 1988م.

المصادر والمراجع

147. معاني القرآن. أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د. ط - ت.
148. معجم الألفاظ القرآنية ومعانيها المسمى: التحفة القليلية في حل الألفاظ القرآنية. موسى بن محمد بن موسى بن يوسف القليلي تحقيق: محمد محمد داود، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط: 01. 1423 هـ - 2002م.
149. معجم القراءات. عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، ط: 01 ، 1422 هـ - / 2002م.
150. معجم اللسانيات الحديثة . سامي عياد حنّا وآخران، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط: 01، 1997م.
151. المعجم المفصل في المذكر والمؤنث. بديع إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، 1414 هـ - / 1994م.
152. المعجم المفصل في علم الصرف. راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1413 هـ -، 1993م.
153. المعجم في الكلمات القرآنية. زين العابدين بن الحسين التونسي ، إعداد وضبط :علي الرضا الحسيني، الدار الحسينية للكتاب ، دمشق، سوريا، د - ط ، 1416 هـ - / 1996م.
154. معجم مفردات ألفاظ القرآن . الراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، 1392 هـ - / 1972م.
155. معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس، تح : وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان ، ط: 01، 1411، هـ - . 1991 م.
156. معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار. الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد عثمان الذهبي، تحقيق: بار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1: 1404 هـ - . 1984م.
157. مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية. محمود يحيي سالم الجبوري ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، . 1427 هـ - / 2006 م.

المصادر والمراجع

158. المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط: 03، 1415 هـ - / 1994 م.
159. المقدمة. عبد الرحمن بن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د-ط، 1981 م.
160. المقرب. ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عبد الستار الجواربي، ابن عصفور الإشبيلي و عبد الله الجبوري د.م.ن.د. - ط. 1392 هـ - . 1972 م.
161. المتع في التصريف. ابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط: 05، 1403 هـ - / 1983 م.
162. من أسرار اللغة. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط: 08، 2003 م.
163. من مظاهر التخفيف في اللسان العربي. حمزة عبد الله النشرتي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية مصر، د - ط، 1407 هـ - / 1986 م.
164. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، تح: جمال السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط: 1، 2008 م.
165. المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصر، ط: 01، 1373 هـ - / 1954 م.
166. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي. عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ط: 01، 1397 هـ - / 1977 م.
167. الميسر في القراءات في القراءات الأربع عشرة. محمد فهد خاروف، مراجعة: محمد كريم راجح، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط: 01، 1420 هـ - / 2000 م.
168. نتائج الفكر في النحو. أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 01، 1412 هـ - / 1992 م.
169. النحو الأساسي. محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون، دار الفكر العربي، القاهرة، د - ط، 1417 هـ - / 1997 م.
170. النحو الشافي. محمود حسني مغالسة، دار الرسالة، بيروت، ط: 03، 1418 هـ - / 1997 م.
171. نحو اللغة العربي. عادل خلف، مكتبة الآداب، القاهرة، د - ط، 1415 هـ - / 1994 م.

المصادر والمراجع

172. النحو الوافي. عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط: 03، 1974م.
173. النحو وكتب التفسير. إبراهيم عبد الله، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط: 03: 1990 م.
174. النشر في القراءات العشر. شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح ومراجعة: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د - ط، 1980م.
175. النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. علاء الدين مصطفى محمود البلوز، دار البصائر، القاهرة، د - ط - ت.
176. الوافي الحديث في فن التصريف، محمد محمود هلال، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا: ط. 01، 1394 هـ - / 1974م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
مقدمة:	أ-و.....
مدخل:(القرآن ، القراءات، الشذوذ)	8_19.....
الفصل الأول "المستوى الصوتي":	12_21.....
المماثلة التامة بين الصوامت (الإدغام):	21.....
الإبدال بين الصوامت:	38.....
الهمزة بين التحقيق والتخفيف:	53.....
القلب المكاني - الانتقال المكاني بين الصوامت:-	66.....
المماثلة بين الصوائت:	70.....
الإبدال بين الصوائت:	83.....
حذف الصائت القصير.	94.....
تحريك الساكن:	105.....
ياء المتكلم بين التحريك والتسكين:	108.....
التغاير المتعدد:	110.....
كسر صوامت المضارعة:	116.....

فهرس الموضوعات

197_126.....	الفصل الثاني "المستوى الصرفي":
126.....	أبنية الأفعال:
139.....	التبادل بين صيغ الأفعال الثلاثة:
143.....	الفعل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول:
153.....	التعاقب بين الاسم والفعل:
166.....	التذكير والتأنيث:
180.....	الإفراد والتثنية والجمع:
193.....	القصر والمد:
300_199.....	الفصل الثالث "المستوى النحوي":
199.....	الأسماء:
199.....	المغايرة بين الوظائف النحوية:
200.....	المرفوعات:
209.....	المنصوبات:
217.....	المجرورات:
227.....	الضمائر:
241.....	التقديم والتأخير:

فهرس الموضوعات

- .253..... النكرة والمعرفة:
- .262..... التنوين:
- .269..... التبادل بين الأسماء
- .271..... الأفعال:
- .271..... الأفعال المرفوعة:
- .277..... الأفعال المنصوبة:
- .280..... الأفعال المجزومة:
- .282..... الأفعال اللازمة والمتعدية:
- .287..... الحروف والأدوات:
- .287..... حركة "لام" الأمر:
- .289..... حركة "لام" التعليل:
- .291..... التبادل بين "أَنَّ" و"إِنَّ":
- .292..... التبادل بين "أَنَّ" و"إِنَّ":
- .291..... التبادل بين "لَاء" و"بَاء":
- .297..... التبادل بين "لَام" و"مِنْ":
- .298..... التبادل بين "لَا" و"فَاء":

فهرس الموضوعات

الخاتمة:	302
قائمة المصادر والمراجع:	310
فهرس الموضوعات:	362

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام، على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه، وبعد:

على الرغم من أنه لا يحيط بلغة إلا نبيٌّ، فإنّ هذا ليس مدعاة للتقاعس عن دراستها والبحث فيها، بغية معرفة كنهها وبنيتها ونظامها، وإذا كان ذلك مندوبا إليه مع أية لغة، فإنه أوجب مع لغة من مثل العربية، ومهما حاولنا قتلها بحثا، فإنّ جهودنا لن توصف بالكمال، وسيكون ما نقوم به، هو ظل الظل بالنسبة إلى جهود القدماء، ومع ذلك فإننا نغالب جهلنا، وقلة زادنا، لنقبس قبساتٍ من جهودهم، ونجمع فتاتا من على مائدتهم، ولنضع على استحياء، لبنة في صرح بنيانهم الذي ابتوه.

ثم إنّ الالتفات إلى تراثنا، واستيعابه، ثم تقديمه في ثوب قشيب، دونما إقصاء للحقائق التي وصلت إليها الدراسات والمناهج الحديثة، ليُعدّ بدا مما ليس منه بدُّ، إذا ما أردنا إيلاء لغتنا حقها ومستحقها، من البحث والدراسة.

إنّ معرفة خصائص اللغة، والنظام والقوانين التي تحكمها، قد يتحقق، إذا ما نحن التفتنا إلى القرآن الكريم بقراءاته؛ فإنه و هي، انعكاسان صادقان لواقع اللغة العربية في زمنها المتجذر في القدم، السابق لنزول الوحي الكريم.

ففي القرآن بقراءاته، التفسير المقنع لكثير من الظواهر اللغوية ذات الصلة بالعربية ومستوياتها ومن من ثمّ كان نبعاً صافياً، ومنبتاً غضا طريا ترعى فيه اللغة ببنياتها المركبة، ونظامها المعقد.

وكما يسهم القرآن وقراءاته، في وعي واقع اللغة العربية، تسهم هذه الأخيرة بلهجاتها في تفسير وفهم الكثير من الحقائق المتصلة بالقرآن وأوجه أدائه، حيث كانت معينا لا ينضب في تفسير آيات الذكر، وفهم دلالات الألفاظ، واستنباط الأحكام، بالتوكؤ على مخزونها المفرداتي، وأساليبها وسننها وأشعارها، وأمثالها وحكمها.

إنّ نزول القرآن وفق طرائق أداء متنوعة في إطار ما يعرف بالقراءات القرآنية؛ متواترها وآحادها و شاذّها، قد أوجد حركة لغوية نشيطة، جعلت ديدنها تخريج وتوجيه تلك القراءات والاحتجاج لها، تتوكأ على المستوى الصوتي تارة، وعلى المستوى الصرفي أخرى، وعلى المستوى النحوي ثالثة، أو المستوى الدلالي، في المرة الرابعة، فلا شك أنّ هذا التعدّد في الأداء قد أوجد تعدّدا في التوجيه، والتّخريج.

إنَّ أهمية القراءات لا تقتصر على الجانب الديني فحسب بل تتعداه إلى جوانب اللغة ومستوياتها، ومن ثمَّ تبوأَت مَبَوًى هَاماً في حقل الدراسات اللغوية، وغدت منبعاً لا ينضب يمدُّ تلك الدراسات بمادة علمية قيِّمة؛ ذلك أنَّ تعدد و اختلاف القراءات قد صاحبه غنى بالظواهر اللغوية؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والتي هي من صميم الدرس اللغوي، والتي تشكّل - مجتمعةً - فروعه، وأمام هذا الغنى الذي تزخر به القراءات، أردت أن يَنصَبَ جهدي على القراءات الشاذة، فأنتبَع كيف تؤدي مخالفتها للقراءة المشهورة، أو التي عليها العامة، إلى بروز ظواهر لسانية لها وثيق الصلة، بأحد مستويات الدرس اللغوي، محاولاً تفسيرها وفق معطيات علم اللغة الحديث.

إنَّ استيعاب التراث اللغوي - وبخاصة القراءات الشاذة - ودراسته، ثم تقديمه في ضوء منهاج حديث، لا يغمط الدراسات القديمة حقها، ولا يني أو يتوانى عن الإفادة من معطيات الدرس اللغوي الحديث، لِيُعدَّ حتمية لا مهرب منها، إذا ما أردنا لدراساتنا اللغوية، أن تخطو خطوات هامة نحو النماء والتطور.

قد تكون المعرفة الإنسانية وليدة ذلك الكم التراكمي لتساؤلات البشر في أزمنتهم المتعاقبة، وكذلك هي الحال، مع البحث العلمي قد يبدأ بتساؤل أو تساؤلات، لينتهي بعمل قد يجيب عنها، أو يعمقها، ومن ثمَّ جاء هذا البحث، محاطاً بأسئلة غاية في الخطورة؛ من مثل: ما سبب تعدد أوجه الأداء في ألفاظ الوحي الكريم؟ ما سرُّ هذا الزخم الكبير، والعدد غير القليل من القراءات الشاذة؟ وما طبيعة التخالف والتغاير فيما بينها؟ ثمَّ كيف يؤدي اختلاف القراءة وتتنوع أداءات القراء، إلى بروز ظواهر لغوية ذات صلة بمستويات الدرس اللغوي؟ وكيف ولّد ذلك حركة لغوية، تُوجّه وتُخرِّج القراءات الشاذة، وتنتصر لها؟ وهل كان ذلك يضرب بوشائجه إلى أحد مستويات اللغة الأربعة؟ وهل المزاجية بين دراسات القدماء، وحقائق الدراسات اللسانية الحديثة، من شأنها أن تحقق ثراء الدراسة ودقة العلم؟.

وما تفسير تعانق الظواهر اللسانية مع التنوع الأدائي لألفاظ أي الذكر الحكيم؟ ثم هل لهذا التعدد وطيد الصلة بتعدد اللهجات واختلاف البيئات والعادات النطقية؟..

ثمَّ إنَّ غنى القراءات الشاذة، بالظواهر اللغوية الوطيدة الصلة بمستويات اللغة الأربعة، قد كان حافزاً قويا إلى خوض غمار البحث في هذا الحقل، وبخاصة وأنا أقرأ قول الدكتور "عبد الصبور شاهين": «إنَّ من الممكن القول بأنَّ القراءات الشاذة هي أغنى مآثرات

التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة».

ومما سلف يتبين لنا أن قيمة القراءات وأهميتها لا تقتصر على الجانب الديني فحسب، بل هي إلى جانب ذلك لها قيمة لغوية بالغة الأهمية، وبكفي دليلا على ذلك أنها تسجل كثيرا من الظواهر اللهجية والصوتية التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل نزول القرآن.

ومن ثمّ جاء العزم على خوض غمار البحث، في حقل القراءات الشاذة، فكان العنوان:

"القراءات القرآنية ومستويات الدرس اللغوي"

وقد رأيت أن أقصر الدراسة - قدر الإمكان - على قراءات قرآء الشواذ الأربعة المشهورين، وبخاصة فيما انفردوا به، وهم: الحسن البصري، والأعمش، وابن محيصن، و اليزيدي؛ ذلك أنّ القراءات الشاذة، من الكثرة بمكان، فقد تجل عن الحصر والعدّ، فما بالك بالدراسة والبحث والتحليل؟.

هذا و رأيت أنه لا مناص، من تطعيم البحث، ببعض القراءات الشاذة لقرآء آخرين، غير الأربعة المذكورين، وبقرآءات أخرى، اشترك فيها بعض القراء، مع واحد أو أكثر من الأربعة.

- و قد يمت، في دراسة الموضوع، شطر المنهج الوصفي، متخذًا من التحليل، أداة إجرائية أو إجراءً منهجيا، أتوكأ عليه في هذه الدراسة؛ إذ لا غنى للباحث عنه، إذا ما أراد لبحثه، أن تتحقق فيه سماتُ البحث اللغوي اللساني الحديث؛ من دقة وعلمية وموضوعية.. ويقوم منهج البحث على تتبع و استقراء انفرادات القراء أربعتهم الشاذة، في كتب القراءات، والاحتجاج لها، وفي التفاسير وغيرها، ثم جمعها و ضبطها، لتكون عيناتٍ للمدوّنة، ثم يتم حصر ما له صلة بأحد مستويات الدرس اللغوي، وبعد جمع تلك القراءات، و- التي تشكل مادة البحث - تأتي مرحلة تفحصها، وإجالة النظر فيها بتأمل، ثم تصنيفها وترتيبها، وأخيرا توزيعها على فصول الرسالة، بحسب تلك المستويات، متناولا إياها بالتخريج والتحليل، بعد مقابلتها بالقراءة المشهورة، وتوجيه كل منهما، محاولا الإفادة من جهود و أقوال وآراء القدماء، ومن نتائج الدرس اللساني الحديث، ممثلا في جهود اللسانيين المحدثين، وما توصلوا إليه.

هذا وقد حاولت ربط تلك القراءات بلغات ولهجات العرب ما استطعت إلى ذلك سبيلا، ولم أغفل ربط تعدد القراءة بتغير دلالة الكلمة أو الجملة أو بقاء تلك الدلالة على حالها.

وقد اقتضى منهج البحث، أن تكون الرسالة، مقسمةً، إلى مقدمة، ومدخل، وثلاثة فصول، تتلوها خاتمة.

— أما "المدخل" فكان مخصصا للحديث عن القرآن والقراءات، والشذوذ في اللغة و الاصطلاح، وعن أركان أو مقاييس القراءة الصحيحة، وأقسام القراءات، وقد ختمته بترجمة موجزة الأشهر القراء.

— في حين جاء "الفصل الأول" ليتناول "المستوى الصوتي" وفيه: المماثلة التامة بين الصّوامت، والإبدال بين الصّوامت، والهمزة بين التحقيق والتخفيف، والانتقال المكاني بين الصّوامت (القلب المكاني)، والمماثلة بين الصّوائت، والإبدال بين الصّوائت وحذف الصائت القصير، ثم حذف صائت الإعراب (حذف حركة الإعراب)، وتحريك الساكن، و ياء المتكلم بين التحريك والتسكين، والتغاير المتعدد، وأخيرا، كسر صوامت المضارعة.

— وقد تمّ عقد "الفصل الثاني" لـ "المستوى الصرفي"، وفيه: أبنية الأفعال، والتبادل بين صيغ الأفعال الثلاثة، ثمّ الفعل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، والتعاقب بين الاسم والفعل، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والقصر والمدّ.

— أما "الفصل الثالث"، فقد كان مخصصا لـ "المستوى النحوي"، حيث اشتمل على: الأسماء، والأفعال، والحروف و الأدوات؛ ففي "الأسماء" نجد: المغايرة بين الوظائف النحوية، وفيه: المرفوعات، و المنصوبات، والمجرورات، ونجد الضّمائر، والتقديم والتأخير، والنكرة والمعرفة، والتنوين، والتبادل بين الأسماء، وأما "الأفعال" فينضوي تحتها، الأفعال المرفوعة، والأفعال المنصوبة، والأفعال المجزومة، وأخيرا الأفعال اللازمة والمتعدية، وفي "الحروف" والأدوات نجد: حركة "لام" الأمر، وحركة "لام" التعليل، والتبادل بين "أن" و "إن" وبعده التبادل بين "أن" و "إن"، ثمّ التبادل بين "التاء" و "الباء" والتبادل بين "اللام" و "من"، وأخيرا التبادل بين "الواو" و "الفاء".

— وكانت "الخاتمة" لذكر أهمّ ما توصل إليه البحث، من نتائج. وتجمل الإشارة إلى أنّ البحث قد أفاد من مصادر ومراجع عديدة؛ منها ماله علاقة بعلوم القرآن، و بعلم

القراءات، وبمعاجم القراءات، و بمعاني القرآن، و بتفسير القرآن الكريم، ومنها كتب النحو، و المعاجم والمصطلحات وكتب التّراجم، وكذا كتب الأصوات واللّهجات، و غيرها ممّا تمّ ذكره مفصلاً في ثبت المصادر والمراجع.

إنّ هذا البحث، ليس بدعا في البحوث؛ فقد اعترضت طريقه بعض الصّعوبات، وكان للباحث بدل الكبوة كبوات؟، وليس ذلك بغريب، ما دام البحث في مثل هذا الحقل، المتّصل بالقراءات، من الصعوبة بمكان، ومغامرةً ليست مأمونة العواقب، فدون الشهد وخز الإبر؟. الأمر الذي يتطلّب ركوب جواد الصبر، لعل بعده التوفيق، إذ الفرج يأتي بعد الضيق؟.

من تلك الصعوبات، كثرة عينات المدونة من القراءات الشاذّة، حد التّخمة، الأمر الذي يقوم عائقا أمام توجيهها و تخريجها، ثم تحليلها ودراستها، ومن الصعوبات أنّ مصادر القراءات والاحتجاج لها كذا التفاسير، تذكر الكثير من شواذ القراءات دون توجيهها أو تخريجها، فيبقى الباحث في حيرة من أمره؛ هل يُقبل — على قلة زاده المعرفي وعدم التحكم في أدوات البحث — يدرسها ويحللها؟ أو يُدبر، تاركا وراءه مادة أو عيّنة، تدخّل في صميم بحثه؟ ومن الصعوبات أيضا، أنّ تجد قراءات يشترك في قراءاتها إلى جانب، قراء الشواذ، واحد أو أكثر من أصحاب القراءات المتواترة، ومن ثم هل هي من الشاذ أم من الصحيح المتواتر؟؟..

إلا أنّ تلك الصعوبات وغيرها قد ذلّت، وانبجج ليلها، لتشرق شمس البحث، وما ذلك إلا بفضل الله، الذي بنعمته، تتم الصالحات، ثم بفضل أستاذي المشرف، فأطال في عمره، وجزاه عني خير الجزاء..

قد يكون لي في هذا العمل فضل الجمع لمادّته، و إن كان فيه من حسنات، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وأمّا ما يظهر فيه، من هنات وسقطات، فإنّه العجز والتقصير، فهذا غاية الجهد، وعسى أن يشفع لي إخلاصي في هذا البحث، فيكرمني ربي، في قابل الأيام، لاستدراك ما كان من عجز وتقصير، في ماضيها، وما ذلك على الله بعزيز..

إنّي وإذ أخوص البحث في هذا الفرع من الدّراسات اللّغويّة، الشّاق والمشوّق في آن معا، فأنا لا أدعي فضل سبق فيما درست، أو وصلت إليه، كما لا أدّعي فضل زيادة، ولكن ودّدت أنّ أسهم كما أسهم من له قدم راسخة في هذا المجال، ولسان الحال:

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم * إن

التشبه بالكرام فلاح.

و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، و التي لا أدعي فيها سبقا أو تميزا ، بل إنها قد تتطابق، مع نتائج وصل إليها أصحاب السبق في هذا المجال، نذكر:

— لقد كانت القراءات الشاذة، بحق، غنية بظواهر لغوية، تضرب بوشائجها إلى مستويات اللغة، ومن ثم إلى الدرس اللغوي، الذي جعل من دراسة هذه المستويات ديدنه وغايته؛ فقد كانت المقابلة بين القراءات الشاذة والقراءة التي عليها العامة، تُظهر تغيّرا يدخل ضمن أحد مستويات اللغة، وقد لقيَ هذا التغيّر تخريجا وتوجيها، في كتب القراءات والاحتجاج لها، وكذا التفاسير وغيرها، مما تولّد عنه حركة لغوية نشطة، دفعت بعجلة الدرس اللغوي إلى الأمام، فازداد ثراءً وغنى .

— إن ما مرّ بنا من قراءات شاذة، والتي شكّلت مدوّنة هذا البحث، قد توافر فيها أمران: **الأول:** صحة السند، وهو الركن الأقوم، والمقياس الذي تقاس عليه القراءة، فتكون أهلا للقبول، أو الردّ والرفض.

الثاني: موافقة العربية، ولو احتمالا، أو لنقل موافقة لغة العرب في سننها وقواعدها، ونظامها العام؛ فلم تعدم القراءات الشاذة تخريجا وتوجيها واحتجاجا لها، ودفاعا عنها، وذلك كله بالعودة إلى اللغة، وبالنظر إلى قواعدها ونظامها، فكان لها ما يوافقها، وما يعضدها ويجعل لها موطئ قدم في أرض اللغة، لا تزال عن الصحة، وعن واقع اللغة في زمانها المتجذّر في القدم .

— نعتقد، جازمين، أن وصم القراءات بالشذوذ، مرجعه إلى مخالفتها للمصحف العثماني رسما، لا مخالفتها للغة في نظامها وخصائصها؛ فقد وافقت العربية ولو احتمالا، ونظاما، وإن أعوزها التواتر والإجماع، فلم يُعوزها صحة السند، و ما أدراك ما صحة السند؟ — فعليه فإنّ الشذوذ ليس مرادفا للخطأ، ومجانبة الصواب اللغوي، بقدر ما هو مخالفة لرسم المصحف، ومن ثم فلا بدع أن نجد من يحتج لشواذ القراءات، ويدافع عنها، وبناءً عليه، فليس ثمة ما يدعو إلى ردّ هذه القراءات أو تخطئتها، أو النظر إليها نظرا شذرا، وهي ممّا يوافق اللغة، ولها من الأيدي البيضاء على الدرس اللغوي ما لا ينكر؟

— إنّ المقابلة بين شواذ القراءات و مشهورها أو صحاحها، هي في الوقت ذاته، مقابلة بين الوصفية والمعيارية؛ ذلك أن شروط القراءة الصحيحة هي معيار الحكم على القراءة

بالصّواب أو الصّحة، أما نسبة الشّدوذ إليها ورفضها، أو تخطّئتها، فما هو إلاّ رفض لواقع لغويّ موجود بالفعل، والقراءة الشّاذة هي انعكاس له، أو وصف له كما هو كائن، لا كما يجب أن يكون.

— ثمّ إنّ دراسة القراءات الشّاذة، لهو من صميم اللّغة، ويوافق خطّ الدّراسات اللّغويّة واللّسانيّة، التي تجعل من اللّغة ومستوياتها، ولهجاتها، مادة لها، والقراءات الشّاذة في سوادها الأعظم، ذات صلة بتعدّد اللّهجات واختلافها. كما تجعل تلك الدراسات، من اللّغة — قديمةً كانت أم حديثة، حيّةً أم ميّتة، جيّدة أم رديئة — موضوعها، و عيّنةً، تُدرس لمعرفة كنهها ونظامها، وحاشا أن تكون القراءات ممّا يوصف بالميت أو الرديء، وهي من كلام الله، الصّحيح، الموصول السّنّد إلى الرّسول الأكرم، صلّى الله عليه وسلّم.

— لقد جاءت القراءات الشّاذة، موافقة للقوانين الصّوتيّة، ومنها قانون الاقتصاد اللّغويّ، أو الجهد الأقلّ؛ أو في إطار ما يعرف بنظرية السهولة التي تعني، بذل أدنى جهد وتحقيق أكبر منفعة؛ فالكثير من الظواهر، يتجسّد فيها هذا القانون، أو هذه النظرية؛ من مثل: المماثلة التامة بين الصّوامت (الإدغام)، وكذا المماثلة بين الصّوائت، والإبدال بين الصّوامت، والإبدال بين الصّوائت، وتقصير الصّائت أو حذفه، بل إنّ الخفة ويُسر النّطق مما يُنشد مع شواذ القراءات، وليس أيّ خفة أو يسر، بل السعي إلى أعلى مراتب الخفة، و منتهى الكمال فيها.

— و ما دام الحديث عن الخفة، فإنّها تبقى نسبيّة، فلا يكفي أن يكون الصّائت خفيفا في ذاته كالكسرة مثلا، التي هي أخفّ الحركات أو الصّوائت بعد الفتحة، بل إنّ طبيعة الصّوت هي الفيصل للحكم عليه صوتيا بالخفة، فقد يصبح الخفيف مستقلا، إذا وُجد في بيئة صوتيّة معينة من نحو وجود صائت الكسر على صامت الواو.

— وفي السّياق ذاته، إنّ البيئة اللّغويّة التي ينشأ عليها المرء وكذا المران والدّربة، والعادة المتأّتية من تكرار الممارسة اللّغوية، هي المقياس الذي يُحكم بوساطته على توظيف لغوي معين، بالخفة أو النّقل؛ فالنّقل قد يصبح خفيفا بالتعوّد، وعليه فما يراه "زيد" من الناس ثقيلًا، قد يراه "عمرو" منهم خفيفًا؛ "فلكلّ امرئ من دهره ما تعودا"، وهذا ما وجدناه مع القراءات الشّاذة؛ فحين تدغم ما تفكّه، أو تترك إدغامه القراءة المشهورة، فهذا يعني أنّها حقّقت مبدأ الاقتصاد والخفة، وكذلك الحال حين تُبدل بعض الصّوامت أو الصّوائت، أو حين تماثل بين الصّوائت.

— الخلاف بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة، لا ينفك أن يكون وثيق الصلة بتعدد اللهجات، فالإدغام لهجة، أما فكّه فهو لهجة أخرى، و الإبدال بين الصوائت، له ارتباط باختلاف اللهجات، من ذلك، مثلاً، إبدال الكسر ضمّاً في (مريّة) ← (مُريّة)، فكسر الميم، لغة الحجاز، أمّا ضمّها، فلغة أسد وتميم، كما أنّ حذف الصائت القصير له، هو الآخر، صلة باللهجات؛ فـ(كَلِمَة) بكسر "اللام"، لغة أهل الحجاز، أمّا (كَلِمَة) بتسكينها، فلغة تميم، وكذلك هي الحال، مع تخفيف الصائت الإعرابي، فهو سمة خاصة، بتميم وأسد وبعض نجد، أما تحقيقه، فسمة أهل الحجاز، وهكذا...

— إنّ مستويات اللغة، توجد في حالة من الترابط والتّماسك، فهي أركان اللغة وركائزها؛ فما من تغيير في عضو منها، إلّا وأثر في باقي الأعضاء، إنّ على المستوى الصوتي أو الدلالي أو النحوي أو الصرفي، كما أنّ فهم بعض القضايا الصرفية، يكون بالعودة إلى المستوى الصوتي مثلاً؛ من ذلك أنّ التّبادل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، ليس بمعزل عن إحداث تغييرات صوتية وصرفية، ويكون ذلك بوساطة الإبدال بين الصوائت في أكثر من موضع في بنية الفعل، كما يؤدي إلى اختلاف الوظائف النحوية، كما له صلة بالجانب المعنوي، وبخاصة معاني الفاعلية والمفعولية.

— مخالفة القراءة الشاذة للقراءة التي عليها العامة لا ينجر عنه دوماً فرق أو تغيير دلالي؛ من ذلك أنّ التّعاقب بين بعض أبنية الأفعال، لا يصاحبه اختلاف أو فرق معنوي، وإن كانت القاعدة تقول: بأنّ كلّ زيادة في المبنى، ينجر عنها، أو تصاحبها زيادة في المعنى.

— إنّ التّبادل بين صيغ الأفعال، وإن كان لا يؤدي إلى كبير فرق معنوي، فإنّه قد ينجم عنه تأثير على الوظائف النحوية لعناصر الجملة أو التركيب؛ فتتغير وظائفها، و ينجم عنه اختلاف في الدلالة الزمنية للكلمة.

— إنّ المعاقبة بين الاسم والفعل، قد يسهم في تغيير المعنى، من نحو التّبادل بين الاسم والفعل؛ من ذلك: (استبرق) في قراءة الجمهور: اسم أعجمي بمعنى الديباج أو الحرير، قرأها ابن "ابن محيصن": (استبرق)، على صيغة الفعل الماضي، من الفعل: (برق)، بمعنى: تلاً؛ فقد تغيّرت الدلالة المعنوية، من: الحرير إلى بريقه، حيث تم تلحين "ابن محيصن" واتهامه بالسهو، وكان بالوسع النأي عن ذلك، بتخريج الكلمة على أنها انتقلت من الاسمية إلى الفعلية.

— إن التبادل الواقع بين الصّوائت الإعرابية، والذي نجده مُجسّدًا في نصب المرفوع أو رفع المنصوب، أو رفع المجرور وغيره، قد أو جد أمرين:

الأول:تغير الوظائف النحوية لعناصر التركيب؛ كالتحول من الفاعلية إلى المفعولية أو العكس...

الثاني:تغيّر المعنى بين القراءة التي عليها العامة، والقراءة الشاذة، تبعًا لتغيّر الوظائف النحوية لوحدات الجملة، ولكن دون كبير فرق دلالي، إذ لا يصل الأمر حد التناقض، أو قلب المعنى الكلي للسياق، بل إنّ المعنى الجديد يمكن أن يُتلقّى بالقبول.

— إن التبادل بين حركات الإعراب، على الموضع الواحد من الكلمة بين متواتر القراءة وشاذها، قد نجم عنه اختلاف معنوي ذو صلة بتغير الوظائف النحوية للكلمات داخل التركيب، وهو بقدر ما يبرز إمكانات ووسائل التبادل بين حركات الإعراب؛ فتختلف الوظائف النحوية، ومنه الدلالات المعنوية للتركيب، فهو دليل على حركيّة اللغة، وكيف تتعدّد المعاني وتتغيّر، بوساطة اللّجوء إلى المغايرة بين الصوائت الإعرابية. وفي الأخير، وبعد ذكر بعض النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يدعو إلى:

— ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم، بالقراءات القرآنية، والاستشهاد بها ، والقياس عليها في مجال الدّراسة اللّغوية، أو التععيد للغة، سواء أوصفت بالتواتر، أم بالأحاد، أم الشذوذ، إذ تقوم القناعة، على الاستشهاد بالقراءات، كلّ القراءات، ما دام شرط صحّة السند متحقّقًا فيها؛ أي ما لم تكن موضوعة مكذوبة .

— التفكير بجديّة، في تقديم مشاريع بحث، لطلبة الدراسات العليا، تقوم على جعل القراءات القرآنية، مدونة للدراسة والبحث، ولم لا، العمل على أن يكون في أقسام اللّغة العربيّة وآدابها مقاييس لغوية ثابتة تجعل السواد الأعظم من شواهدها، من القراءات القرآنية، بما فيها القراءات الشاذة؛ ما دامت القراءات، تزخر بمادة علميّة تتصل مباشرة ببعض فروع الدّراسة اللّغوية، ومن مثل علم الأصوات، والنحو والصرف وعلم الدّلالة وغيرها من فروع اللّغة.

— الحرص، على استيعاب التّراث اللّغويّ — وبخاصّة ما يتعلّق منه بالقرآن وقراءاته — ودراسيّة، ثمّ تقديمه في ضوء منهاج حديث، لا يغمط الدّراسات القيمة حقّها، ولا يتوانى عن الإفادة من معطيات الدّرس اللّغويّ الحديث.

وفي الختام، إن كان سيوييه - وهو من هو في اللغة والنحو- قد مات وفي نفسه شيء من "حتى" فإني، إذ أوصد باب هذا البحث - وأنا المقرّ بجهلي - لأجد في نفسي أشياء من "القراءات الشاذة"، وبخاصة في صلتها بالدرس اللغوي ومستوياته، فالجهدُ جهدُ المُقلِّ، والسفر طویل، و الزّاد قليل، و مع ذلك، فقد بذلت جهدي، وحاولت بإخلاص - ما وسعني الجهد وما وسعتني المحاولة - ولا أرى لي من فضل في هذا البحث، سوى فضل الجمع لمادّته، فإن أصبت فمن الله، ثم من أستاذي المشرف، وإن أخطأت فمن تقصيري وعجزِي، و ما الكمال إلا لصاحب الكمال، وحده، فله الحمد من قبل، ومن بعد، وهو وليّ التوفيق.

تَمَّ الْكَلَامُ وَرَبُّنَا مَحْمُودٌ ... وَلَهُ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَا وَالْجُودُ
وَعَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُهُ ... مَا نَاحَ قَمْرِيٍّ وَأُورِقَ عُودُ
ومسك الختام: (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب
إليك).

IN THE NAME OF ALLAH, MOST GRACIOUS, MOST MERCIFUL

INTRODUCTORY AND CONCLUDING ABSTRACT

The revelation of Quran according to the known and admitted norms of performing, what are called the ways of reciting Quran in their manifestation, succeeding, distinctively and deviating, that phenomenon was accompanied by a varied rich diversity of linguistic phenomena, either in its phonological, morphological, grammatical and semantic levels, which belong to the essence of the linguistic area. Those are considerations that pushed me to emphasize the Quran deviating reciting ways that lead when adapted, to the appearance of linguistic phenomena that are tightly linked to one of the levels of the linguistic area, trying to find an explanation and a justification stemmed from the rules of modern linguistics, the reason why, I adopted the following title:

“The Various ways of Reciting Quran and the Level of the Linguistic Area”

Through this research, I adopted a descriptive approach; i used analysis as a methodological tool, since it is an obligation for the researcher to be exact, scientific and objective, moreover those are the main rules that govern scientific research in the linguistic area.

I divided the research into an introduction in which I dealt with the problematic, justifying my choice and the, methodology adopted .I added a brief introduction in which I introduced Quran and its reciting and the freak manner in language and use, then I added three chapters followed by a conclusion .The first chapter deals with the phonological level, in the second I dealt with the morphological level, the third chapter is entirely dealing with the grammatical level, followed by a conclusion that contains the results.

A multitude of references were used, they contain what is related to Quran studies and reciting ways, they include others related to glossaries of reciting and the meanings of Quran verses ,and the

exegesis ,they contain books of Arabic morphology, glossaries ,terminologies ,biographies, books on varied phonology and slangs and others as mentioned in detail in my bibliographical references.

Among the results that I reached with emphasizing the fact that I don't claim priority in that, I mention that:

- ✓ The deviating ways of reciting Quran were rich in linguistic phenomena that are linked to the linguistic levels, as well as, the levels of linguistic area.
- ✓ The comparison between the freak reciting ways and the famous one is at the same time a comparison between descriptive and standardized. The freak reciting is a reflection of a linguistic reality, a description of the current state not of what should be.
- ✓ The study of freak reciting stems from language, it is in conformity with the studies in linguistics that consider language, its slangs, its levels and its object. The freak reciting is in its majority related to linguistic variations.
- ✓ The freak reciting appeared to be in conformity with phonological rules, as the principle of linguistic economy or the reduced effort in conformity to the rule of simplicity theory, which is focused on making less effort with the maximum of positive results.
- ✓ The linguistic levels, at least some of them as the morphological one, are tightly linked, understanding them refers to the phonological level.
- ✓ At the end, after evoking some results of the research, those results invite:
 - The necessity to give more importance to reciting Quran field of study, its use for demonstration, and its use as a standard of measurement in studying Quran phenomena in the field of linguistic studies. The case is the same for succession, uniqueness, or deviation.
 - Thinking seriously in performing research projects by post graduate students that deal with the field of reciting Quran as samples of studies, since the field of reciting Quran is full of a research material that is linked directly to some linguistic branches, as the phonological, the morphological, the grammatical, and the semantic and various other linguistic fields.

Abstract

The diversity of the ways in which the Holy Quran is recited is a manifestation of other linguistic phenomena that are related to the levels of language under its varied manifestations, voiced, syntactical, grammatical and semantic. That belongs to the nature of the linguistic area. The effort through this "thesis" is focused on the strange reciting ways, that illustrates the fact that, when deviating the recognized reciting way, a new linguistic phenomena related to the nature of the linguistic area is dealt with. Moreover, it emphasizes the justification of these reciting choices which led to a dynamic linguistic movement, which contributed greatly to improve the linguistic area.

Key words: Ways of reciting Quran, levels of language, deviation, levels of linguistic area, the voiced level, the syntactic level, the grammatical level ,the semantic level.

Résumé

La multiplicité des Lectures coraniques est généralement associée d'une richesse en matière des phénomènes linguistiques touchant, en effet, les différents niveaux de la langue : phonétique, grammatical, syntaxique et sémantique.

Dans le cadre des études linguistiques, la présente thèse s'intéresse aux Lectures étranges- différentes aux variantes consensuelles-, qui donne chaque fois naissance aux phénomènes linguistiques étroitement liés à l'un des niveaux de la langue. Conséquemment, l'approche explicative de ces Lectures a enrichit les études linguistiques arabes.

Mots clés: les Lectures coraniques, les niveaux de la langue, l'étrangeté, les niveaux de l'étude linguistique, le niveau phonétique, le niveau grammatical, le niveau syntaxique, le niveau sémantique.

الملخص

إنّ تعدّد القراءات القرآنية، قد صاحبه غنى بظواهر لغوية؛ تضرب بوشائجها إلى مستويات اللغة؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والتي هي من صميم الدرس اللغوي، و قد انصبّ الجهد في هذه "الرسالة" على القراءات الشاذة، وكيف تؤدّي مخالفتها للقراءة المشهورة، إلى بروز ظواهر لغوية، لها صلة بأحد مستويات الدرس اللغوي، وكيف أدّى تخريج تلك القراءات، إلى ظهور حركة لغوية نشطة، أسهمت في تطوّر الدرس اللغوي.

الكلمات المفتاحية: قراءات قرآنية، مستويات اللغة، الشذوذ، مستويات الدرس اللغوي، المستوى الصوتي، الصرفي، النحوي، الدلالي.